الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطية الشّعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعة محمد الصديق بن يحي – جيـجل–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قـسم العلوم الـسياسيـة

أطروحة دكتوراه بعنوان

تأثير تصاعد النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا على تطور التعاون الأمني الاقليمي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: تعاون دولي وبناء السلام

إعداد الطالبة:
حميدة لحمـر

إشراف الأستاذة
أ. د فريدة حموم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أد سعيد ملاح	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
أد فريدة حموم	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل	مشرفا ومقررا
د. نبيل بويبيه	أستاذ محاضر –أ–	جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل	ممتحنا
د. رياض بوزرب	أستاذ محاضر –أ–	جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل	ممتحنا
د. سفيان ريموش	أستاذ محاضر –أ–	جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل	ممتحنا
د. لخضر بوالطمين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة سطيف –02–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022–2023م /1443–1444هـ

The People's Democratic Republic Of Algeria
Ministry Of Higher Education and Scientific Research

Mohammed Sedik Ben Yahia University - Jijel
Faculty of Law and Political Science
Department Of Political Science

Ph.D. thesis

The Impact Of The Escalation Of Internal Conflicts In Southeast Asia On The Development Of Regional Security Cooperation

A Dissertation Submitted for the LMD Degree in Political Science and International Relations
Specialty: International cooperation and Peace Building

Prepared by: *Hamida Lahmer*

Supervised by: *Prof. Farida Hamoum*

Discussion Commette Membres

Name and Surname	Degree	Original university	Adjective
Prof. Dr. Said Mellah	Professor of Higher Education	University of M'sila	President
Prof. Dr. Farida Hamoum	Professor of Higher Education	University Muhammad Al-Siddiq Bin Yahya - Jijel	superviser and rapporter
Dr. Nabil Bouibia	Associate Professor	University Muhammad Al-Siddiq Bin Yahya - Jijel	Examiner
Dr. Riad Bouzerb	Associate Professor	University Muhammad Al-Siddiq Bin Yahya - Jijel	Examiner
Dr. Sofiane Rimouche	Associate Professor	University Muhammad Al-Siddiq Bin Yahya - Jijel	Examiner
Dr. Lakhdar Bouttamine	Associate Professor	University of Setif - 02	Examiner

University Year: 2022-2023/ 1443-1444

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ
وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ
ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾

سورة الأنعام، الآية (59)

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي جعل لكل شيئ قدرا، وجعل لكل قدر أجلا، وجعل لكل أجل كتابا، الحمد لله الذي أنعم علي بإتمام هذه الأطروحة. لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمشرفتي الأستاذة فريدة حموم، نظير تفانيها في توجيهي وتصويب مسار البحث، ومساعدتها لي في مختلف الأعمال العلمية الأخرى، فلها مني الكثير من التقدير والاحترام، و أتقدم بالشكر لكافة الأساتذة الذين أشرفوا على تأطيري طوال سنوات التكوين في قسم العلوم السياسية بجامعة جيجل، كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأكارم لمناقشتهم وتصويبهم لهذه الأطروحة، وأتقدم بجزيل الشكر لكل ما ساعدني في إتمام هذا العمل، أسأل الله أن يجعلها في ميزان أعمالهم الصالحة.

إهـــــــداء

إلى والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى السند الدائم إخوتي وأخواتي

إلى كل الأحبة

فهرس الدراسة

فهرس الدراسة

مـقدمـــة

تمهيد..... 1
أهمية الموضوع..... 1
مبررات اختيار الموضوع..... 2
الهدف من الدراسة..... 3
مجالات الدراسة..... 4
أدبيات الدراسة..... 4
إشكالية الدراسة..... 6
فرضيات الدراسة..... 7
الإطار النظري للدراسة..... 7
الإطار المنهجي..... 8
الإطار المفاهيمي... 9
تقسيم خطة الدراسة وتبريرها.....15
الفصل الأول: مدخل لفهم تعقيدات بيئة النزاعات الداخلية ومتطلبات التعاون الإقليمي.....18- 88
المبحث الأول: مفهوم النزاعات الداخلية..... 19
المطلب الأول: التعريف بالنزاعات الداخلية 19
المطلب الثاني: تصنيف النزاعات الداخلية.....25
المطلب الثالث: السياق التاريخي لتصاعد النزاعات الداخلية 28
المبحث الثاني: مداخل لدراسة النزاعات الداخلية..... 31
المطلب الأول: المداخل المفسرة للنزاعات الداخلية 31
أولا: المدخل الثقافي لتحليل عوامل النزاعات الداخلية:.....31
ثانيا: المدخل الاقتصادي لتفسير النزاعات الداخلية.....32
ثالثا: المدخل السياسي لتفسير النزاعات الداخلية 35
المطلب الثاني: مقاربات لدراسة النزاعات الداخلية.....37
أولا: المقاربة الأولية 37
ثانيا: المقاربة الوسائلية 38

ثالثا: المقاربة البنائية 39
المطلب الثالث: أدوات لتحليل النزاعات.....43
أولا: أداة عجلة النزاع 43
ثانيا: أداة شجرة النزاع.....45
ثالثا: نموذج الأدوار متعددة الأسباب 46
رابعا: أداة خريطة النزاع.....47
المبحث الثالث: النزاعات الداخلية كظاهرة ديناميكية معقدة ودواعي التعاون الاقليمي 50
المطلب الأول: متطلبات التعاون الإقليمي وفق نظرية الأنظمة الديناميكية المعقدة.....50
أوّلا: نظرية الأنظمة الديناميكية المعقدة.....50
ثانيا: التفاعلات الأساسية للأنظمة الديناميكية المعقدة.....53
المطلب الثاني: النزاعات الداخلية وانبثاق رهانات أمنية جديدة 55
أوّلا: مسألة اللاجئين وتهديد الأمن الإقليمي 56
ثانيا: انتشار الأسلحة الخفيفة وتصاعد حدة العنف 58
ثالثا: الفقر والأمراض: نحو بيئة جديدة لعودة النزاع.....58
المطلب الثالث: النزاعات الداخلية كنظام ديناميكي معقد 60
أوّلا: النزاعات الداخلية كمسار لا خطي لا توقعي.....60
ثانيا: حساسية النزاعات للمتغيرات البسيطة 66
ثالثا: طبيعة الجاذبات في نزاع مستعصي.....67
المطلب الرابع: النزاعات الداخلية بين تعدد الفواعل ومستويات التفاعل 71
أوّلا: تعدد فواعل ومستويات النزاعات الداخلية.....71
ثانيا: النزاعات الداخلية كفرصة للنمو والتكيف 73
ثالثا: مركب النزاعات الإقليمية: نحو نظرية إقليمية للنزاعات الداخلية 75
المطلب الخامس: التكيف في آليات إدارة النزاعات الداخلية 78
أولا: من الدبلوماسية الأحادية إلى الدبلوماسية متعددة المسارات 78
ثانيا: من الآليات العلاجية إلى الآليات الوقائية.....81

الفصل الثاني: النزاعات الداخلية كمحدد للتعاون الأمني في جنوب شرق آسيا.....90-175

المبحث الأول: مداخل تعريفية لمنطقة جنوب شرق آسيا 91

المطلب الأول: منطقة جنوب شرق آسيا: مدخل جيوبوليتيكي 91

أوّلا: تحديد الموقع الجغرافي لمنطقة جنوب شرق آسيا.....91

ثانيا: الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا.....92

المطلب الثاني: منطقة جنوب شرق آسيا: مدخل بنيوي 93

أوّلا: جنوب شرق آسيا كمنظمة إقليمية 93

ثانيا: جنوب شرق آسيا كمجمع أمني إقليمي.....96

المطلب الثالث: منطقة جنوب شرق آسيا: مدخل هوياتي.....98

أوّلا: الديمغرافيا السياسية والتركيبة السكانية لدول جنوب شرق آسيا 98

ثانيا: البنية المجتمعية لدول جنوب شرق آسيا 101

المطلب الرابع: جنوب شرق آسيا: مدخل اقتصادي 107

أولا: الواقع الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا..... 107

ثانيا: الاقتصاد كجاذب للفواعل الخارجية في جنوب شرق آسيا 116

المطلب الخامس: جنوب شرق آسيا مدخل أمني: تعدد المسارات الأمنية..... 125

أولا: الآسيان في بيئة استراتيجية متغيرة 125

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية والأهداف الأمنية في جنوب شرق آسيا 127

ثالثا: صعود الصين وتغير الديناميكيات الأمنية الإقليمية في جنوب شرق آسيا..... 128

المبحث الثاني: تطور طبيعة النزاعات في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة 132

المطلب الأول: النزاعات التقليدية بين دول جنوب شرق آسيا 132

أولا: النزاعات الحدودية بين دول جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي 132

ثانيا: النزاعات الحدودية البرية في جنوب شرق آسيا 138

المطلب الثاني: النزاعات الداخلية وتصاعد النزعة الانفصالية في جنوب شرق آسيا..... 144

أولا: النزاعات الداخلية الانفصالية 144

ثانيا: النزاعات الداخلية ومساعي الاندماج..... 156

المبحث الثالث: النزاعات الداخلية وانبثاق تهديدات للأمن الإقليمي جنوب شرق آسيا 160
المطلب الأول: انتشار الأسلحة الخفيفة وتصاعد العنف 160
المطلب الثاني: اللجوء والنزوح آليتين لانتشار النزاعات الداخلية 162
أوّلا: اللاجئون وتهديد الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا 162
ثانيا: الانتشار الداخلي للنزاع عن طريق النزوح 166
المطلب الثالث: العلاقة السببية بين النزاعات الداخلية والفقر 168
المطلب الرابع: النزاعات الداخلية وتصاعد الظاهرة الإرهابية في جنوب شرق آسيا 171
أوّلا: بعد نهاية الحرب الباردة 171
ثانيا: بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 173
الفصل الرابع: ديناميكية التعاون الأمني تجاه النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا 177-226
المبحث الأول: التعاون الأمني الإقليمي: مدخل مفهومي 178
المطلب الأول: تطور التعاون الأمني الإقليمي 178
أوّلا: التعريف بالتعاون الأمني 178
ثانيا: المستوى الإقليمي كمستوى لدراسة التفاعل الأمني 181
المطلب الثالث: الترتيبات الإقليمية للتعاون الأمني 183
أوّلا: الترتيبات التقليدية للتعاون الأمني الإقليمي 183
ثانيا: الترتيبات الجديدة للتعاون الأمني الإقليمي 184
ثالثا: الأشكال الجديدة للتعاون العسكري 185
رابعا: التكامل الاقتصادي: نهج للتعاون الأمني الشامل 186
المبحث الثاني: مسار تطور التعاون الأمني في جنوب شرق آسيا 188
المطلب الأول: السياق التاريخي لصعود النزعة الإقليمية في جنوب شرق آسيا 188
المطلب الثاني: مقاربات دول الآسيان للأمن الإقليمي 189
أوّلا: المقاربات الفرعية لدول الآسيان 189
ثانيا: مقاربة الآسيان الإقليمية للأمن الإقليمي 196

المطلب الثالث: استراتيجية الآسيان لتحقيق الأمن الإقليمي..... 197
أوّلا: استراتيجيات الآسيان في الاستجابة للقوى الصاعدة: 198
ثانيا: التحوط: استراتيجية لتشبيك العلاقات الخارجية..... 199
المبحث الثالث: آليات الآسيان في التعاون تجاه النزاعات.....203
المطلب الأول: القيم المعيارية للتعاون في جنوب شرق آسيا 203
المطلب الثاني: نهج الآسيان في مواجهة النزاعات في جنوب شرق آسيا 206
أولا: الأسانيد القانونية الإقليمية في مواجهة النزاعات في جنوب شرق آسيا 206
ثانيا: دبلوماسية المسار الأول في مواجهة النزاعات في جنوب شرق آسيا 207
ثالثا: الدبلوماسية غير الرسمية (دبلوماسية المسار الثاني)..... 209
المطلب الثالث: نهج الآسيان في مواجهة النزاعات الداخلية: تحديات التكيف..... 211
المبحث الرابع: الاتجاهات الجديدة في مواجهة النزاعات الداخلية في دول الآسيان 214
المطلب الأول: مساعي تفعيل دبلوماسية المسار الثالث لمواجهة النزاعات الداخلية في دول جنوب شرق آسيا جنوب شرق آسيا..... 214
المطلب الثاني: تقييم دور الآسيان تجاه النزاعات داخل الدول 218
أوّلا: عدم التدخل كعقبة سياسية لدور الآسيان في النزاعات الداخلية 218
ثانيا: نماذج لدور الآسيان في مواجهة النزاعات الداخلية 219
الخاتمة والتوصيات .....228 -232
قائمة المصادر والمراجع..... 234-245
فهرس الجداول والأشكال والخرائط.....247-249
ملخص الدراسة..... 250

جدول المختصرات:

	ACRONYMS	MEANING	الترجمة إلى العربية
1	**ASEAN**	Association of Southeast Asian Nations	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
2	**AFR**	ASEAN Regional Forum	المنتدى الإقليمي للآسيان
3	**ASEAN-MC**	ASEAN Ministerial Conference	المؤتمر الوزاري للآسيان
4	**APEC**	Asia-Pacific Economic Co-operation	التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي
5	**ACD**	Asia Co-operation Dialogue	حوار التعاون الآسيوي
6	**ASEAN-IPR**	ASEAN Institute for Peace and Reconciliation	معهد الآسيان للسلام والمصالحة
7	**AICHR**	ASEAN Intergovernmental Commission on Human Rights	لجنة الآسيان الدولية لحقوق الانسان
8	**AC**	ASEAN Charter	ميثاق الآسيان
9	**B D**	Bangkok Declaration	إعلان بانكوك
10	**CSCAP**	Council for Security and Cooperation in Asia Pacific	مجلس الأمن والتعاون في آسيا والمحيط الهادي
11	**FORUM-ASIA**	Asia Forum for Human Rights and Development	منتدى آسيا لحقوق الانسان والتنمية
12	**HRWG**	Human Rights Working Group	مجموعة عمل حقوق الانسان
13	**IHRP**	Institute of Human Rights and Peace Studies (Mahidol University)	مركز حقوق الانسان ودراسات السلام
14	**IPRA**	International Peace Research Association	الرابطة الدولية لبحوث السلام

15	**SEACSN**	Southeast Asian Conflict Studies Network	شبكة جنوب شرق آسيا لدراسات النزاع
16	**SEAHRN**	Southeast Asia Human Rights and Peace Network	شـبكة جنـوب شـرق آسـيا لحقـوق الانسان السلام
17	**SOM**	Senior Officials Meeting	اجتماع كبار المسؤولين
18	**TAC**	Treaty of Amity and Cooperation	معاهدة الصداقة والتعاون
19	**SEANWFZ**	Southeast Asian Nuclear Weapon Free Zone	معاهـدة الآسـيان لمنطقـة خاليـة مـن الأسلحة النووية
20	**ZOPFAN**	Zone of Peace, Freedom and Neutrality Declaration	إعلان منطقة سلام وحرية وحياد

مقدمة

1- تمهيد

تصاعدت النزاعات الداخلية بشكل كبير بعد نهاية الحرب الباردة، متكشفة عن خيارات إنسانية وأخلاقية مبنية على سمات متأصلة في كل من النظم الاجتماعية والدولية، مما جعل إعادة التنظيم المستمر للأطر المفاهيمية والمبادئ المعرفية الناظمة لحقلي الدراسات الأمنية ودراسات النزاعات ضرورة ملحة، وذلك تزامنا مع ما عرفته مناطق العالم من تراجع ملحوظ للنزاعات الدولية مقابل تصاعد أنماط مختلفة للنزاعات الداخلية، ولا تعد منطقة جنوب شرق آسيا بمنأى عن التغيرات الحاصلة على مستوى التفاعلات العالمية في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ جعلتها الطبيعة الثقافية التعددية لمجتمعاتها أكثر عرضة لهذه الأنماط من النزاع.

يبدو أن اعتماد وحدات تحليل ثابتة في دراسة النزاعات والأمن بطابعهما التوسعي الجديد قد أضحى تعسفيا؛ إذ كشف عن كم كبير من الشذوذ في الدراسات الأمنية التقليدية، التي أصبحت تواجه لبسا متزايدا حول طبيعة الفاعلين الأمنيين– مع تعددهم وتداخل نشاطاتهم–، وعلاقة البنى المحلية بالنظام الدولي كبنية عالمية، والتأثير المتبادل بينهما، علاقة تأثير من الداخل إلى الخارج ومن الخارج إلى الداخل، ذلك أن النزاعات الداخلية لم تعد شأنا داخليا بحتا، بل إن التمييز بين النزاعات الداخلية والنزاعات الدولية اليوم لم يعد يسيرا؛ و أن رفض إقليم معين أو جزء متكامل من أراضي الدولة أو جزء من السكان الخضوع للسلطة المركزية فيها وقيامها بالنضال المسلح، سيجعل من النزاع و الحرب ذا طابع دولي من قبل أولئك الذين يعتبرون المتمردين أمة قائمة بذاتها أو أمة ناشئة، فالدولة برفضها لحماية مواطنيها قد تحولت إلى تهديد أمني لهم، مما يعطي للمجتمعات الانفصالية حق تقرير المصير في مواجهة اضطهاد الأقليات، وهو ما يمثل تهديدا وجوديا للدولة و وللإقليم وللنظام الدولي ككل.

2- أهمية الموضوع

كانت النزاعات الداخلية دائمة الحدوث، لكن سيادة خطاب القوة كان دائما ما يغطي عليها، مما جعلها تهديدات ثانوية تزامنا مع سيادة الدولة القومية في مواجهة مهدداتها الوجودية العسكرية، إلا أن نهاية الحرب الباردة وتراجع التهديدات العسكرية للدولة قد تكشف عن تهديدات أخرى فاقمت من

معضلة الأمن المجتمعي بالقدر الذي استنفذت فيه الموارد وقضت فيه أطراف على أطراف أخرى، من خلال عمليات التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية، مما شكل تحديات وجودية مفتتة للدولة القومية أو لعدة دول قومية متجاورة من الداخل قبل الخارج، معلنة بذلك عن بداية نمط جديد من التدافع والتنازع، لذلك فقد حظيت النزاعات الداخلية بمزيد من الاهتمام السياسي والأكاديمي، من أجل تتبع ديناميكيتها في إحداث التغيير والتأثير، والتمكن من التحكم فيها، بالنظر لتعقد البيئة الأمنية والنزاعية التي تواجهها الدول والمجتمعات بعد نهاية الحرب الباردة، ففي ظل تزايد هذه النزاعات ذات الطبيعة العابرة لحدود الدولة القومية، أصبح من الصعوبة بما كان على الدول التعامل معها بطريقة انفرادية نظرا لاختلاف الآليات الواجب إتباعها لمواجهة هذه النزاعات عن تلك الآليات التقليدية (القوة العسكرية) من جهة، ونظر لانبثاق رهانات أمنية متخطية للحدود جهة أخرى. من هذا المنطلق سيتم دراسة مدى نجاعة مقاربات ونُهج وآليات التعاون الأمني الإقليمي في جنوب شرق آسيا تجاه النزاعات الداخلية وتأثيراتها، ومحاولة تتبع مدى تكييف استجابتها الإقليمية مع الطبيعة الجديدة للنزاعات.

لقد اعتمد دارسو النزاعات الداخلية عُدَّة متنوعة من المقاربات والنظريات المستمدة أساسا من حقل العلاقات الدولية والعلوم الإنسانية بصفة عامة، نظرا للتنوع الهائل في حالات النزاع، وفي السياقات الزمانية والمكانية التي تدور بها، لذلك فقد عزمنا على دراسة النزاعات الداخلية بهدف إبراز تعقيداتها، وتأثيراتها عبر الوطنية.

3- مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع للدراسة لعدة اعتبارات أهمها:

أولا: المبررات الموضوعية

1)باتت التأثيرات المتشعبة لمسارات العنف داخل الدول جراء تصاعد النزاعات الداخلية واضحة، حتى أصبحت من أهم التحديات الأمنية التي تواجه مجتمعات ودول جنوب شرق آسيا، ومن ضمن ما تم ملاحظته أن النزاعات الداخلية هناك تمثل دافعا مقنعا لتطوير التعاون الأمني الإقليمي على المستوى الإقليم، بالرغم من أن هذا الأخير يتخبط بين رأيين متناقضين حول إمكانية التعامل مع النزاعات الداخلية، لذلك فاختيار الموضوع يهدف إلى فهم النهج الإقليمي لدول المنطقة في التعامل

مع النزاعات الداخلية.

2)تزايد الاهتمام الأكاديمي بدراسة المناطق كبداية للاعتراف بالاختلاف، وتزايد أهمية المستوى الإقليمي في دراسة العلاقات الدولية.

3)ثانيا: المبررات الذاتية

الحقيقة أن الاهتمامات الشخصية تنزع نحو دراسة الطابع التعاوني في العلاقات الدولية، إلا أن صعود النزاعات الداخلية كتحدي للتعاون بين الدول والمجتمعات بما تفرزه من رهانات أمنية قد دفعنا تجاه دراسة تأثيرات النزاعات الداخلية على تطور المسار التعاوني بين الدول، فكان أن حصرنا دراسة ذلك في منطقة جنوب شرق آسيا.

1)الاهتمام الشخصي والعلمي بدراسة الأقاليم والتفاعلات الدولية فيها بصفة عامة، وبمنطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة، من أجل التعرف على مختلف المجتمعات والثقافات والتجارب الحضارية في مختلف مناحي الحياة، وتطوير الرصيد المعرفي الشخصي في هذا الموضوع.

2)التعلم الدائم والاستفادة من الخبرات المختلفة من مختلف مدارس العلاقات الدولية.

4- الهدف من الدراسة

لا شك أن القيام بدراسة علمية ما يسعى لتقديم إضافة علمية، سواء بالشرح لما هو مبهم أو بالتصنيف لما هو مختلط أو بالجمع لما هو مفرق أو بالترتيب لما هو مشتت أو بالنقد والتصويب لما يعتبر خاطئا، ولعل هذه الدراسة تندرج في إطار الدراسات الهادفة لشرح ما هو ملتبس فيما يخص التناقضات بين التفاعلات النزاعية ذات التأثيرات عبر الوطنية وبين التعاون الأمني الإقليمي في جنوب شرق آسيا، وبعبارة أدق، دراسة العلاقة بين النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا، واستجابة دول المنطقة في التعامل مع هذه النزاعات، وذلك انطلاقا من تصورها كنظام ديناميكي معقد مع ما تولده من رهانات أمنية جديدة في شكل لاجئين، ومشردين، ومهاجرين غير شرعيين، وعمليات تهريب وتجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة، وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومختلف حالات غياب الاستقرار.

سيسمح لنا هذا بالبدء في التفكير حول التفاعلات داخل الدول وتشابكاتها كنظام جزئي معقد

ضمن نظام كلي معقد مكون من العديد من الأنظمة الجزئية الديناميكية المعقدة، انطلاقا من توظيف افتراضات ومتغيرات نظرية الأنظمة الديناميكية التي تزودنا بسلسلة من الخطوات التي تسمح بفهم المفاهيم والعمليات والتفاعلات بطرق مختلفة، في محاولة لتقييم التفاعلات الأمنية التعاونية على مستوى الإقليم.

5- مجالات الدراسة

أولا: المجال الموضوعي: تتناول الدراسة إشكالية التأثيرات التي تفرزها النزاعات الداخلية (داخل الدول) في تطوير التعاون الأمني الإقليمي تجاهها في منطقة جنوب شرق آسيا، في ظل ما تعرفه المناطق من ترتيبات إقليمية، وهل فعلا أثر تصاعد النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا في تطوير آليات مناسبة للتعامل معها على المستوى الإقليمي.

ثانيا: السياق الزمني: يحظى البعد الزماني بأهمية بالغة في فهم الموضوع المبحوث، وقد تعارف دارسو العلاقات الدولية على أن النزاعات الداخلية قد عرفت أوج انتشارها بعد نهاية الحرب الباردة في مختلف مناطق العالم بما في ذلك منطقة جنوب شرق آسيا، حتى أصبحت النزاعات الداخلية هي النمط الغالب من النزاعات إلى غاية يومنا هذا، لذلك فالحدود الزمنية للدراسة تنطلق من فترة نهاية الحرب الباردة إلى غاية يومنا هذا.

ثالثا: السياق المكاني: تم إفراد هذه الدراسة لدراسة منطقة جنوب شرق آسيا ذات الطبيعة التعددية، سواء من الناحية المجتمعية، أو الاقتصادية أو السياسية، باعتبارها كيانا إقليميا متميزا؛ لتكون تفاعلاتها النزاعية والأمنية، وتأثير ذلك كله على الأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم، البعد الأنطولوجي لهذه الدراسة.

6- أدبيات الدراسة

حتّمت طبيعة الموضوع التي تشمل عدة حقول فرعية من حقل العلاقات الدولية (دراسات النزاع، الدراسات الأمنية، دراسة المناطق)، مراجعة حزمة متنوعة من الأدبيات، سعيا منا للإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإشكالية محل الدراسة؛ حيث تم الانطلاق من مجموعة مساهمات أبرزها:

- أطروحة دكتوراه لـ Ieva Karpavičiūtė ـ بعنوان: analysis of regional dynamics: Internal

And External Factors And Their Interplay، ركزت الأطروحة على اعتماد الإطار التحليلي الديناميكي الذي يتم من خلاله تحليل محددات الأمن الإقليمي الداخلية والخارجية، ويكشف عن تطور الأمن الإقليمي، مع الأخذ في الاعتبار النظر في ديناميات التهديدات الأمنية المختلفة. الهدف من هذا العمل هو بناء تحليل منهجي متعدد المستويات، قابل للمقارنة، يتكون من عوامل داخلية وخارجية في إطار نموذج ديناميكي للأمن الإقليمي.

- مقالة لكل من Idean Salehyan and Kristian Skrede Gleditsch لكل من Refugees and the Spread of Civil War، بين فيها الباحثان على الطابع الممتد لتأثيرات النزاعات الداخلية إلى دول الجوار الإقليمي، خاصة في ظل وجود أنظمة حكم فاسدة، في ذات السياق استفدنا من إسهام Erika Forsberg بعنوان Refugees and Intrastate Armed Conflict: A Contagion Process Approach، الذي أكدت من خلاله على الآثار الإقليمية للنزاعات الداخلية مبرزة الشروط المساهمة في ذلك في كل من الدولة مصدر النزاع والدول المجاورة، فكان أن طوّرت نهجا يركز على العلاقة التفاعلية بين الدولة مصدر النزاع والدول المستقبلة لتداعياته . ويصب في ذات السياق إسهام كل من Arthur Silve & Verder Thierry بعنوان A theory of regional complexes"، قدم فيها الباحثان مركب النزاعات الإقليمية كدراسة لامتدادات النزاعات الداخلية إلى الدول المجاورة، مقابل ضعف السيطرة الاقليمية، مما يؤدي إلى سوق إقليمي لمدخلات الحرب والعنف في إطار حدود مليئة بالثغرات، مكرسة حالة من اللااستقرار الاقليمي، تكون حافزا لتطوير استجابات إقليمية.

توفر لنا هذه الأدبيات سندا نظريا نرتكز علية من أجل التأسيس للعلاقة المفترضة بين النزاعات الداخلية وضرورة تطوير التعاون الأمني الإقليمي في جنوب شرق آسيا تجاهها، من أجل التحكم في مختلف تداعياتها الأمنية. في الشق الثاني من الموضوع، طالعنا مجموعة من الأدبيات التي تفحصت عن قرب مختلف النزاعات الداخلية والوضع التعاوني إزاءها في منطقة جنوب شرق آسيا منها:

- كتاب بعنوان Managing Conflicts in a Globalizing ASEAN Incompatibility Management Through Good Governance لصاحبه Oishi Miki، درس فيه الباحث تطور نهج الآسيان في التعامل مع النزاعات في مراحل مختلفة من تطورها.

- كتاب بعنوان:Regional security in Southeast Asia: beyond the ASEAN way ، لصاحبته

Anthony Mely Caballero، يدرس الكتاب آليات الآسيان في إدارة التحديات والتهديدات الإقليمية في مراحل مختلفة من تطوير الآسيان كمنظمة إقليمية، ويستكشف التغييرات الملموسة التي حدثت في آلياتها الإقليمية، كما يتطرق لأدوار الفاعلين المؤثرين من خارج الآسيان على تطور التعاون الأمني في الإقليمي في المنطقة.

- كتاب جماعي بعنوانPeace and Conflict Transformation in Southeast Asia شارك في تأليفه مجموعة من المؤلفين وحرره Kamarulzaman Askandar، يقدم الكتاب دراسة نظرية وتطبيقية حول النزاعات وطرق إدارتها بين دول جنوب شرق آسيا وداخلها، مناقشين أهم العراقيل التي تواجهها.
- مقالة لكل من Vallacher Robin. Coleman, t. Peter. Andrzej, Nowak & Wrzosinska, بعنوان rethinking intractable conflict: The perspective of dynamical systems، قام فيها الباحثون بدراسة النزاعات المستعصية من خلال اعتبارها نظاما ديناميكيا معقدا.
- مقالات لـAmer Ramses, حول النزاعات والأمن في جنوب شرق آسيا منها مقالة بعنوان "Intra-state conflicts: can the association of southeast Asian Nations (ASEAN) play a role?", درس فيها إمكانية اضطلاع الآسيان بأي دور تجاه النزاعات الداخلية دولها. انطلاقا من هذه الأدبيات وأخرى سوف يتم صياغة إشكالية الدراسة انطلاقا من الربط بين تأثيرات النزاعات الداخلية وضرورات تطوير التعاون الإقليمي إزاءها في جنوب شرق آسيا.

7- إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول مستويات تكيف العلاقات التعاونية لدول جنوب شرق آسيا، في ظل التغيرات التي شهدتها الرهانات الأمنية في المنطقة بما في ذلك النزاعات الداخلية وما تفرزه من تأثيرات أمنية، وفي ظل تحفظ دول الاقليم تجاه تطوير التعاون في المجال الأمني، خاصة أن الدول هناك لازالت ترزح تحت وطأة جملة من الرهانات الأمنية التقليدية، في ظل استمرار التزاحم بين القوى الكبرى، الإقليمية منها والعالمية، كل حسب متطلباته الاستراتيجية، الأمر الذي يستدعي تطوير آليات جديدة تتماشى والطبيعة المتشابكة للبيئة الأمنية والنزاعية المستجدة، من أجل ذلك سوف يتم دراسة هذه الإشكالية انطلاقا من طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يؤثر تصاعد النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا في تطوير آليات التعاون الأمني الإقليمي في ظل ما تفرزه من تحديات في مختلف المستويات؟

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، ينبغي أولا الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي العوامل المساهمة في تعقيد النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا؟

2- ما هي ميكانيزمات تأثير النزاعات الداخلية على البيئة الأمنية الإقليمية لجنوب شرق آسيا؟

3- كيف تُقارب وتواجه دول الآسيان النزاعات الداخلية فيها على المستوى الإقليمي؟

8-فرضيات الدراسة

يمكن الانطلاق من الفرضيات الآتية للإجابة على التساؤلات المطروحة:

أولا: الفرضية الرئيسية

يشير تصاعد النزاعات الداخلية وما تفرزه من تحديات أمنية في جنوب شرق آسيا إلى تهديد الأمن الإقليمي بما يدفع نحو ضرورة تكييف آليات الآسيان تجاه النزاعات الداخلية لمواجهة تشعب تأثيراتها الأمنية.

ثانيا: الفرضيات الفرعية

1- تمثل الهوية التعددية في دول جنوب شرق آسيا عاملا أساسيا في تعقيد النزاعات الداخلية فيها.

2- تؤدي النزاعات الداخلية إلى تهديد الأمن الإقليمي من خلال ما تفرزه من تحديات أمنية عابرة للحدود.

3- تعتمد الآسيان في مواجهة النزاعات الداخلية على المسارات الدبلوماسية التقليدية.

09- الإطار النظري للدراسة

تعتمد الدراسة على مقولات نظرية مختلفة كمدخل نسعى من خلاله بلوغ الصورة الأقرب لتأثيرات النزاعات داخل الدول على الأمن الإقليمي، واعتبارها دافعا قويا لتطوير التعاون الأمني الإقليمي تجاهها، تبرز في هذا الصدد نظريات التكامل الإقليمي التي تدعو وتؤسس لدخول الدول ضمن منظمات إقليمية بهدف زيادة التعاون وتقليل التوترات فيما بينها، وضمان أمنها الإقليمي تجاه مختلف التهديدات الأمنية المحتملة والعابرة للحدود؛ ذلك أن فشل الدول في توفير الأمن لجميع مواطنيها على أساس عادل يؤدي إلى معضلة أمنية، وتصبح هذه الحالة واضحة عندما تبدأ مجموعات من الناس مختلطة أو متجاورة في الشعور

بأن عليهم الاهتمام بأمنهم الخاص،[1] فيحدث جراء ذلك تصادم بين مختلف المجموعات المكونة للدولة الواحدة، تهدد لاحقا وجود الدولة والدول المجاورة لها.، اعتمدنا أيضا في توصيف طبيعة النزاعات الداخلية على افتراضات ومتغيرات نظرية الأنظمة الديناميكية التي تزودنا بسلسلة من الخطوات التي تسمح بفهم المفاهيم والعمليات والتفاعلات بطرق مختلفة باعتبارها أنظمة ديناميكية معقدة، بالإضافة إلى مقترب مركب النزاعات الإقليمية الذي ركز على مخرجات النزاعات الداخلية ذات التأثير الإقليمي.

10- الإطار المنهجي

استوجبت الطبيعة المتشعبة لموضوع الدراسة، وتناسبا مع الإطار النظري المعتمد، توظيف جملة من المناهج، من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع هي:

- **المنهج التاريخي:** تم توظيف المنهج التاريخي في إتباع تطور النزاعات، والسياق الذي نشأ فيه التعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا، و التعمق في خلفيات النزاعات الداخلية في المنطقة خاصة أن معظمها نزاعات طويلة الأمد، وأبعاد تأثير الفواعل الخارجية على الدول الأعضاء في الآسيان، وتطور البيئة الأمنية فيها.

أما بالنسبة للمقاربات، فقد استعانت الدراسة بالمقاربات النظرية التالية:

مقترب النظم الديناميكية: يتجلى من خلال التركيز على المسار الديناميكي والعلائقي للنزاعات الداخلية باعتبارها أنظمة ديناميكية معقدة ومفتوحة ومتفاعلة مع البيئة المحيطة بها من جهة، وعلى مختلف التفاعلات داخل دول الآسيان وعبرها من جهة أخرى.

- **المقاربة متعددة الأبعاد والمستويات*:** حيث تتطلب دراسة وفهم المجتمعات المتعددة والدول حديثة التكوين تكاملا منهجيا من خلال اعتماد مركب تحليلي متعدد المستويات ومتعدد المتغيرات حيث يتكون من المستويات التالية:

- المستوى الأول: يشمل البعد التاريخي وما يتضمنه من تأثير سبق حضاري نجمت عنه حالة من التبعية، الاستعمار ومخلفاته وتأثير ذلك على الدولة القومية حديثة الاستقلال.

[1] Sunday Ebaye, "regional integration and conflict management in Africa", ***Africa Research Review***, August 2010, p. 285. At: : https://cutt.us/TyS3H, 16 /02 /2022.

* تم تطوير هذا الاقتراب لدراسة إفريقيا، وتم الاستعانة به في الأطروحة نظرا للتشابه بين إفريقيا وآسيا من حيث انتشار النزاعات الداخلية فيها.

- المستوى الثاني: يشمل النظام السياسي داخل الدولة الواحدة، ومدى تأثير ذلك على العمليات السياسية للدولة الواحدة سواء داخليا أو خارجيا(القيود والفرص التي يوفرها النظام السياسي).
- المستوى الثالث: البعد القيادي وما يتضمنه من طبيعة زبائنية في الأنظمة السياسية الدكتاتورية.
- المستوى الرابع: بعد الأبنية المجتمعية والثقافية: يستوعب هذا المستوى دور المجتمع التقليدي في عملية صنع القرار، بحكم التركيبة المجتمعية والقبلية، وهو ما يعكس دور الدين، الثقافة، الاثنيات، القيم، الهوية، اللغة العلاقات الاجتماعية وغيرها.
- المستوى الخامس: يتطرق للبعد النسقي الذي يهتم بالسياق الإقليمي والدولي الذي تتفاعل فيه مختلف القوى السياسية والاقتصادية والمجتمعية.

➢ **المقاربة البنائية:** تهتم المقاربة البنائية بدور الأفكار واللغة والثقافة والقيم في توجيه العلاقات بين الدول، وباعتبار النزاعات الداخلية ذات بعد هوياتي بالدرجة الأولى، فقد اعتمدنا المقاربة في تبيان ما إذا كان للتعدد المجتمعي في دول الآسيان تأثير في تطوير التعاون الأمني الإقليمي، وفي التقريب بين وجهات نظر دول الآسيان في إطار إقليمي جامع.

11- الإطار المفاهيمي

تزخر الدراسة بمجموعة واسعة من المفاهيم التي ينبغي الإلمام بها، كونها تمثل مسارات كاملة لتطور الحقول الفرعية للعلاقات الدولية، وسيتم التركيز هنا على مصطلح الإقليم في مختلف مراحل تطوره.

1. التحالف: يعتبر أحد أقدم أشكال التعاون الدولي المصممة للدفاع والهجوم (عادة بالوسائل العسكرية) ضد تهديد أو خصم خارجي مشترك أو حتى داخلي؛ حيث يستخدمون التعاون كوسيلة لتحقيق هدف معين، وتستبعد التحالفات بالضرورة عضوية العدو. يمكن للتحالفات أن تشغل أو التزام عدد من الدول باتخاذ تصرفات تعاونية معينة ضد دولة الأعداء الداخليين (سواء كانوا دولا أو مجموعات دينية أو عرقية)، يعبر التحالف على تنظيم أو التزام عدد من الدول بانتهاج سلوكيات تعاونية معينة ضد دولة أو دول أخرى.[1] وتساعد التحالفات على التقليل من احتمال نشوب الحرب بين أعضائه من خلا تعزيز الثقة وتشجيع تجنب النزاعات، وحلها، وقد يؤدي التحالف –في مراحل لاحقة– إلى التعاون في مجالات أخرى

[1] مصطفى، ناصف. ***الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية*** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978)، ص 07.

غير أمنية، وفي هذا الصدد يمكن اعتبار كل من الناتو والآسيان مثالين عن هذا النوع من الديناميات، فعلى الرغم من انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب في 1990/1989، إلا أن الناتو لا يزال يؤدي بعض الأدوار المرتبطة بالتحالفات وإن كانت بأقل كثافة. [1] تجدر الإشارة إلى أن التحالف قد يكون في شكل علاقات خاصة كما هو الحال بين أمريكا وبريطانيا خلال القرن العشرين، كما قد تنظمه اتفاقيات بين دولتين أو أكثر فيعرف بالانحياز. [2]

2. الأمن الجماعي: ظهر المفهوم في القرن العشرين استجابة للتأثيرات المتناقضة لسياسات وتوازن القوى على الطريقة القديمة، كانت أول محاولة في إطار عصبة الأمم ومرة أخرى في إطار منظمة الأمم المتحدة، يهدف نظام الأمن الجماعي إلى منع الحرب أو استمرارها من خلال ضمان الرد على أي عمل عدواني أو تهديد للسلام بين أعضائها، أما على مستوى المنطقة فيجب أن يشمل جميع دولها، في هذا المعنى قد ينظر لبعض الكيانات الإقليمية الكبرى كالاتحاد الإفريقي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا على أنها معاهدات تهدف صراحة أو ضمنيا إلى الأمن الجماعي أو على الأقل الجزئي، وقد بينت التجارب أن هذا النهج يكون ناجحا إذا كان هناك إجماع بين القوى الكبرى لكنه يتعرض للفشل في حال تعارض مصالحها.

3. النظام الأمني: تعتبر الأنظمة ظاهرة شائعة في المجالات غير الأمنية في العلاقات الدولية مثل تنظيم التجارة والنقل الدوليين ، فهي تحدد القواعد ذات الطبيعة التعاونية والإيجابية لسلوك الدول، كما توفر طرقا لتنفيذ هذه المعايير ودعمها واختبارها، أما النظام المتعلق بالأمن فيشمل شروط/ وصفات واسعة للسلوك مثل: عدم استخدام القوة واحترام الحدود الدولية القائمة، أو قد ينظم أنواع ملموسة من النشاطات مثل الحركات العسكرية وتنظيم استخدام الأسلحة والشفافية وغيرها، في هذا الصدد غالبا ما يتم إدراج منظمة الأمن والتعاون في أوربا وبعض مبادرات أمريكا اللاتينية على أنها أنظمة أمنية، كما تفهم تدابير تحديد الأسلحة الإقليمية من قبيل المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة القوات المسلحة في أوربا لعام 1990 على أنها أنظمة أمنية. إلا أن هناك الكثير من النقاش حول السمات الأساسية لهذه الأنظمة من حيث: أنماط القوة الداخلية، والمؤسسات، والحوافز، والعقوبات اللازمة لضمان التقيد بها، كما يجدر

[1] Alyson J. K, Ailes B and Andrew cottey, "regional security cooperation in the early 21st century," ***security and conflict***, (2005), pp. 199, 200. At: **https://cutt.us/c09PA**

[2] مصطفى، ناصف. ***مرجع سابق***، ص8.

الإشارة إلى أن التعريف الوظيفي لهذه الأنظمة قد لا يحتاج للعامل الجغرافي (أي أن تكون وحداتها متجاورة جغرافيا في العضوية) وهو ما يجعل بعض هذه الأنظمة متخصصة/ جزئية.[1]

4.الأمن التعاوني: يعبر الأمن التعاوني عن تلك الجهود المبذولة لفهم المنطقة ككيان واحد، كانت بداية الأمن التعاوني في فترة الحرب الباردة أين كانت أوربا تحت خط المواجهة النووية بين الشرق والغرب، مما شكل معضلة أمنية كانت دافعا لبناء تدابير وترتيبات لتعزيز الأمن الأوربي، لذلك يعتبر المفهوم جديد نسبيا. والأمن التعاوني قد يكون في عسكريا، أو غير عسكري، أو تجاه النزاعات الداخلية أو غيرها؛ أي أنه يتعامل مع المفهوم الشامل للأمن، فالأمن التعاوني يسعى لمنع الغزو المنظم في العالم، ومنع تكديس أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الهجومية، وتحويل النظام العسكري في كل دولة نحو مهمة الدفاع أكثر من مهمة الهجوم، من أجل بناء علاقات التعاون وتقليل احتمالات نشوب الحروب بين الدول.[2]

يسعى الأمن التعاوني إلى بناء نظام متعدد الأطراف دون افتراض أعداء محددين، من خلال تعزيز السياسات الأمنية الشاملة التي لا تقتصر على الأعمال العسكرية، أما الأمن التعاوني للنزاعات الاثنية والداخلية والأمن الجماعي فيدعوان إلى بناء والحفاظ على علاقات التعاون بين القوى الكبرى، ولهذا، فإن الأمن التعاوني ينطوي على شيء من الغموض بين ما إذا كان نظاما أو مجموعة من السياسات الموجهة نحو التعاونية، وهو ما سبب حالة من الارتباك في الحجج المتعلقة بالتعاونية، خاصة أن المفهوم يتضمن استخدام القوة في السياسة بين الدول، على هذا الأساس انبثق مفهومان أساسيان مرتبطان بالأمن التعاوني هما:[3]

- **نظام الأمن التعاوني:** هو نظام تقوم فيه العلاقات بين الدول خاصة الكبرى منها على مبدأ التعاون في حل المشكلات أو النزاعات باستخدام الوسائل الدبلوماسية، وتستخدم الدول الكبرى القوة بشكل تعاوني في مواجهة النزاعات، وهو ما يجعل العلاقات بين القوى الكبرى تتسم بخصائص الأمن التعددي كفرع من نظام الأمن الجماعي.

[1] Alyson J. K, Ailes B and Andrew cottey, ***Op, cit,*** p. 200.
[2] Sugio Takhashi, "redefinition of cooperative security and regional security in the Asia Pacific," ***NIDS Security REPORTS***, (N 1, March 2000),p p.101-104**:** **https://cutt.us/vGK0e**, 25/10/2022.
[3] ***Ibid***, pp. 108-111.

– **سياسة الأمن التعاوني:** يعرف الأمن التعاوني كسياسة أمنية في حالة افتراضه لأعداء محددين، ولهذا يتم اتخاذ تدابير بناء الثقة وتبادل الدفاع والحوارات الأمنية في خضم الترويج للإطار متعدد الأطراف، رغم أنها قد لا تضمن تحقيق الأمن.

يستلزم إنشاء نظام أمن تعاوني مجموعة من الشروط منها: عدم وجود أعداء محددين، ومشاركة مختلف الفاعلين، ودمج الأعداء المحتملين في المفاوضات، ووجود علاقات تعاون بين القوى الكبرى، وإطار للتدخل التعاوني، ووجود نية في الحفاظ على الوضع القائم.

5.الجماعة الأمنية: تعرف الجماعة الأمنية على أنها: «مجموعة من الدول تكون بينها ضمانة حقيقية بأن أعضاء الجماعة لن تحارب بعضها البعض، لكن تسوي نزاعاتها بطرق أخرى»[1]. تم تطوير هذا المصطلح من طرف كارل دويتش Karl Deutsch في أواخر خمسينات القرن الماضي من أجل عكس الأهداف البعيدة المدى للتكامل الأوربي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تتضمن الجماعة تفاعلا أكثر شمولية وكثافة واستدامة منه في النماذج الأخرى، انطلاقا من القضاء على خطر النزاعات داخل الجماعة. وقد تم إعادة صياغة مفهوم "دويتش حول الجماعة الأمنية من طرف كل من "إمانويل أدلر" و"مايكل بارنيت" Emanuel Adler& Michel Barnett في كتابهما "جماعات الأمن"؛ بحيث أضافا للمفهوم اللمسة البنائية من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الهوية المتبادلة والقيم العابرة للحدود والتشابه والتوافق بين الأهداف والهويات المشتركة. مما يسمح بإعادة ظهور الشعور بالجماعة الأمنية حتى بين الدول ذات السيادة، وهو ما يساعد على التغيير السلمي في العلاقات بينها.

حسب "أدلر و "بارنيت"، يتم بناء الجماعة الأمنية أو تغيير الهوية على مستويات ثلاث بيانها كالتالي:[2]

- ✓ المستوى الأول: الظروف المتسارعة وتشمل التغيير في التكنولوجيا والاقتصاد والتفسيرات الجديدة للواقع الاجتماعي و التهديدات الخارجية وغيرها.
- ✓ المستوى الثاني: يشير إلى الحقائق التي تؤدي إلى تنمية الثقة المتبادلة والهويات الجماعية التي تسهل عملية البناء، بما فيها القوة والمعرفة والتعلم الاجتماعي وغيرها.

[1] Alyson J. K, Ailes B and Andrew cottey, ***Op, cit***, p.201.
[2] Ieva Karpavičiūtė, ***analysis of regional security dynamics: internal and external factors and their interplay***. (Vytautas Magnus University, PhD Dissertation Social Science, Political Science (02 S), P. 92.At: **https://cutt.us/oSCyg**, 20/12/2019.

- ✓ المستوى الثالث: يشمل الشروط الضرورية للتوقعات التي يمكن الاعتماد عليها للتغيير السلمي مثل الثقة المتبادلة والهوية الجماعية.

تتفاعل هذه المستويات مع بعضها البعض وتتوج بهوية مشتركة بين الدول الأعضاء، قائمة على الثقة المتبادلة التي تتغذى على المعارف والمعتقدات التي تنتج شعورا مشتركا، وليس فقط من خلال أنشطة التعاون التي يتم إنشاؤها.

على مستوى الواقع ورغم وجود عدة محاولات لبناء مثل هذه الجماعات في العديد من المناطق إلا أن تطورها في المجال الأمني لا يزال غير واضح المعالم حتى على مستوى الاتحاد الأوربي الذي يعتبر أرقى تجربة في هذا الصدد.

- ➢ **الإقليم/المنطقة: مفاهيم متعددة لمصطلح واحد**

شكلت المنطقة / الإقليم عنصر خلاف بين الباحثين من بتحديد مفهومها إلى المكانة التحليلية والتفاعلية لها في إطار التفاعلات العالمية، ومن أجل ذلك سيتم إدراج جملة من التعريفات التي تستند لمعايير مختلفة في تعريفها للمناطق؛ حيث تشير إلى منطقة إدارية أو جغرافية مكونة بشكل طبيعي، إلا أنها قد لا تكون دون واقع مادي، وبالتالي فالتفاعل الإقليمي لا غنى عنه في المناطق، ذلك أن معظم تعريفات المناطق تشمل الإقليمية والقرب الجغرافي، فالتعريف الأكثر شيوعا يعرف المنطقة على أنها مجموعة من الدول على مقربة من بعضها البعض داخل منطقة جغرافية.[1]

تم تعريف الإقليم من طرف كل من "بيجورن هيتن وفريدريك ساودربويم" Bijön Hettne & Frederick Söuderbaum: أنها: «عملية تحول منطقة جغرافية ما من كائن سلبي إلى موضوع نشط قادر على التعبير عن المصالح عبر الوطنية للمنطقة الناشئة». فالمنطقة إذن تنطوي على إمكانية الاتساع أو التقلص، وبناء على ذلك فإن مستوى منطقة معينة أو نظام إقليمي ما سوف يحدد مكانتها من حيث الاتساق الإقليمي والهوياتي. وعليه فقد حدد الباحثان خمسة مستويات من الإقليمية بحيث تتطور الهوية الجماعية كلما تعمق مستوى الإقليمية كما سيلي:[2]

---

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الإقليمية الدولية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص. 109.

[2] Björn Hettne and Fredrik Söderbaum,"theorizing the rise of Regionness", ***Contribution to new political Economy***, (Vol. 5,N$_o$. 3, December), pp. 14, 15, At: **https://bit.ly/46BM7i7** , 24/10/2019.

1/ الفضاء الإقليمي Regional Space:تم تعريفها في هذا المستوى على أنها: «مجموعة من الناس يعيشون في جماعة محددة جغرافيا، تسيطر على مجموعة معينة من الموارد الطبيعية وتتشارك مجموعة من القيم الثقافية والالتزامات في إطار نظام اجتماعي محدد تاريخيا» أي أن المنطقة قد تم تحديدها على أنها وحدة جغرافية في المقام الأول، بحيث تكون محددة بحدود طبيعية مادية وتتميز بخصائص إيكولوجية مثل أوربا من الأطلسي إلى الأورال، المخروط الجنوبي لأمريكا الجنوبية، إفريقيا جنوب الصحراء وغيرها. في هذا المستوى الذي يعيش الناس فيه في إطار جماعات صغيرة ومعزولة بقليل من التواصل نكون حسب الباحثين بصدد مرحلة ما قبل المنطقة الإقليمية pre-regional zone التي قد تنطوي على أنماط معينة من العلاقات العبر محلية تؤدي إلى نظام اجتماعي إقليمي أو ما سيصطلح عليه المجمع الإقليمي.

2/ المجمع/ المركب الإقليمي Regional complex: يظهر من خلال زيادة الاتصالات الاجتماعية والمعاملات البينية بين الجماعات المعزولة وإن كانت منخفضة المستوى، وينطوي المجمع على إعطاء مكانة لأنماط الترابط الاقتصادي وتوسع في العلاقات العبر محلية سواء أكانت إيجابية أو سلبية بين الجماعات الانسانية والتأثيرات بين الثقافات، ولهذا يعتبر من المعقول الافتراض بأن الهويات الإقليمية ذات عمق تاريخي، وأن المجمع الإقليمي هو نقطة الانطلاق الحقيقية لعمليات الأقلمة.[1]

3/ المجتمع الإقليمي Regional society: هو منطقة رسمية تتميز بظهور عدد من الفواعل المختلفة إلى جانب الدول التي تتحرك نحو تجاوز الفضاء الوطني للاستفادة من نطاق أوسع من العلاقات، فالديناميكية في هذه المرحلة تتضمن ظهور عمليات متنوعة من الاتصال والتفاعل بين دول متعددة وفواعل من غير الدول في مستويات متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها. وهذا الارتفاع في نطاق وشدة الأقلمة قد يكون عن طريق ترسيم التعاون الإقليمي من خلال مجموعة من المنظمات الإقليمية، وهو النوع الوحيد المعترف به في التحليلات الكلاسيكية، كما قد يكون بشكل تلقائي. هذا المستوى من الإقليمية يمكن اعتباره كشكل من المجتمع الدولي لدول متعاونة كما أشارت لذلك المدرسة الإنجليزية لكن مع اختلاف رئيسي يتمثل في عدم اقتصاره على علاقات الدول، بل تتعداها لتشمل مجموعة واسعة من الفواعل غير الدولاتية، الفواعل عبر الوطنية، الأسواق، القطاع الخاص، الشركات متعددة الجنسيات، الشبكات التجارية العبر وطنية، الحركات الاجتماعية المختلفة الأهداف... وغيرها من الفواعل التي تشكل اقتصادا إقليميا عبر وطني.[2]

[1] ***Ibid***, pp. 15, 16.
[2] ***Ibid***, p. 19.

4/ الجماعة الإقليمية Regional community: هي موضوع نشط مع هوية متميزة و مُمَأسسة قادرة على التمثيل بشرعية، ولها هياكل صنع القرار فيما يتعلق باستجابة المجتمع المدني الإقليمي، تتميز بوجود علاقات ثقة متبادلة يقودها التعلم الاجتماعي.

5/ الدولة الإقليم Region–state: أو السياسة الإقليمية المُمأسسة، هو كيان افتراضي تشكل من تطور طوعي لجماعات سيادية وطنية سابقة إلى شكل جديد من الكيان السياسي أين يتم تجميع السيادة من أجل الأفضل للجميع.

تشير هذه المستويات الخمسة إلى التدرج في تعزيز الشعور بالانتماء والهوية، وفي كل مستوى من المستويات السابقة نلاحظ أن بناء المؤسسات يعمق من انتماء السكان وتعزيز التماسك الإقليمي فيما بينهم. فالباحثان قد تطرقا بهذه المستويات إلى التعريف بالمنطقة منذ مراحل نشأتها الابتدائية إلى غاية أرقى درجات تطورها مؤكدين على أن المنطقة تمر عبر سيرورة تطورية بحيث يكون في كل مستوى أهمية لعامل معين على حساب العوامل الأخرى، ففي المراحل الأولى للبناء تم التركيز على توفر العوامل المادية (الأولية) أي مساحة جغرافية، قدرات مادية مجموعة من الفواعل...، في حين تم التركيز في المراحل المتوسطة على عامل الاتصال وزيادة حجم التفاعل والتبادل بين الفواعل الإقليمية، وفي الأخير تم إبراز دور الهوية في ترسيخ العلاقات التعاونية بين وحدات الإقليم.

12- تقسيم خطة الدراسة وتبريرها

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تم إفراد الفصل الأول لتقديم بيئة النزاعات الداخلية في ، وإبراز البعد الإقليمي لتأثيراتها الأمنية، كانت البداية من خلال مقاربة النزاعات الداخلية معرفيا ونظريا؛ حيث تم التعريف بالنزاعات الداخلية وتصنيفاتها، بعدها تم النظر في أهم المداخل المفسرة لها، وأهم المقاربات والأدوات المعتمدة في دراستها، ليتم في الأخير تقديم وتطبيق مقولات نظرية الأنظمة الديناميكية المعقدة على النزاعات الداخلية، وذلك من خلال إبراز عملية الانبثاق المستمرة لرهانات أمنية جديدة عن النزاعات الداخلية، وإبراز مساهمتها في استمرار حلقة العنف والنزاع داخل الدول وخارجها ضمن حلقة مستمرة من التفاعل.

و خصص الفصل الثاني لتقديم دواعي تطوير التعاون الأمني الإقليمي تجاه النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا، وذلك من خلال تتبع مسارها واستكشاف تعقيداتها؛ حيث استهلينا الفصل باستكشاف منطقة جنوب شرق آسيا انطلاقا من عدة مداخل تعريفية بعدف التعرف على البيئة المغذية للنزاعات الداخلية

هناك، بعدها تم تتبع الوضع النزاعي في دول جنوب شرق آسيا بداية من النزاعات الدولية البينية ووصولا للنزاعات الداخلية بمختلف أنماطها مع التركيز على أهم هذه النزاعات، ليتم في الأخير إبراز تمظهرات التعقد في النزاعات الداخلية من خلال إبراز تداعياتها وميكانيزمات تجددها و انتشارها إقليميا. ويبرز هذا الفصل الوضع الترابطي بين ديناميكية النزاعات الداخلية والأمن الإقليمي.

وأخيرا تم تخصيص الفصل الثالث لمعاينة مدى ديناميكية التعاون الإقليمي لدول الآسيان في الاستجابة للنزاعات الداخلية، ومدى تكيفها مع طبيعتها التعقدية وتأثيراتها الانتشارية، بداية بالتطرق للمقاربات الفردية والجماعية لدول الآسيان تجاه أمنها الإقليمي، ثم معاينة نهج الآسيان في التعامل مع متغيرات بيئتها الأمنية الخارجية، ثم البحث في الآليات المعتمدة لمواجهة النزاعات الداخلية في دول الآسيان ومدى تطورها وتكيفها مع التغيرات الحاصلة في طبيعة النزاعات.

الفصل الأول

مدخل لفهم تعقيدات بيئة النزاعات الداخلية ومتطلبات التعاون الاقليمي

المبحث الأول: مفهوم النزاعات الداخلية

المبحث الثاني: مداخل ومقاربات دراسة النزاعات الداخلية

المبحث الثالث: النزاعات الداخلية كظاهرة ديناميكية معقدة

أضحت النزاعات الداخلية أكثر بروزا منذ نهاية الحرب الباردة، وأصبحت المتغيرات الجزئية كالاثنية والدين واللغة وغيرها من متغيرات الهوية ذات اعتماد واسع في أدبيات العلاقات الدولية كعناصر مؤثرة على السلوك الداخلي والخارجي للدولة، لذلك فقد عمل الباحثون على تطوير مقاربات تشمل مختلف هذه المتغيرات من أجل التوصل لفهم أكثر شمولا للنزاعات الداخلية، فمنهم من ركز على المدخل الاقتصادي وتأثير الموارد؛ وفرتها أو ندرتها، ومنهم من ركز على المدخل البنيوي سواء من خلال دراسة وتحليل عملية بناء الدولة والأمة، أو من خلال دراسة دور العوامل الخارجية من تأثيرات العولمة أو طبيعة بنية النظام الدولي، و منهم من ركز على المدخل الثقافي والهوياتي في تحفيز الخلافات والتناقضات بين الدول والمجتمعات، يرجع هذا التعدد في المداخل إلى التعدد والتنوع الذي تنطوي عليه النزاعات ليس لاشتمالها على عديد المتغيرات فحسب، ولكن أيضا لذلك التفاعل المستمر بين هذه المتغيرات الكلية والجزئية، بحيث يكون في الغالب محددا لمسار النزاعات الداخلية الذي لا يمكن توقعه، لذلك يسعى هذا الفصل للتركيز على الجوانب المعقدة للنزاعات الداخلية من خلال إدراج بعض التطبيقات لنظرية الأنظمة الديناميكية المعقدة في دراستها، كمدخل يركز على التفاعلات والديناميكيات التي تبرز الطبيعة العبر قومية للنزاعات الداخلية، من قبيل الرهانات الأمنية المتداخلة التي تخلفها النزاعات مثل تدفق اللاجئين وانتشار الأسلحة الخفيفة، والتي تعتبر أنظمة فرعية منبثقة عن النزاع كنظام ديناميكي معقد، في سيرورة مستمرة غالبا ما تجنح نحو التوسع المكاني والزماني.

يتيح لنا منظور الأنظمة الديناميكية المعقدة تتبع بعض مسارات النزاعات التي من شأنها أن تنحدر بالدول والمجتمعات إلى الفوضى والعنف والانهيار، ومن ثم محاولة توقع ذلك واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعها.

المبحث الأول: مفهوم النزاعات الداخلية

يتطرق هذا المبحث للنزاعات الداخلية كظاهرة خلافية بين الدارسين والمنظرين، بالنظر لتعدد أنماطها ومستوياتها مما حال دون بلوغ إجماع حول مفهوم واحد وواضح لها، خاصة مع التغير الذي طال طبيعة النزاعات.

المطلب الأول: التعريف بالنزاعات الداخلية

يعتبر النزاع الداخلي موضوعا/ ظاهرة خلافية في السياسة العالمية؛ حيث أدى اختلاف وجهات النظر المتداخلة حول ما الذي يشكل النزاع العنيف والسلام، وما هي الأسباب التي يمكن أن تؤثر في تحليل النزاعات، وما الذي يؤدي إلى الاختلاف حول صياغة قالب شامل لكل متغيرات النزاعات الداخلية إلى اختلاف وتعدد التعاريف المقدمة لها والمداخل المعتمدة في دراستها، ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أمثال جون غالتونغ (Jean Galtung) أن النزاع عبارة عن خلل وظيفي غير منطقي للنظام يمكن معالجته، يرى آخرون أمثال كين (Keen) و بردال (Berdal) أن النزاع سمة عقلانية متأصلة في مجتمعات غير متكافئة، غالبا ما تستند إلى تصورات لا يمكن التوفيق بينها. و يرى آخرون أن النزاع عبارة عن سلسلة من الأحداث العرضية المنفصلة (مثل الانقلابات وأعمال الشغب والتفجيرات) تقاس بعدد الوفيات في العادة.

وقد انقسم علماء الاجتماع بدورهم حول ما إذا كان النزاع الاجتماعي فعل عقلاني ويؤدي وظيفة اجتماعية، أو أنه ظاهرة مرضية غير عقلانية ولا تؤدي أية وظيفة اجتماعية، ويبدو أن الطرح الثاني قد نال التأييد الأكبر في أوساط علماء الاجتماع على خلاف علماء الاقتصاد وعلماء السياسة الذين احتكموا إلى الأساس الذي ينبثق منه النزاع لتقرير قبول عقلانيته من رفضها، أو لاعقلانيته، وتندرج هنا مسائل مختلفة مثل المسائل الاقتصادية أو تعريض القيم السياسية للخطر، أو تأثير النزاع على الجماعات سياسيا أو اقتصاديا أو تأثيره على الدولة والنظام الدولي ككل.[1]

فقد أدت هذه الاختلافات إلى مجموعة واسعة من الأدبيات المفسرة لأسباب النزاع التي تضم مناظرات ونظريات مهمة حول العوامل السياسية والمؤسسية بما في ذلك مؤسسات الدولة الضعيفة،

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***. ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص ص. 144، 145.

ونزاع النخبة على السلطة، والإقصاء السياسي، وانهيار العقد الاجتماعي، والفساد، وسياسات الهوية وغيرها من مسببات عدم الاستقرار.[1]

لغويا: يمكن تعريف النزاع في اللغة العربية أو conflict في اللغة الإنجليزية، أو conflit في اللغة الفرنسية، المشتقان من الكلمة conflict us على أنه الاختلاف والتناقض، وهي ضد التوافق. أما **اصطلاحا** فيقصد بها ذلك الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر، فالنزاع كونه نتيجة للخلاف بين الجهات الفاعلة على أساس الأهداف المتصورة غير المتوافقة، غالبا ما يتم تحليله في مستويات مختلفة سواء بين الأشخاص أو بين المجموعات، أو بين الدول، كما أنه يتحول إلى نزاع عنيف عندما تكون هناك قنوات غير مناسبة للحوار؛ بحيث لا يتسنى الاستماع لمختلف المظالم الكامنة ومعالجتها في بيئة يسودها الاضطراب.[2] فالنزاع عادة ما يستخدم كنقيض للتعاون والتوافق، فعادة ما يتم تعريف النزاع على أنه عدم التوافق بين طرفين أو أكثر، والسعي وراء و/ أو الدفاع عن أهداف قيمة في نفس الوقت. ويشمل عدم التوافق الاختلافات المتصورة والفعلية، فقد اعتبر الباحثون النفسيون أن النزاع يبدأ في أذهان الفاعلين، في حين رأى السلوكيون أن النزاع يبدأ عندما يتم اتخاذ إجراءات لمتابعة الهدف، عندئذ يجب أن يكون التركيز على معالجة هذا السلوك ومنعه من التصعيد إلى العنف في حالة رؤية الأهداف من زاوية سلبية، وبذلك تتضمن النزاعات مصالح غير متوافقة، لكن يمكن أن تكون قابلة للتفاوض اعتمادا على كيفية رؤيتها أو القيمة التي تم وضعها عليها، مع ذلك يمكن اعتبار الأهداف التي تتضمن قيما غير ملموسة مثل الهوية غير قابلة للتفاوض وبالتالي يصعب حلها.[3]

يعتبر العنف أعلى مستوى للسلوك النزاعي في السلسلة المستمرة، يمكن أن يتخذ العنف عدة أشكال: فالعنف المباشر هو عمل عدواني يهدف إلى إيذاء الآخرين، والعنف غير المباشر يستهدف البيئة المحيطة سواء كان مقصودا أو غير مقصود، والعنف البنيوي يتمحور حول البنى غير المصنفة التي تسبب الأذى والبؤس والقمع و/ أو عزل بعض الأطراف أو الشرائح داخل المجتمع. يمكن أن يتجلى العنف في الطريقة التي يتم بها بناء المجتمعات من البداية مثلا: كيفية صياغة الدستور

[1] Sian Herbert, "topic guide: conflict analysis", (Applied knowledge services, May 2017), p 7. At: **https://cutt.us/gmfdd**, 10/03/2021.
[2] ***Ibid*** , p. 5.
[3] Kamarulzaman Askandar, ***Peace and Conflict Transformation in Southeast Asia***.(ASEAN University Network – Human Rights Education (AUN-HRE), 2021), p. 9. At: **https://cutt.us/2hv0t,** 20/05/2023.

والقوانين أو السياسات وغيرها، فالعنف البنيوي يحدث عندما تكون السياسات المصاغة والمنفذة حصرية وتمييزية، أو قد يكون نتيجة السياق المحيط الذي يسبب سوء المعاملة داخل النظام والفشل في معالجة القضايا والأزمات داخل المجتمع. [1]

ويعتبر العنف الثقافي كذلك كأحد أشكال العنف الذي عادة ما ينطوي على قبول استخدام القوة كشكل مشروع من أشكال السلوك داخل المجتمع، خاصة في حالات الأزمات، كما أنه يضفي الشرعية على كل من العنف المباشر والعنف البنيوي.[2]

أما النزاع الداخلي فيعتبر تعدد متغيراتها واختلاف زاوية التركيز في دراستها هو ما أدى بالباحثين إلى الاختلاف حول تسميتها؛ فقد سماها براون (Brown) النزاعات الداخلية، وسماها كل من (Kaldor) و (Vashee) الحروب الجديدة، وأطلق عليها هاردينغ (Harding) مصطلح الحرب الصغيرة، أما كينغ (King) فقد نعتها بالحرب الأهلية، فيم أطلق عليها (Stavenhagen) مصطلح النزاعات الداخلية، وأطلق عليه "فان غور" (Van de Goor) وآخرون مصطلح النزاع في دول ما بعد الاستعمار، بالإضافة إلى العديد من التسميات والمصطلحات الأخرى التي تستخدم من قبل المنظمات الغير حكومية والوكالات الدولية من قبيل "حالات الطوارئ البشرية المعقدة"، و"حالات الطوارئ السياسية المعقدة".[3]

فقد عرَّفه "بيتر والنستاين" (Peter Wallenstein) بأنه: «وضع اجتماعي يكافح فيه مالا يقل عن محركين أو طرفين للحصول على مجموعة متوفرة من الموارد المحدودة في اللحظة نفسها في فترة زمنية معينة»[4].

فقد أظهر التعريف الأول أن النزاع شيء جُبِلت عليه الإنسانية ولكنه لم يضع له حدود زمنية واضحة، بينما أظهر التعريف الثاني المصادر الاجتماعية والاقتصادية كدوافع ومسببات للنزاع في مختلف المجتمعات، كونه ينتج في غالب الأحيان عن وضع غير صحيح لأحد الأطراف على الأقل.

---

[1] ***Ibid***, p10.
[2] ***Idem***.
[3] João Gomes Porto, "Contemporary Conflict Analysis in Perspective. Searcity and Surfeit: the Ecologie of Africa's conflict," (Institue for security studies. 2002), p. 4. At: ***https://cutt.us/p5uOC***, 13/09/2021.
[4] بيتر فالنستين، **مدخل إلى فهم وتسوية الصراعات والحرب والسلام والنظام العالمي**، ترجمة: سعد السعد ومحمد دبور، (المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، 2006)، ص. 35.

لذلك يمكن فهم النزاع على أنه تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين على الأقل، أحدهما يتعرض للضرر والآخر إما أن يكون متسببا في هذا الضرر بشكل متعمد أو أنه يتجاهل وجوده أصلا.[1]

فالنزاعات مرتبطة بالمواجهات بين القوى الاجتماعية الناتجة عن المظالم الاجتماعية طويلة الأمد والمشتقة من الفشل في تحسين نوعية الحياة لمجموعة معينة، ذلك ما ذهب إليه إدوارد آزار (Edward Azar) عندما وسع المفهوم ليشمل أي خلاف ناتج عن كل جانب من جوانب المواقف الاجتماعية تقريبا، لذلك لا تكون المساعي لتغيير العلاقات النفسية المتشبعة بمشاعر الكراهية والاستياء مثمرة، طالما استمرت الحقائق الموضوعية والتهميش في ظل الترتيبات السياسية القمعية، ذلك أن إنشاء الواقع الموضوعي من خلال الفهم الباطني للعالم قد أصبح إطارا متعدد الجوانب، يسمح ببناء معاني النزاع من خلال التفاعل الاجتماعي، وغالبا ما يكون الإدراك متحيزا بفعل القيم والدوافع، كما أن التواصل غالبا ما يكون مشحونا بالعواطف والافتراضات الخاطئة، وبالتالي يجب أن ينبثق الواقع الذي نتفاعل فيه من خلال حواسنا المشتركة التي تعكس تجاربنا الذاتية في عالم موضوعي.

بهذا الخصوص طوَّر "إدوارد آزار" (Azar) نموذجه حول النزاع الاجتماعي الممتد ووضع له أربعة مجموعات تشكل الشروط المسبقة لنشوء النزع الاجتماعي الممتد داخل الدول أو عبرها:[2]

1- المحتوى الجماعي: وهو مجموع الهويات الموضوعية للمجتمع مثل الدين والاثنية والثقافة والتي تكون معرضة لتهديد ما، فتصبح سببا لنزاع اجتماعي طويل الأمد.

2- يمكن أن يؤثر الحرمان من الاحتياجات البشرية بما في ذلك الاحتياجات السياسية والتنموية ووسائل العيش الأساسية، على نطاقات واسعة للأمن.

3- الحوكمة ودور الدولة: وتشمل احتكار السلطة ودور السلطة في تنظيم النشاط الاجتماعي، وفي حماية المواطنين، وفي توفير السلع الجماعية. ولكن بمجرد احتكار هذه السلطة من قبل عدد محدود من الناس، يفقد البقية قدرتهم السياسية. كما أكد "آزار" على أهمية الروابط الدولية التي تمثل بعدا آخر

---

[1] سيمون مايسون وساندرا ريتشارد، "أدوات تحليل النزاعات"، ترجمة: محمد حمشي، (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)،)الوقاية من النزاع وتحويل الرؤى، 2005)، ص. 01.على الرابط: https://cutt.us/qKo4M ، 2022/10/05.

[2] Eakpant Pindavanija, "understanding conflict", in: Kamarulzaman Askander, ***peace and conflict transformation in southeast Asia***, ***OP, Cit,*** p. 46.

من التبعيات السياسية والاقتصادية للدول الضعيفة، وبالمثل قد يكون هناك دعم دولي للجهات الفاعلة على شكل دعم عسكري أو اقتصادي أو سياسي أو حتى مجرد دعم معنوي لإدارة النزاع.

انطلاقا من هذه المعطيات يتضح أن النزاعات الاجتماعية الممتدة تتأثر وتؤثر على البنى الاجتماعية والمجتمعية والسياسية والاقتصادية والنفسية داخل الدولة الواحدة وحتى عبرها، مما يؤدي إلى انهيار بنى المجتمع والدولة على السواء.

وعلى صعيد آخر فقد نبَّه "فريديريك جلاسل" إلى الأبعاد النفسية ممثلة في الإدراك والموقف من النزاع وصنفهما إلى فئتين رئيسيين هما:

1- **تجنب النزاع:** حيث يسعى لناس إلى تجنب حالات النزاع من أجل تجنب الكشف عن مشاعرهم الحقيقية أو مشاعر الغضب أو التقليل من قيمة أنفسهم أو إعطاء قيمة أقل لمصلحتهم الذاتية مقارنة بالآخرين

2- **إظهار العداء:** حيث يميل الناس إلى العدوانية، ويمارسون القوة على الآخرين ويتمحورون حول الذات، ويعطون الأولوية لمصلحتهم الذاتية. وكلا هذين الموقفين متجذرين في الخوف من إيذاء الآخرين ومن تصنيفهم على أنهم عنيفين، وعلى النقيض من ذلك قد ينخرط المتنازعون في نزاعات عنيفة خوفا من اعتبارهم جبناء، لذلك قد يختارون التعبير عن مشاعرهم وفقا لذلك.[1]

في ذات السياق جادل "جلاسل" بأن كلا الادراكين لا يقدمان فائدة كبيرة لتجنب النزاع، إنما يساهمان في تفاقمه على المدى الطويل، لذلك فقد اقترح إدراكا بديلا يتمحور حول القدرة على الانخراط بشكل هادف في النزاع، وهو إدراك القدرة على النزاع؛ أي أن الأطراف المتنازعة وأصحاب المصلحة متساوون في التعبير عن وجودهم وعن آرائهم، مما يجعل تلك الحقوق موضعا للاهتمام.[2]

لقد استخدم الباحثون في محاولة تعريفهم لهذه الظاهرة مصطلحي "النزاع" و"الصراع" كمترادفين، إلا أن "جون بيرتون" (J. Burton) يرى أن الصراع ذو أبعاد أخطر من النزاع لما ينطوي عليه من تحديات خطيرة لمعايير وقواعد وعلاقات صنع القرار القائمة، بينما يرتبط النزاع أكثر بقضايا الإدارة

[1] ***Ibid***, p.42.
[2] ***Idem***.

والسيطرة.[1] ولعل هذا الاختلاف هو ما دفع بالبعض منهم إلى الاعتماد على مجموعة من المؤشرات متى توفرت فإننا نكون بصدد نزاع داخلي تتمثل فيما يلي:

1- حرب أهلية أو نزاع داخلي يكون قد تسبب في وفاة 1000 شخص أو أكثر.

2- محاولات الانقلاب السياسي.

3- النزاع الاثني، والديني، والسياسي، والإيديولوجي، وكذلك النزاعات التي تشمل أمراء الحرب وأمراء المخدرات، وأعمال الشغب أو المظاهرات.

تبعا لهذه المؤشرات تم تصنيف خمسة وخمسين دولة من أصل 141 دولة من العالم الثالث على أنها تعاني من النزاعات الداخلية.[2]

ورغم وضع هذه المؤشرات كذلك إلا أن العلماء قد اختلفوا حول عدد الضحايا الذي يجب اعتماده في تقرير حالة نزاع داخلي؛ فقد قال البعض أن العدد يتراوح بين 100إلى 1000 ضحية في السنة وقال البعض بغير ذلك، ويمكن التعريف بالنزاعات الداخلية كذلك من خلال مقارنة خصائصها بالنزاعات التقليدية؛ حيث تختلف في نطاقها من حيث كونها داخلية وليست بين الدول، أو دون وطنية بدل أن تكون وطنية، وتعرف مشاركة المزيد من الجهات الفاعلة غير الحكومية والجيوش الخاصة بدلا من الحكومات أو الجنود المحترفين أو المجندين، وزيادة استخدام الأعمال العنيفة وحرب العصابات والاستهداف المتعمد للمدنيين بدلا من القتال في ساحات القتال التقليدية، والاعتماد على التمويل الخارجي بدل التمويل الداخلي.[3]

و خلاصة القول في تبيان جوهر النزاع ظاهره وباطنه أنه خلاف على القيم ومطالبات بمكانة مميزة وقوة وموارد نادرة ؛ بحيث تشتبك ديناميكيات الأفعال والإجراءات المضادة في محاولة السيطرة على سلوك الآخر قصد إيذائه، أو تدميره. لذلك يمكن فهم الطبيعة الأساسية للنزاع بالنظر لما ينطوي عليه من صعوبة في تحقيق تطلعات الجميع في الوقت نفسه، فالنزاع يعبر عن حالة عدم توافق في

[1] Ho-Won Jeong, ***Understanding Conflict and Conflict Analysis***, (SAGE Publications Ltd, 2008), p.6.
[2] Hae S. Kim, "The Complexities of Internal Conflict in the Third World: Beyond Ethnic and Religious Conflict", ***Politics & Policy***, (Published by Wiley Periodicals, Volume 37, No 2, 2009), p.399. At: **https://cutt.us/qBOWH**, 11/04/2021.
[3] ***Ibid***, p. 9.

الهدف المتصور ومحاولات التحكم في خيارات كل منها، مما يولد سلوكيات ومشاعر سلبية تجاه بعضها البعض بالشكل الذي يؤثر سلبا على علاقة مترابطة تعود بالنفع المتبادل.

المطلب الثاني: تصنيف النزاعات الداخلية

تختلف معايير تصنيف النزاعات باختلاف مستويات التنازع وأطراف النزاع، فغالبا ما يستند الباحثون إلى هذين المستويين في التصنيف، لذلك يمكن تقسيمها كما يلي:[1]

أ- **معيار أطراف النزاع:** حسب هذا المعيار تشمل النزاعات الداخلية ما يلي:

- عنف الدولة من جانب واحد بما في ذلك الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والقتل وغيرها.
- عنف الدولة مقابل العنف غير الحكومي: يكون ذلك في شكل حرب أهلية أو حرب استقلال وحركات التمرد وبعض أعمال الشغب.
- العنف المجتمعي المنظم: مثل الحرب الاثنية أو الحرب بين الطوائف أو النزاع بين طرفين من الأطراف غير الحكومية التي لا تكون الدولة مشاركا رئيسيا فيها، وبعض أنواع الإرهاب وأنواع من الشغب والجريمة المنظمة العنيفة.
- العنف المجتمعي اليومي: مثل المذابح والانتفاضات وأعمال الشغب وجرائم العنف اليومية.

ب- **معيار شدة النزاع:** يعتمد هذا المعيار على إجمالي عدد القتلى في المعارك والاشتباكات، وفقا لذلك حدد الباحثون أربعة مستويات من العنف:

- الحد الأدنى من العنف: ويشمل الأحداث التي يكون فيها من 0 إلى 25 حالة وفاة لكل شخص في السنة
- نزاع منخفض الحدة: يكون فيه عدد الوفيات ما بين 25 و 999 حالة وفاة في السنة.
- نزاع متوسط الحدة: يكون فيه عدد الوفيات ما بين 1000 و 100000 حالة وفاة في السنة.
- نزاع مرتفع الحدة: يكون فيه أكثر من 100000 حالة وفاة في السنة.

[1] Thomas S. Szayna, & Others, ***Conflict Trends And Conflict Drivers: An Empirical Assessment Of Historical Conflict Patterns And Future Conflict Projctions***, (research report, RAND Corporation, Santa Monica, Calif), 2017, pp. 10,11. At**:** **https://cutt.us/L22lY**, 20/03/2022.

كأمثلة على هذه التصنيفات يمكن إدراج الحرب الأخيرة في العراق وأفغانستان كنزاعات متوسطة الشدة، والحرب الداخلية في ليبيا وسوريا كحروب منخفضة إلى متوسطة الشدة، في حين تمثل الإبادة الجماعية في رواندا نزاعات عالية الشدة.[1]

الحقيقة أن معيار عدد الوفيات لا يستوفي جميع الجوانب التي توحي بشدة النزاع؛ إذ يلتقط جزءا صغيرا من تبعات النزاع وهو عدد الوفيات، فمن جهة من الصعب جدا إحصاء عدد الوفيات في نزاع معين، خاصة إذا كان شديد العنف، ومن جهة أخرى قد يتسبب النزاع في حدوث دمار اقتصادي أو حدوث مجاعة أو انتشار الأمراض أو غيرها من التبعات السلبية. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض النزاعات تشمل أنواع عديدة من العنف السياسي، لذلك سيكون من المفيد الاحتكام لتصنيفات أخرى من أجل تقصي المزيد من الدقة، ولعل الاختلاف في شدة النزاعات الداخلية من العوامل المهمة التي كرست الاختلاف بين الباحثين في مفهمة النزاع كأحد مظاهر التفاعل الاجتماعي، لذلك نجد العديد من المفاهيم التي تستخدم لتقديم النزاعات الداخلية، في هذا الصدد يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (01): تيبولوجيا النزاع الداخلية.

	داخل الدول			
	داخل الدول	**من جانب واحد**	**الدولة ضد طرف غير الدولة**	**مجتمعي منظم**	**مجتمعي تلقائي**
كثافة عالية من 100000 إلى 500000 فاة في السنة	الحروب	إبادة جماعية وتطهير عرقي	حروب أهلية أو إثنية، حروب الاستقلال، التطهير العرقي	حرب إثنية أو طائفية، تطهير عرقي	/

[1] ***Ibid***, p.10.

كثافة متوسطة من 1000إلى 100000و فاة في السنة	الحروب	إبادة جماعية، تطهيرات وانقلابات	حرب أهلية أو إثنية، حرب الاستقلال، حرب العصابات، تمرد	حرب إثنية أو طائفية، حرب العصابات، عمليات قتل	حرب بين الطوائف أو عنف داخل المجتمع، أعمال شغب، انتفاضات
كثافة منخفضة من 25إلى 1000وفاة في السنة	نزاع عسكري مسلح، نزاع عسكري	قتل غير شرعي/ قانوني، اختفاء، انقلابات	عنف مدني أو إثني، تمرد، حرب عصابات،حرب غير قانونية، قتل واغتيال، أعمال الشغب	إرهاب، حرب عصابات، عنف طائفيأو عنف داخل المجتمع، حرب العصابات	انتفاضات، عنف طائفي أوعنف داخل المجتمع
الحد الأدنى من العنف من 0إلى 25وفاة في السنة–نزاع غير عنيف–	خلافات/نزاعا ت، أزمات	اعتقالات، أزمات حكومية	احتجاجات، إضرابات، مظاهرات	احتجاجات، إضرابات، عنف طائفي أو داخل المجتمع، نزاعات/خلافا ت	احتجاجات، إضرابات، عنف طائفي أو داخل المجتمع، نزاعات/خلافا ت

المصدر: Thomas S. Szayna, & Others, ***Conflict Trends And Conflict Drivers: An Empirical Assessment Of Historical Conflict Patterns And Future Conflict Projctions***, (research report, RAND Corporation, Santa Monica, Calif), 2017, p. 10, At**:** **https://cutt.us/L22lY**, 20/03/2022.

يبرز بوضوح من خلال الجدول أن تعدد مستويات النزاعات داخل الدول كان سببا رئيسا في كثافة العنف، وهو ما يؤدي إلى استعصاء تسوية النزاعات الداخلية ذات البعد الاجتماعي.

المطلب الثالث: السياق التاريخي لتصاعد النزاعات الداخلية

من المفارقات أنه بينما كان الجزء الأكبر من الاهتمام الأكاديمي يركز على الحروب بين الدول، كان المشهد النزاعي حول العالم آخذ في فرض صورة مختلفة تماما؛ فقد كشف روبرت تيد غور(Robert Ted Gurr) وفريقه في مركز جامعة "ماريلاند" عن الزيادة الحادة في الحجم الإجمالي للنزاعات العنيفة داخل المجتمعات من فترة الخمسينات إلى فترة الثمانينات؛ حيث مثلت ما يقارب ثلاثة أضعاف حجم الحروب والنزاعات بين الدول خلال معظم نصف القرن الماضي. وما تأخر دراسة هذا النوع الجديد من النزاعات إلا نتيجة لعدم ملاءمة أدوات الدراسات الاستراتيجية والحربية مع تفسير متغيرات النزاعات الداخلية التي تشمل الهوية الاثنية والعسكرية والدينية، والتدهور البيئي، وندرة الموارد وغيرها.[1]

لقد بات من سمات العالم اليوم أن النزاعات العنيفة تدور معظمها داخل الدول وليس بين الدول، إلا أن الجدل قائم حول إلى أي مدى يعد هذا النمط جديدا حقا؛ حيث تم تسجيل 103 نزاعا في الفترة الممتدة من (1989 إلى 1997) في 69 موقعا عبر العالم، حيث أن 42 منها بلغ مستوى الحرب، و33 منها كان نشطا في 26 موقعا عام 1997.[2] نوضح ذلك أكثر من خلال جدول يبين عدد النزاعات المسلحة حسب مناطق العالم المختلفة في الفترة الممتدة من 1989 إلى 1997.

[1] João Gomes Porto, ***Op, Cit*** , pp. 2,3.
[2] Benjamin Reilly, "internal conflict and regional security in Asia ans the pacific," ***pacifica review***, (volume 14, N° 1, February 2002), p. 8. At: **https://cutt.us/MFN4k**, 21/06/2021.

الجدول رقم (06): عدد النزاعات المسلحة حسب المناطق (1989-1997):

السنوات	أوربا	الشرق الأوسط	آسيا	أفريقيا	الأمريكتان	كل المناطق
1989	2	4	19	14	8	47
1990	3	6	18	17	5	49
1991	6	7	16	17	5	51
1992	9	7	20	15	4	55
1993	10	7	15	11	3	46
1994	5	5	15	13	4	42
1995	5	4	13	09	4	35
1996	1	5	14	14	2	36
1997	0	3	14	14	2	33

المصدر: Peter Wallenstein & Margaretta Sollenberg, "Armed conflict, conflict termination and peace agreements"***, journal of peace research vayrynen***, 9raimo, 1984), p. 624.

يتضح من خلال الجدول أن إفريقيا وآسيا تمثلان أكثر المناطق احتضانا للنزاعات الداخلية، بينما تمثل الأمريكتان وأوروبا المناطق الأقل تعرضا لها على التوالي، ولعل ذلك راجع لتميز المنطقتين الأولين بتعددية مجتمعاتها أكثر منها في المنطقتين الأخريين. كما استمرت وتيرة تصاعد النزاعات الداخلية بعد هذه الفترة لتبلغ مستويات قياسية نظرا للاستقرار النسبي الذي شهدته العلاقات بين الدول في فترة ما بعد الحرب الباردة حسب ما سيبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تصاعد النزاعات الداخلية مقارنة بالنزاعات الدولية (1990-2015)

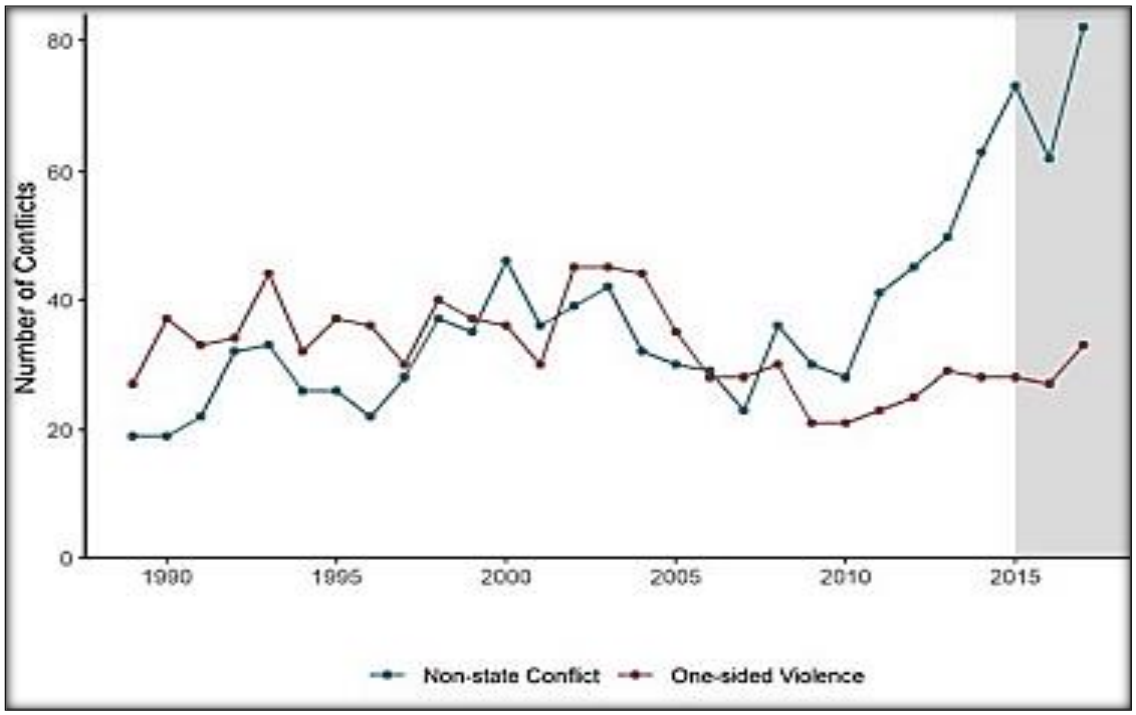

المصدر: Lars-Erik Cederman and Yannick Pengl Eth Zürich, **Global Conflict Trends and their Consequences**, (report profited from excellent research assistance, May 21, 2019), p. 5. At: https://cutt.us/SqnKz , 12/06/2020.

تبدو وتيرة تصاعد النزاعات اللادولاتية في حالة تصاعد مستمرة منذ نهاية الحرب الباردة، مما يعني انتشار العنف والحروب والفوضى واللااستقرار في مناطق مختلفة من العالم، ولعل تميز هذه النزاعات بالتعقيد والتعدد والتداخل هو ما أدى إلى دراستها وتحليلها من زوايا ومداخل متعددة، كما سيتم بيانه في المبحث التالي.

المبحث الثاني: مداخل ومقاربات لدراسة النزاعات الداخلية

سيتم تتبع تطور المداخل والمقاربات المعتمدة في دراسة وتحليل النزاعات الداخلية تزامنا مع التطور الحاصل في المشهد النزاعي في مختلف مناطق العالم:

المطلب الأول: المداخل المفسرة النزاعات الداخلية

تعددت آراء المفكرين حول مسببات النزاعات الجديدة (الداخلية)، وتباينت حسب ما أدلى به الباحثون، نذكرها كالتالي:

أولا: المدخل الثقافي لتحليل عوامل النزاعات الداخلية: تغيرت أسباب الحروب والنزاعات مع تغير طبيعتها /بنيتها، فبعدما كانت مدفوعة بالإيديولوجيات المتضاربة والجغرافيا السياسية لارتباطها بالدولة وأهدافها، أصبحت مدفوعة بقضايا الحكم الذاتي للمجموعات والأقليات، لتحتل الهوية مركز الصدارة في خطاب المشاركة في النزاعات المعاصرة، الأمر الذي اعتبرته "كالدور" (M. Kaldor) أمرا حتميا في حالة وجود الدول الضعيفة والمفككة التي تآكل فيها الاحتكار المشروع للعنف المنظم، فقد أرجع التصاعد في سياسة الهوية إلى ذلك الفراغ الناجم عن غياب المشاريع وفشل المصادر الأخرى للشرعية السياسية، وقد اتفق معه هولستي (Holsti)، الذي اعتبر الدول الجديدة والضعيفة المكان الأساسي لحروب الحاضر والمستقبل، لذلك ينبغي التركيز على الفواعل والأوضاع المحليين من أجل فهم أفضل للأسباب الكامنة وراء مطالبات تقرير المصير الهادفة إلى الاستقلال أو الانفصال أو السيطرة أو المشاركة في لحكومة.[1]

من جهة أخرى يرى "ادوارد آزار" أن المصدر الأساسي للنزاع الاجتماعي يكمن في هوية المجموعة سواء كانت عرقية، أو دينية، أو إثنية، أو ثقافية أو غيرها، ويكون ذلك من خلال انكار الحاجات البشرية المشتركة بين الجميع، والتي تمثل محركا وجوديا، لأن الاحتياجات الأساسية لا تنحصر في الاحتياجات المادية فحسب بل تتعداها لتشمل الوعي الذاتي كجماعة مقابل المجموعات الأخرى.[2]

[1] Porto, Joao Gomes, ***Op. Cit***, pp. 5,6.
[2] ***Ibid***, p. 19,20.

لقد حاول الباحثون شرح العوامل الثقافية من منظور أوسع للحضارة؛ حيث جادل "هنتغتون" (Huntington) في كتابه "صدام الحضارات" بأن النزاعات المستقبلية ستحدث على طول خطوط الصدع الثقافية التي تفصل بين الحضارات في العالم، خاصة منها الحضارة الغربية والحضارة العربية الإسلامية.[1] تعرض هذا الطرح لبعض المساءلة من قبل الباحثين حول مدى صلابة "الهوية" كمعطى غير قابل للتغيير ومبني اجتماعيا كمحفز وكأساس سياسي للتعبئة وللنزاع، وللتمييز بين الشعوب كذلك، والتي سيتم الحفاظ عليها عمدا من خلال السياسة العامة والممارسة الاجتماعية.[2]

إن ما يزيد الهوية تأثيرا في النزاعات هو الاستخدام السياسي لها من خلال التركيز على جوانب الاختلاف والتعبئة على هذا الأساس، بدل التركيز على الجوانب المشتركة للإنسانية، مما يحرض على الكراهية والعنف والتطرف.

ثانيا: المدخل الاقتصادي لتفسير النزاعات الداخلية: كانت هناك العديد من الدراسات التي حاولت إيجاد تفسيرات لتصاعد النزاعات الداخلية في إطار فرضية انهيار الدولة (الدولة الضعيفة)، وقد كان هناك اجماع على أنه في معظم الدول النامية كان للموارد والتنوع الاثني دورا حاسما فيها، وانطلاقا من ذلك مر تحليل النزاعات الداخلية من منظور الاقتصاد السياسي للنزاعات داخل الدول **بثلاثة مراحل؛ حيث** ركزت الأدبيات الأولى لدراسة تأثير العوامل الاقتصادية كمصدر من مصادر النزاعات الداخلية على العلاقة بين تشكيل الدولة و بين النزاع الداخلي، بعدها ركزت على غياب التماسك الداخلي سنوات الثمانينات، لتركز سنوات التسعينات على الحروب الجديدة الناتجة عن دور الموارد الطبيعية وأهمية التفاوتات الأفقية في فهم النزاعات داخل الدول.

أ. المرحلة الأولى: نظريات التحديث

ركزت نظريات التحديث على مدى قدرة الدول النامية على الحفاظ على النظام الاجتماعي والسياسي مستقرا، بسبب غياب قوى المؤسسات للتعامل مع المطالب الهائلة الناتجة عن التغيير الاجتماعي السريع؛ إذ أن التحديث ما هو إلا عملية مفكِّكة للمجتمعات التقليدية، دون أن توفر مؤسسات بديلة قادرة على التعامل مع التوترات الاجتماعية والسياسية الناشئة. وتبرز في هذا السياق

[1] HAE S. KIM, ***Op. Cit***, p. 394.
[2] Porto, Joao Gomes, ***Op. Cit***, p 7.

دراسة "لوسيان باي" (Lucien Pyey) التي خلصت إلى أن التحديث يسبب ارتفاعا في التوقعات وتصاعدا في الإحباط، مما يجعل الدول حديثة العهد بالاستقلال عرضة للفوضى بالنظر لاصطدامها بندرة الموارد من جهة، وافتقارها للقدرة على تلبية المطالب المتزايدة على السلع والخدمات، من جهة أخرى، وقد حاجج "أولسون" Olsen بأن النمو الاقتصادي السريع قد شكل طبقات مهمشة كانت في كثير من الأحيان عرضة للدوافع الثورية، ذلك أن التوقعات المتزايدة مرتبطة بالحرمان النسبي، وأن التوقعات الاقتصادية الجماعية ترتفع أسرع من قدرة الدولة على تلبيتها، الأمر الذي يسبب فجوة بين التوقعات والإنجازات مما يسبب ضغوطا سياسية كبيرة.[1]

ذات الأمر ذهب إليه "دايفيز" Davies في مقال بارز له؛ حيث يرى أن الثورات المدفوعة بالإحباط تنبع من الفجوة الاقتصادية بين التطلعات الفردية والوضع الاقتصادي الفعلي، مما يؤدي إلى حالة من استياء الأفراد على نطاق واسع من وضعهم الاجتماعي ومنه إثارة النزاع. بعدها تم تطوير نهج الحرمان النسبي من طرف كل من "جيمس فيرد" وجيمس دايفز" و"روبرت تيد غور" (James Fairhead) & (Davies, Robert) (Ted Gurr ، الذين اعتبروا أن الإحساس بالحرمان النسبي عاملا مهما في تشكيل المظالم والتعبئة من أجل النزاع؛ ذلك أن التوقعات غير المحققة – حسب (Davies)– تؤدي إلى إنتاج العنف السياسي نتيجة الفجوة الحاصلة بين ما يريده الناس وبين ما يحصلون عليه، أي الفرق بين مستوى التوقعات ودرجة الاشباع، لذلك ترتبط النزاعات الجديدة بالتنافس حول الموارد النادرة والثمينة التي شكلت جغرافيا جديدة للنزاعات الداخلية.[2]

لقد ساهم مدخل التحديث في تحفيز النقاش حول أسباب النزاعات داخل الدول، من خلال إظهار علاقة التقاطع بين المتغيرات السياسية والاقتصادية في تعميق معضلة بناء الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك اعتبرت هذه النظريات النزاعات داخل الدول مشاكل انتقالية ستنتهي حال إتمام بناء الدولة التي من شأنها إزالة محركات النزاع مثل الهويات الاثنية والطائفية.

ب. المرحلة الثانية: مقاربة الدولة الضعيفة:

[1] Gilbert M. Khadiagala and Dimpho Motsamai, "the political economy of intrastate conflict", 20, 16 (April 2014), pp. 3-5. **https://cutt.us/jMPRY** , At: 23/05/2020.
[2] ***Ibid***, p 13.

انطلاقا مما سبق من تحليلات لأسباب النزاعات الداخلية، قام كل من "جاكسون" و"روز" و"بورغ" (Jackson), (Ross) & (yourg) بالبحث من جديد في أسباب النزاعات داخل الدول في فترة ما بعد الاستعمار في إفريقيا بصفة خاصة، فتوصلوا إلى أن معظم الحكومات قد مارست سيطرة ضعيفة فقط على الأشخاص والمنظمات والأنشطة داخل ولاياتهم القضائية الإقليمية دون مناطق أخرى مهمة أثناء فترة النزاع مع المنظمات السياسية المتنافسة، لذلك اقترح "جاكسون" مصطلح " أشباه الدول"، وهي دول بمؤسسات سياسية ضعيفة وغير فعالة– من أجل فهم التمردات التي حالت دون بناء الدولة الأمة في إفريقيا وخارجها.

في هذا الصدد، تلقف "محمد أيوب" (Ayoob, Mohammed) هذا المصطلح ووسع استخدامه من أجل دراسة وتحليل المشكلات الأمنية التي تواجهها دول العالم الثالث، والتي يراها "أيوب" قد انبثقت إلى حد كبير من الحدود الوطنية والقدرات غير الكافية لإدارة التنوعات المجتمعية الاثنية والدينية والإقليمية. كما افترض أن التنمية الاقتصادية غير المتكافئة تمثل أحد العوامل الرئيسية للنزاعات لما تسببه من غياب للإجماع الاجتماعي والسياسي الذي غذّى التهديدات الداخلية، ولعل هذا متوافق مع وصف "بوزان" (Buzan) لانتشار التوترات الداخلية على أنها انعدام للأمن المجتمعي، نظرا لغياب الدعائم الأساسية للتماسك الاجتماعي والسياسي في دول العالم الثالث، نتيجة غياب الشرعية السياسية ومحدودية الموارد الاقتصادية. لذلك اقترح بوزان من أجل التعامل مع هذه المشاكل بناء دول أقوى للقضاء على البيئة غير المستقرة المسببة لغياب الأمن،[1]

من الواضح إذن بأن مقاربة الدولة الضعيفة و المنهارة قد استخدمت من أجل تفسير عديد الاضطرابات التي واجهت الدول في مختلف مناطق العالم، و معظم هذه الدول شهدت انهيارا للحكومة ودمارا اقتصاديا وتشرذما مجتمعيا.

ج. المرحلة الثالثة: دور الموارد الطبيعية في النزاعات الداخلية: بين الوفرة و الندرة

منذ مطلع التسعينات أخذت الأدبيات تركز على الأجندات الاقتصادية التي تسبب النزاعات الداخلية؛ حيث حاجج "كوليي" (Collier) وزملاؤه في مجموعة البنك الدولي على ضرورة التركيز على الأجندات الاقتصادية، كونها تشكل فرصا أكبر بكثير من المظالم الاجتماعية والجماعية، فمن خلال تتبعه

[1] ***Idem***, p. 12.

لإحصائيات النزاعات الداخلية منذ 1965 لم يجد سوى عدد قليل من النزاعات التي كانت فيها المظالم عاملا محددا للنزاع، كونها تساهم في الحفاظ على الشعور بالمجموعة و تماسكها، في حين كان الجشع في الدول الغنية بالموارد مثل أنغولا وكولومبيا وكمبوديا وسيراليون هو المغذي الأساسي للنزاع.[1]

لقد كانت النزاعات الانفصالية منتشرة حيث تتركز الموارد ماديا، وحيث يملكها السكان المحليون ويطالبون بالاستثمار الأجنبي، على عكس المناطق التي كانت تتوفر على الموارد ولا يملكها السكان المحليون الذين كانوا يفضلون دعم أمراء الحرب بدل المطالبة بالانفصال، تماما كما حدث في سهل الماس في أنغولا، أين كان المتمردون يحصلون على تسهيلات من أجل الوصول إليها، لذلك أكد "روس" Ross على أن الدور الذي تلعبه الموارد الطبيعية في النزاعات الداخلية يعتمد إلى حد كبير على قابليتها للنهب ومدى سهولة استخدامها؛ أي إلى أي مدى يمكن للسلطات أن تمنع نقل مورد معين؟ وإلى أي مدى يمكن بيع المورد بشكل قانوني في السوق الدولي؟[2]

في ذات السياق، ترجع الكثير من الدراسات الحديثة أسباب النزاعات الداخلية إلى العوامل الاقتصادية حتى أطلق عليها البعض من أمثال "جاكي" و"سيليي" (Jakkie) & (Cilliers) حروب الموارد، رغم أن الباحثين قد اختلفوا حول المتغير الاقتصادي الأكثر تفسيرا للنزاع، فمنهم من ركز على الندرة النسبية للموارد كمحفزات أولية للعنف سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، ومنهم من ركز على دور الركود والانخفاض المتواصل للدخل، والنمو والتوزيع غير المتكافئين للموارد، بينما ركزت الدراسات الحديثة على وفرة الموارد باعتبارها أساسا للحروب والنزاعات، فحسب "كولييير" يمثل الجشع السبب المنطقي لانخراط المجموعات في النزاع العنيف غير أن الخطاب سيهيمن عليه التظلم.[3]

ثالثا: المدخل السياسي لتفسير النزاعات الداخلية: يركز هذا المدخل على مختلف المتغيرات السياسية؛ حيث يرى مايكل براون M. Brow أن القادة السياسيون يمثلون فواعل أساسية في النزاعات الداخلية، وأن أفعالهم ناتجة عن صراعهم على السلطة مما قد يؤدي إلى اعتداءات على سيادة الدولة،

[1] ***Ibid***, p. 21.
[2] ***Ibid***, pp. 21,22.
[3] Porto, Joao Gomes, ***Op. cit***, pp. 9,10.

ويرى "تشارلز تيلي" (Charles Tillg) أن الثورات دائما ما تكون امتداد للصراع على السلطة بين من يملكون سلطة اتخاذ القرار. وتعتبر الديمقراطية والتحول الديمقراطي محددات مهمة للنزاعات الداخلية، رغم أن الديمقراطية تقلل من وتيرة النزاعات الداخلية مقارنة مع الأنظمة السياسية الاستبدادية، إلا أن هذا الانتقال في حد ذاته هو ما يعتبر مسببا أساسيا للنزاع كما وضحته معظم تجارب التحول الديمقراطي،[1] لذلك يعتبر الاعتماد فقط على المدخل الاقتصادي غير كاف، لأنها تؤدي إلى الإفراط في التبسيط، لذلك أكد إدوارد آزار (Azar) على ضرورة الاعتماد على تحليل متكامل لأسباب ومصادر مختلفة للنزاعات من أجل فهم أعمق وأدق، وفي هذا الصدد وضع "مايكل براون" إطارا شاملا للأسباب الكامنة والمباشرة كما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): نموذج "مايكل براون" لأسباب النزاعات.

الأسباب الكامنة	الأسباب المباشرة
العوامل الهيكلية الدول الضعيفة، المخاوف الأمنية داخل الدولة، الجغرافيا الاثنية **العوامل السياسية** المؤسسات السياسية التمييزية، الإيديولوجيات الوطنية، القومية الاقصائية السياسية المشتركة بين المجموعات، سياسة النخبة	**العوامل الهيكلية** الدول المنهارة، تغيير التوازنات العسكرية داخل الدولة، تغيير الأنماط الديمغرافية **العوامل السياسية** التحولات السياسية، الأيديولوجيات الاقصائية على نحو متزايد، تزايد المنافسة بين المجموعات، تكثيف الصراعات القيادية.
العوامل السوسيواقتصادية مشاكل اقتصادية، النظم الاقتصادية التمييزية، التحديث	**العوامل السوسيواقتصادية** تفاقم المشاكل الاقتصادية، تزايد التفاوتات الاقتصادية، التحديث والتطور السريعين،

[1] Hae S. Kim , ***Op Cit***, P. 399.

العوامل الثقافية/الادراكية أنماط التمييز الثقافي، التاريخ الاشكالي للمجموعة	**العوامل الثقافية/ الادراكية** تمييز ثقافي مكثف، الدعاية، العوامل الثقافية/ الإدراكية، الاثنية، التهجم والتطرف

المصدر: نقلا عن: Gilbert M. Khadiagala and Dimpho Motsamai, ***Op. Cit***. p.24.

المطلب الثاني: مقاربات لدراسة النزاعات الداخلية

من الجدير بالذكر القول بأن مقاربات دراسة النزاعات الداخلية لم تشهد تطورا إلا مع نهاية الحرب الباردة، تزامنا مع حالة التصدع التي عرفتها الدولة القومية، فقبل ذلك عوّدتنا النظريات التقليدية: الواقعية على التعامل مع/ والنظر للدولة كوحدة وحدوية في العلاقات الدولية، وعودتنا الليبرالية على أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية إلى جانب الأفراد والشركات والمؤسسات الدولية، مما أدى إلى تهميش المكونات الداخلية للدولة وإبعادها من الدراسة والتحليل والتأثير، ومع التفات العالم إلى المشاكل التي عانت منها الدول والتي غطى عليها سياق الحرب الباردة ، التفت الباحثون كذلك لدراسة وفهم التفاعل داخل الدول وما أفرزه من نزاعات وأزمات وحروب داخلية، وذلك من خلال تطوير مقاربات نظرية مناسبة تتمثل أبرزها في: المقاربة الأولية، المقاربة الوسائلية، المقاربة الإثنوواقعية، المقاربة البنائية.

أولا: المقاربة الأولية Primodialism: تجادل هذه المقاربة بأن الهوية الاثنية ذات طبيعة نسبية؛ إذ تتحدد العضوية الاثنية عند الولادة مما يجعل الروابط الاثنية متأصلة وعميقة، تنتج انقسامات طبيعية مع الآخرين، سواء على أساس العرق أو الدين، أو اللغة، وبالتالي يعتبر الانتماء إلى مجموعة اثنية معينة أمر ثابت ومستمر عبر الأجيال. فالمقاربة الأولية تنظر للمجموعات الاثنية ككيان موضوعي ذو هوية فريدة وثابتة ومحددة بحدود مجتمعية مميزة، لذلك لا يمكن التوفيق بين الاختلافات الاثنية ذات الجذور العميقة. على هذا النحو ينبع النزاع الاثني بشكل طبيعي كنتيجة حتمية للكراهية القديمة الناتجة عن الخوف جراء الهيمنة أو الطرد أو حتى الزوال، فقد لاحظ "كورنر" (Kurner) بأن المقارب

الأولية تفيد في شرح المشاعر التي أدت إلى مذبحة البنغال على يد الأساميين، أو البنجاب أو السيخ عام 1971، أو مجازر يوغوسلافيا ورواندا،[1]

إلا أن اعتباره العنف الاثني سلوكا وراثيا يستحيل القضاء عليه أمر غير صائب، ذلك أن التعدد الاثني قد يكون سلميا، وأن هناك بعض الدول المتنوعة إثنيا لكنها تشهد علاقات سلمية مثل ما هو الحال في بتسوانا، مما يعني أن التعدد الاثني ليس السبب في النزاع وإنما الاستغلال المقصود له من خلال عملية التسييس هو ما يؤدي للنزاع؛ فحسب "هورويز" (Horowiz) أن قوة الاثنية تنعكس من خلال البنى التنظيمية والسياسية والاقتصادية المجزئة للمجتمعات المتعددة إثنيا.[2] لذلك تعتبر المقاربة الأولية بتركيزها على المتغير الاثني كعامل وحيد في تفجير النزاعات الداخلية مختزلة ومبعدة للعديد من المتغيرات الأخرى المفسرة للنزاعات الداخلية، إذ قد تكون هذه الأخيرة ذات بعد سياسي أو اقتصادي أو تاريخي أو ديني أو غير ذلك.

ثانيا: المقاربة الوسائلية Instrumentalism: على خلاف المقاربة السابقة، ترى الوسائلية أن الاثنية غير متأصلة في الطبيعة البشرية ولا هي قيمة في جوهرها، بل هي أساس استراتيجي للتحالفات التي تبحث عن حصة أكبر من اقتصاد الندرة أو السلطة السياسية، لذلك فهي أداة لاستثثار عدد قليل من الأفراد على الموارد؛ حيث من المنطقي – حسب الوسائليين– أن تنظم الأحزاب على أسس إثنية بالنظر لما تُدر عليهم من فائدة، وهنا يقصدون "الجشع" الذي يعتبر حسبهم أقوى من الظلم في تفجير النزاعات، وبالتالي ينشأ النزاع الاثني بين وكلاء عقلانيين على الموارد النادرة، مدفوعين في ذلك بأهداف السياسيين الطامحين لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية.

تفيد المقاربة الوسائلية في تفسير السبب الذي يدفع بعض المجتمعات المتعددة إثنيا نحو العداء أو التعاون، فذلك مدفوع بنتيجة حساب التكلفة والمزايا التي تترتب على العداء أو التعاون، كما قال بذلك "هاردين" Hardin الذي يرى بأن التعبئة الاثنية تنحو نحو التعاون مادام الآخرون متعاونين، في حين

[1] Williams Dodeye Udnak, "How Useful are the Main Existing Theories of Ethnic Conflict**? "**, ***Journal of Interdisciplinary Studies***. MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol 4, No 1, March 2015), P. 147. At: **https://cutt.us/b4kXq**, 14/08/2019.
[2] ***Idem***.

يرى كل من "كوليي" و"هوفلر" (Kollier) & (Hoffler) بأن انخفاض تكاليف الفرصة البديلة للمشاركة في التمرد يؤدي في كثير من الأحيان إلى فوائد كبيرة كما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية.[1]

لقد تجاوزت الوسائلية الهوية الاثنية كمعطى أولي لتجيب على التساؤل التالي: لماذا يكون من السهل أن تكون التعبئة الجماهيرية فعالة على أسس إثنية؟ وكيف للنخب أن تجيد استخدام الاثنية بفعالية من أجل تحقيق ما تصبو إليه من مكاسب؟، رغم ذلك لا يمكن إرجاع النزاعات الداخلية لمجرد عملية التسييس الممارسة من قبل النخب، كما لا يصح القول أن كل النزاعات الداخلية هي نزاعات إثنو سياسية، بل هي نتيجة لكوكبة من المسببات والعوامل.

ثالثا: المقاربة البنائية Constructivism: تنظر البنائية للهوية باعتبارها كيانا مبنيا اجتماعيا ومرنا، يمكن تشكيله بطرق مختلفة (الاستعمار، الهجرة، الفتح)، فهي تتشكل ضمن مجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والهوية حسب البنائيين فئة اجتماعية تتميز بقواعد العضوية، أو الخصائص (التي تعتبر نموذجية)، أو السلوك المتوقع في ظروف معينة. فالفئات الاجتماعية ليست معطى طبيعي أو حتمي أو ثابت، لأن المنطق الداخلي للخطابات الاجتماعية المنوط بها بناء الهوية الجماعية والفردية يلفت الانتباه إلى البناء التاريخي والحفاظ على الهويات الحصرية من قبل النخب الحاكمة في فترة الاستعمار وما بعده من أجل ممارسة السيطرة السياسية والاجتماعية.[2]

يعتمد البنائيون على اللغة والتاريخ والرموز الثقافية كوسائل للتحريض على التنافس الاثني، وفي الحفاظ على الاثنية، وبالتالي فهي مرنة وذاتية وتتغير مع التفاعل بين الأعراق والاثنيات، والغرض منها هو تعزيز واستدامة الاختلافات الاجتماعية لأهداف محددة، لذلك فالنزاع الاثني هو نتاج عمليات تاريخية ملموسة تؤثر على العلاقات بين المجموعات الاثنية مسببة العداء فيما بينها، الأمر الذي يفسر تسييس الهويات الاثنية، الناجم عن مجموعة من العوامل التي تتطور بمرور الوقت بما يشكل بيئة مواتية للعنف، في هذا الاتجاه جادل "توفت" (Toft) بأن المحدد الأساسي للحروب الاثنية هو ما إذا كانت الدولة والأقليات الانفصالية المحتملة تقر بمطالباتهم الخاصة على الأراضي

[1] ***Ibid***, p. 148.
[2] ***Idem***.

باعتبارها قابلة للتجزئة أو غير قابلة للتجزئة، وحتى لو تم بناء الهويات الاثنية فيمكنهم كذلك استيعابها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها بطريقة تكتسب فيها المجموعة معنى عميقا؛ بحيث يستطيعون إعادة إنتاج المشاعر التي قد تنجم عن الهويات البدائية لأن الجماعات الاثنية تميل إلى التشارك في الشعور المستمر بالمصالح المشتركة، والسمات الثقافية، والقيم، والمعتقدات، والدين، واللغة المشتركة، والإقليم، والوطن.[1]

تكمن إذن القوة التفسيرية للبنائية في قدرتها على الاعتماد على أبعاد متعددة تعكس الأسباب الكامنة والمباشرة للنزاع الاثني، وتكشف عن دور الفواعل الداخلية في هذه العمليات التاريخية، وكيفية تفاعل مصالح الفاعلين وكذلك السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المنتجة للعنف الاثني، إلا أن البنائية تركز في تحليلها على المستوى الكلي دون الجزئي، الأمر الذي يصعب فهم التفاعلات في المستويات الدنيا التي قد تمثل الأساس في استراتيجيات القرار.

إن ما يمكن ملاحظته هو أن كل المقاربة البنائية قد تلقفت مكونا جزئيا من الظاهرة النزاعية داخل الدول مما يجعل الاعتماد على مقاربة واحدة في التحليل عملا منقوصا، ذلك أن النزاع في الواقع أكثر تعقيدا منه في الأطر النظرية، لذلك لابد من الاعتماد على إطار نظري يتضمن الظلم والجشع والدولة الضعيفة وانهيار الأمن والجغرافيا الاثنية والسياسات بين المجموعات وسياسة النخبة وأنظمة التوزيع الاقتصادي غير المتكافئة، والعمليات التاريخية وغيرها من العوامل التي من شأنها تقديم تحليل أفضل لكل حالة نزاعية، ولعل هذا التعدد هو ما دفع ببعض الباحثين أمثال"شانكر ساتينا" و"إدوارد ميغال" وأرنست سرجنت" (Edward Miguel), (Shanker Satyanath) & (Ernest Sergenti) لاقتراح جملة من الحجج والفرضيات التي قد تكون لها علاقة بمسببات النزاعات الداخلية، والتي تم تصنيفها وفقا لجملة من المتغيرات كما يلي: [2]

1- متغير قدرة الدولة:

- الدول المستقلة حديثا تكون أكثر عرضة للنزاع.

[1] ***Idem***.
[2] Edward Miguel, Shanker Satyanath and Ernest Sergenti, "Economic Shocks and Civil Conflict: An Instrumental Variables Approach, ", ***Journal of Political Economy***, (vol. 112, No. 4, 2004), p 726. At: **https://cutt.us/sCh8d**, 19/07/2022.

- الدول ذات القوات الأمنية الكبيرة والأكثر انضباطا أقل عرضة للنزاع.

2- متغير الديمغرافيا:

- الدول الكبيرة ديمغرافيا أكثر عرضة للنزاع
- الدول ذات البنية الشبابية العالية أكثر عرضة للنزاع على عكس الدول ذات العدد الأكبر من الشيوخ.

3- متغير القمع:

- الدول التي تقمع سكانها أو مجموعات سكانية فرعية مهمة أكثر عرضة للنزاع والعكس صحيح.

4- متغير مخلفات النزاع:

- تتأجج العداوات والشكوك الاجتماعية طوال فترة القتال، مما يؤدي إلى خطر عودة النزاع في فترة ما بعد النزاع..
- النزاعات الداخلية تخلف موروثات تنظيمية ومادية تجعل العودة إليه أكثر احتمالا.

لقد أشار هؤلاء الباحثين أيضا أن هذه العوامل المرتبطة ببدء النزاع لا تزال محل نقاش فيما بينهم حول ماهية العوامل المسببة للنزاع، وما هي العوامل المعقدة له، فطوّروا الفرضيات التالية: [1]

1- الدول الضعيفة والحكم السيئ يجعل الدول معرضة للنزاعات، وغالبا ما تكون هذه السمة لصيقة بالدول حديثة التشكيل أو حديثة الخروج من نزاع انفصالي، أو تكون دولة شديدة الفساد وغير قادرة على ممارسة سلطتها على كامل أراضيها.

2- يرتبط التحول الديمقراطي ارتباطا وثيقا ببدء النزاع؛ ففي الوقت الذي يؤكد فيه "مارتي" Marty أن الدمقرطة نفسها مزعزعة للاستقرار بسبب تأثيرها على توزيع السلطة والمؤسسات القائمة، يؤكد آخرون أن هذه الحجة غالبا ما تعكس السبب والنتيجة في آن واحد؛ بحيث ترى أن الأنظمة الاستبدادية غير المستقرة تقدم تنازلات جزئية تؤدي إلى دمقرطة جزئية ونزاع عنيف.

3- هناك رابط قوي بين الفقر والعنف وهي علاقة إشكالية سواء من حيث تأثير مستويات الدخل أو من حيث عدم قدرة الحكومة على ضبط سوق العمل أو غيرها.

[1] ***Ibid***, pp. 726- 728.

4- قد يؤدي الاختلال الديمغرافي وندرة الموارد إلى العنف؛ فقد ادعى العديد من المفكرين منذ عقود أن التدهور البيئي وتضخم فئة الشباب بشكل لا يتناسب مع عدد السكان عاملان مغذيان للنزاع، إلا أن الدراسات الحديثة تشير إلى أن هذين العاملين لا يؤديان إلى عنف واسع النطاق ما لم يتحدا مع عوامل أخرى من قبيل ارتفاع مستويات البطالة وسوء التسيير وغيرها.

5- قد تكون التغيرات التكنولوجية مرتبطة أيضا بالنزاع الداخلي، فقد أبرز الربيع العربي مثلا قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة منها وسائل التواصل الاجتماعي على تسهيل تنظيم معارضة عنيفة للأنظمة السياسية؛ ذلك أن التكنولوجيا قد عززت من قوة الفواعل غير الدولاتية.

6- يعتبر توافر الأسلحة الخفيفة من العوامل التي تزيد من شدة العنف في النزاعات الداخلية.

الملاحظ أن العديد من هذه الحجج مرتبطة بقدرات الدولة في مختلف المجالات ذلك أن:[1]

1- الدول المنخفضة القدرات تكون أكثر عرضة للنزاع كونها غير قادرة على توفير الأمن ، مما يدفع الأفراد للاعتماد على الجماعات المسلحة لتوفيره وهو ما يؤدي إلى النزاع.

2- الدول المنخفضة القدرات تكون عاجزة عن توفير السلع والخدمات للأفراد مما يؤدي إلى الفقر والمظالم التي تجعل الجماعات المتشددة والمعارضة ذات شعبية.

3- تعتبر الدول منخفضة القدرات أهداف سهلة للجماعات المسلحة كونها تفتقر إلى المؤسسات لتعزيز قوتها وقمع العنف.

4- غالبا ما تكون الدول ضعيفة القدرات فاشلة في تأمين مواردها وكل أراضيها مما يجعلها ملاذا آمنا للجماعات المتمردة.

5- تعاني الدول الضعيفة من ضعف في قوات الأمن وفي النظام العام.

لكن رغم هذا الزخم والثراء النظري الذي يبين تعقد معطيات النزاعات الداخلية، لا يزال الباحثون والسياسيون بصفة خاصة يتجاهلون أي تعقيد على مستوى التفاعلات ولو كان بسيطا ولو في اتخاذ قرارات حول نزاع فعلي أو محتمل، وهو ما يؤدي في غالب الأوقات إلى نتائج كارثية، كما يتم تجاهل ردود الفعل والديناميكيا المعقدة التي تجعل من النزاع متغيرا بمرور الوقت بإتباع مسارات غير

[1] Giorgio Gallo, "Conflict theory, complexity and systems approach." *(Systems Research and Behavioral Science*, 30: (2) ,2013), pp.159, 160. At**:** **https://cutt.us/TXdkg**,13/01/2021.

متوقعة في كثير من الأحيان، ولعل كل هذا قد أنتج هيمنة التفكير الخطي على عملية التحليل والحل على حد سواء، والواقع أن الطريقة التي يتم بها التعامل مع نتائج النزاع إنما تتشكل من خلال المعايير المستخدمة لتقييم نتائجه المحتملة، خاصة في بعض الجوانب من أدبيات إدارة وتسوية وحل النزاع كطريقة التفاوض والوساطة التي تستند إلى نموذج اختزالي و ضيق للغاية.

إن النزاع الداخلي باعتباره نظاما ديناميكيا معقدا لا يمكن اختزاله في البعد الاثني أو في البعد السياسي أو في البعد الاقتصادي أو في البعد المجتمعي كل على حدة، إنما هو نتيجة لعملية تفاعلية إيجابية/ سلبية بين مختلف هذه الأبعاد وبين أطراف متعددة ومتباينة في سياقات معقدة، لذلك نجد أن النزاعات الداخلية تطرح ثلاثة تحديات تُصعِّب عملية نمذجتها – أي بناء نموذج شامل لكل متغيرات النزاعات الداخلية– تتمثل في:[1]

6- الطبيعة المتغيرة والتطورية للنزاعات.

7- المشاركة الشخصية لأولئك الذين يسعون لحل النزاع وتحليله.

8- الحاجة الدائمة للتحقق من البيانات الكمية الخاصة بالنزاع.

لذلك، يجد الباحثون صعوبة في تطبيق المناهج والمقاربات المستقاة من نظرية التعقد في دراسة النزاعات، باعتبارها أنظمة ديناميكية معقدة.

المطلب الثالث: أدوات لتحليل النزاعات

طور الباحثون حزمة متنوعة من الأدوات المساعدة في تحليل النزاعات بغية الحد من التأثير الكبير لمختلف المنظورات والمقاربات ووجهات النظر الشخصية لدى الباحثين، ويمكن في هذا الصدد إبراز الأدوات التالية على سبيل تبيان تنوعها وثرائها:

أولا: أداة عجلة النزاع

هي أداة لتحليل ما وراء النزاع، وهي مناسبة لتقديم الأدوات الأخرى؛ حيث أن كل جزء من الأجزاء الستة المشكلة للعجلة يمكن تحليله باستخدام الأدوات الأخرى، وتشمل العجلة مختلف جوانب النزاع من عوامل أو ديناميكية كالتالي:

1- الفواعل، العلاقات بين الفواعل (أفراد، دول، منظمات وفواعل أخرى).

[1] ***Idem***.

2- القضايا والمشاكل التي تمثل موضوع التنازع بين الأطراف.

3- الديناميكيات: مستوى التصعيد الذي بلغه النزاع، ومستوى كثافة التفاعلات بين أطرافه، وطبيعة الأمزجة التي قد تساهم في تحويل مواقف الأطراف المعنية.

4- السياق/ البنى: السياق والعوامل البنيوية التي تكون عادة خارج نسق النزاع الذي نحن بصدد تحليله.

5- السببية: أي أن النزاعات متعددة الأسباب وتنجم عن تفاعل وتداخل مجموعة من العوامل النسقية (أسباب مختلفة وعوامل مؤثرة).

6- الخيارات والاستراتيجيات: يتم هنا فحص طرق التعامل مع النزاع، الاستراتيجيات المستعملة أو الممكن استعمالها، جمود أطراف النزاع أو الأطراف الثالثة للتخفيف من حدة النزاع.[1]

الشكل رقم (02): أداة عجلة النزاع:

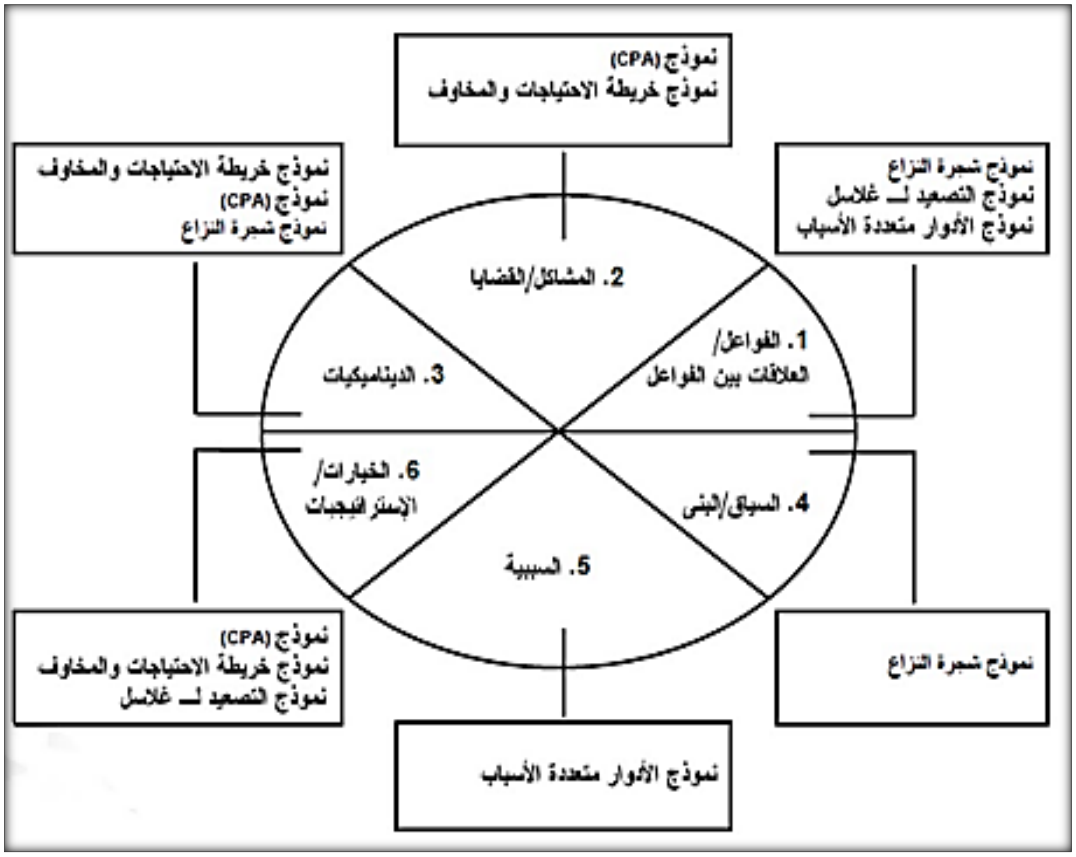

المصدر: ***المرجع نفسه***، ص.5.

[1] سيمون مايسون وساندرا ريتشارد، ***مرجع سابق***، ص. 4.

ثانيا: أداة شجرة النزاع

تتميز هذه الأداة بطابع تصوري تصنيفي، فهي تصور للتفاعل بين العوامل الظاهرة والعوامل البنيوية والعوامل الديناميكية حيث:[1]

1- **العوامل الديناميكية:** تتضمن أشكال الاتصال، مستوى التصعيد، مظاهر العلاقات، فالعوامل الديناميكية تتضمن أفقا قصيرا من الزمن؛ حيث تكون ردود الفعل إزاء التدخل سريعة وغير متوقعة في بعض الأحيان، كأمثلة على ذلك يمكن إدراج التدخلات الدبلوماسية أو تحويل النزاع متعدد المسالك، بالتعامل مباشرة مع شكل معين من أشكال التفاعل بين أطراف النزاع.

2- **القضايا/المشاكل الظاهرة:** تلك التي يتحدث عنها أطراف النزاع بشكل علني وتتضمن أساسا موضوع النزاع.

3- **العوامل البنيوية:** هي الأسباب الجذرية و الأساسية للنزاع، ومن الصعب التأثير فيها على المدى القصير، ومع ذلك إذا لم يتم تجنبها قد يندلع النزاع مجددا في وقت لاحق، لذلك فهو يعتبر المجال الأمثل للتعاون في مجال التنمية؛ أي التدخل على المدى البعيد والوقاية من العنف. الحقيقة أن هذه الأداة تهدف إلى معرفة الروابط بين الأسباب الجذرية، القضايا/المشاكل، والعوامل البنيوية، وكذا التمييز بين الآفاق الزمنية لمختلف مقاربات تحويل النزاع.

الشكل (03): شجرة النزاع.

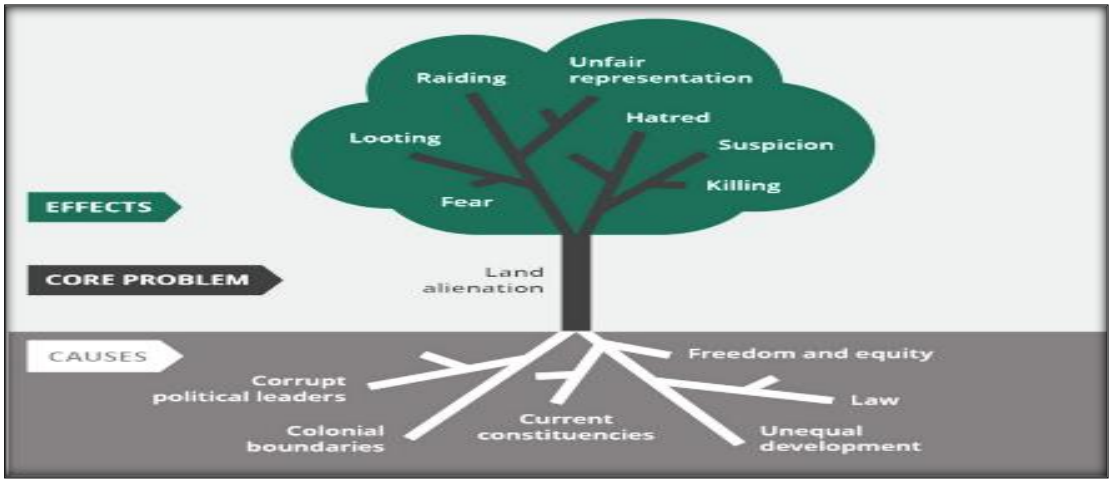

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 7.

المصدر: Herbert Sian. "topic guide: conflict analysis", Applied knowledge services, (may 2017, P. 16. At: https://cutt.us/gmfdd.

الشكل رقم (04): تطبيق نموذج شجرة النزاع على النزاع بين الروهينغا وحكومة ميانمار:

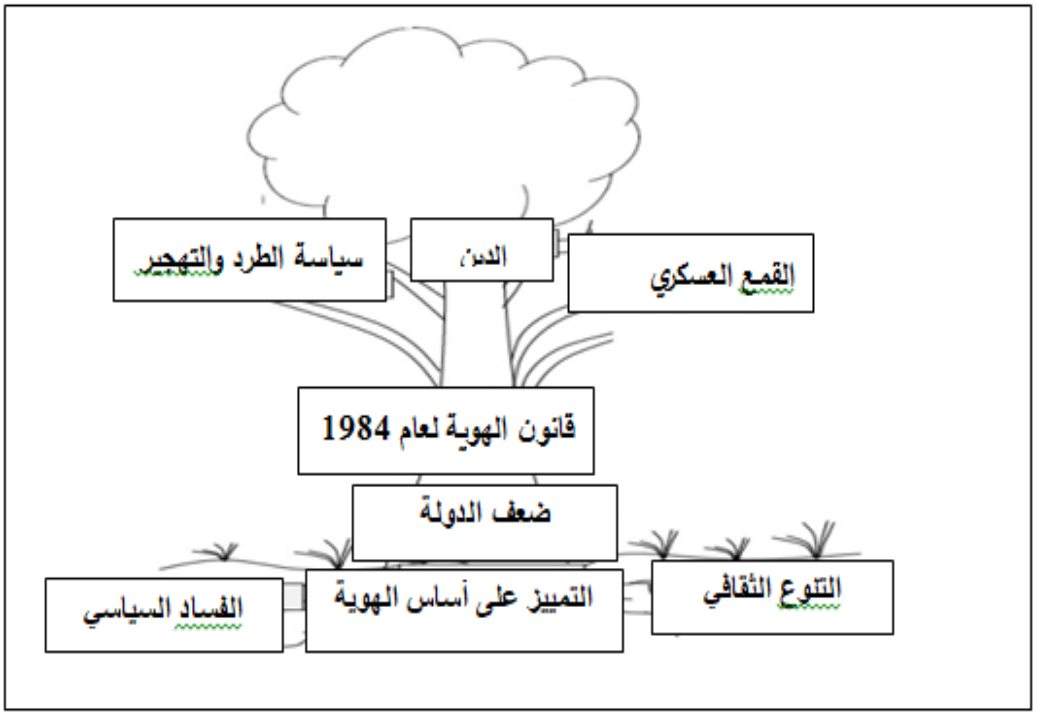

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الشكل السابق.

ثالثا: نموذج الأدوار متعددة الأسباب

يميز هذا المفهوم بين العوامل البنيوية والعوامل التي تركز على الفاعل، وذلك من خلال التوليف بين المقاربات المتمركزة حول النسق وتلك المتمركزة حول الفاعل، وغالبا ما تكون للنزاعات جذور ترجع إلى الظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بيئة معينة، تفترض هذه الأداة وجود مجموعة عرضية متزامنة من العوامل التي تؤدي إلى اندلاع العنف، لذلك فهي تهدف إلى:

1- تتبع الميكانيزمات السببية للتمييز بين طبيعة ودور مختلف العوامل التي تؤدي للنزاع.

2- تحليل محتوى وديناميكيات النزاع من أجل الحصول على النقاط الأولية من أجل القيام بتحويل النزاع، إضافة إلى التفريق بين الديناميكيات طويلة الأمد والديناميكيات قصيرة الأمد.

3- مسببات التغيير وهي تؤثر على معدل وكثافة وطول مدة النزاع أثناء حدوثه، و تؤثر أيضا على محتوى وديناميكيات النزاع.[1]

رابعا: أداة خريطة النزاع

تبدأ عملية رسم خريطة النزاع بتفحص خلفية النزاع وتاريخه من أجل تعريف أطراف النزاع، وتصنيفها إلى فواعل ذات تأثير مباشر مثل المقاتلين، وأصحاب المصالح الأساسية والثانوية، والأطراف الخارجية ذات التأثير ولكن لا تشارك في النزاع، كما تحدد الخريطة التحالفات المتضمنة في النزاع، وأسباب النزاع وطبيعة الاتصال بين فواعل النزاع. عادة ما يتم الاستعانة بخرائط النزاع كمرحلة أولى في إدارتها وتسويتها؛ حيث تساعد الخرائط في فهم النزاع، وبالتالي تشكيل صورة واضحة لمختلف المواقف المتضاربة، والشكل التالي يوضح صورة نظرية عن خريطة النزاع:

الشكل رقم (05): أداة خريطة النزاع

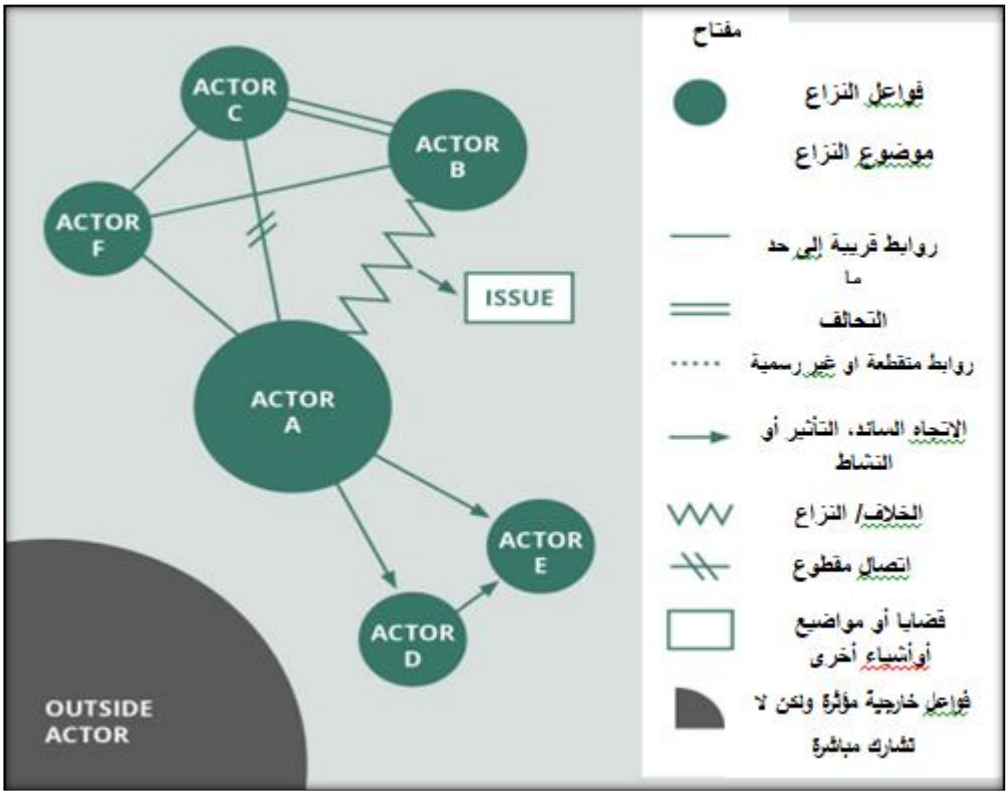

المصدر: Herbert Sian. "topic guide: conflict analysis", Applied knowledge services, (may 2017, P. 14. At: https://cutt.us/gmfdd **بتصرف**

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص. 17-18.

توضح الخريطة أطراف النزاع وأصحاب المصالح، واحتياجاتهم ومخاوفهم وعلاقاتهم، وهو ما يعتبر ضروريا لتحديد المصالح المتداخلة التي قد توحي ببعض الإجراءات لتوحيد الأطراف والتغلب على قضايا النزاع. فالنزاعات قد تندلع حول العديد من القضايا وعلى مستويات متعددة، سواء بين الدول أو داخلها، قد تكون ثورية أو مرتبطة بتكوين الدولة أو الاثنية أو الدين أو السياسة العامة أو القضايا التنموية أو البيئية والاجتماعية والسياسية.

تعتمد كيفية التعامل مع النزاع على كيفية تعريفه، كما ينبغي تحليل المحاولات السابقة لإدارة حالة النزاع وحلها وتحويلها، لأن تحديد أي دروس مستفادة قد يكون أمرا حيويا، أخيرا تساعد خرائط النزاع في التعرف على النقاط الساخنة المحتملة وإعطاء تحذيرات مبكرة بشأن ما يحدث في الواقع من أجل تمكين الاستعداد للتدخلات التي يتعين القيام بها، أما مراحل رسم خريطة النزاع فهي كالتالي:[1]

- وصف موجز للنزاع.
- تاريخ النزاع (الأصول والأحداث الكبرى).
- سياق النزاع (الحدود الجغرافية والبنى السياسية والعلاقات، وأساليب صنع القرار بين الأشخاص في السياق الدولي).
- تحديد أطراف النزاع (الأطراف الثالثة، الأولية والثانوية المهتمة، وطبيعة علاقات القوة والقيادة، والأهداف الرئيسية للأحزاب وإمكانات الائتلافات.
- القضايا القائمة على الحقائق حول الحكم أو تصور ما على أساس القيم، الخلاف حول ما يجب أن يكون على أساس المصالح، الخلاف حول من سيحصل على ماذا في توزيع الموارد النادرة مثل السلطة والثروة والأراضي وغيرها.
- الديناميكيات: الأحداث التي تشير إلى ظهور النزاع وموضوعه، التحول، الانتشار والاستقطاب.
- الإدارة ومحاولات التسوية، نتائجها، الخيارات البديلة.

تعتبر خريطة النزاع إذن تقنية بصرية تصنف مختلف الأطراف المعنية والعلاقات فيما بينها، كما تساعد متتبعي النزاع ومقيميه على ملاحظة أدوار وعلاقات الفاعلين؛ إذ توضح الخريطة سياق النزاع مما يشكل صورة واضحة قد تكون مفيدة في تصميم عملية حل النزاع والقضاء على العنف.

[1] Eakpant Pindavanija, , ***Op, Cit***, pp. 59,60.

إن تفحص هذه الأدوات يفصح عن هدف الشرح والتبسيط اللذان تتضمنها كل أداة، سواء من خلال محاولة تصنيف العوامل، والبحث في الروابط بين الأسباب الجذرية كما في شجرة النزاع وخريطة النزاع، أو من خلال العملية التجزيئية لمكونات النزاع كما في عجلة النزاع، أو حتى من خلال العملية التوليفية بين مختلف المقاربات التي يوضحها نموذج الأدوار متعددة الأسباب؛ ذلك أن محاولة التوليف هذه ما هي إلا خطوة نحو تجاوز التعقيد الذي تمت مصادفته في دراسة النزاع. لذلك ما يزال النقاش متواصلا حول المسببات الحقيقية للنزاعات في الوقت الذي يتعين البحث في العوامل التي تجعل من النزاع معقدا وعصيا على الحل. من أجل هذا ارتأينا تخصيص العنصر التالي لدراسة النزاعات الداخلية من منظور تعقدي، لنرى النتائج التي سيتم التوصل إليها في ظل التغيير أو الانقسام أو إعادة التكوين الذي نعيشه، والذي وغالبا ما يتم وصفه بمصطلح القرون الوسطى الجديدة الذي يعبر عن نظام من سلطات متداخلة و ولاءات متقاطعة، قضت على السلطة المطلقة التي لطالما مارستها الدول، ويمكن رؤية آثار هذا العصر في المنظمات عبر الوطنية (العسكرية والاقتصادية) التي تحظى ببعض الولاء غير المشروع كالولاء الإرهابي، الجماعات المخصخِصة للعنف الدولي، التكامل الإقليمي وتفكك الدول وانتشار تكنولوجيا المعلومات، الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية.[1]

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن العالم والنظام الدولي والدول والمجتمعات تعيش مرحلة زمنية غير مستقرة ومزدحمة بالأحداث على مختلف المستويات، مما جعل حدوث الاضطرابات أكثر إمكانية.

[1] Gallo Giorgio, ***Op. Cit***, p. 15.

المبحث الثالث: النزاعات الداخلية كظاهرة ديناميكية معقدة ودواعي التعاون الاقليمي

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى نظرية الأنظمة الديناميكية المعقدة بهدف الاستفادة من محاكاتها لعلاقة الترابط بين مكونات الأنظمة، والتفاعل فيما بينها بهدف تطبيق ذلك على النزاعات الداخلية داخل الدول باعتبار هذه الأخيرة نظاما ديناميكيا فرعيا ضمن نظام ديناميكي إقليمي.

المطلب الأول: متطلبات التعاون الإقليمي وفق نظرية الأنظمة الديناميكية المعقدة

أوّلا: نظرية الأنظمة الديناميكية المعقدة

أ/ التعريف بالنظرية:

ظهرت الأنظمة التكيفية المعقدة كمدرسة فكرية في الولايات المتحدة الأمريكية منتصف الثمانينات، بإنشاء معهد "سانتا" كمركز أبحاث في نيو مكسيكو من طرف أعضاء سابقين في مختبر "لوس ألاموس" الوطني، وهم باحثون في تخصصات متنوعة مثل الاقتصاد والفيزياء وعلم الأحياء، وعلم البيئة، وعلم الآثار، لذلك تم تشكيل المعهد من أجل الاستفادة مما تم تداوله حول مسألة التعقد في مجالات مختلفة.

عرف الفيزيائي "موراي جال مان" الأنظمة التكيفية المعقدة بأنها: «باحثات نمطية، تتفاعل مع البيئة، تتعلم من التجربة، وتتكيف نتيجة لذلك»[1]، فهي على اختلاف أنماطها سواء كانت حية أو مادية، تجمع بين جملة خصائص مشتركة،[2] وتعرّف الأنظمة الديناميكية المعقدة أيضا على أنها «عمليات متبادلة بين فاعلين متعددين؛ إذ لا يمكن إنشاء نظام تكيفي معقد أو التحكم فيه من طرف فاعل واحد، لكن النظام يمكن أن يتأثر ويغذي ويستغل من قبل مجموعة من الفاعلين».[3] ركز التعريف على أن حالة التعقد في الأنظمة تنتج عن تعدد العناصر المكونة لها.

في تعريف آخر، عرفت الأنظمة الديناميكية المعقدة على أنها «تلك الأنظمة التي تحتوي شبكات عالية من الترابط بين الفاعلين بعضها ببعض».[4] وركز التعريف على حالة الاعتماد المتبادل بين عناصر الأنظمة المعقدة كشرط لاستمرار وجودها.

من خلال هذه التعريفات تنطوي الأنظمة الديناميكية المعقدة على جملة من الخصائص تميزها عن الأنظمة الأخرى، تتمثل في قدرتها على التكيف والاندماج والتركيز والانفتاح والتنوع والاعتماد المتبادل

---

[1] صالح عبد الرضا رشيد، محمود فهد عبد العلي، حسين فلاح ورد، "نظرية النظم اللاخطية: الأسس الفلسفية مداخلها وتطبيقاتها في منظمات الأعمال في ظل الألفية الثالثة"، ***مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية***. (المجلد. 17، العدد. 1، 2015)، ص 8.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 9.

[3]: John R. Turner and Rose M. Baker, "Complexity Theory: An Overview with Potential Applications for the Social Sciences", ***Systems***, (19 January 2019), p. 5. At: **https://cutt.us/g2xmq**, 06/12/2019.

[4]: ***Idem***.

والعلاقات المتبادلة والتنظيم الذاتي والانبثاق المستمر لخصائص جديدة جراء التفاعل المستمر بين عناصرها وبيئتها.

مما لا شك فيه أن إحدى أهم النقاط التي ركزت عليها النظرية هي تجاوز الحدود التقليدية من أجل توفير بديل للتفكير الخطي الاختزالي، ففي كتابه complexity: the emerging science at the edge of order and chaos، وصف المؤلف "ميتشيل والدروب" (Mitchell Waldrop) الأهداف المرتبطة بتطوير واستخدام نظرية الأنظمة التكيفية المعقدة بأنها تطوير لنظرية مشتركة كإطار للتعقيد وكوسيلة لفهم العفوية وديناميات التنظيم الذاتي للعالم،[1] فالأنظمة الديناميكية المعقدة تعرف على أنها غير خطية أو غير مستقرة أو غير متوازنة، وبأنها أي نظام يعتمد سلوكه في وقت ما على حالته في وقت سابق.[2] وتعرف بأنها ذلك النظام الذي لا تتناسب مخرجاته مع مدخلاته، والتي يمكن أن تؤدي فيها التأثيرات الصغيرة إلى نتائج كبيرة.[3]

ب/ التشعبات في نظام ديناميكي معقد Bfuraction: يعرف التشعب على أنه ذلك التغير النوعي في سلوك نظام ديناميكي معين نتيجة تغيير إحدى معاملاته، وقد ينطوي هذا التغيير على تحول مفاجئ من جاذب غريب إلى آخر، مما يدفع بالنظام إلى حافة الفوضى، كما قد تحدث تقلبات كبيرة في السلوك تقود النظام نحو حالة بديلة جديدة، لا يمكن أن يكون هناك رجعة فيها. وتسمى النقطة التي يظهر فيها هذا السلوك نقطة التشعب كما هو ممثل في الشكل رقم(05)، فيشير التشعب إلى إمكانية إظهار النظام للعديد من أنواع السلوك أثناء تتبع متغير واحد؛ فقد تتغير حالة النظام من حالة الاستقرار إلى عدمه في أوقات مختلفة.[4]

ولخص بريغوجين ثلاثة أنماط للتشعب هي:[5]

-التشعب الهادئ: الذي يكون فيه التحول سلسا.

-التشعب الكارثي: الذي يكون التحول فيه غير حاد وقد يؤدي إلى المزيد من الاضطراب.

-التشعب الانفجاري: يكون التحول فيه مفاجئا وتتحكم فيه عوامل متقطعة، تقلب المنظومة وتدفعها من نظام إلى آخر.

---

[1] Rebecca Dodder & Robert Dare, ***Op, Cit***, P. 3.

[2] Michael H.G. Hoffman, "power and limit of Dynamical systems theory in conflict Analysis", ***SSRN electronic journal***,(January 2007), p. 2. At: **https://cutt.us/JSJM5**, 06/12/2019.

[3] Bousquet Antoine and Simon Curtis, "Complexity theory, systems thinking and international relations," (***Cambridge review of international affairs***, Vol.24, N° 1, (2011), p. 46. At: **https://cutt.us/cnadb**, 13/12/2019.

[4] أحمد، شاهين إبراهيم، "نظرية الفوضى: مدخل تنظيري للاتصال العلمي في بيئة الويب: محرك البحث google scolar أنموذجا"، ص. 30. على الرابط: https://cutt.us/4qHPl

[5] حمشي، محمد. ***النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017، ص ص. 157، 158.

الشكل رقم (06): التشعب في الأنظمة.

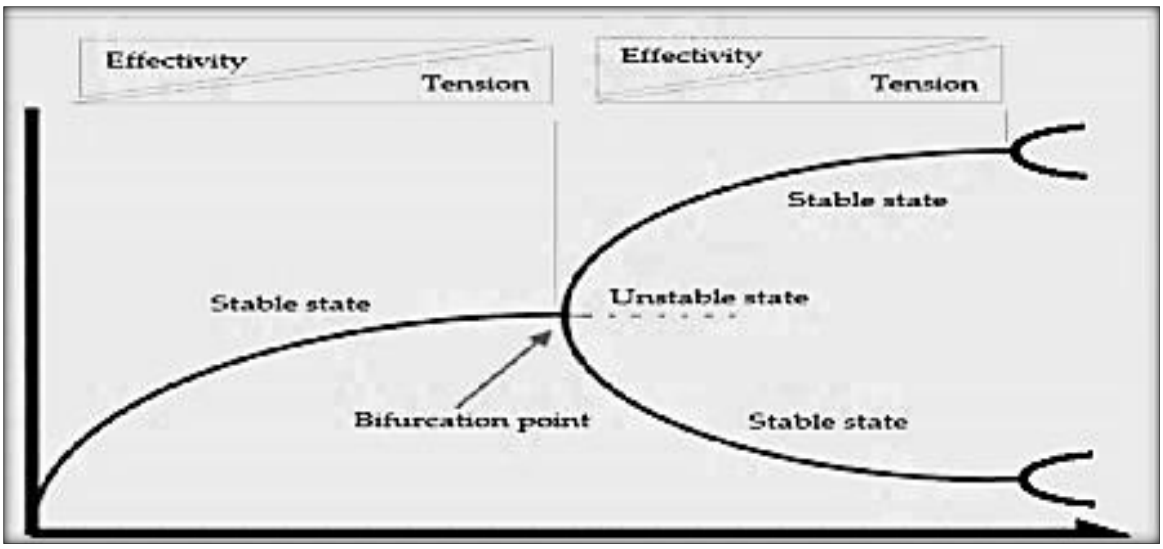

المصدر: نقلا عن: أحمد، شاهين إبراهيم، "نظرية الفوضى: مدخل تنظيري للاتصال العلمي في بيئة الويب: محرك البحث google scolar أنموذجا، ص.30. على الرابط: https://cutt.us/4qHPl

يساعد تطبيق نظرية الأنظمة المعقدة على الأنظمة الاجتماعية وإن كان ذلك في نسخة معدلة على فهم ما يلي:[1]

1- كيف يتفاعل الأفراد والمؤسسات ويتواصلون ويتطورون ضمن مجتمع اجتماعي أكبر؟

2- لماذا قد تكون التدخلات غير متوقعة الآثار والعواقب؟

3- العلاقات المتداخلة المعقِّدة للعناصر داخل نظام معقد تؤدي إلى ظهور سلاسل متعددة من التبعيات.

4- يحدث التغيير في هذا السياق تشابكا معقدا في كل الأبعاد (في جميع المقاييس).

5- يدرَك التغيير فقط عندما يكون مختلفا لأنه يصبح واضحا.

يطرح "نيل هاريسون" (Neil. E. Harrison) من هذا المنطلق مسألة القيمة العلمية لنظرية التعقد بالنظر لعدم القدرة على التنبؤ بالأحداث في السياسة العالمية،[2] وهي عبارة عن نظام معقد ذاتي التنظيم، تظهر فيه الخصائص الكبرى من التفاعلات الدقيقة، خاصة من التفاعل بين مختلف عناصره، كما يعتبر الدولة نظاما مفتوحا على الأنظمة الأخرى سواء الطبيعية أو الاجتماعية، فيعرفها بأنها: «نظام سياسي مفتوح على الخيارات والعمليات السياسية»، والدولة تتأثر كذلك بالدول الأخرى وبتفاعلات عديدة عبر الحدود مع وبين الشركات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الإرهابية وغيرها من الفواعل الدولية، لذلك لا يمكن تعقب الروابط السببية الخطية، وعليه فالقيمة المضافة لنظرية التعقد تكمن في التشجيع على البدء في التفكير حول

[1] Diane Handrik, ***Op. Cit***, p. 5.
[2] ***Ibid***, P. 10.

تفاعلات وتشابكات الحياة الدولية بوصفها نظاما معقدا يتكون من عدة أنظمة فرعية، دون أن يعني ذلك الغياب المطلق للانتظامات، لكنها تفترض أن الأنماط الخطية/ المنتظمة، واللا خطية/ المعقدة، والعشوائية/ التفاعلات العالمية غير المنتظمة يمكن أن تتعايش وتتزامن بعضها مع بعض،[1] وعليه فالصورة التي تنتج عند استخدام نظرية التعقد لدراسة العلاقات الدولية هي صورة غامضة شاملة ومتشابكة ومتداخلة ومنتظمة ومتوازنة وغير متوازنة وواضحة وغامضة في آن واحد.

ثانيا/ التفاعلات الأساسية للأنظمة المعقدة

تنطوي الأنظمة الديناميكية المعقدة على جملة من التفاعلات التي تجعل النظام دائم التغير والتطور والتكيف، تتمثل أهم هذه التفاعلات فيما يلي:

أ/ الانبثاق

هو السمة الرئيسية للتعقيد الذي يؤكد عدم اليقين انطلاقا من خواصه المتغيرة بين الميول القديمة وديناميات النمو والتطور، فالأنظمة تكتسب درجات من التعقيد بشكل متزايد من خلال بروز خصائص جديدة تتجاوز خصائص الأجزاء المكونة لها، وتتفاعل بطرق لا يمكن أن تكون كذلك في مستويات أدنى، ويشير "طومسون" (Thomson) إلى أن الانبثاق هو مقابل للاختزالية، وأن كلا الموقفين لهما مكونات وجودية ومعرفية، يمكن في هذا الصدد أن نسوق التعريف الذي قدمه "بونج" (Bunge) للانبثاق: «يقال أن كائنا معقدا إذا انبثقت/نشأت له خصائص لم تكن موجودة في مكوناته السابقة، فهو عملية ظهور كيانات جديدة ذات خصائص ناشئة».[2] علما أن التنبؤ بوقت ظهورها غير متاح .

ب/ التنظيم الذاتي

يعبر عن قدرة المنظومة على إعادة ترتيب ذاتها، وهو مفهوم وثيق الصلة بمفهوم الأنظمة المعقدة التكيفية الدائمة التطور والتحول، لتصبح أكثر ملاءمة للظروف المتغيرة في البيئة المحيطة به من أجل البقاء وظيفيا. لذلك حدد "كليمونتوفيتش" ثلاثة خصائص أساسية للأنظمة ذاتية التنظيم وهي:

-القدرة على إعادة بناء نفسهاself-structuring

-القدرة على إعادة ضبط نفسها self-regulation

-القدرة على إعادة إنتاج نفسها self-reproduction

فالتشعب فيقصد به أن المنظومة الفوضوية عندما تصبح غير مستقرة في بيئتها بسب اضطراب ما فإنها تخضع لحالة جاذب محدد يدفعها نحو لحظة التحول، إما إلى حالة جديدة من النظام عبر التنظيم الذاتي، أو إلى حالة من الانحلال والتلاشي، وبعد التشعب يمكن أن تستقر المنظومة في نسق ديناميكي

[1] حمشي، "النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: ..."، ***مرجع سابق***، ص. 215.

[2] Maria Tanaka, "Reconceptualising Regional Order: A critical scientific realist *intervention", **Journal of Contemporary East Asia Studies***,(vol 6, N 1, 28 April 2017), p. 84. At: **https://cutt.us/uFq0Y**, 14/12/2019.

جديد يحتوي على مجموعة أكثر تعقدا وعشوائية من الجاذبات، لذلك فهي تصبح أكثر تعقدا من حالتها الابتدائية.[1]

يشير التشعب أيضا إلى استجابة الأنظمة المعقدة لعدم القدرة على توقع الانبثاق بالنظر لقدرة هذه الأنظمة على توليد أشكال جديدة خاصة من الإرشادات الداخلية، بدلا من فرض الشكل من الخارج؛ فحسب "إيمانويل أدلر" (Emanuel Adler) فإن التنظيم الذاتي يمثل تحولا في الوجود ليصبح نمطا جديدا للشؤون الدولية كانعكاس للتزامن بين عدم الاستقرار والتقلبات، لذلك فعملية التنظيم الذاتي تشبه عملية الانتقال من النظام إلى اللانظام وفق مسار مؤقت يشار إليه بـ "**التوازن المتقطع**"، أي أن كل عنصر من عناصر النظام يشارك في إنتاج أو تحويل المكونات الأخرى، وبينما يتم تشكيل النظام بواسطة الأجزاء المكونة له، يساهم النظام كذلك في تشكيل تلك الأجزاء.

أصر "بول سيليي" (Paul Cilliers) من أجل ذلك على أن الطبيعة الديناميكية للأنظمة ذاتية التنظيم هي عملية تحويل لبنية النظام بشكل مستمر من خلال تفاعل العوامل الطارئة، الخارجية منها والداخلية والتاريخية، والتي لا يمكن تفسيرها من خلال الرجوع إلى أصل واحد أو مبدأ ثابت، فالتنظيم الذاتي يوفر الآلية التي يمكن من خلالها للبنية المعقدة أن تتطور دون الحاجة إلى معرفة البدايات الأولى، وقد قدمت نظرية التعقد نوعين من التنظيم الذاتي هما التكيف والتطور المتزامن:[2]

- **التكيف:** هو القدرة المعقدة على تعلم التكيف مع تحولات البيئة الداخلية والخارجية(مثل هذا التعديل يتعلق إما بالنظام ككل، أو بأحد أجزائه، أو بكليهما)، كما يعكس قدرة الأنظمة المعقدة على الحفاظ على هياكلها الأساسية ضمن حدود مقبولة.
- **التطور المتزامن:** يشير إلى قدرة النظام على التغيير مع البيئة، لأن البيئة تتكون من الأنظمة الأخرى؛ ففي الوقت الذي تشكل فيه البيئة أنظمة أخرى، تتغير هذه الأنظمة وتؤثر في الأنظمة الأخرى كنتيجة لهذا التفاعل.

يجدر الإشارة إلى أن هذين النوعين من التنظيم الذاتي متكاملين ويعبران عن مرونة الأنظمة المعقدة وقدرتها على التكيف مع التغيير سواء في البيئة الداخلة أو الخارجية.

1- **التغذية الراجعة:** تجمع التغذية الراجعة بين نمطين هما:

- **التغذية الراجعة الإيجابية:** هي التعزيز الذاتي، أي التغيير في اتجاه واحد، ويبدأ من حركة الضغوط المنتجة للمزيد من التغيير في نفس الاتجاه. فيمكن تحويل أحداث تافهة إلى اضطرابات كبيرة، ويمكن التمثيل على ذلك بالثورة الرومانية (رومانيا) لعام 1989 التي بدأت كحادثة منعزلة تشمل في المقام الأول الأقلية الهنغارية في مدينة "تيميشوار"، لكنها نمت إلى مطالب من أجل إصلاح سياسي أوسع.

---

[1] محمد حمشي، "النقاش الخامس في العلاقات الدولية: ..."، ***مرجع سابق***، ص. 157.

[2] Emilian Kavalski, "the fifth debate…" , ***Op. Cit***, pp. 439, 440.

●**التغذية الراجعة السلبية:** هي عملية التغيير التي تطلقها القوى المبطلة للتغيير الأولي وتعيد النظام إلى موقعه الأصلي، فمثلا بغض النظر عن الاحتجاجات الطلابية في ميدان "تينانمين"* في بيكين وما تلاه من قمع، ظل الحزب الشيوعي الصيني محكما سيطرته على البلاد.[1] أي لم يحدث أي تغيير في طبيعة الحكم آنذاك.

يلفت هذان النمطان من التفاعل الانتباه إلى مسألة السببية في النظم المعقدة، فغياب القدرة على التنبؤ يجعل من المستحيل تمييز السببية التي تكون أسهمها بلا اتجاه، أو تكون دائرية، وهو ما يعكس حساسية الأنظمة المعقدة للتغيرات في الظروف الأولية والأحداث العشوائية؛ ذلك أن الإجراءات المتخذة لها تأثيرات ونتائج غير مباشرة ومعقدة قد لا تتوافق مع نوايا أي من الفواعل، لأن التفاعلات غير المقصودة من شأنها أن تتغلب على السلوك الهادف في النظام. والأنظمة الديناميكية المعقدة قادرة على التنظيم الذاتي لتكوينها البنيوي من خلال تبادل المعلومات والطاقة والموارد الأخرى داخل بيئتها، وهي قادرة على تحويل هذه الموارد من أجل دعم العمل كونها أنظمة ذاتية التنظيم مع سيطرة منخفضة للقوى الخارجية على هذه الأنظمة، ومع حدوث مستمر لتفاعلات عضوية داخل وبين الأنظمة، تتعلم مكونات هذه الأنظمة التكيف مع القوى الخارجية، وهي تميل أيضا إلى حالات جديدة بمجرد أن تتعلم كيف تتكيف مع بيئتها الجديدة.[2] سنحاول الاستفادة من هذا الشرح في محاولة معرفة مدى تكيف منطقة جنوب شرق آسيا باعتبارها نظاما ديناميكيا مع تصاعد النزاعات الداخلية في الدول المشكلة له.

المطلب الثاني: النزاعات الداخلية وانبثاق رهانات أمنية جديدة

ستركز دراستنا هذه على انعكاسات النزاعات الداخلية وتبيان تعقدها وتعددها؛ إذ تفرز النزاعات الداخلية العديد من المتغيرات والمشاكل التي من شأنها تهديد حالة الأمن والاستقرار داخل الدولة محل النزاع وخارجها مشكِّلة مركبا نزاعيا، فمن أهم الإفرازات المسببة لتعقد ولعدوى النزاعات بالنسبة للدول المجاورة نجد مسألة اللاجئين، انتشار السلاح، انتشار الأمراض، الفقر، دور الطرف الثالث وغيرها من المؤثرات الأخرى.

---

* هي مظاهرات وطنية جرت وقائعها في جمهورية الصين الشعبية بين الخامس عشر من أفريل والرابع من جوان عام 1989، تمركزت بشكل خاص في ميدان "تيانآنمن" بالعاصمة بيكين، التي كانت محتلة من قبل طلاب جامعيين صينيين طالبوا بالديمقراطية من خلال إجراء إصلاحات سياسية، وكانت الاستجابة لذلك بأن قاد "دينغ زياوبينغ" مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي خففت من تشدد النظام السابق الذي أسسه "ماو زيدونغ"، وجذير بالذكر أن ساحة تيانآنمن قد شهدت مظاهرات طلابية سنة 1975، وسنة 1987 بسبب ضعف الآداء الاقتصادي وما انجر عنه من تراجع للمستوى المعيشي في البلاد.

[1] ***Ibid***, p. 441.
[2] John R. Turner & Rose M. Baker**, Op. Cit**, p.4.

أوّلا: مسألة اللاجئين وتهديد الأمن الإقليمي

يمثل اللاجئون عاملا مهما في انتشار النزاعات الداخلية من دولة إلى دول أخرى، بحيث تصبح الدولة/الدول المستقبلة للاجئين عرضة للنزاع هي الأخرى، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تنطوي على نزاع كامن، الأمر الذي يجعلها أكثر حساسية لتدفق اللاجئين وبالتالي أكثر احتمالا لتصعيد النزاع الكامن، إلا أن ما يجعل النزاع في الدولة المستقبلة أكثر احتمالا هو ذلك التغيير الذي يحدثه اللاجئون في جغرافيتها الاثنية بصفة خاصة، وقد حددت الأدبيات السابقة مجموعة من الشروط التي تزيد من احتمالية ارتباط انتشار النزاعات والحروب الداخلية بتدفق اللاجئين، فمثلا يناقش كل من"صالحيان" و "غليديتش" (Salehyan) & (Gleditch) أنواعا مختلفة من المسارات التي قد تتسبب في انتشار العنف بسبب تدفقات اللاجئين من خلال انتشار المتمردين، وشبكات الأسلحة، والاخلال بتوازن القوة الاثني في البيئة المستقبلة.[1]

إن الظروف الداخلية للدول المستقبلة هي المحدد الأساسي لإمكانية تعرضها لانتشار النزاع؛ حيث افترض "ليتشر" (Litcher) مجموعة من الافتراضات توضح أهم المتغيرات التي من شأنها الدفع بالدولة المستقبلة للاجئين باتجاه النزاع هي:

1- يفترض أن تدفق اللاجئين من مناطق النزاع مرتبط بالتأثيرات غير المباشرة التي تجعل من الدولة المستقبلة أكثر عرضة لتجربة النزاع مقارنة بالدول المجاورة التي لا تشهد تدفقا للاجئين.

2- يفترض أن الدول المجاورة ذات النزاعات الكامنة (غير العسكرية) أكثر حساسية لتدفق اللاجئين وبالتالي من المرجح أن يتم تصعيده.

3- النزاع المعبأ إثنيا في الدول المستقبلة للاجئين أكثر احتمالا لتعرضه للنزاع.

في ذات الصدد ناقش "صالحيان" و "غليديتش" في دراسة إحصائية لهما تدفقات اللاجئين كمسبب للنزاع وذلك لعدة عوامل وافتراضات منها:[2]

[1] Erika Forsberg, "Refugees and Intrastate Armed Conflict: A Contagion Process Approach", ***Paper prepared for presentation at the 50th Annual Convention of the International Studies Association***, (New York, 15- 18 February, 2009), pp. 1-2. At: **https://cutt.us/EUY2v**, 15/06/2022.

[2] ***Ibid***, pp. 4- 6.

1- قد يجلب اللاجئون معهم المتمردين، وإيديولوجيات متخفية، وأسلحة، ونزاع من الدولة مصدر النزاع إلى الدولة المستقبلة، وبالتالي نقل النزاع إلى مواقع جديدة.

2- يمكن للاجئين تقديم الدعم للمجموعات أو الأقليات التي يرتبطون بها بطريقة ما في الدول المضيفة، سواء عن طريق القرابة الإثنية أو الخلفية الإيديولوجية أو غيرها وهو ما يشجع الجماعات المحلية على تحدي نظامها، فيما يلي شكل مبسط للعلاقة بين الدولة المرسلة ودولة المستقبلة للاجئين.

الشكل رقم (07): العلاقة بين الدولة المرسلة والدولة المستقبلة للاجئين.

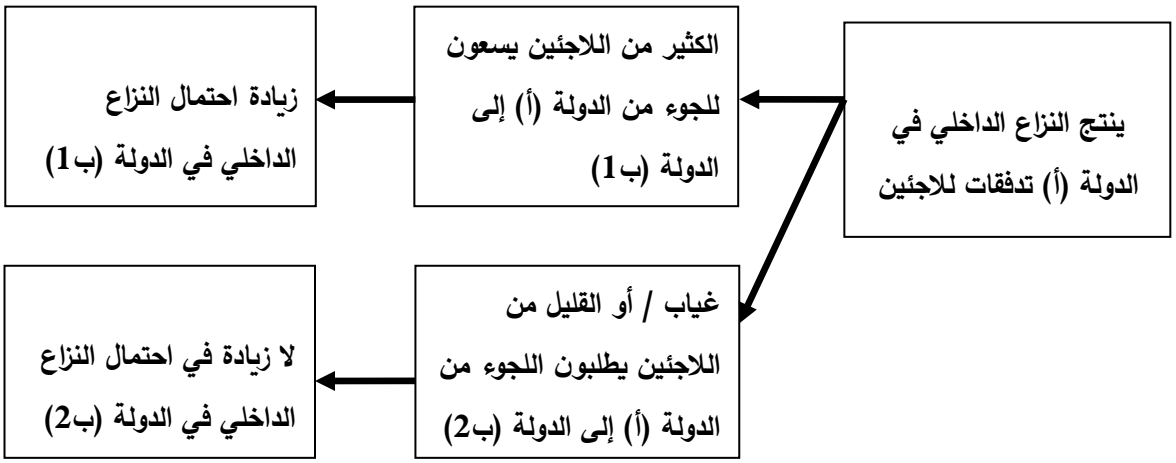

المصدر: Erika Forsberg, "Refugees and Intrastate Armed Conflict: A Contagion Process Approach", ***Paper prepared for presentation at the 50th Annual Convention of the International Studies Association***, (New York, 15- 18 February, 2009), p. 9. At: **https://cutt.us/EUY2v**, 15/06/2022

لقد أبرز العديد من الباحثين أن النزاعات الداخلية تولد عوامل عابرة للحدود بحيث تهدد أمن الدول المجاورة والمنطقة ككل، خاصة في النزاعات الحديثة أين أصبح اللاجئون يُستخدمون في تنفيذ استراتيجيات الأطراف المشاركة فيها، إذ أنه باستخدام اللاجئين أصبح بالإمكان تجنيد مؤيدين جدد، أو تحصيل المزيد من المساعدات من قبل الجهات المانحة أو حتى تهديد استقرار دول معينة أو غيرها.

ثانيا: انتشار الأسلحة الخفيفة وتصاعد حدة العنف

برزت مشكلة الأسلحة الخفيفة كمشكلة رئيسية بسبب الأضرار التي لحقت بالمدنيين في النزاعات من قبل الجماعات المسلحة والدول على حد سواء، كما حدث في البوسنة وزائير ورواندا وأفغانستان ولبنان وغيرها، مما حفز المجتمع الدولي على الشروع في اتخاذ ضوابط سياسية موضوعية لانتشار الأسلحة الصغيرة و الخفيفة.[1]

ورغم أن العلاقة السببية بين النزاعات الداخلية وانتشار الأسلحة الخفيفة غير واضحة إلا أنه لا يمكن نفيها في سياقات معينة؛ إذ يذكرنا "كيث كراوس" (Keith Krause) بأن التهديدات الإقليمية التي تشكلها الأسلحة الصغيرة والخفيفة مرتبطة بتزايد حدة النزاعات المعاصرة (الداخلية)، وتهديد أمن الفئات الضعيفة، وزيادة العنف المرتبط بالنشاط الإجرامي واسع النطاق،[2] والحقيقة أن الأسلحة الخفيفة لا تسبب النزاعات وإنما تزيد من عنفها وحدتها، من خلال التشجيع على الحل العنيف بدل الحل السلمي. ومن ناحية أخرى تتناسب مزايا الأسلحة الخفيفة مع طبيعة القوات غير النظامية المشاركة في النزاعات الداخلية، فالتكلفة المنخفضة والتوافر السريع والفتك والبساطة والمتانة وإمكانية النقل والإخفاء كلها مناسبة لفواعل كالمتمردين والانفصاليين والانقلابيين في النزاعات الداخلية.[3]

ثالثا: الفقر والأمراض: نحو بيئة جديدة لعودة النزاع

يفضي النزاع المسلح إلى زيادة في معدلات الفقر في بعض دول ومناطق العالم، ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على سبيل المثال، زادت معدلات الفقر إلى الضعف تقريبا بين عامي 2015 و2018 من 3.8% و 7.2% جراء النزاعات في سوريا واليمن،[4] وفي عام 2020 ضمت الاقتصادات السبعة والثلاثين المصنفة رسميا بتأثرها بأوضاع النزاعات والعنف والهشاشة حوالي 10% فقط من سكان العالم، لكنها كانت في الوقت نفسه موطنا لأكثر من 40% من فقراء العالم،

---

[1] Haqhaqi, Jaouad, "Small arms and regional security in the Western Mediterranean: Reflections on European views." ***Mediterranean Quarterly*** (Vol.15, N°.3, 2004), p. 56. At: **https://bit.ly/44cOLsU**, 12/08/2022.

[2] ***Ibid***, p. 57.

[3] Hamish K. Wall, ***the Dynamics of small arms transfers in Southeast Asian insurgencies***, Master of arts in political Science, (university of Canterbury, 2006), p.27. At: **https://cutt.us/33fLs** ,12/08/2022.

[4] مجموعة البنك الدولي، الفقر والرخاء المشترك 2020: تبدل الأحوال، 2020، ص. 1. على الرابط: https://cutt.us/jnXW1، 2021/07/26.

وقبل تفشي جائحة كورونا تنبأ "كورال" Koral وآخرون بأن الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالنزاع سيعيش فيها أغلبية الفقراء فقرا مدقعا بحلول عام 2030.[1]

قد تكون للنزاعات المسلحة تأثيرات سريعة وشديدة على النمو الاقتصادي وأوضاع الفقر، بيد أن هناك شواهد متزايدة تشير إلى أن تأثيراتها على أوضاع الفقر وتراكم رأس المال البشري قد تستمر لعدة عقود وحتى أجيال. وتشير بحوث جديدة أعدت من أجل هذا التقرير كيف أن النزاع يضعف جهود الحد من الفقر على المدى الطويل، كونه يسبب ما سمي "دين النزاع"، الذي لا يستطيع أي بلد تسويته إلا بالحفاظ على ظروف يسودها السلام لفترة زمنية طويلة. ويؤكد مفهوم "دين النزاع" أن التاريخ التراكمي للنزاع في الماضي وليس مجرد النزاع الراهن يعيق قدرة البلد على معالجة الفقر وتحقيق نمو شامل للجميع.[2]

الشكل رقم (08): نسبة فقراء العالم وسكان العالم حسب تصنيف البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والنزاع في 2020:

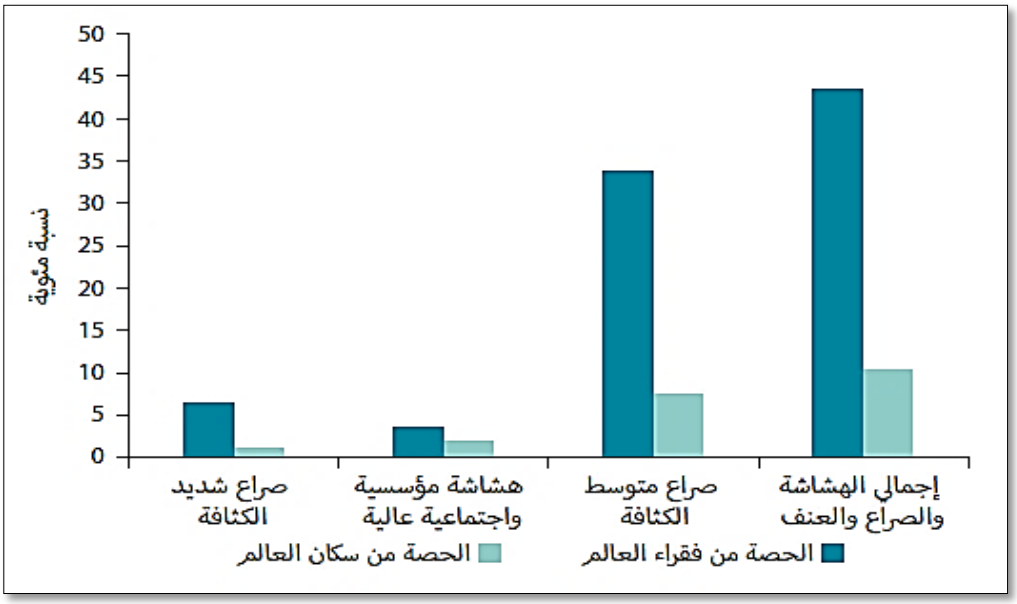

المصدر: مجموعة البنك الدولي، الفقر والرخاء المشترك 2020: تبدل الأحوال، 2020، ص.12. على الرابط: .

https://cutt.us/jnXW1، 2021/07/26

[1] ***المرجع نفسه***، الصفحة نفسها.

[2] ***المكان نفسه.***

يسهم النزاع من جهة أخرى في إحداث فجوات في رأس المال البشري التي تؤثر على ضعف نواتج التعليم والرعاية الصحية، وإنتاجية العمال وقدرة الاقتصاد على المنافسة في المستقبل، ويسهم النزاع إسهاما مباشرا في هذه الفجوات من خلال إضعاف القدرة في الحصول على التعليم، وزيادة الوفيات والإصابات، وارتفاع معدلات التقزم، وتدني مستويات الصحة العقلية، وتحفز أيضا التوقعات بحدوث موجات أخرى من العنف، وتؤدي إلى مزيد من تقليص الإنتاجية. أما الخوف من انتشار العنف فقد يؤدي إلى تفاقم تأثيره بما يتجاوز الأفراد والشركات والمناطق التي تتأثر بشكل مباشر، ومع أن النزاع هو أحد أعراض ضعف قدرات الدولة، فإنه يؤدي أيضا إلى إدامة ضعف القدرات تداعيات ذلك على قدرة الدولة في تطبيق استراتيجيات فعالة لتخفيف وطأة الفقر وتدخلات على صعيد السياسات.[1]

المطلب الثالث: النزاعات الداخلية كنظام ديناميكي معقد

تختلف بنية الأنظمة الاجتماعية من حيث الصلابة ومن حيث درجات الحرية التي تحظى بها، فهذه الأنظمة تشتمل على روابط متداخلة، متجانسة أحيانا ومتناقضة أحيانا أخرى، جعلت التحكم فيها وضبطها تحديا مهما بالنسبة للأنظمة السياسية باعتبارها أحد الميكانيزمات الظابطة لها، لذلك لا يمكن لأي تنظيم سياسي أن ينجح في أداء هذه الوظيفة إلا إذا كان مواكبا للتعقيد المتزايد لهذه الأنظمة.[2] و النزاعات الداخلية باعتبارها تفاعلا اجتماعيا بالدرجة الأولى، فهي تنطوي على ذات تعقيدها الناجم عن تعدد الفواعل والمتغيرات والأفعال وردود الأفعال والمسارات الزمنية والسياقات المكانية، والأنظمة الفرعية المتفاعلة، مما يجعلها مسارات تطورية لا توقعية كما سيتم التطرق له في الآتي:

أوّلا: النزاعات الداخلية كمسار لا خطي لا توقعي

لا مناص من إعادة لتذكير بأن الأنظمة عموما والأنظمة الديناميكية تحديدا تتكون من مجموعة أنظمة فرعية، فالتفكير النظمي المعقد يتكون من عناصر أساسية تجعله مختلفا عن أنواع التفكير

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص. 12، 13.

[2] karl kourdil & steven wolf, "ethnic conflict: causes and responses, study of ethnic conflict", ***Journal of Peace Research***, Vol. 4, January 2011, p. 5. At: **https://cutt.us/KDOpl**,15/04/2022.

الخطية، التي نجدها في مختلف التفاعلات الاجتماعية والسياسية والثقافية، والتي يتضمنها النزاع الداخلي باعتباره نظاما ديناميكيا ينطوي على العناصر التالية:

- الحدود
- متغيرات الحالة و النشاط
- الحلقات السببية و ردود الفعل
- الأنظمة الفرعية المتعددة و المترابطة.
- التأخير

الحقيقة أن النزاعات تتضمن كل هذه السمات؛ بحيث تجعل من الصعب جدا حلها وتحليلها، لذلك سنحاول هنا تقديم هذه العناصر بتفصيل أكثر بغية تطبيقها على النزاعات الداخلية.

أ/ تعريف الحدود: يكمن مفهوم الحدود في جوهر تفكير النظام بسبب حقيقة أن كل شيء في الكون مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بكل شيء آخر؛ فالحدود الموضوعية تستخدم في كل تحليل لأن الأنظمة لا تمثل الحقيقة، بل تمثل مجموعة من البنى الاجتماعية، والتصورات المنطقية الناتجة عن التفاعل بين ثقافات ووجهات نظر وأهداف معينة من جهة، و ناتجة عن التفاعل مع الواقع من جهة ثانية، لذلك يُعتبر أفراد المجتمع الواحد مسؤولين عن وضع حدود للنظام الاجتماعي، التي تحدد المتغيرات التي يجب تضمينها في النظام من التي يتم استبعادها. وتعتبر الحدود وسيلة لإدراج السياق في التحليل، بغية الحصول على بعض من أشكال الجرأة التنظيمية لعملية تحليل النزاعات، لذلك يعتبر تحديد الحدود بشكل سيئ نقطة البداية في نشوء نزاع معين.[1]

يعتبر تجاوز الحدود تعديا للحدود المتعارف عليها أو المتفق عليها، وهو يعني في ذات الوقت انتهاكا لأنظمة اجتماعية أخرى مما يستدعي الرد على هذا الفعل وغالبا ما يكون ذلك بطريقة عنيفة تكون في الغالب بداية للنزاع. والنزاعات الداخلية باعتبارها عملية اجتماعية ومجتمعية تفاعلية فهي بالضرورة تتسم بديناميكية مستمرة نتيجة لاستمرار العملية التفاعلية داخل الحدود وخارجها.

[1] Giorgio Gallo, ***Op, Cit***, p. 158.

ب/ متغيرات الحالة والنشاط:

الشكل (09): متغيرات الحالة والنشاط

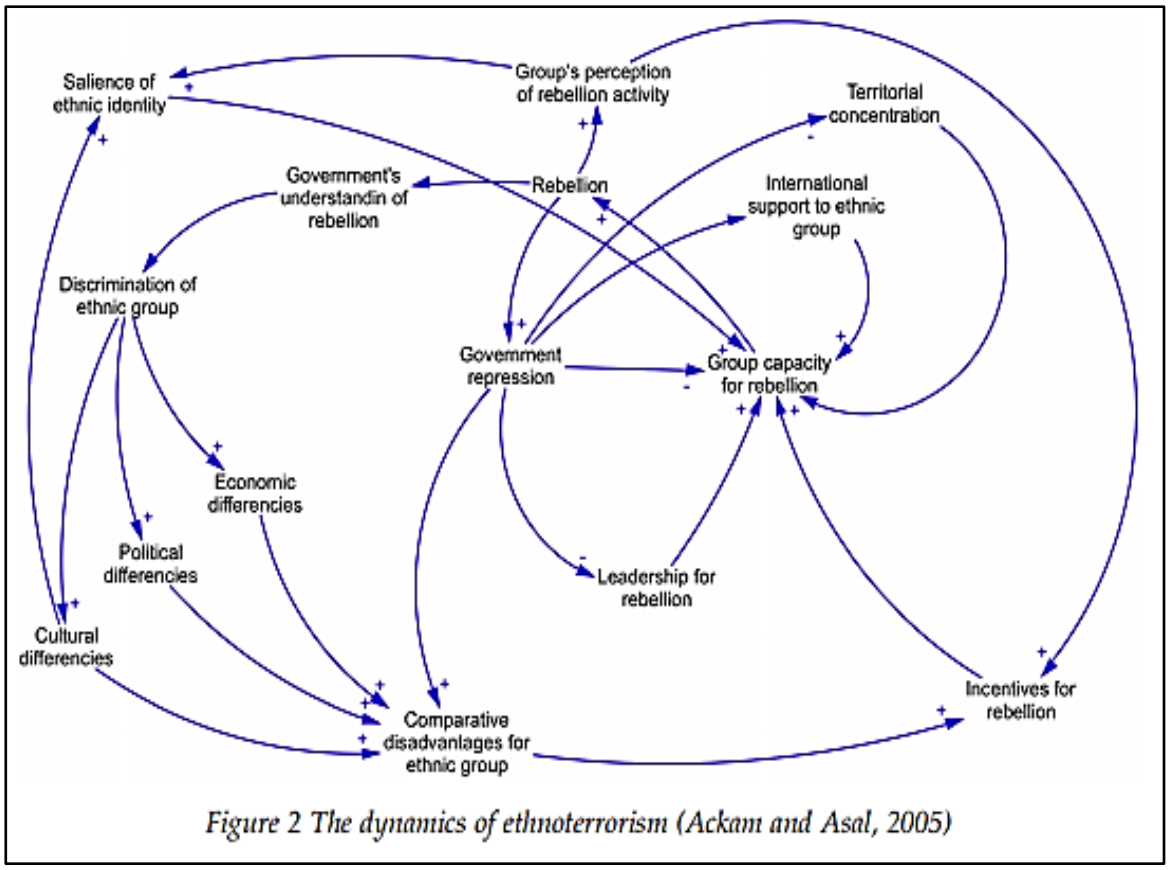

المصدر Giorgio Gallo, "Conflict theory, complexity and systems approach." *(Systems Research and Behavioral Science*, 30: (2) ,2013), p. 160. At: **https://cutt.us/TXdkg**, 13/01/2021

انطلاقا من هذا الشكل، تتضح مجموعة من الحلقات التي تصف الديناميكية الرئيسية في النزاع، فمثلا قد يقود المتمردين الحكومة لمحاولة فهم جذور المظالم التي تعاني منها المجموعة الاثنية، والعمل من أجل الحد من التمييز والاختلافات مما سيقلل من المساوئ النسبية ومن حوافز التمرد، وانطلاقا من مشروعه البحثي لاحظ "**تيد غور**" الفرق بين متغير مثل التمرد، ومتغير مثل الاختلافات الاقتصادية: فالأول يعبر عن نشاط يمكن القيام به، في حين أن الثاني له علاقة بالجانب البنيوي للنزاع، كمثال على ذلك يعتبر بروز الإثنية متغير حالة يشير إلى المواقف والمشاعر العميقة للأشخاص المعنيين بالحالة التي تحدد بنية النزاع. والواقع أن هذا التمييز بين

المتغيرات يشبه نموذج غالتونغ لتعريف وتحليل النزاع؛ فوفقا لهذا النموذج عرف غالتونغ النزاع من خلال ثلاثة عناصر أساسية عرفت بمثلث غالتونغ:

الشكل رقم(10): نموذج غالثونغ لتحليل النزاع

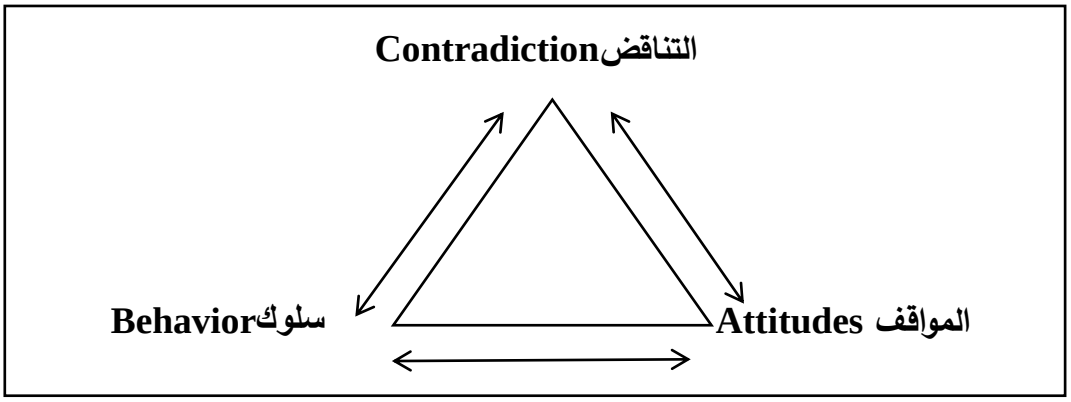

المصدر Giorgio Gallo, "Conflict theory, complexity and systems approach." *(Systems Research and Behavioral Science*, 30: (2) ,2013), p. 161. At**:** **https://cutt.us/TXdkg**, 13/01/2021

في هذا النموذج تمثل المواقف متغيرات الحالة تلك التي ترتبط بالجانب البنيوي، في حين تمثل السلوكيات من قبيل التمرد مثلا متغيرات النشاط، أما التناقض فيعبر عن حالة التعارض التي يعيشها أطراف النزاع، لكن ما يغيب في هذا النموذج هو تلك الديناميكية التي تنتج لنا حلقات سببية وردود الأفعال التي تعتبر نموذجية للأنظمة المعقدة، والتي يتم الاستناد إليها في استنباط الإجراءات الصحيحة من أجل التعامل معها بطريقة إيجابية.[1]

حفزت التطورات المتباينة لنزاعات متشابهة العديد من الباحثين لتطوير نماذج تفسيرية. تهدف أساسا لدراسة المسارات المحتملة لتطور النزاع؛ فهذا كويل Coyle مثلا قد اقترح نموذجا لشرح تأثير استجابة الحكومة لحدوث التمرد في القرى الفلاحية؛ إذ أن حلقات الاستجابة الفعالة للحكومة ستكون من خلال تقديم الحماية للفلاحين، ومراقبة الإمداد الذي يصل إلى المتمردين من جهة، ومن خلال العمليات العسكرية من جهة أخرى، وهذا التكتيك تتبعه الحكومة في مكافحة التمرد في المناطق الفلاحية من خلال ضمان الحماية العسكرية لها، أو جمع الفلاحين مع إعلان هدف حمايتهم ظاهريا، لكنها في الواقع تسعى للسيطرة عليهم وقطع علاقتهم بالمتمردين، فتكون بذلك قد عطلت عملية

[1] ***Ibid,*** p. 162.

انتقال الولاء من الحكومة للمتمردين، وحدت من قدرة المتمردين في الحصول على الإمدادات وتجنيد مجندين جدد ، من أجل الحد من قوتهم. وهذه العملية كلها موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): رد الحكومة على التمرد في نموذج كويل:

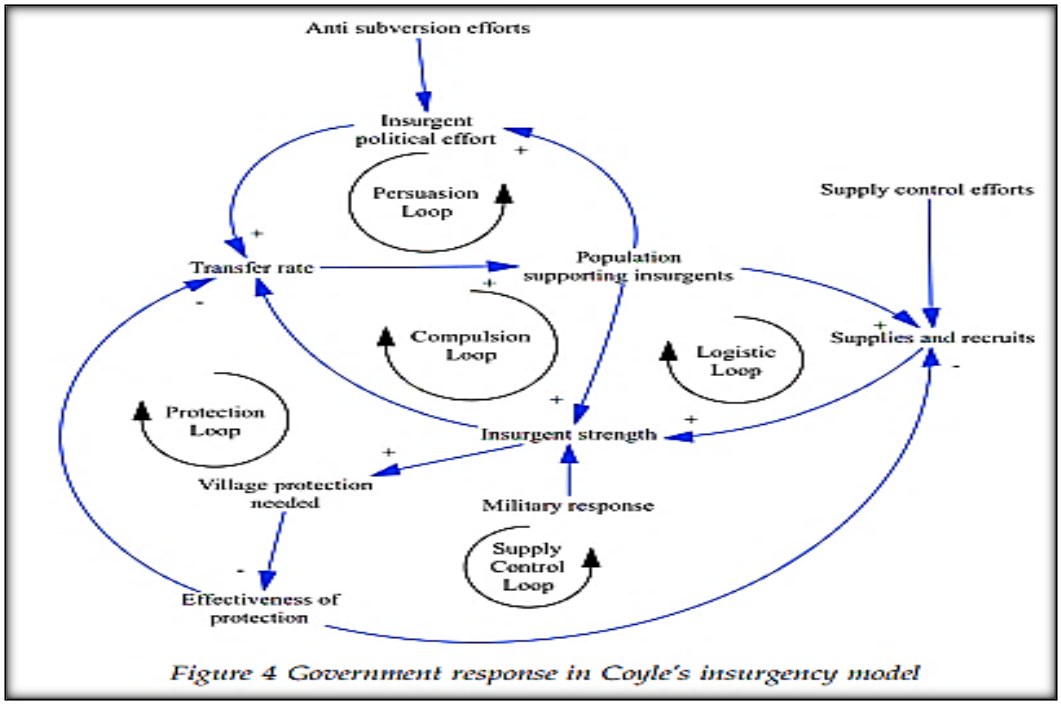

Figure 4 Government response in Coyle's insurgency model

المصدر Giorgio Gallo, "Conflict theory, complexity and systems approach." *(Systems Research and Behavioral Science*, 30: (2) ,2013), p. 162. At**:** **https://cutt.us/TXdkg**, 13/01/2021

ج/ الحلقات السببية وردود الفعل: هي نماذج معقدة لتفاعل الأنظمة، وهي أساس صعوبة استنباط الإجراءات الصحيحة في التعامل مع النزاعات، نظرا لتعدد أنماط التغذية الراجعة؛ فقد تكون أيجابية وقد تكون سلبية بالنسبة للنظام المعقد، تبعا لطريقة تفاعل النظام مع البيئة.[1] و يمكننا أن نجد مثل هذه الحلقات في رد الحكومة القمعي على تمرد الجماعات الاثنية، وتأثيره المحفز والمحرك للتمرد من جديد، كما يمكن أن يكون ضرب قيادة الأقليات عاملا مهما في التقليل من قدرتها على التخطيط وتنفيذ إجراءات فعالة من قبل الحكومة، إذا كانت هذه الدورة السلبية سائدة فعندئذ يمكن القول بأن القمع كان ناجحا(على الأقل على المدى القصير)، وخلاف

[1] Alicia Guarerro, ***Op, Cit***, p 2.

ذلك سيؤدي إلى العنف. فالنزاع ينطوي على العديد من الحلقات التي لا يمكن توقعها، بالنظر لخضوعها لعوامل بسيكولوجية وموضوعية متداخلة ومتأثرة بعضها ببعض.

د/ الأنظمة الفرعية المتعددة والمترابطة: تتكون الأنظمة من أنظمة فرعية وفي ذات الوقت فهي أنظمة فرعية أكبر وأكثر تعقيدا، المشكلة هي أنه في كثير من الأحيان عند مواجهة نزاع ما أو حالة عدم استقرار مرشحة للتطور إلى نزاع مسلح، فإنه يتم تجاهل التعقيد الموجود حتى يزداد الوضع تعقيدا على شكل شبكة متداخلة، ويتم التركيز في الغالب على الظاهر من الأسباب المفجرة للوضع، بالرغم من العدد اللامحدود من العوامل المأثرة في الوضع النزاعي، ذلك ما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): تداخل الأنظمة الفرعية المتعددة في النزاع في أفغانستان.

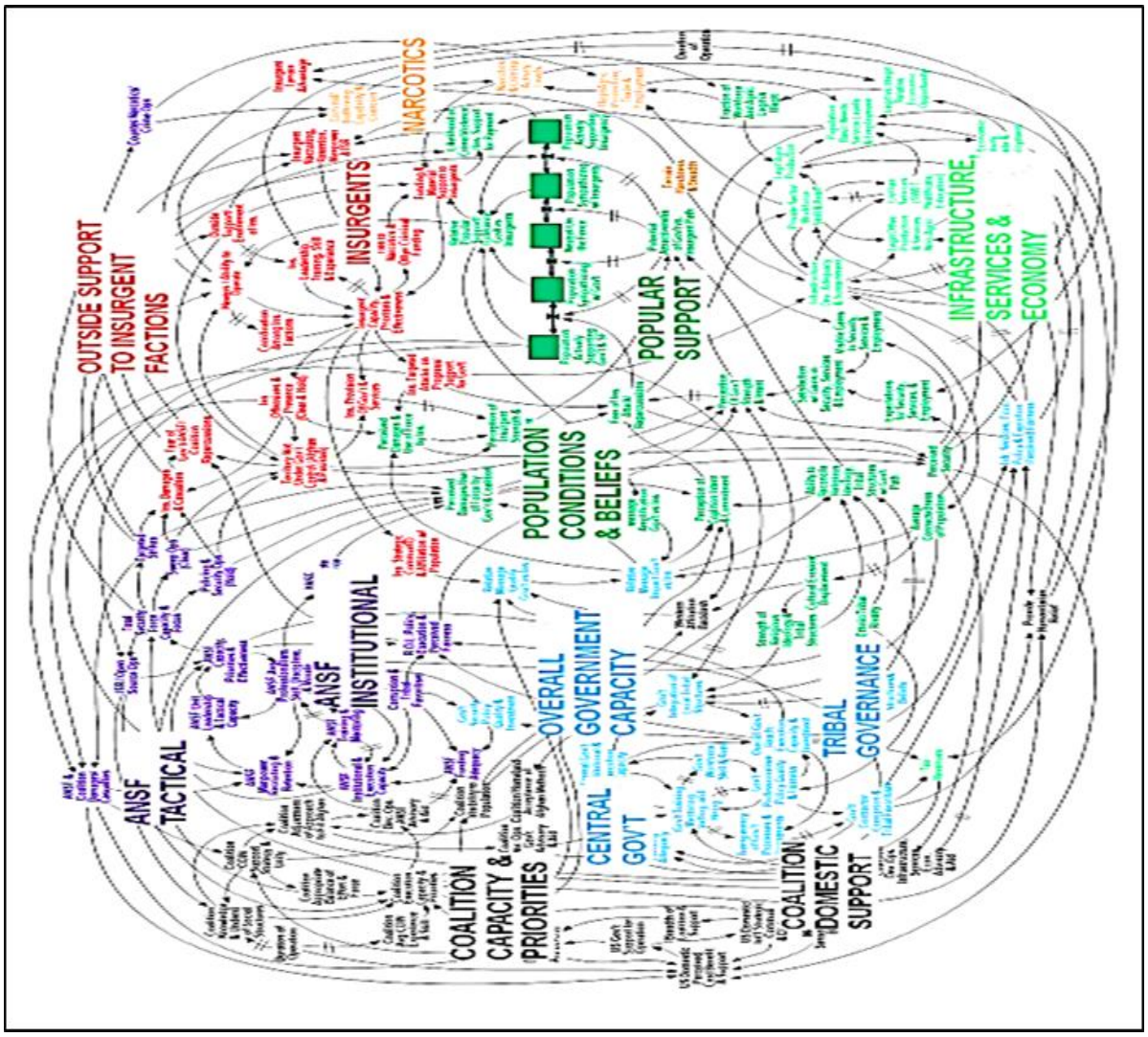

المصدر Giorgio Gallo, "Conflict theory, complexity and systems approach." *(Systems Research and Behavioral Science*, 30: (2) ,2013), p. 164. At: **https://cutt.us/TXdkg**, 13/01/2021

هـ/ التأخير: هو السمة التي تجعل من سلوك الأنظمة المعقدة صعبة التنبؤ، إذ أنه بالإضافة للنمط المعقد للعلاقات اللاخطية، تستغرق عملية قياس المعلومات والابلاغ عنها وقتا مهما لاتخاذ القرارات، مما يؤثر على حالة النظام، لذلك يساهم التأخير في مخالفة الحدس على المدى الطويل والقصير، وعادة ما يقسم التأخير إلى نوعين:[1]

1- تأخير تدفقات الأشياء المادية، مثل تأخر عملية نشر قوة حفظ السلام، مما يشكل عواقب سلبية على فعالية البعثة، أو الوقت الذي تستغرقه الدول للوصول إلى اتفاق بشأن تدخل إنساني محتمل.

2- تأخر المعلومات: ويكون ذلك في حالة وجود العديد من الأطراف التي تعمل بشكل منفصل؛ حيث ينجم عن ذلك عدم إدراك تصرفات الأطراف الأخرى في الوقت المناسب، وبالتالي تأخر تصحيح نواياهم، وهو الأمر الذي يدفع ببعض الأطراف لاتخاذ قرارات قد تؤدي إلى تعقيدات أخرى. قد تفيدنا هذه الجزئية الديناميكية في تفسير العديد من حالات النزاع والحروب مثل الحرب العالمية الأولى. وذات التأثير يحدث في عمليات بناء الثقة وأثرها على مختلف الأطراف، فالتأخير كفيل بجعل أحد أطراف النزاع أو كلها يفشل عملية بناء الثقة، وإلقاء اللوم في الفشل على سوء نية الطرف الآخر.

ثانيا: حساسية النزاعات للتغيرات البسيطة

يرى "كينيث بولدينغ" Kenneth Boulding أن للاضطرابات الطفيفة للتشعب/ التفرع في النزاعات نتائج غير متوقعة، بالنظر للحساسية المفرطة للظروف الأولية وللعلاقات غير الخطية داخل الأنظمة المعقدة، فالبشر لا يتحركون عن طريق الضغوط الفورية فقط ولكن أيضا من خلال أهداف بعيدة متصورة، ومعرضة للتغيير الجذري في كثير من الأحيان نتيجة لتغيرات طفيفة من جهة، وتتميز بقدر كبير من الاستقرار من جهة أخرى. لذلك تعتبر النزاعات المستعصية (طويلة الأمد وعميقة الجذور) مؤهلة لتصبح معقدة لأن الطبيعة المزدوجة من الاستقرار والمثابرة/ الحركية التي لاحظها "بولدينغ" هي من سمات النزاعات ذات الجذور العميقة والدائمة، كما تتميز بكونها مستقرة بالرغم من التقلبات والتغيرات التي تطرأ عليها مثل ما هو الحال بالنسبة للصراع في الشرق الأوسط، فقد شهدنا على مر السنين تغيرات في جوانب مهمة من الصراع مثل القيادة والسياسة والظروف الإقليمية ودرجة العنف والانقسامات داخل المجموعات والمشاعر الشعبية واستراتيجيات التدخل الدولي، يمكن تسميتها

[1] Giorgio Gallo, ***Op. cit***, p. 164.

بالتغيرات غير العادية ضمن سياق من التدمير المستقر؛ أي أن النزاع سيكتسب حلقات نزاع مختلفة داخل مراحل النزاع، تعكس جوانب مختلفة منه، وتشرك قضايا وأطراف أخرى فيه كعناصر جذب جديدة ضمن سياقات سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة.[1]

إن النزاع الداخلي معرض لأن يسلك مسارات متعددة وغير متوقعة حسب ما يطرأ عليه من متغيرات، ففي هذا السياق، نشرت مجلة الإيكونوميست عام 2001 رسالة لـ "وايد" في مدرسة لندن للاقتصاد، أشار فيها إلى أن التفاقم السريع للتفاوت العالمي قد أدى إلى اتساع فجوة الدخل في النظام العالمي، مما زعزع الاستقرار في العديد من المجتمعات، والنتيجة أن الكثير من الشباب العاطلين عن العمل والغاضبين والمتمكنين في نفس الوقت من تقنيات المعلومات الجديدة، قد سهلت إمكانية التعبئة في دول المنطقة العربية، خاصة أن هذه الدول فاقدة للشرعية تماما كما هو الحال بالنسبة لتونس ومصر.[2] إنه مثال واضح عن شدة الترابط بين المتغيرات، وعن تعدد المتغيرات في النزاعات الداخلية، مما يدفعنا باتجاه مجموعة هائلة من التوقعات؛ حيث أن كل متغير من شأنه أن يتحول إلى جاذب في وقت معين من الزمن.

ثالثا: الجاذبات في نزاع مستعصي

أ/ حالات الجذب في النزاعات الداخلية

سعت جامعة وارسو لاستخدام نظرية التعقد من أجل تطوير نهج لتحليل النزاعات المعقدة، من خلال التركيز على الجوانب النفسية والاجتماعية للنزاع، والربط بين التعقد داخل الشخصية الفردية والتعقد بين الأفراد والمجموعات المتورطة في نزاع مستعصي، ويمكن التعرف على مؤشرات نظرية التعقد في دراسة النزاعات من خلال دراسة هذه الأخيرة كأنظمة معقدة وغير خطية، لكن مع الاستفادة من نماذج وأساليب التحليل لفهم المصادر المختلفة والمعقّدة لديناميات الاستعصاء في سياق معين. في هذا الصدد تأثر كولمان Coleman بالعمل الذي قام به مورغان Morgan حول الاستعارات والتأطير داخل المنظمات؛ حيث يرى كولمان أن الغرض من إعادة الصياغة والتعددية ما هو إلا تطوير للابداع ولرؤى جديدة، مما سيعطي تأثيرا جديدا على المشكلات الصعبة.

[1] Diane Handrik, ***Op. cit***, pp. 22,23.
[2] Giorgio Gallo, ***Op. Cit***, p. 69.

بالاستناد إلى ما توصل إليه "إدوارد لورنتز"، تتبع الأنظمة العشوائية سلوكا عاما منتظما على الرغم من ظهور نمط الجاذب الغريب، إلا أننا لا يمكن أن نتنبأ بمسارها كونها تتعرض لتغيرات مفاجئة بمجرد وصولها لقيمة حرجة. تلك ما تسمى نقطة التشعب التي تدل على وجود العديد من الخيارات.

يتمظهر الجاذب في الأنظمة الاجتماعية في مجموعة محدودة من الحالات العقلية والإجرائية التي يتم اختبارها بشكل شائع بين أطرافها فرديا أو جماعيا.[1]

كما قد يبرز في شكل هوية إثنية أو دينية سواء انطلاقا من أطروحة الكراهية القديمة أو لمجرد استخدامها من قبل النخب السياسية أو الاقتصادية، أو في شكل موارد حيوية أو حتى في شكل أطراف أخرى في النزاع، ويمكن الاستعانة بالشكل التالي من أجل شرح تأثير الجاذب في حالة النزاعات:

الشكل رقم (13): نظام ديناميكي بجاذبين.

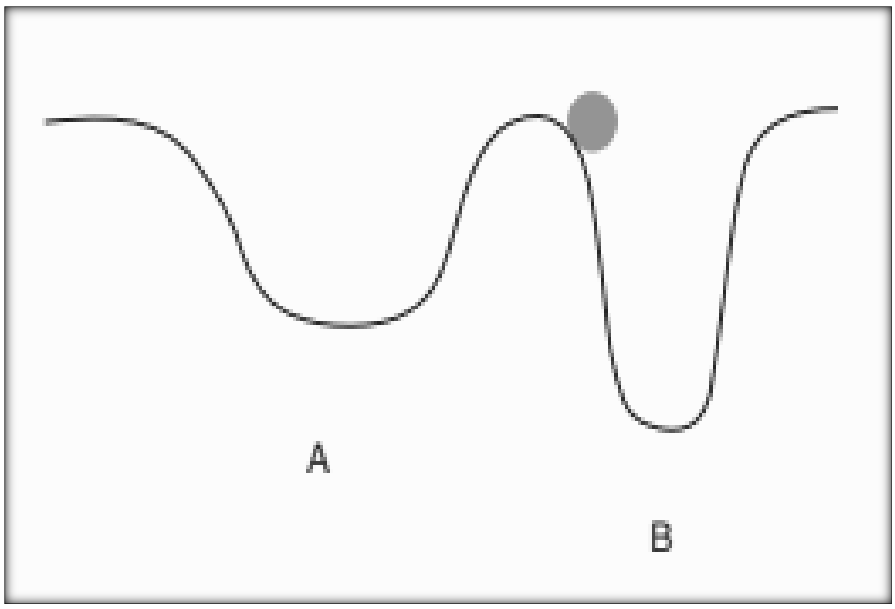

المصدر:- Robin Vallacher, Peter T. Coleman, Andrzej Nowak, Lan Bui-Wrzosinska,. "Rethinking intractable conflict: The perspective of dynamical systems," ***American Psychologist***, (2010, Vol. 65, N°. 4), p. 266. At: **https://cutt.us/mWhSr**, 09/11/2021.

[1] Robin Vallacher, Peter T. Coleman, Andrzej Nowak, Lan Bui-Wrzosinska,. "Rethinking intractable conflict: The perspective of dynamical systems," ***American Psychologist***, (2010, Vol. 65, N°. 4), p. 265. At: **https://cutt.us/mWhSr**, 09/11/2021.

يمثل هذا الشكل نظام بجاذبين، تمثل الكرة في الشكل الوضع الحالي للنظام، وتمثل الوديان جاذبي النظام، فالكرة سوف تتدحرج أسفل التل في الجزء السفلي من الوادي الذي يمثل الحد الأدنى من الطاقة. ويمكن تمييز الجاذب من حيث نوعين من الدعائم الأساسية:

يحدد حوض الجاذب A مجموعة الدول التي سوف تتطور نحو الجاذب، ويتم تمثيل هذه الميزة حسب عرض كل وادي؛ حيث أن حوضا عريضا سيجذب مجموعة واسعة من الدول بما في ذلك المعلومات والأحداث التي تبدو غير متوافقة مع الجاذب، أما الجاذب ذو الحوض الضيق فيجذب أصغر مجموعة من الحالات، مما يعني أنها أقل قدرة على استيعاب عدم الاتساق، والأفكار، والأحداث، لذلك ستنجذب مجموعة متنوعة من الدول نحو A على حساب B. ويمكن تمييز الجاذب على أساس القوة أو مقاومة التغيير؛ حيث أنه من الصعب طرد نظام معين من جاذب قوي حتى عندما تتأثر بمؤثرات خارجية قوية، في حين أنه يمكن أن يؤدي التأثير الضعيف نسبيا إلى إزاحة النظام من جاذب ضعيف. في الشكل (17) يعتبر الجاذب B أقوى من الجاذب A لما ينطوي عليه من عمق، لذلك يكون من الصعب على النظام المنجذب إليه أن يخرج منه، وإذا طبقنا هذا الأمر على النزاعات الداخلية سنجد أن قوة الجاذب تكمن في قدرته على الحفاظ على توجه معرفي وعاطفي وسلوكي متماسك بين أطراف النزاع، و أية محاولة للخروج منه تعني ضرورة الدفع بالكرة نحو الأعلى، وهو ما يتطلب جهدا كبيرا قد يكون في النهاية عديم الجدوى، أما استرخاء قوة الدفع فيعني تراجع الكرة نحو جاذب يتوافق مع بعض اتفاقيات السلام وبتكلفة كبيرة من قبل المجتمع الدولي.[1]

ب/ نموذج الجاذب لدراسة النزاعات الداخلية

يتأثر حل النزاعات من منظور معقد في النزاعات الداخلية بعوامل الجذب القوية خاصة العناصر الأساسية منها، مثل الهويات كونها قوى بناءة ومتأصلة في أي نظام اجتماعي، في هذا الصدد يرى "كولمان" Coleman أنه قد يكون لكل طرف من أطراف النزاع أكثر من جاذب، سواء كان عقليا أو عاطفيا أو سلوكيا، كما قد تظل أنماط التفكير والعواطف والمشاركة مخفية عن الأطراف نفسها وعن المراقبين الخارجيين، وهو ما يمثل جواذب كامنة للنزاع. لكن النظام(النزاع) قد يحدث نقلة

[1] ***Ibid,*** P. 266.

نوعية أكثر دراماتيكية من أي تغيير تدريجي حتى في الأماكن التي يبدو فيها الحافز غير منطقي نسبيا، بالنظر للطبيعة غير الخطية لتركيبة الأنظمة، ومع ذلك تعتبر إعادة توجيه النزاع نحو جاذب آخر حالة مؤقتة إذا كان الجاذب الأصلي لا يزال موجودا، وبالتالي تبقى فرص حدوث تغيير للعودة إلى النمط القديم مرتفعة جدا، لذلك وحسب منطق الجاذبين سيتطلب حل النزاع المعقد/ المستعصي تفكيك الجاذب النزاعي أو نقل النظام إلى جاذب أكثر اعتدالا من خلال استغلال السياق، فسياق النزاع قد يعيد تأكيد الوضع الراهن و يمنع دافع التغيير، وبالتالي فإن تقليل عدد أبعاد الاستقطاب من شأنه أن يؤدي إلى حالة من الاستقرار لأن النزاع سينتقل من التركيز على القضايا التي يكون فيها الهدف هو حماية الذات وإيذاء الآخر إلى القضايا الأقل إنتاجا للغضب والكراهية والعنف.[1]

اعتمد المركز الدولي للنزاع بوارسو (ICCCR) على مصطلح "الجاذب" في استعارة لأحد جوانب نظرية الفوضى، مطابقا إياه على حالات التصعيد وترسيخ أنماط التفكير والسلوك، كونها عوامل جاذبة، وذلك انطلاقا من أن الجاذب يعبر على مجموعة فرعية من الحالات المحتملة، أو حالات التغيير التي تتقارب معها أو يسلكها النظام بمرور الزمن عبر الجاذب في النظم النفسية والاجتماعية عن نطاق ضيق من الحالات العقلية والأفعال التي يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص، وغالبا ما تكون هذه الحالات النفسية متطابقة بشكل تبادلي في معناها الذاتي وبالتالي توفر إطارا مرجعيا ومتماسكا في معالجة المعلومات وتحديد طريقة التعامل معها.[2]

من أجل نجاح هذه العملية، ينبغي في البداية التميز بين نوعين من الجاذبات هما:[3]

- الجاذب الظاهر: هو مجموع المتغيرات والعوامل ذات التأثير الواضح في النزاع.
- الجاذب الكامن: وهو ما يفسر الاستجابة المفاجئة لاستفزاز بسيط جدا، مما يجعل حالة الانتقال من الوضع السلمي إلى الوضع النزاعي مفاجئة وسريعة.

[1] Diane Handrick, Diane Hendrick, "Complexity Theory and Conflict Transformation: An Exploration of Potential and Implications," (Centre for Conflict Resolution, Department of Peace Studies, June 2009), p. 30. At: **https://cutt.us/gHiSN**, 09/11/2019.

[2] Peter T. Coleman, Robin Vallacher, Andrea Bartoli, et al, "Navigating the landscape of conflict: Applications of dynamical systems theory to addressing protected conflict", ***the non-linearity of peace processes: theory and practice of systemic conflict transformation***, (2011), P.42. At: **https://bit.ly/3JNdxHU** ,22/10/2022.

[3] ***Ibid***, p. 45.

المطلب الرابع: النزاعات الداخلية بين تعدد الفواعل ومستويات التفاعل

أوّلا: تعدد فواعل ومستويات النزاعات الداخلية

لم يكن الباحثون في العلاقات الدولية قبل عقدين من الزمن يولون اهتماما بدراسة وتحليل التفاعلات العنيفة داخل الدول، غير أن تطور الحقل ليشمل دراسة النزاعات الداخلية قد فتح المجال لعدة تطبيقات نظرية على هذا الموضوع، بالشكل الذي أنتج مداخل تفسيرية جديدة مفككة لكرة البلياردة؛ بحيث أصبحت البنية المجتمعية التعددية للدول تمثل المتغير الأولي لبروز وتنامي النزاعات الداخلية، ذلك أن المجتمعات المتعددة تضم مجموعات إثنية، أو دينية، أو لغوية، أو عرقية أو جميعها في ذات الوقت، بما تحمله من اختلافات وتناقضات، تمثل بيئة مناسبة لتفجر النزاعات، لذلك يرى مايكل براون أن أفضل الدراسات العلمية للنزاع هي تلك التي تستمد قوتها من اعتمادها على عدة متغيرات تحليلية.[1]

وتعتبر الأقليات والهويات العامل الرئيس في الحروب/ النزاعات المعاصرة حسب العديد من الباحثين؛ إذ شارك ما يقارب 100 من الشعوب الوطنية والأقليات في نزاعات عنيفة في الفترة الممتدة ما بين 1945 1990، ستون منها كان حول قضايا الحكم الذاتي للمجموعة، وقد احتلت سياسة الهوية الصدارة في خطاب المجموعات المشاركة في النزاعات المعاصرة، وهو حسب "كالدور" أمر حتمي في حالة وجود الدول الضعيفة والمفككة، التي تنطوي على تآكل احتكار العنف المشروع والمنظم. وفي هذا الصدد يرى كل من كالدور و هولستي وكرافيلد أن التغير الجذري في طبيعة النزاعات(الانتقال من النزاعات العسكرية التقليدية إلى النزاعات الجديدة) ما هو إلا تغير جذري في أهداف النزاع، ذلك أنها أصبحت تدور حول الهوية السياسية على عكس الأهداف الجيوسياسية، أو الإيديولوجية السابقة، لذلك تعرف النزاعات الجديدة على أساس قومي أو عرقي أو إثني أو ثقافي.[2]

---

[1] ديفيد ج. فرانسيس، ***إفريقيا السلم والنزاع***، ترجمة: عبد الوهاب علوب، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص. 99. على الرابط: **https://bit.ly/46FXDsH** ، 2019/12/20.

[2] João Gomes Porto, ***Op. Cit***, pp. 3, 4.

ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب النزاع يلجأ الباحثون في تحليلهم للنزاعات الداخلية إلى العديد من العوامل والمتغيرات والمستويات من أجل فهم معمق لحيثيات النزاع:

جدول رقم (04): تعدد مستويات التحليل في دراسة النزاعات الداخلية:

	البنى والفواعل غير الحكومية	البنى والفواعل الحكومية	المشاكل
المستوى المحلي	1- السكان المحليين، الجماعات الاثنية والجماعات الدينية ونخبهم وقادتهم. 2- المنظمات غير الحكومية الناشطة محليا، قوات المتمردين، القطاع الخاص والجماعات الاجرامية	1- النخب المحلية القادة والسلطات وممثلي الحكومة المركزية- الترتيبات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية	ندرة الموارد، الأمن الطاقوي والأمن الغذائي، الأمراض المعدية ...وغيرها.
مستوى الدولة	-الجماعات الاثنية والجماعات الدينية ونخبهم/ قادتهم الناشطة على مستوى الدولة. -المنظمات غير الحكومية، وقوات المتمردين، والقطاع الخاص ، والجماعات الاجرامية	1- النخب والقادة الوطنيين والحكومة المركزية 2- الترتيبات الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية	
المستوى الإقليمي	1- التعاون الإقليمي عبر الوطني، الشبكات الاثنية والدينية، مؤسسات المجتمع المدني، الجريمة المنظمة، المتمردين وقادتهم ونخبهم وغيرهم	1- دول الجوار بقواتهم ومؤسساتهم الإقليمية 2- المنظمات الدولية الإقليمية، النخب والقادة المشرفين على التعاون الاقتصادي والسياسي	

المستوى العالمي	المنظمات غير الحكومية، الجريمة الدولية المنظمة، شبكات الجريمة غير الوطنية فضلا عن نخبهم وقادتهم.	الدول القوية والمنظمات الدولية	

المصدر: steven wolf, "ethnic conflict: causes and responses, study of ethnic & kourdil karl conflict", ***Journal of Peace Research***, Vol. 4, January 2011, p. 5. At: **https://cutt.us/KDOpl**,15/04/2022..

يبين الجدول مدى التعدد والتداخل بين فواعل النزاعات الداخلية، لذلك غالبا ما يلجا الباحثون للمستويات المذكورة كمحاولة لتصنيفها، ومع ذلك لا يمثل هذا التصنيف سوى مرحلة أولية نحو فهم شامل لأسباب النزاعات الداخلية، ومدى نجاح أو فشل السياسات المعتمدة لمنعها أو إدارتها أو تسويتها، ثم تأتي المرحلة الثانية التي يعتمد فيها الباحث على مختلف الأطر النظرية لتحليل النزاعات.[1] وفي هذا الصدد تقدم نظريات العلاقات الدولية رصيدا نظريا متنوعا ، تتلقف كل نظرية منه جزءا معينا من الظاهرة النزاعية؛ فمنها ما ركز على الجوانب السياسية ومنها ما ركز على التركيبة المجتمعية والثقافية للدول والمجتمعات، ومنها ما ركز على الأبعاد الاقتصادية، ومع ذلك فقد اختلف باحثو كل اتجاه حول نظرتهم للمتغير الأساس الذي يسند طروحاتهم مثل ما هو الحال بالنسبة لأنصار المقاربة الأولية والمقاربة الوسائلية حول الهوية الاثنية، فبينما تجادل الأولى بأن الاثنية متجذرة بعمق في التاريخ ويجب التعامل معها كمعطى في العلاقات الإنسانية، ترى الثانية أن الهوية الاثنية ما هي إلا أداة في يد الانتهازيين من السياسيين وأصحاب المصالح تستخدمها متى استلزم تحقيق مصالحهم وتطبيق أجنداتهم ذلك.[2]

ثانيا: النزاعات الداخلية كفرصة للنمو والتكيف

عند دراسة النزاعات الداخلية التي غالبا ما تكون مستعصية وطويلة الأمد، يتم إيلاء أهمية كبيرة للبيئة وللنظام الذي يعيد إنتاج عدم التوافق بين الوحدات الاجتماعية؛ إذ يحتدم كل عام ما بين 20 إلى 30 نزاعا مسلحا عبر العالم، أدير بعضها بنجاح عرف البعض الآخر عواقب خطيرة جراء

[1] ***Ibid***, p.6.
[2] **Ibid**, p, 9.

عمليات القتل الجماعي كما حدث في كمبوديا، أو جراء عمليات القتل العشوائي كما حدث في كل من السودان والكونغو، أو من خلال عمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية مثل ما حدث في كل من البوسنة والهرسك من تطهير عرقي ضد المسلمين من قبل الجماعات الصربية، فالنزاعات عموما تنطوي على سمة المأساوية في الحياة البشرية ممثلة في الخسائر البشرية. إلا أن انتهاء النزاع الداخلي في العديد من دول ومناطق العالم يشير إلى إمكانية تحويل أعمال العنف و النزاع بطرق إيجابية.

اعتمادا على ما سبق، ينبغي فهم طبيعة النزاع وأسبابه وديناميكيته من أجل معرفة أعمق بالظروف النفسية والهيكلية للنزاع، المتضمنة في مستويات مختلفة من الأنظمة الاجتماعية والسياسية، فالآثار السلبية للنزاعات تمتد إلى العديد من جوانب الحياة، كما لا تقتصر مصادر العلاقات العدائية على المصالح الاقتصادية الملموسة أو السيطرة على السلطة، بل تمتد أيضا إلى التباين/ التناقض في القيم والهويات، وتناقض اتجاهات السياسات الخارجية، أو الخلافات الدولية وغيرها من أنواع التفاعلات الاجتماعية التي قد تشير إلى احتمالية نشوب نزاع في مستويات مختلفة ومتعددة من العداء.

لقد أصبحت النزاعات الداخلية من أبرز التهديدات التي تواجه الدول والمجتمعات؛ إذ تشكل تحديا لوجود الدولة القومية، نتيجة تصاعد فواعل داخلية تثير إشكالية الانفصال وتقرير المصير، فالكل/ الدولة القومية لم يعد قادرا على احتواء الأجزاء المشكلة له مع ما أصبحت تتسم به السياسة العالمية من تداخل وتعقيد على مستوى الفواعل والتفاعلات الممتدة. فالنظرة التقليدية تدعو إلى ضرورة الحد من النزاعات على اعتبار أنها حالة إشكالية يجب التخفيف منها أو التغلب عليها حتى لا يتعرض الاستقرار لأي تهديد، وتستند الرؤى التقليدية هذه إلى الافتراض القائل بأن الأنظمة فواعل عقلانية وخطية يرتبط فيها السبب بالنتيجة ارتباطا وثيقا، لذلك يمكن التنبؤ بها والتحكم فيها، إلا أن الرؤى المستمدة من نظرية الأنظمة الديناميكية المعقدة تحيلنا إلى رؤية مختلفة لعرض طبيعة النزاع وفائدته، فبدلا من اعتبار النزاع بمثابة الانهيار الذي يتطلب إصلاحا، يتم اعتباره كمصدر للطاقة وفرصة للنمو؛ و أن النزاع ليس أمرا حتميا فحسب، بل يمكن أن يكون أيضا آلية للتكيف، والنزاع نتيجة لجملة من التفاعلات اللاخطية بين مختلف المجموعات والمنظمات، ومن هذه التفاعلات تظهر الأنماط المغيِّرة والمعدِّلة للتفاعلات المستقبلية ، لذلك بدلا من التركيز على استراتيجيات التخفيف من

النزاعات، واستراتيجيات إدارتها، أو العمل على التنبؤ بها وبعواقبها، اقترح أنصار نظرية الأنظمة الديناميكية المعقدة ثلاثة عمليات هي:[1]

1- يعتبر النزاع أمرا طبيعيا وضروريا ومستمرا كونه تقلب مستمر لتفاعلات فواعل النظام، والتقلب هنا يعبر عن انحراف طبيعي عن الأنماط الموجودة، ويتطلب تكيفا أو إعادة ضبط.

2-التعامل مع النزاع وفقا لطبيعته الانتشارية، وفي نفس الوقت تسخير القوة الإنتاجية للنزاع من أجل إعادة التشكيل.

3- يمثل النزاع فرصة لنمو المنظمات/ الأنظمة وتطورها وتجددها، على اعتبار أن الهدوء والاستقرار لا يوفران تلك الفرصة.

انطلاقا من هذه العمليات يتبين أن النزاع بالرغم من أنه يعبر عن قوة تهديمية كما تم تبيانه سابقا، فإن له أيضا قوة بناء وتجديد وتطوير تساعد في بناء تفاعلات غير نزاعية مستقبلا.

ثالثا: مركب النزاعات الإقليمية: نحو نظرية معقدة للنزاعات الداخلية

تم تطوير مقاربة مركب النزاعات الإقليمية من طرف كل من "بيتر فالنستاين" و"مارغريثا سولنبورغ" (Peter Wallensteen) & (Margareta Sollenberg)، كإحدى الاستجابات لمطالب التعامل مع النزاعات عموما والنزاعات الداخلية تحديدا وفقا لطبيعتها الانتشارية من جهة، وانطلاقا من الادعاء بأن المجمع الأمني الإقليمي الذي طوره كل من باري بوزان وأول ويفر يشرح بوضوح المراكز الأمنية الإقليمية في سياق أمن الدولة وليس العكس، لكنه عاجز عن فهم ما دون ذلك من ديناميكيات كالنزاعات المسلحة، من أجل ذلك تم تطوير مركب النزاعات الاقليمية، الذي ينظر في العلاقات بين تجميع النزاعات في فضاء جغرافي معين، وبين كيفية حلها للوصول إلى حالة السلام وغياب النزاع.[2]

فالمنظوران إذن متكاملان كونهما يشرحان متغيرات مختلفة ويعتمدان مناهج مختلفة وبالتالي سيقدمان نتائج مختلفة، فبينما تعمل نظرية المجمع الأمني الإقليمي على تطوير الجماعات الأمنية و تحسين الأمن وتقليل العداء والخوف، وحل النزاعات، يسعى مركب النزاعات الإقليمية إلى تفكيك

[1] ***Idem***, p23.

[2] Carl p turner, "Regional Conflict Complex Theory and the Syrian War: A Conflict Analysis and Resolution Perspective", (Conflict Analysis and Resolution Information Services ,27th April 2018), pp. 2,3. At: **https://cutt.us/U7SFR**,06/02/2020.

مركبات النزاع الإقليمية باعتبارها مصدرا دائما للنزاع واللاأمن الداخلي والإقليمي، لذلك قد يحتاج إلى دمج مستويات جديدة في التحليل من أجل استيعاب مختلف القوى الفاعلة والميكانيزمات المؤثرة فيه.

يقترح منظور مركب النزاعات الإقليمية دراسة امتدادات النزاعات الداخلية إلى الدول المجاورة، مقابل ضعف السيطرة الاقليمية، مما يؤدي إلى سوق إقليمي لمدخلات الحرب والعنف في إطار حدود مليئة بالثغرات، ذلك أن التأثير غير الخطي للنزاعات ينتج حالات متعددة من مركبات الأمن الاقليمية للنزاعات الداخلية؛ هذه الأخيرة التي تنتج عن مركبات داخلية مماثلة سواء من حيث الخصائص الجغرافية أو من حيث الموارد أو من حيث المناخ، لذلك فالاعتبارات البنيوية تربط بين العوامل الداخلية وآليات الانتشار والآثار المزعزعة للاستقرار الاقليمي.[1]

يمكن الانطلاق من دراسة حالة نزاع داخلي حول مورد معين، فيكون القتال حوله مكلف لكل الأطراف، مما يدفعها لتجنب الخلاف حول السيطرة على المورد، فتلجأ الحكومة مثلا إلى تثبيط التمرد، أو إعادة توزيع المورد بما يتوافق مع جميع المطالب، أو عن طريق الردع من خلال الاستثمار في الحرب من خلال استخدام التكنولوجيا التي ترفع تكلفة القتال بالنسبة للطرف الآخر، وهذا الأمر يتحدد بعاملين محليين مهمين هما:

_ تكلفة الفرصة البديلة للقتال بالنسبة للمتحدي.

_ قدرة الحكومة على الالتزام بتقاسم الموارد.

يحدث النزاع إذن في حالة انخفاض تكاليف الفرصة البديلة له، وانخفاض مصداقية الحكومة، أما في حالة زيادة أحدهما فمن المرجح أن يتحول الوضع إلى حالة سلام.[2]

بالعودة إلى آليات انتشار النزاع الداخلي في دول الجوار الإقليمي، فيكون من خلال عوامل كثيرة مثل العملاء السريون كأمراء الحرب والمنظمات الإرهابية والمتمردون والمتشددون والسماسرة الذين يمثلون جانب الطلب في هذا السوق، أما ما يرافقها من مشاكل فقد سميت بالمشاكل دون جوازات السفر، وهي ما يمثل مدخلات الحرب؛ أي الأسلحة والأسلحة الخفيفة والمرتزقة وغيرها من العوامل المغذية للعنف والمساهمة في انتشار النزاع الداخلي على المستوى الاقليمي، لذلك يعتبر تبني

[1] Arthur Silve & Thierry Verder, "A theory of regional complexes, ***journal of development Economics***", (March 22, 2018), pp. 1,2. At: **https://cutt.us/m71He**,21/03/2022.
[2] Arthur Silve & Thierry Verder, ***Op, Cit***, p. 3.

منظور إقليمي حول النزاعات الداخلية من شأنه إخضاع العملية لنشر خارجي خال من أية تغذية راجعة، وخال أيضا من دور التوقعات المحلية في تشكيل التجمعات/ المركبات الاقليمية للنزاع، مما يوحي بأن الأبعاد الثنائية قد تؤدي إلى تقديرات متحيزة لتأثيرات الانتشار خلافا للنهج الإقليمي الذي يركز على الأمور الحاسمة والدور التنسيقي الذي تضطلع به المؤسسات الاقليمية بشأن السياسات المحلية الرامية إلى تجنب التكتلات الاقليمية للنزاعات الداخلية.[1]

يمكن أن تكون هناك حالة حرب دون أن يتم الاستثمار فيها، بالنظر لعدم توقع الحالة التي يظهر فيها توازن معين، إنما يتنبأ فقط بأن عدوى النزاعات الداخلية ينتج عنه مجموعات إقليمية للجودة المؤسسية، مع ذلك قد تؤدي هذه الحرب أو النزاع إلى تداعيات إقليمية من خلال جذب دول الجوار الضعيفة إلى النزاع؛ أي أن التداعيات السلبية والإيجابية للنزاعات الداخلية على المستوى الاقليمي تحدث بشكل متزامن، مما يعني كذلك أن ديناميات النزاع والتعاون متزامنة ومتداخلة. فيما يلي مجموعة من الاستجابات المحتملة لدول الجوار إزاء نزاع داخلي في دولة أخرى مجاورة:

1. يمكن أن تتدخل الدولة (أ) في الدولة (ب) لتجنب النزاع والحرب.
2. قد تحسن الدولة (أ) من جودة مؤسساتها من أجل التحصن ضد العدوى من الدولة (ب) كجار سيئ.
3. قد ترفع الحكومة في الدولة (أ) تكلفة الفرصة البديلة للنزاع بالنسبة للمتحدين/الخصوم في الدولة (ب)، أو قد تخفض تكلفة الفرصة البديلة التي تتجاوزها وتضمنها حكومة الدولة (ب)، تعزز السلام عن طرق الاستثمار في المؤسسات.
4. قد ترغب الحكومة في الدولة (أ) في تثبيط التمرد في الدولة (ب)، لتحقيق هذا الهدف نفترض أن الدولة (أ) يمكنها رفع تكلفة الفرصة البديلة فقط بقدر ما يضمن أن تكون الدولة (ب) في سلام.[2]

تجدر الإشارة إلى أن هذه الخيارات تحتكم إلى عوامل تمتد إلى ما وراء الخصائص الاجتماعية والاقتصادية القياسية للدولة المستهدفة والدولة الخارجية المتدخلة، ذلك أن المعتقدات والمذاهب والعوامل الثقافية من العوامل الرئيسة في عملية اتخاذ القرار بشأن هذه الخيارات المذكورة.

[1] ***Ibid***, p.4.
[2] ***Ibid***, pp. 23,24.

تقدم هذه النظرية صورة معقدة أقرب إلى الواقع، لاشتمالها على المحركات الداخلية للنزاع وميكانيزمات انتشارها في دول الجوار، وعموما إن دراسة النزاع الداخلي باعتباره نظاما ديناميكيا معقدا من شأنه أن يمكن من التحكم في المسارات اللاحقة للنزاع، مما يدفع باتجاه تطوير آليات وصياغة مقاربات تتلاءم والمعطيات التعقدية للنزاعات الداخلية سواء كان ذلك على المستوى المحلي للدول أو على المستويين الإقليمي والعالمي.

ما يمكن قوله أن الطبيعة التوسعية لتداعيات النزاعات الداخلية قد حفزت المفكرين من أجل تطوير أطر نظرية جديدة تسعى للإلمام بمختلف جوانب الظاهرة النزاعية باعتبارها نظاما ديناميكيا مفتوحا على البيئة الخارجية ومتفاعلا معها.

المطلب الخامس: التكيف في آليات التعامل مع النزاعات الداخلية

بعد أن احتلت القضايا المرتبطة بالأمن الإنساني وحقوق الانسان الصدارة في معالجة انعكاسات ما بعد النزاعات في فترة ما بعد الحرب الباردة، أصبح من الضروري تكييف الآليات الدبلوماسية من أجل معالجتها؛ ذلك أن النهج الدبلوماسية الكلاسيكية تتمحور حول المستوى الرسمي (ما بين حكومات الدول ورؤسائها)، وذات توجه أحادي (من أعلى إلى أسفل)، أو ما يسمى بدبلوماسية المسار الأول.

أولا: من الدبلوماسية الأحادية إلى الدبلوماسية متعددة المسارات

أ/ دبلوماسية المسار الأول: عرف (De Magalhaes) دبلوماسية المسار الأول بأنها: "أداة للسياسة الخارجية لإنشاء وتطوير الاتصالات بين حكومات الدول المختلفة من خلال استخدام وسطاء معترف بهم بشكل متبادل من طرف الأطراف المعنية"، ويتميز هذا النمط من الدبلوماسية أنها تطبق على مستوى الدولة كونها تتبع بروتوكولا معينا وقعت عليه كل دولة؛ حيث يضطلع الدبلوماسيون والمسؤولون والموظفون الحكوميون رفيعو المستوى بتنفيذها من أجل التأثير على هياكل السلطة السياسية.[1]

[1] Jeffrey Mapendere, "Track One and a Half Diplomacy and the Complementarity of Tracks", ***COPOJ – Culture of Peace Online Journal***, (Vol. 2, N°.1, 2005), p. 67. At: **https://cutt.us/jaVzN**,10/01/2023.

تتميز دبلوماسية المسار الأول باعتبارها تمثل الأطراف بصفة رسمية بأربعة خصائص أساسية هي:[1]

– القدرة على استخدام القوة السياسية للتأثير على اتجاه المفاوضات والنتائج، رغم أن هذه القوة قد تشمل التهديد باستخدام القوة العسكرية في حال خالف أحد الأطراف المعاهدات الدولية.

– تتمتع بالقدرة على الوصول إلى الموارد المادية والمالية التي تزيد من نفوذ ومرونة المفاوضات.

– يمكن لدبلوماسيي المسار الأول توظيف المعرفة المتعمقة حول مصالح الأطراف بسبب استخدام مصادر استخباراتية مختلفة.

– يتمتع وسطاء دبلوماسية المسار الأول بالكفاءة لاستخدام المعرفة الواسعة بالسياسات الخارجية لدولهم، والسياسات الخارجية للأطراف المتصارعة.

باعتبارها مصممة للتعامل مع النزاعات بين الدول، فهذا لا يتناسب مع الطبيعة المستجدة للنزاعات داخل الدولة الواحدة، التي غالبا ما تدور حول القضايا المجتمعية والثقافية والاقتصادية بين فواعل من مستويات مختلفة، لذلك يعتبر فتح قنوات عديدة للتفاوض والحوار بين مختلف أطراف النزاع عاملا أساسيا في نجاح عملية بناء الثقة من أجل دمج الأطراف المختلفة للنزاعات الداخلية في عملية إعادة البناء.

ب/ دبلوماسية المسار الثاني: على الرغم من كل هذه المميزات إلا أن الطابع السلطوي التي يحظى به منفذو الدبلوماسية الرسمية غالبا ما تكون على العملية التفاوضية؛ بالنظر لإمكانية قمع القضايا الأساسية للأطراف الضعيفة مما يؤدي إلى تقويض العملية التفاوضية، ولعل الإخفاقات التي طالت جهود دبلوماسية المسار الثاني هي ما دفعت باتجاه المسار الثاني من الدبلوماسية لمل تتميز به من خصائص تساعد في تجاوز القصور التي تعاني منه دبلوماسية المسار الأول، لعل أهم هذه الخصائص يتمثل في:[2]

– أن ممثلي هذا المسار غير متقيدين بالسلطة السياسية و الدستورية، لذلك فهم قادرين على التعبير عن وجهات نظرهم الخاصة حول القضايا ذات التأثير المباشر على مجتمعاتهم وأسرهم.

[1] ***Idem***.
[2] ***Ibid***, p 68.

– أن هذا المسار يُمكِّن المجموعات الضعيفة والمحرومة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا من التعبير عن آرائهم حول كيفية تحقيق السلام في مجتمعاتهم أو دولهم.

– يعتبر هذا المسار فعالا في كل من مرحلتي ما قبل النزاع والنزاع، لذلك فهو مناسب للوقاية من النزاع ومناسب لبناء السلام كذلك.

– يشتمل المسار الثاني للدبلوماسية على القيادات الشعبية والوسطى الذين هم على اتصال مباشر بالنزاع.

لكن مع كل هذه الإيجابيات، فإن لدبلوماسية المسار الثاني كذلك العديد من نقاط الضعف، التي تجعل من تحد من نسبة نجاحها، خاصة أنها تفتقر للسلطة السياسية، والموارد اللازمة للضغط أثناء المفاوضات، ومحدودة الفعالية في الأنظمة الاستبدادية، وفي فترات الحرب.

ج/ الدبلوماسية متعددة المسارات: تعتمد الدبلوماسية متعددة المسارات على جهود الأطراف الفردية والشعبية من أجل إدارة النزاع نحو حله عن طريق إنقاص الغضب والخوف والتوتر، ويقوم مفهوم الدبلوماسية متعددة المسارات على التمييز الذي وضعه "مونتفيل" (J. Montiville) عام 1981 بين النشاطات الحكومية الرسمية لإدارة النزاع، والجهود غير الرسمية التي يقدمها الخبراء من غير الحكوميين لإدارة النزاع وحله داخل الدول وبينها، وقد أضاف السير "جون ماكدونالد" أربعة مسارات جديدة للدبلوماسية هي: محترفو حل النزاع، و قطاع الأعمال، وقطاع المواطنين، والاعلام. وفي عام 1991 وسع كل من "لويز" و"ماكدونالد" مفهوم الدبلوماسية متعددة المسارات من خلال إضافة مسارات أخرى هي: الدين والتعليم، النشاطات الخيرية. وكان هذا التنقيح مستندا إلى التأكيد على وجود علاقة ارتباطية بين مختلف هذه القطاعات وتأثير ذلك على النزاعات إما سلبا أو إيجابا، ومن أجل توضيح هذه العلاقة الارتباطية قاما بصياغة شكل هندسي دائري يعبر عن مختلف المسالك الدبلوماسية:

الشكل رقم (14): الدبلوماسية متعددة المسارات

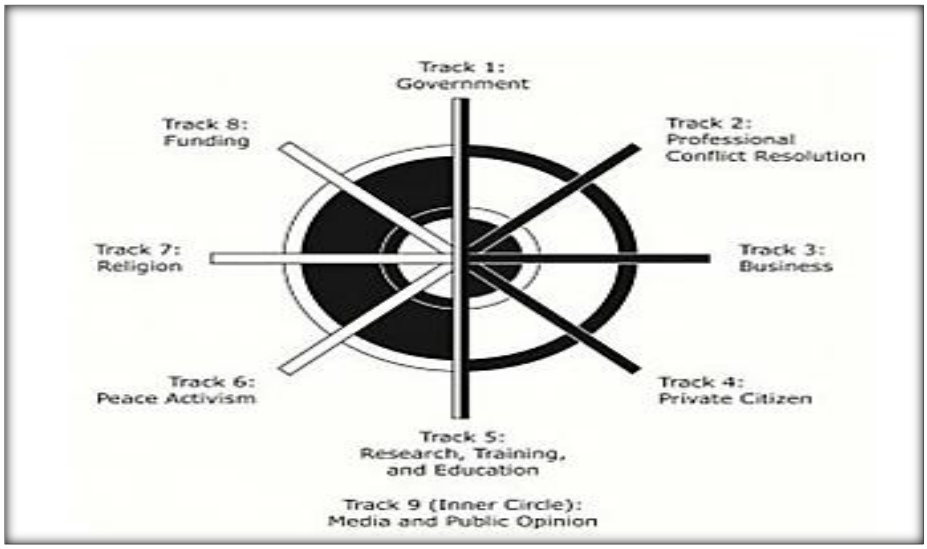

المصدر: John W. McDonald, ret, "the Institute for Multi-track Diplomacy", ***Journal of Conflictology***, (vol. 3, N°.2, 2012), p. 67. At: https://cutt.us/yV8lw, 21/08/2022.

يبرز الشكل أن الطرق الدبلوماسية قد تطورت تزامنا مع تطور النزاعات الداخلية ذات الفواعل المتعددة والأهداف المتضاربة، لذلك يكون التدخل الاستباقي والعلاجي على العديد من الأصعدة، من أجل التمكن من التحكم في محركات النزاعات الداخلية، وحتى يتسنى تغيير البيئة المسببة للنزاع، لكن مع ذلك واجه هذا التدخل العديد من الانتقادات بالنظر لتوجيه الحكومات لممثليها المضطلعين بالدور الوقائي في النزاعات، وتأثير ذلك على السيادة الوطنية للدولة المتدخل فيها، الأمر الذي دفع باتجاه تطوير نظم وقائية غير حكومية تتميز بالحيادية لممارسة الدبلوماسية الوقائية بطرق غير رسمية.

ثانيا: من الآليات العلاجية إلى الآليات الوقائية

أ/ الترتيبات الوقائية في النزاعات الداخلية

مع تراجع هذا النزاعات الدولية وتصاعد النزاعات الداخلية، تبين أن النزاعات الداخلية قادرة على تهديد وجود دول بأكملها، مما يعني أن الإجراءات القسرية غير قادرة على تجنيب الدول والمجتمعات ما قد يلحق بها من رهانات أمنية جراء نشوب نزاع داخلي، لذلك فقد تم توجيه الانتباه لجملة من الإجراءات التي من شأنها أن تحول دون حدوث النزاعات الداخلية كل حسب طبيعتها، وذلك انطلاقا مما تم إجراؤه من مسوح حول عدد من النزاعات والوصفات المتبعة فيها، منها ما سيتم توضيحه في الجدول التالي، متجاوزين بذلك الأنشطة المنصوص عليها في أحكام ميثاق الأمم المتحدة والممارسات

المعتادة كالمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق والتحقيق ومؤتمرات السلام والخطوط الهاتفية وغيرها من الأنشطة التي تندرج ضمن دبلوماسية تتناسب أكثر مع النزاعات الدولية.

الجدول رقم (05): تقنيات لإدارة النزاعات الداخلية

مرحلة النزاع	استجابة استراتيجية	استجابة تكتيكية (المهارات والعمليات)
الاختلاف	بناء السلام الثقافي	حل المشاكل بين السكان الأصليين، بعثات السلام، بعثات تقصي الحقائق..
التناقض	بناء السلام الهيكلي	المساعدة الإنمائية، تنمية المجتمع المدني، التدريب ومؤسسات الحوكمة
الاستقطاب	صنع السلام النخبوي	الوساطة الرسمية والوساطة غير الرسمية، الدبلوماسية القسرية، والتفاوضية، حفظ السلام الوقائي
العنف	حفظ السلام	التدخل ، إدارة الأزمات واحتواؤها
الحرب	إيقاف الحرب	إنفاذ السلام، دعم السلام والاستقرار
وقف إطلاق النار	حفظ السلام	حفظ السلام الوقائي، نزع السلاح، إصلاح الأمن، تعزيز التدابير الأمنية، تدريب الشرطة
الاتفاق	صنع السلام النخبوي	الإصلاح الانتخابي والدستوري، تقاسم السلطة، اللامركزية.
التطبيع	بناء السلام الهيكلي	ترتيبات الأمن والتعاون الجماعي، التعاون الاقتصادي...
المصالحة	بناء السلام الثقافي	لجان التحقيق، تطوير إعلام السلام، الوعي بالسلام والصراع، التعليم والتدريب، التبادل الثقافي...

المصدر: Hugh Miall, Oliver Ramsbotham & Tom Wood house, ***contemporary conflict resolution: the prevention management and transformation of deadly conflicts***, (UK: polity press, 2005), P14. **At: https://cutt.us/3Ai6F, 04/07/2022**.

تختلف إذن التدابير الموضحة في الجدول عن إجراءات التحكيم والتوفيق والمساعي الحميدة والوساطة، كون هذه التدابير موجهة لأطراف تكون أهدافها في غالب الأحيان متماثلة أو متقاربة، على خلاف حالة التعدد والتناقض التي تعرفها النزاعات الداخلية في مراحلها المختلفة، والتي تتطلب حزمة متزامنة من الإجراءات الوقائية والعلاجية من داخل بيئة النزاع، من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة يمكن الاستناد عليها في تغيير البيئة المسببة للنزاع، وهو ما يصب في إطار الرؤية الجديدة لإدارة النزاعات الداخلية التي تعتمد على تحويل النزاع.

ب/ تحويل النزاع: مقاربة متعددة الأبعاد والمستويات

تعتبر مقاربة تحويل النزاع أحدث ما توصلت إليه دراسات وأبحاث النزاعات، من أجل فهم اتجاهات النزاع وتوجيه ممارساتهم وتقييم آثار التدخلات في النزاعات، تتناسب هذه المقاربة مع الوضع المعقد الذي يميز النزاعات الداخلية، بالنظر لاهتمامها بمختلف جوانب النزاع؛ حيث تعكس نماذج مختلفة من الأساليب النظرية قيد الاستخدام بين مختلف مدارس الفكر والممارسة في هذا المجال، كما تعكس أنواع مختلفة من المتدخلين الدوليين والمحليين.

تمثل مقاربة تحويل النزاع إعادة تصور للحقل من أجل جعله أكثر تكيفا مع النزاعات المعاصرة، التي أصبحت تتميز بعدم تكافؤ الأطراف في القوة والمكانة، كما تتميز بطول الأمد مما يجعلها تتحدى النماذج الدورية لمراحل النزاع؛ إذ تشوه النزاعات الداخلية طويلة الأمد المجتمعات والاقتصادات والمناطق التي تقع فيها، مما يولد بيئة معقدة ومغذية للنزاعات المحلية وللتهديدات الجديدة، وهو ما يجعل هذا التعقيد متناقضا مع بساطة أساليب إدارة وحل النزاعات.

تنطلق نظرية تحويل النزاع من حقيقة أن النزاعات المعاصرة نتيجة حتمية لاختلاف القيم والمصالح داخل المجتمعات وفيما بينها، لذلك ينشأ الميل إلى العنف من المؤسسات القائمة والعلاقات التاريخية والتوزيع الراسخ للسلطة، لذلك فحلها أمر مستبعد بالنظر لاستعصائها، كبديل عن ذلك اقترح المنظرون إدارتها واحتواءها. إن فحوى تحويل النزاع إذن هو كيفية جمع الأطراف المتعارضة معا في عملية تعاونية، وكيفية تصميم عملية تعاونية وقابلة لتحقيق نظام للإدارة البناءة.[1]

[1] Hugh Miall, "conflict transformation: A Multi- Dimential Task", (Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, Mar 2001), pp. 2,3. At: **https://cutt.us/et0Ia**, 13/05/2023.

يجادل منظرو تحويل النزاع بأن النزاعات المعاصرة تتطلب أكثر من إعادة صياغة المواقف وتحديد النتائج المربحة لكلا الطرفين؛ إذ قد يتم تضمين بنية الأطراف والعلاقات في نمط من العلاقات المتضاربة التي تمتد إلى ما وراء موقع النزاع المحدد، لذلك فإن تحويل النزاع هو عملية التعامل مع العلاقات والمصالح والخطابات وتحويلها، على اعتبار أن النزاع بنّاء وحيوي ومحفز للتغيير، فالنزاعات تتحول تدريجيا من خلال تغييرات صغيرة أو كبيرة، بالإضافة إلى خطوات محددة تؤديها مجموعة من الفواعل، فعلى حد تعبير "ليدريتش" (Lederach, J) فإنه يجب أن يتصور تحول النزاع بنشاط، ويشتمل ويحترم ويعزز الموارد البشرية والثقافية، من أجل حصول ذلك، لابد من توفر عدسات جديدة لا نرى من خلالها الاعداد والأشخاص الموجودين على أنهم مشكلة، وبدل من ذلك يجب فهم الهدف طويل الأمد للتحول على أنه التحقق من مدى مناسبة الأفراد والموارد في بيئة معينة.[1]

تستند مقاربة تحويل النزاع إلى إسهام "جون غالتونغ" (J. Galtung) حول التناقضات في بنية المجتمع، التي تشكل بذورا أولية للنزاعات، تتحول في مراحل لاحقة إلى سلوك ومواقف، كما تستند المقاربة لإسهام "آزار" حول النزاعات الاجتماعية الممتدة، من خلال تقديم تفسير للعوامل المطيلة للنزاعات المعاصرة، فبالاعتماد على هذا الاسهام يمكن تتبع تشكيل نزاع طويل الأمد، كونه ينبع من السياق التاريخي ومن إنكار الاحتياجات الأساسية للأفراد والجماعات، وكذلك من خلال الأدوار التي تؤديها الدولة، والروابط السياسية والاقتصادية والعسكرية، ذلك ما يوضحه الشكل التالي:

[1] ***Idem***.

الشكل رقم(15): احتمالات تحويل النزاع بالاعتماد على اسهام إدوارد آزار

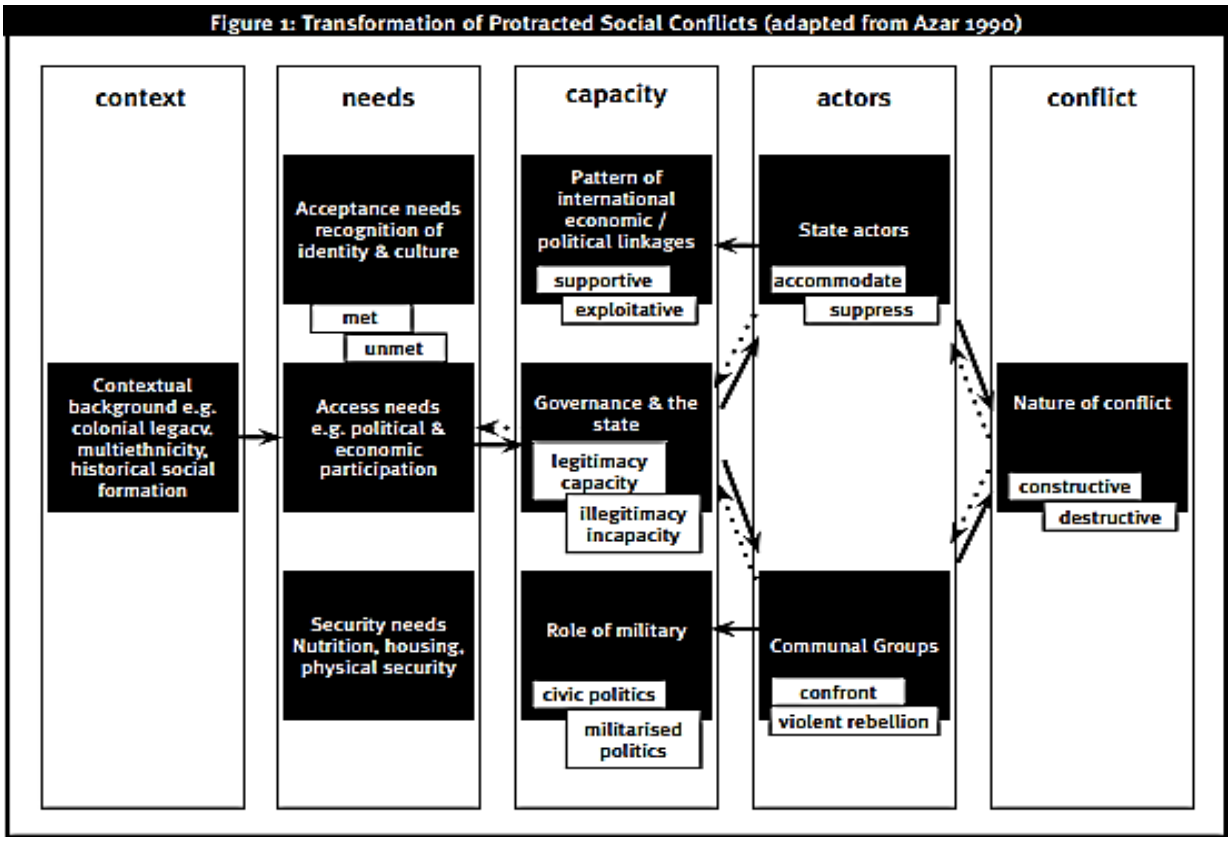

المصدر: Hugh Miall, "conflict transformation: A Multi- Dimential Task", (Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, Mar 2001), p. 6. At: https://cutt.us/et0Ia, 13/05/2023.

عند قراءة هذا الشكل من اليسار إلى اليمين نجد أنه إذا اختارت الدولة والجماعات المجتمعية القمع والتمرد العنيف كاستراتيجيات لها، فإن النزاع يصبح مدمرا، وعند قراءته من اليمين إلى اليسار نجد أن النزاع ينتج نمطا تنمويا أكثر استغلالا، وأكثر تشويها للحكم وأكثر عسكرة للسياسة، وهم ما يؤدي إلى مزيد من الحرمان من الاحتياجات الأساسية، والنتيجة هي حلقة مطولة من التشوه المؤسسي والنزاع المدم. من ناحية أخرى، إذا كانت البيئة الدولية داعمة، قد تختار الدول بدل ذلك التكيف، وقد تختار الجماعات المجتمعية الأشكال السياسية للمواجهة، ويمكن أن يساهم هذا النمط من النزاع البناء في تعزيز القدرة الشرعية على اتخاذ القرار، وتعزيز التنمية المستقلة، والحفاظ على السياسة المدنية التي تساعد في تلبية الاحتياجات الأساسية[1].

[1] ***Ibid***, p. 5.

عمليا، اقترح روبسينغ (K. Rupesinghe) نهجا انتقائيا شاملا لتحويل النزاع، يتضمن تدخلات متعددة المسارات؛ إذ اقترح قواعد بناء السلام على المستوى الشعبي وعبر الأطراف على مسنوى المجتمع المدني، وإنشاء تحالفات سلام مع المجموعات القادرة على التغيير مثل مجموعات الأعمال ووسائل الاعلام والجيش، ويرى أن تحويل النزاع نهج واسع يتضمن التدريب على حل النزاعات، وتدخلات المسار الأول بما في ذلك التدخلات الدبلوماسية وحفظ السلام، انطلاقا من هذا المضمون، يرى "ليدريتش" (Lederach, J) أن عمليات بناء السلام عبارة عن تحويل طويل الأمد من حالة النزاع إلى حالة سلام؛ إذ تكمن الأبعاد الرئيسية لهذه العملية في تغييرات الجوانب الشخصية والهيكلية والعلائقية والثقافية للنزاع، وذلك عبر فترات زمنية مختلفة؛ بحيث يكون لها تأثير على مستويات النظام في أوقات مختلفة، وهو ما يتناسب مع نهج "فايرنن" (Vayrynen)، الذي يوضح خمسة أنماط من التحويل أو المحولات هي:[1]

- **تحولات السياق:** تشير إلى التغيير في سياق النزاع، التي قد تغير كليا حالة النزاع، وكذلك دوافعهم، مثال ذلك إنشاء المجلس العالمي للماس وما يمكن أن يحدثه من تغيير في قواعد التجارة غير الشرعية للماس، والهو ما يؤثر بدوره على نزاعات الماس في كل من أنغولا وسيراليون.
- **التحولات الهيكلية:** تشير إلى التغييرات في البنية الأساسية للنزاع؛ أي مجموعة الفاعلين وقضاياهم والأهداف والعلاقات غير المتوافقة بينهم، أو تشير إلى التغييرات في المجتمع أو الاقتصاد أو الدولة التي يحدث فيها النزاع.
- **تحولات الفاعلين:** تتضمن تغيير أهدافهم أو نهجهم العام تجاه النزاع بما يشمله ذلك من تغييرات في القيادة، وفي وضع الجماهير أو غيرها.
- **تحولات القضايا:** أي إعادة صياغة المواقف التي تتخذها الأطراف بشأن القضايا الرئيسية محل النزاع، وكذلك الطريقة التي تعيد بها الأطراف صياغة تلك المواقف من أجل الوصول إلى حلول وسطية.
- **التغييرات الشخصية/النخبوية:** ترتبط بالقادة الفرديين أو المجموعات الصغيرة التي تتمتع بسلطة اتخاذ القرار في الأوقات الحرجة.

[1] ***Ibid,*** p. 10.

من الواضح أن هذه الأنماط الخمسة مرتبطة بمستويات أسباب النزاع أو مستويات المنع المحددة؛ إذ تحدث تحولات السياق داخل الإطار العالمي أو الإقليمي، وتحدث التحولات الهيكلية على مستوى الدولة والمجتمع، تحدث تحولات الفاعل والقضايا على مستوى أطراف النزاع والنخبة، وتتطلب التحولات الشخصية كفاءات على المستوى الفردي. كما يمكن ربط هذه الأنماط من التحويل بمراحل النزاعات وتوقيت التدخل سريعا كان أو بطيء، وبالتالي التمكن من تحديد انعكاسات التدخل ومدى نجاعته. بناء على ما تم ذكره، يمكن القول أن عملية تحويل النزاع تهدف إلى تحويل النزاع إلى حوار مبني على أساس تلبية حاجات الأطراف المتنازعة، وتعميق الاحترام بينها، من أجل ترسيخ التفاعل السلمي الذي يساعد على التعاون بدل النزاع؛ أي تحويل الإمكانيات والقدرات الإنسانية المتاحة إلى عملية إيجابية في بناء السلام المستدام.[1]

على هذا الأساس، يمكن الإقرار بأن مقاربة تحويل النزاع تملك الكفاءة من أجل التخفيف من حالة اللاخطية أو عدم القدرة على التنبؤ التي يتميز بها مسار نزاع معين؛ ذلك أن المقاربة تقوم على التصويب الدائم لبيئة النزاع بطريقة إيجابية؛ أي تغيير حالة بعض الأجزاء التي يُتوقع أن تكون مسببات للنزاع أو لتعقيد النزاع، مما يعني أن هذه العملية أشمل من عملية الحل والإدارة كونها تستهدف القضاء على المسببات البنيوية والجذرية للنزاع، وتحويل علاقة أطراف النزاع من علاقة عدائية إلى علاقة تعاونية، في مسيرة معقدة وطويلة الأمد.

[1] إبراهيم بولمكاحل،" تحويل النزاعات الاجتماعية المتأصلة وإشكالية السلام المستدام: قراءة في عملية تحويل النزاع في كل من إيرلندا الشمالية وسريلانكا"، ***مجلة أبحاث قانونية وسياسية***، المجلد.06، العدد. 1، جوان 2021، ص ص. 22، 23، على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/471/6/1/154478 ، 2022/06/14. ص ص 12- 34.

من خلال ما تم التطرق له، يمكن القول أن أهمية نظرية التعقد في دراسة وتحليل النزاعات الداخلية تبرز من خلال تزويدنا بإطار تفاعلي ديناميكي، يتعدى التعداد الكمي لمجموع المتغيرات التي تؤثر وتتأثر في مسار النزاعات الداخلية، ويترك المجال مفتوحا لاعتماد متغيرات تحليلية مهما كان حجم تأثيرها، وذلك استجابة لمطلب النظرية حول الابتعاد عن الاختزال الذي قد يؤدي إلى انحراف التحليل نحو تعميمات منقوصة أو مشوهة للحقيقة. وانطلاقا مما سبق سوف تستكمل الدراسة محاورها بالاعتماد على توجيهات نظرية التعقد، –بعضها وليس كلها لاستحالة ذلك–، والحال أن النظرية قد أبدت تناسبا كبيرا مع موضوع الدراسة خاصة في الشق المرتبط بالنزاعات الداخلية، لما وجدناه من تطابق خلال عملية الإسقاط، وعليه سوف يتم استكمال عملية الإسقاط هذه في المحورين اللاحقين.

لقد دفعت تأثيرات النزاعات الداخلية إلى تطوير مقاربات جديدة مثل مقاربة مركب النزاعات الاقليمية، التي تهدف إلى تتبع المسارات المتعددة النزاعات الداخلية وآليات تكتلها على المستوى الاقليمي، وتكشف عن العلاقة بين عدوى النزاعات الداخلية والجودة الإقليمية المؤسسية، التي تظهر مخاطر الانتشار عبر الوطني، والتي من شأنها أن تهدد الاستقرار الاقليمي لمجموعة من الدول، فيصبح بناء المؤسسات الاقليمية مكسبا مهما، كما تساعد كذلك النظرية في تتبع تأثير المتغيرات الجزئية على مسار النزاع، مما يسهل عملية التحكم في تلك المتغيرات على أرض الواقع، وهو ما يساعد في إدارة النزاع بطريقة إيجابية، سواء بمنع نشوبه أو بمنع تصعيده.

يمكن القول أن اعتماد نظرية الأنظمة الديناميكية المعقدة في دراسة العلاقات الدولية عموما والنزاعات الداخلية على وجه التحديد يسعى لبلوغ نظرية متكاملة لدراسة النزاعات الداخلية، والاقتراب أكثر من حقيقة مسارها، على الرغم من أن الباحثين قد توقعوا استحالة ذلك، بالنظر للطبيعة الديناميكية للنزاعات وباعتبارها أنظمة ديناميكية معقدة. مع ذلك فالنظرية توفر فرصا من أجل تطوير آليات مناسبة للتعامل مع النزاعات الداخلية سواء من خلال منع حدوثها أو منع تصعيدها أو منع انتشارها.

الفصل الثاني

النزاعات الداخلية كمحدد للتعاون الأمني في جنوب شرق آسيا

المبحث الأول: مداخل تعريفية لمنطقة جنوب شرق آسيا

المبحث الثاني: تطور طبيعة النزاعات في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة

المبحث الثالث: النزاعات الداخلية وانبثاق تهديدات للأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا من أكثر المناطق ديناميكية في العالم؛ حيث كانت ساحة للتغيير الاقتصادي السريع، وفضاء للسلام بين دول المنطقة، بعد أن كانت ساحة للنزاعات الإقليمية والدولية والحروب بالوكالة في فترة الحرب الباردة، وذلك بعد أن خاضت تجربة التكامل الإقليمي كمنهج جديد علاقات سلمية على مستوى الإقليم، إلا أن ما تنطوي عليه المنطقة من متغيرات بنيوية متشابكة قد جعل هذه التجربة التكاملية والتعاونية في مواجهة تحديات ورهانات أمنية جديدة بفعل ما طرأ على البيئة الأمنية من متغيرات داخلية وخارجية، وتعتبر النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا واحدة من هذه التحديات التي تمس بالأمن الإقليمي وتستدعي إجراءات مناسبة للحد من تأثيراتها الممتدة، لذلك ينبغي أولا التعريف بالمنطقة ومكوناتها الجغرافية والاقتصادية والبشرية والسياسية، حتى يتسنى لنا الإحاطة بالتفاعلات الداخلية العنيفة لدول المنطقة، والتعرف على العوامل المساهمة في استعصاء النزاعات الداخلية وانتشارها إقليميا، واستمرارها في الزمن.

المبحث الأول: مداخل تعريفية لمنطقة جنوب شرق آسيا

يتم في هذا المبحث التعريف بمنطقة جنوب شرق آسيا من حيث موقعها الجغرافي ومتغيراتها الاقتصادية والمجتمعية، بهدف التعرف على بيئة النزاعات الداخلية فيها.

المطلب الأول: منطقة جنوب شرق آسيا: مدخل جيوبوليتيكي*

أوّلا: تحديد الموقع الجغرافي لمنطقة جنوب شرق آسيا

تتميز منطقة جنوب شرق آسيا بطابعها الأرخبيلي، وتتكون من آلاف الجزر المتصلة بشكل ضعيف، والتي لها قيمة استراتيجية للعديد من الدول من خارج المنطقة، تتميز المنطقة بموقع استراتيجي بين المحيط الهادي والمحيط الهندي، وتتموقع على مسارات الشحن العالمية ذهابا وإيابا انطلاقا من المضائق البحرية التي تنطوي عليها المنطقة؛ حيث يتعين عليها أن تمر عبر مضيق ملقا ومضيق سوندا ومضيق لومبوك، فتصبح المنطقة همزة وصل بين كل من اليابان وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية والصين وتايوان ودول غرب آسيا، بالإضافة إلى ذلك فإن منطقة جنوب شرق آسيا تربط بين مناطق البر الرئيسي في آسيا بكل من أستراليا ونيوزيلندا.

وتغطي المنطقة البحرية لجنوب شرق آسيا بحر أرافورا، وبحر جاوة، وبحر الصين الجنوبي، وبحر سولاويزي بالإضافة إلى عديد المضائق البحرية الأخرى مثل مضيق سنغافورة ومضيق ماكاسار ومضيق كاريماتا ومضيق بالي ومضيق لومبوك.[1] توضح الخريطة التالية الموقع الجغرافي لمنطقة جنوب شرق آسيا:

---

* يشير مصطلح الجيوبولتيك المكون من كلمتين Geo و تعني الأرض و Politique وتعني سياسة، إلى سياسة الأرض؛ حيث يدرس هدا المدخل متطلبات الدولة داخليا وخارجيا، كما يدرس تأثير الإقليم الجغرافي للدولة بمختلف مكوناته على سياسة الدولة، وكيف يمكن للدولة توظيف معطياتها الجغرافية في سياستها مستقبلا.

[1] Sugiarto Pramono Anna Yulia Hartati, AdiJoko Purwanto, "Potential Conflict Among ASEAN Member States in The Implementation of The ASEAN Economic Community," ***Jurnal Ilmu Sosial danIlmu Politik***, Vol. 20, N° 3, (March 2017), p. 242. At: **https://cutt.us/dXb7q**,03/08/2021.

الخريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لمنطقة جنوب شرق آسيا

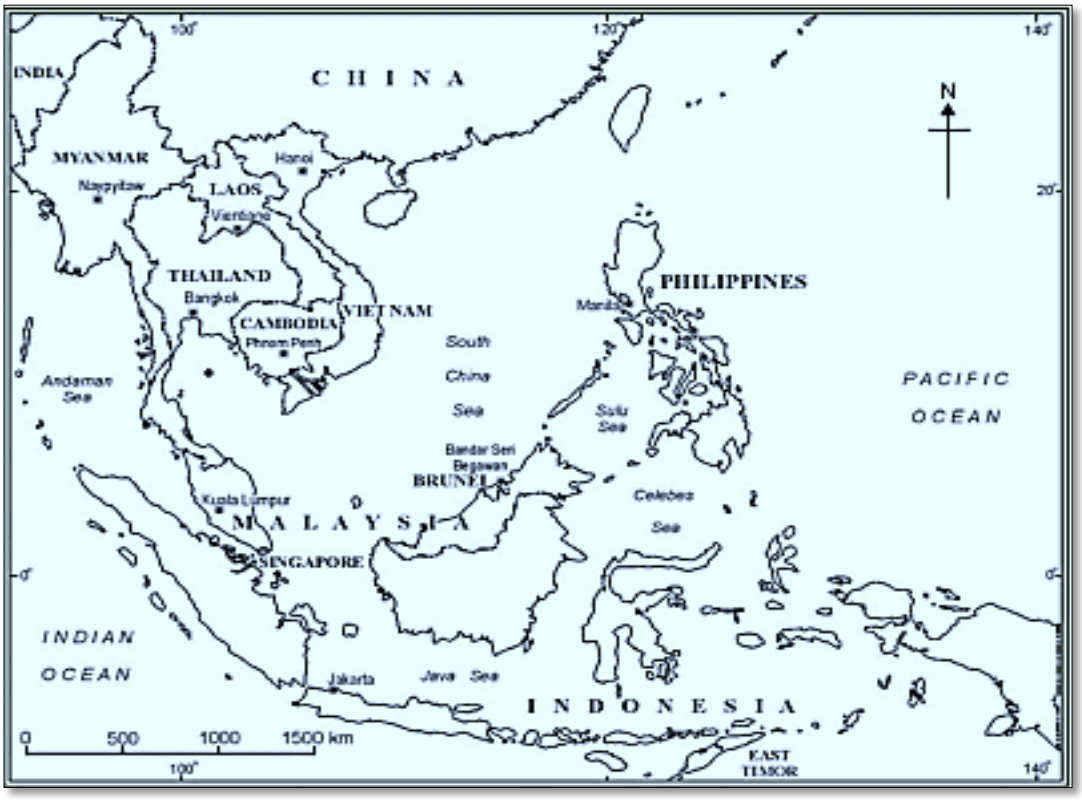

المصدر: نقلا عن: Sam Batman, Joshua Ho, Jane Chan, "Good Order At Sea In Southeast Asia", (S. Rajaratnam School Of International Studies, Nan yang Technological University, April, 2009), P. 8.

ثانيا: الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا

تحتل جنوب شرق آسيا موقعا استراتيجيا في مجال ديناميكي يضم قوى إقليمية طموحة؛ إذ تمثل المنطقة نقطة عبور الشحن الصيني إلى المحيط الهندي، والشحن الهندي إلى غرب المحيط الهادي، وبالنظر للتنافس البحري المتزايد بين الهند والصين فمن المحتمل أن تكون جنوب شرق آسيا أحد نقاط التركيز الإقليمي، بالنظر للاعتبارات الاستراتيجية للقوتين.[1] فالمنطقة تقع على مقربة من مضيق ملقا ذو الأهمية الحيوية بين سنغافورة وإندونيسيا قبالة الساحل الشرقي لآتشيه، وهو عبارة عن قناة بحرية رئيسية للشحن الدولي بين أوربا والشرق الأوسط والصين واليابان والولايات المتحدة. إلا أن

[1] Fenna Egberink & Frans-Paul Van der Putten, "ASEAN and strategic rivality among the great powers in Asia," ***journal of current southeast Asian Affairs***, (Vol. 29, N°. 3, 2010), p. 136. At: **https://cutt.us/6nDKf**, 18/11/2022.

المضيق يشكل كذلك واحدا من نقاط الاختناق الاستراتيجية للوصول إلى كل من المحيطين الهندي والهادي المتأثرين بالانفصاليين الإقليميين. وعموما يمر حوالي 40% من التجارة البحرية في العالم عبر مياه جنوب شرق آسيا والعديد من المناطق البحرية والساحلية في المنطقة.[1]

الخريطة رقم 02: أهم ممرات الشحن في جنوب شرق آسيا

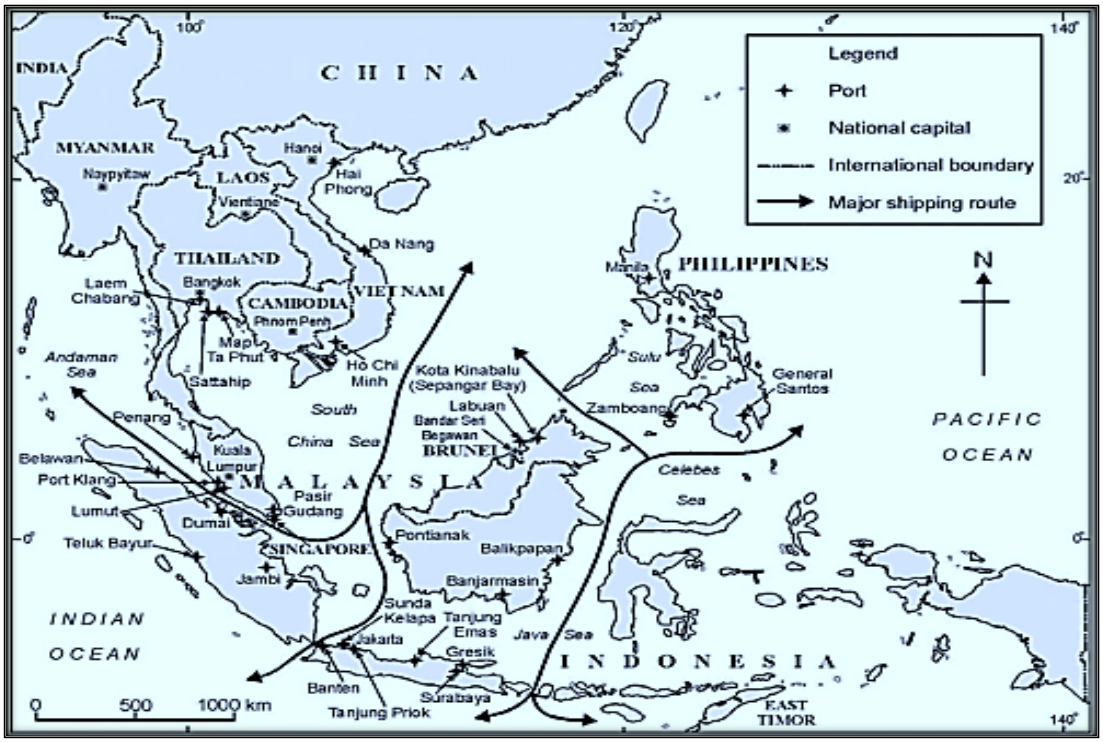

المصدر: Sam Batman, Joshua Ho, Jane Chan, "Good Order At Sea In Southeast Asia", (S. Rajaratnam School of International Studies, Nan yang Technological University, April, 2009), p.9.

فالمنطقة إذن تزخر بمعطيات جغرافية مميزة استراتيجيا، تخولها لأن تكون ضمن التفاعلات الدولية الاستراتيجية.

المطلب الثاني: منطقة جنوب شرق آسيا: مدخل بنيوي

أوّلا: جنوب شرق آسيا كمنظمة إقليمية

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN عام 1967، وهي منظمة حكومية بحتة، تستند فيها القرارات إلى توافق الآراء، بعد أن كانت المنطقة غير مستقرة إذ لم تحصل معظم دولها على الاستقلال إلا مؤخرا (سنوات الخمسينات والستينات)، فقد دارت حرب دموية في فيتنام، وكان

1 Benjamin Reilly ,***Op, Cit***, pp. 19,20.

هناك خوف حقيقي من انتشار التمرد الشيوعي إلى دول أخرى في المنطقة، في عام 1965 قامت القوات الاندونيسية المسلحة بذبح ما يصل إلى مليون شيوعي مشتبه بهم، وأدى النزاع في "بورنيو" بين ماليزيا وإندونيسيا إلى حرب غير معلنة استمرت من عام 1963 إلى عام 1966، في هذا السياق المتوتر قررت خمس دول في جنوب شرق آسيا: تايلاند والفلبين وإندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة تنحية خلافاتهم جانبا وتأسيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا، متعهدين ببناء السلام والازدهار معا في مختلف المجالات مثل التجارة والتعليم والزراعة والصناعة وغيرها، وفقا لميثاق الآسيان فإن العضوية مفتوحة لجميع دول جنوب شرق آسيا التي توافق على الالتزام بالميثاق، وتقبلها جميع الدول الأعضاء الأخرى.[1]

الجدول رقم(06): الدول الأعضاء في الآسيان

الدولة	سنة الانضمام	عدد السكان (بالمليون)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)
بروناي	1984	0.5	27.500
كمبوديا	1999	16.5	15.000
إندونيسيا	1967	270.6	39.000
لاوس	1967	7.2	2.600
ماليزيا	1967	31.9	10.400
ميانمار	1967	54	1.400
الفلبين	1967	108.1	3.300
سنغافورة	1967	5.7	59.800
تايلاند	1967	69.6	7.200
فيتنام	1995	96.4	2.800

المصدر: Martin Russell, ***Op, Cit***, p. 2.

[1] Martin Russell, ***Op, Cit,*** pp. 1, 2.

يتبين من خلال هذا الجدول طبيعة الاختلاف بين دول جنوب شرق آسيا من حيث عدد السكان ومن حيث مستوى المعيشة، إذ يبلغ الفرق بين أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بروناي وبين أدناه في ميانمار 16.100 دولار أمريكي. وهو ما ينعكس على استقرار هذه الدول.

وقد تبنت الآسيان في تكتلها الإقليمي إطارا مؤسسيا مسؤولا عن تنسيق نشاطات الدول الأعضاء، تمثل أساسا في:

1- **اجتماع القمة:** يضم رؤساء الدول والحكومات، ويجتمع مرتين في السنة على الأقل، وهو أعلى هيئة لصنع القرار في الآسيان

2- **المؤتمرات الوزارية:** يضم وزراء الخارجية، ويشرف إشرافا أكثر تفصيلا على أنشطة الآسيان، ويجتمع مرتين على الأقل سنويا.[1]

3- **اللجنة الدائمة:** تتكون من وزير خارجية البلد المضيف وسفراء الدول الأعضاء، وتجتمع بشكل دوري مرة كل شهرين.

4- **اللجان المتخصصة:** تمثل هذه اللجان الفروع الأساسية للتعاون بين الدول الأعضاء وهي لجنة الغذاء والزراعة والغابات، لجنة التمويل والبنوك المحلية، لجنة الصناعة والتعدين والطاقة والنقل والمواصلات، ولجنة التجارة والسياحة، كما يتم تأسيس لجان قطاعية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.[2]

5- **أمانة الآسيان:** مسؤولة عن الوظائف التنظيمية للرابطة؛ حيث توفر الدعم لأكثر من 10000اجتماع سنويا، مقرها جاكارتا ويرأسها أمين عام ، وتضم 300 موظفا نظرا لصغر حجمها وقدرتها المحدودة.[3]

---

[1] ***Ibid***, pp. 2,3.

[2] نورهان الشيخ، "العولمة والأمن في آسيا"، في: محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، ***آسيا والعولمة*** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2003)، ص. 267.

[3] Martin Russell, ***Op, Cit***, p. 3.

الشكل رقم (16): البنية التنظيمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا

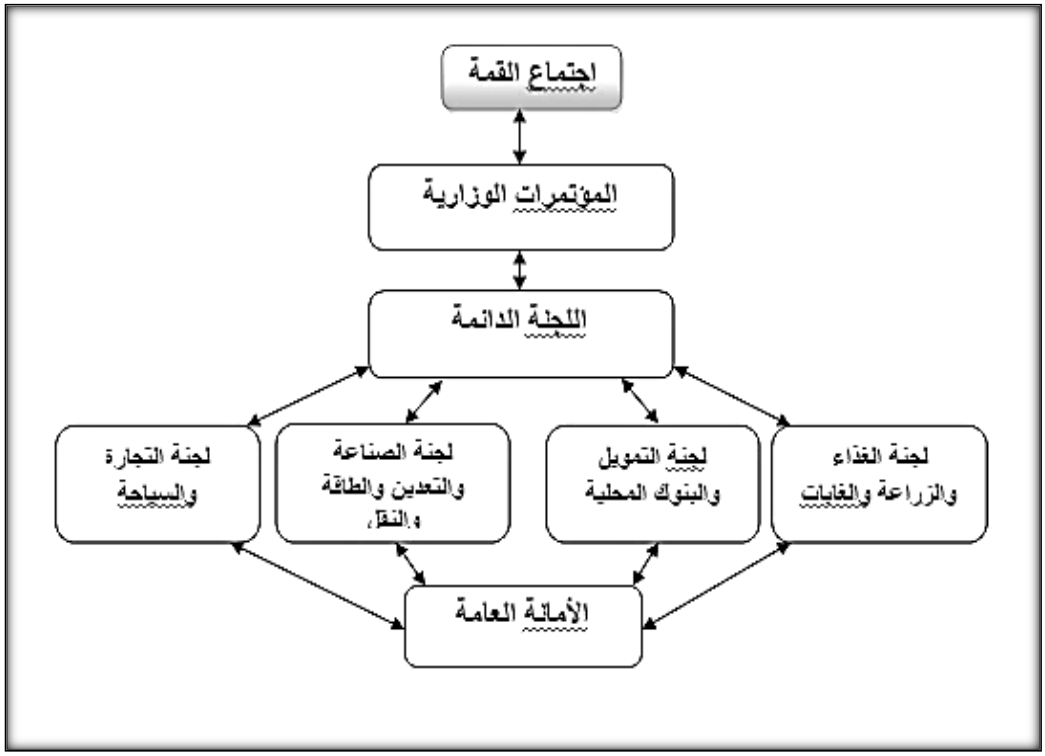

المصدر: من إعداد الباحثة

ثانيا: جنوب شرق آسيا كمجمع أمني إقليمي

تأسست الآسيان من أجل تجاوز الخلافات والنزاعات بين دول المنطقة في فترة الحرب الباردة، ومن أجل مواجهة الشيوعية في المنطقة خاصة في فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما(ميانمار) حاليا، لذلك فقد كان التركيز منصبا على التنسيق السياسي والأمني بين الدول الأعضاء استنادا إلى جملة المبادئ التي أقرتها[1]. وقد اعتمدت دول الرابطة في تحقيق أهدافها على إبرام المعاهدات وعقد الاتفاقيات، واجتماعات القمة واجتماعات الوزراء لمناقشة القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك، سواء كان ذلك على المستوى الثنائي أو على المستوى الإقليمي، غير أن تغيرات المشهد الأمني وبروز تهديدات متعدية للحدود الإقليمية قد دفع بدول الآسيان لتكييف المنظمة، وإعطاء ديناميكية أكبر للتعاون الإقليمي، فكان ذلك من خلال تدعيم بنيتها المؤسساتية، من خلال:

[1] Somprin Niyomthai, ***la coopération de sécurité de attentats l'Asean contre le terrorisme après les du 11 Septembre2001***, thèse de doctorat de sciences politique, (Université de Paris, VII(Saint Denis), Institut d'études européennes, (2012), p 43. At**:** **https://cutt.us/5rUpU** , 09/04/2023.

- إقرار اجتماعات دورية تضم القوى الإقليمية الأخرى (الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية) في إطار الآسيان +3، من أجل مناقشة القضايا الأمنية المشتركة.[1]
- إنشاء المنتدى الإقليمي للآسيان لأداء دور متعدد الجوانب يشمل قضايا الأمن الإقليمي من قبل دول الرابطة، ويشارك فيه كل من أستراليا وكندا والاتحاد الأوربي واليابان وجمهورية كوريا وروسيا ونيوزلندا وبابوا–غينيا الجديدة، يهدف إلى تعزيز عمليات بناء الثقة، وتعزيز الدبلوماسية الوقائية، وإنشاء آلية لحل النزاعات في الإقليم.[2]
- إنشاء مجلس التعاون الأمني في آسيا الباسيفيك، الذي يضم ثمانية عشر دولة آسيوية وغير آسيوية، يهدف إلى تعزيز إجراءات بناء الثقة والتعاون في المجال الأمني(التهديدات الأمنية الجديدة بصفة خاصة).[3]

يمكن القول أن الرهانات الأمنية الجديدة قد نقلت التعاون الأمني في المنطقة من المفهوم الضيق للإقليم، القائم على البعد الجغرافي، إلى المفهوم الموسع القائم على البعد الاستراتيجي، ومن الاهتمام بالقضايا الأمنية التقليدية إلى الاهتمام بالقضايا الأمنية الجديدة، ليصبح بذلك المجمع الأمني الإقليمي لجنوب شرق آسيا مجمعا فرعيا ضمن مجمع أمني أوسع، تناسبا مع ما تطلبته البيئة الأمنية الجديدة، التي شكلت هواجس أمنية مشتركة في ظل نظام فوضوي، وهو ما أدى إلى تعزيز التعاون مع الفواعل والأقاليم الأخرى على حساب تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المجمع الأمني لجنوب شرق آسيا، فيما يلي خريطة توضح طبيعة المجمع الأمني الإقليمي لجنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة.

---

[1] نيللي كمال الأمير، "اليابان ودول الآسيان: العلاقات الاقتصادية وأبعادها الاستراتيجية"، في: ***العلاقات الآسيوية–الآسيوية*** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2007، ص ص. 269–279.

[2] خضر عباس عطوان، ***مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية*** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،)2004، ص. 266.

[3] نورهان الشيخ، ***مرجع سابق***، ص ص. 163– 164.

الخريطة رقم 03: تطور المجمع الأمني لجنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة

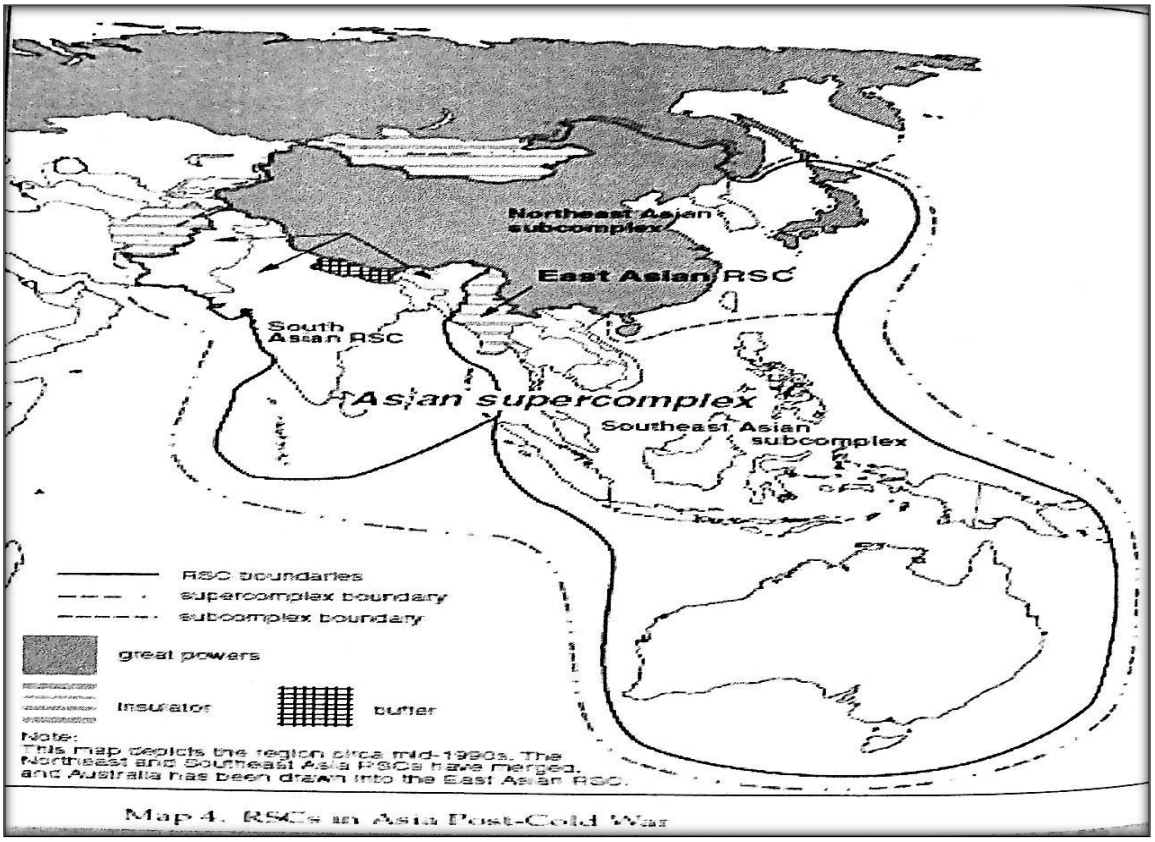

المصدر: Buzan Barry & Weaver Ole, ***Region and powers: the structure of international security***, (Cambridge University press, United Kingdom, 2003), p. 99.

المطلب الثالث: منطقة جنوب شرق آسيا: مدخل هوياتي

تشترك دول جنوب شرق آسيا في بعدها الآسيوي، لكنها تختلف من حيث مكوناتها الهوياتية بالنظر لحالة التعدد التي تتميز بها مجتمعاتها، لذلك سيتم التطرق في العنصر التالي لطبيعة البنية الهوياتية لهذه الدول، حتى يتسنى لنا فهم بعض العوامل المؤثرة في العلاقات فيما بينها.

أوّلا: الديمغرافيا السياسية والتركيبة السكانية لدول جنوب شرق آسيا

كتب "مايرون وينر" (Myron Weiner) مقالة عام 1971 يشرح فيها الديمغرافيا السياسية، فاعتبرها دراسة لحجم وتكوين وتوزيع السكان، كونها تعنى بالعواقب السياسية للتغيرات السكانية خاصة تلك المرتبطة بتأثير السكان على المطالب السياسية أو أداء الحكومات أو توزيع السلطة السياسية. كما وجد أن المحددات السياسية للتغيرات السكانية تؤثر على حجم وتكوين وتوزيع السكان، خاصة أن

العوامل السياسية لحركة السكان والعلاقة بين التكوينات السياسية يتميزان بالاختلاف عن هياكل ووظائف الحكومة والسياسة العامة، ثم إن دراسة الديمغرافيا السياسية لا تكتفي فقط بمجرد معرفة الحقائق وأرقام السكان، أي معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة، بل تسعى كذلك لمعرفة مواقف السكان تجاه القضايا السكانية، في ذات السياق، نظم المؤتمر الإقليمي سنة 2002 في بانكوك حلقة نقاش حول الهجرة والنزاع، تلاها عقد ورشة عمل سنة 2003 حول التداخل بين البحث الديمغرافي والنزاع، فكان من بين الأسئلة التي حاول المشاركون الإجابة عليها ما يلي:[1]

ما هو دور الإثنية والدين وخصائص الجماعات الأخرى في توليد النزاع؟ ومتى تصبح سببا له؟ وكيف يستخدم القادة السياسيون الانقسامات لتحفيز النزاع أو الحرب؟ وفي أية ظروف يمكن للسياسة السكانية أن تؤدي إلى تفاقم النزاع؟ وانتهى المؤتمر بإثبات هذه العلاقة، خاصة أن الشواهد الامبريقية كانت شاهدة على ذلك، فبعد نهاية الحرب الباردة تراجعت النزاعات التقليدية لصالح ما أسمته "ماري كالدور" الحروب الجديدة، التي تقوم على سياسات الهوية بدلا عن الإيديولوجية والجيوسياسية، فهذا النمط الجديد يتطلب التكيف مع الوضع الذي أصبحت فيه سياسات الهوية مهيمنة على المشهد العالمي. في هذا الصدد رأت "كالدور" أنه من المناسب النظر إلى الاثنية كمصدر رئيس للهوية البشرية كونها أحد المؤشرات المعتمدة في ترسيم الحدود الثقافية بين مجموعات مختلفة.

بالعودة إلى "وينر" فقد كان من الرواد الذين نظروا في العلاقة بين الهجرة والديمغرافيا، و أول من فكر بجدية في العلاقة السببية بين الهجرة والسياسة، حتى ظهر هذا الموضوع في الخطاب الديمغرافي الذي ساد سنوات التسعينات، عندما اندلعت النزاعات في رواندا والبوسنة. وقد حاول تطبيق هذه العلاقة على السياسة الهندية تجاه الهجرة الداخلية لمجموعة "الأساميين" الاثنية الذين أحدثوا تغييرا سياسيا في مكان إقامتهم الجديد.[2] جاء "هوميروس ديكسون" (H. Dixon) وعمَّق التحليل أكثر من خلال تطرقه لندرة الموارد المتجددة كأحد الديناميات المشكلة للتفاعلات الديمغرافية البيئية

1 RiwamtoTirtosudarmo, "migration and conflict in south east Asia," ***jurnal kagian Wilayah***,(vol. 3, N 1, 2012), P.5. At: **https://cutt.us/BCsRk**, 19/07/2022.
2 ***Ibid***, p. 8.

المصدر، التي تشكل تهديدا للأمن البيئي، وذات الأمر ركز عليه "مورتن كابلن" (M. Kaplan) حينما تطرق للآثار المعدية لتدهور النسيج الاجتماعي في العالم الثالث؛ إذ أن ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى انتشار الأمراض وإزالة الغابات وتآكل التربة وتلوث الهواء واحتمالية ارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها، وكلها ستؤدي إلى الهجرة الجماعية التي بدورها تحرض على النزاعات الجماعية. لقد أدى هذا التركيز على البعد الديمغرافي إلى تغيير خطاب الأمن العالمي تماشيا وانفجار القضايا غير العسكرية في مختلف دول العالم.[1]

على صعيد آخر، تمثل عمليات تكوين الدولة وبناء الأمن في مجتمعات جنوب شرق آسيا مثالا على التفاعل بين هويات المجموعة الاثنية والجوانب الأخرى للمجتمعات؛ التي تتشكل من أغلبية و أقلية أو أقليات، لذلك تدور النزاعات الداخلية فيها بين الأغلبية والأقلية/ الأقليات سواء في تايلاند أو في فيتنام أو في بورما أو في إندونيسيا أو في الفلبين أو في بابوا غينيا الجديدة، ولعل هذا ما يحتم دائما النظر في حجم الجماعات/ الأجزاء المكونة للمجتمعات/ الكل وما ارتبط بها من متغيرات كمعدلات النمو وغيرها. فحسب "بوكمان" (Bookman) يعتبر حجم المجموعة مهما كونه يعكس حجم القوة السياسية داخل الدولة متعددة الاثنيات، كما يوضح حجم المجموعة الشرعية و مدى قوة المطالب السياسية كالحكم الذاتي أو إنشاء دول انفصالية على أساس الانتماء الاثني، ويسهل كذلك التنافس على الموارد داخل الدولة متعددة الاثنيات.[2]

استنادا إلى ما تم ذكره، فإن نشأة مجتمعات دول جنوب شرق آسيا كانت نتيجة مزيج من الحركات القومية والمفاوضات بين القوى الاستعمارية السابقة، ثم جاءت الخلافات بين القوى الكبرى أثناء الحرب الباردة التي تجلت بوضوح في حرب فيتنام، عندما قرر العديد من الفيتناميين مغادرة بلادهم للبحث عن ملجأ في بلدان أخرى، من خلال ما سمي بـ "هجرة القوارب" التي كانت تعتبر بداية لأزمة اللاجئين في جنوب شرق آسيا، ذلك أن تدفقات اللاجئين الفيتناميين قد شملت جل دول المنطقة مما جعلها قضية إنسانية كبرى، فكان من نتائج هذه الحركة أن أصبحت مجتمعات هاته الدول أكثر اختلاطا وتعددا وتنازعا في نفس الوقت.

1 ***Ibid***, p. 12.
2 ***Ibid***, p. 15.

ثانيا: البنية المجتمعية لدول جنوب شرق آسيا

أ/ البعد الاثني كمكون لهوية مجتمعات جنوب شرق آسيا:

تتميز معظم دول جنوب شرق آسيا (شمال شرقها وجنوب شرقها) بتنوع اثني كبير؛ إذ تحصي قاعدة بيانات الأقليات المعرضة للخطر ثلاثين أقلية عانت من معاملة تمييزية، الأمر الذي جعل المنطقة غير متجانسة اثنيا ودينيا كذلك؛ فالبوذية تمثل دين الأغلبية في كل من كمبوديا وميانمار ولاوس وتايلاند، في حين يمثل الإسلام دين الأغلبية في كل من إندونيسيا وبروناي وماليزيا، وتعد المسيحية الكاثوليكية الغالبة في الفلبين، بالإضافة إلى الشنتو والطاوية والكونفوشيوسية والأديان الشعبية التي تعتبر مهمة جدا في أنظمة المعتقدات للمجتمعات الآسيوية.[1]

الجدول رقم (07): المجموعات الاثنية النشطة سياسيا في جنوب شرق آسيا:

الرقم	البلد	المجموعات
1	كمبوديا	الفيتناميون
2	الصين	المسلمون الإغوريون، التبتيون، التركمان
3	إندونيسيا	آتشيه، الصينيون، البابوانيون
4	اللاوس	همونغ
5	ماليزيا	الصينيون، الداياك، هنود الكازادان الشرقيون
6	ميانمار	كاشين، كارين، مونس، الروهينجا، الشانس، الزوميس والتشينو
7	الفلبين	الإيغوريون، المورو
8	سنغافورة	الملايو
9	تايوان	السكان الأصليون التايوانيون، سكان البر الرئيسي، الصينيون
10	تايلاند	الصينيون، الملايو المسلمون، قبائل نورثم هيل
11	فيتنام	الصينيون، المونثانارد

المصدر : RiwamtoTirtosudarmo, "migration and conflict in south east Asia," ***jurnal kagian Wilayah***,(vol. 3, N 1, 2012), P.3. At: **https://cutt.us/BCsRk**, 19/07/2022.

1 Elena D. Soboleva, "intrastate Ethnic conflicts and external state support of ethnic minorities in east Asia: theoretical perspectives", (National research university, series: international relations,2015), p. 13. At: **https://cutt.us/5Cmzo**, 06/03/2021.

يتضح من خلال هذا الجدول أن التقارب الاثني والتداخل الديني عبر الوطني ظاهرة شائعة في جنوب شرق آسيا، مما وفّر عوامل مهمة في نشوب النزاعات الداخلية التي تهدد أمن دولة النزاع والأمن الإقليمي للدول المجاورة لها، كونها تثير إشكالية الانفصال وتقرير المصير، وهم ما يشكل خطرا على إضعاف الدولة القومية بما يتيح الفرص لتدخل فواعل خارجية ويسمح ببروز رهانات أمنية جديدة . لقد أدى هذا التعدد الذي عرفته دول جنوب شرق آسيا حسب "سايدمان" (Saideman) إلى بروز ثلاث فئات رئيسية للهوية الإثنية هي:[1]

- ✓ الهوية الإقليمية: وهي مهمة بالنسبة للجماعات الانفصالية.
- ✓ الهوية الإيديولوجية: التي شكلت عامل جذب لمساعدة وتدخل الدول الكبرى لكنها فقدت قوتها التفسيرية بعد نهاية الحرب الباردة.
- ✓ الهوية المجتمعية: هي تلك الولاءات القبلية التي تحدد العضوية في وحدة اجتماعية نشطة سياسيا، سواء كانت عنصرية– دينية أو لغوية أو إقليمية أو ثقافية.

ب/ البعد الديني كمكون لهوية مجتمعات دول جنوب شرق آسيا:

ساد في جنوب شرق آسيا حوالي عشرة معتقدات دينية، فقد كانت الثقافات والتنظيمات القبلية متشابهة في كامل المنطقة، وكانت البنية المجتمعية تقوم على العلاقات الشخصية أو روابط القرابة داخل القبيلة أو القرية؛ حيث مارس السكان الروحانية في الغالب، وهو نظام متعدد الآلهة يقوم على عبادة أرواح الطبيعة وعبادة الأسلاف، وكانت البوذية أكثرها انتشارا في كل من تايلاند وإندونيسيا والفلبين وفي أجزاء من ماليزيا، ومع مطلع القرن الثالث عشر وصل الإسلام إلى المنطقة عن طريق التجار العرب والفارسيين والهنود، وانتشر على طول الممرات البحرية في بحر العرب وفي المحيط الهندي وفي خليج البنغال وفي مضيق ملقا"، وامتد إلى جزر أخرى حتى أصبح يشكل الأغلبية في كل من إندونيسيا وماليزيا، ويشكل أقلية في الفلبين وتايلاند.[2]

[1] ***Ibid**, p. 12.*

[2] Capt. Robin L. Bowman, "constructing the other: ethno religious identity in separatist south east Asia", (Institute National security studies, 2005), p p, 5,6. At: **https://cutt.us/TsNxQ**, 3/10/2021.

بعدها جاء الاستعمار الأوروبي بأجندته التبشيرية وراح يمارس عمليات اضطهاد واسعة خاصة ضد المسلمين بهدف نشر المسيحية؛ فقد عمدت السياسات الاستعمارية إلى حرمانهم من ممارسة الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ففي الفلبين أدت الإدارة الأمريكية إلى بروز النزعة الاثنية من خلال جملة من التدابير الإدارية والاجتماعية، مثل تشجيع هجرة المسيحيين إلى الجنوب الذي يمثل موطن استقرار المورو المسلمين، حتى انخفضت نسبتهم من 98% إلى 40% من السكان في أقل من خمسين عاما، وقد أدت سياسة التهجير هذه إلى بروز الخلافات وتنمية الأحقاد بين المسلمين والمسيحيين نظرا للتفاوتات بينهما من حيث الاستفادة من المشاريع التنموية، وهو ما عزز حالة الاغتراب والحرمان لدى المسلمين ودفعهم إلى التمرد الانفصالي منذ عام 1971.[1]

ذات الأمر عرفته إندونيسيا خاصة في إقليم آتشيه الذي رفض الاندماج في الحكومة الإندونيسية ذات الأغلبية الجاوية، ومع ذلك ضمت الحكومة الاندونيسية الجاوية "آتشيه" في الدولة المستقلة حديثا عن الاستعمار الهولندي بالقوة، وباشرت سياسة التهجير من أجل فرض الهيمنة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الجاوية، بالإضافة إلى إقصائهم من مشاريع التنمية بالرغم من مساهمة الآتشينيين الذين يقدرون بنسبة 2% من السكان في الإيرادات الوطنية بنسبة 11% من مجموع هذه الإرادات.[2]

لقد جلب الاستعمار الأوروبي دينا جديدا لمنطقة جنوب شرق آسيا وهو المسيحية بمختلف فروعها، الأمر الذي زاد من تعدد الأديان في المنطقة كما سيبين ذلك الجدول رقم(11)، وأسس كذلك لمفهوم "الآخر" الاثني والديني من خلال الممارسات والسياسات التي استمرت إلى ما بعد استقلال دول المنطقة، حتى أصبحت الأقليات الاثنية والدينية يستخدمون انتماءهم الاثني والديني في التعبئة من أجل تحقيق أهدافهم السياسية في مواجهة "الآخر الإثنو–ديني"، وفي تسليط الضوء على مظالمهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، الأمر الذي شكل توترات عنيفة بين الأقليات والحكومات المركزية، ومن هنا يبرز دور الاستعمار في تفعيل النزاعات الداخلية للدول خاصة في ظل وجود تعددية اثنية أو دينية أو ثقافية.

[1] Capt. Robin L. Bowman, ***Op, Cit***, p. 8.
[2] ***Ibid***, pp. 8,9.

الجدول رقم(08): التعدد الثقافي المعقد في جنوب شرق آسيا:

اسم الدولة	الإثنيات	اللغات	الأديان
بروناي دار السلام	الملايو، الصينيون، السكان الأصليون	الملايو (الرسمية)، الإنجليزية، الصينية	الإسلام(رسمي)، البوذية، المسيحية، معتقدات السكان الأصليين
كمبوديا	الخمير، الفيتناميون الصينيون	الخميرية(رسمية)، الفرنسية، الإنجليزية	البوذية(رسمية)، الاسلام
إندونيسيا	الجاويون، السوندانيون، المادوريس، مينانغاكا، بيتاوي، بوعنيس، بانشين، البنجر	البهاسا الاندونيسية، شكل معدل من الملايو، الإنجليزية، الهولندية، اللهجات المحلية	الإسلام، البروتستانتية، الكاثوايكية الرومانية، الهندوسية
جمهورية اللاوس الشعبية الديمقراطية	لاو، كيمو، همونغ	اللاوية(رسمية)، الفرنسية، الإنجليزية، لغات الاثنيات	البوذية والمسيحية
ماليزيا	الملايو، الصينيون، السكان الأصليون، الهنود	لغة البهاسا الماليزية(رسمية)، الإنجليزية، الصينية(متعددة اللهجات)، التاميلية، التيليجو، التالاندية ولغات أخرى	الإسلام(رسمي)، البوذية، المسيحية، الهندوسية، الديانات الصينية
ميانمار	البورمان، الشان، الكارين، الراخين، الصينيون، الهنود والمون	البورمية ولغات الاثنيات	البوذية، المعمودية، الكاثوليكية الرومانية، الإسلام، الروحانية

الفلبين	التاغالوغ، السيبيونو، إلوكانو، بيسايا، بينيسايا، هيليغانيونوإثنيات أخرى	الفلبينية (رسمية) تستند إلى التاغالوغية، الإنجليزي(رسمية)، لهجات السكان الأصليين	الكاثوليكية الرومانية، الكاثوليكية، الإسلام، البرتستانتية، وديانات أخرى
سنغافورة	الصينيون، المالايو، الهنود	الماندرين والانجليزية والمالايو والتاميل لغات رسمية، الهوكين، الكانتونية ولغات أخرى	البوذية، الإسلام، الطاوية، الهندوسية، الكاثوليكية، وديانات أخرى
تايلاند	التايلاندية والصينية،	التايلاندية، الإنجليزية، اللهجات الاثنية والاقليمية	البوذية(رسمية)، الإسلام والمسيحية
تيمور الشرقية	الأسترونيزية (المالايو-البولونيزية)،البابوانية الصينية	التيتوم والبرتغالية لغات رسمية، الاندونيسية، الإنجليزية ولهجات السكان الأصليين	الكاثوليكية الرومانية، الإسلام، البروتستانتية
فيتنام	الكينه(الفيت)، التاي، الطاي، موونغ، الخمير، مونغ، نونغ	الفيتنامية(الرسمية)، الإنجليزية، الفرنسية، الصينية، الخميرية، لغات المناطق الجبلية	البوذية، الكاثوليكية، هموا، هاو، كاو، داي، الإسلام، البروتستانتية، وديانات أخرى

المصدر: Texas Alliance for geography education, "culture and religion of South East Asia module materials, (September 2013). P. 10.available. at https://cutt.us/6yDHU, 13/11/2022.

أبان الجدول عن شدة التنوع الثقافي والديني في منطقة جنوب شرق آسيا، الأمر الذي دفع بالمستعمر الأجنبي لتفعيله لإذكاء التوترات والنزاعات الداخلية بما يتناسب وأجندته في المنطقة، وقد قاومت حركات التمرد الأصلية ضد السيطرة الأجنبية والممارسات الثقافية على أراضي الأجداد سواء خلال فترة الاستعمار الأوروبي أو بعده، كون هذا الأخير قد خلف حكومات جديدة تابعة له بعد

استقلال دول جنوب شرق آسيا، وهو ما يفسر استمرار حركات التمرد وبروز الحركات الانفصالية المطالبة بالاستقلال انطلاقا من تشكيكها في شرعية الحكومات والأنظمة السياسية القائمة.[1]

وتأسيسا على ذلك تتضح الهوية الدينية لدولة معينة انطلاقا من الأغلبية السائدة فيها، لذلك غالبا ما يتم تحديد الديانات السائدة في الدولة الواحدة، الأغلبية منها والأقلية من أجل التعرف على مواطن التناقض وبذور الخلاف الأولية للتمكن من فهم النزاع فهما عميقا.

الجدول رقم (09) نسبة تركز الديانات في دول جنوب شرق آسيا:

الأديان في دول جنوب شرق آسيا					
	البوذية	المسيحية	الهندوسية	الإسلام	الديانات المحلية وديانات أخرى
بروناي	%13	10%	-	%67	%10
ميانمار	%89	%4	-	%4	%3
كمبوديا	%95	-	-	-	%5
إندونيسيا	%1	%8	%2	%88	%1
لاوس	%60	%2	-	-	%38
ماليزيا	%22	%9	%5	%58	%6
الفلبين	%3	%92	-	%5	-
سنغافورة	%28	%19	%9	%4	%40
تايلاند	%94	%1	-	%4	%1
فيتنام	%54	%8	-	%1	%37

المصدر: Douglas A. Phillips & Charles F. Gritzner**, Southeast Asia**,(New York MChelsea House, 2006), p. 60. At**:** **https://cutt.us/Mr8vV** , 13/02/2021.

[1] Capt. Robin Bowman, ***Op. cit***, p. 1.

بالاعتماد على هذا الجدول يتضح أنه في حالة وجود نزاع ديني في ميانمار أو في تايلاند وكمبوديا، فسيكون البوذيون هم الجهة الغالبة، وسيكون المسلمون فئة غالبة في كل من اندونيسيا وبوناي وماليزيا، بينما ستسود حالة من التكافؤ في كل من سنغافورة وفيتنام بالنظر للتقارب بينهم.

المطلب الرابع: جنوب شرق آسيا: مدخل اقتصادي

يتم التطرق في هذا العنصر للثقل الاقتصادي لمنطقة جنوب شرق آسيا فرادى وجماعة، من أجل تبيان مختلف إمكانياتها وقدراتها في تسيير علاقاتها الداخلية والخارجية.

أولا: الواقع الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا

تميزت منذ استقلالها بتباينها الاقتصادي بحيث اتبعت مسارات متباينة للتنمية تبعا لتباين الأنظمة الاقتصادية فيها، بالرغم من تحول فيتنام ولاوس نحو استراتيجيات اقتصاد السوق، إلا أنها مع ذلك لم تحقق أي تقدم يذكر، واستمرت كل من كمبوديا ولاوس وميانمار وتيمور الشرقية ضمن الخمسين دولة الأقل تطورا في قائمة الأمم المتحدة، مرتكزين في هذا التصنيف على المؤشرات التالية: معدل الفقر المدقع، الضعف الهيكلي للاقتصاد وغياب القدرة التنموية.[1]

كما صنف البنك الدولي اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا حسب دخلها وفقا لأربة مستويات:

- ✓ الدول ذات الدخل المنخفض وهي: كمبوديا تيمور الشرقية، لاوس، ميانمار، وفيتنام.
- ✓ الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط وهي: اندونيسيا، الفلبين، وتايلاند.
- ✓ الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط وهي: ماليزيا.
- ✓ الدول ذات الدخل العالي وهي: سنغافورة وسلطنة بروناي.

لذلك يعتبر الاختلاف الاقتصادي أهم عوائق التكامل الإقليمي كما سيبينه الجدول التالي، سواء من حيث المساحة والسكان والأرض أو من حيث مستوى التنمية الاقتصادية ودخل الفرد والانفتاح على التجارة والاستثمار الخارجيين، مما أدى إلى تصورات مختلفة لفوائد وتكاليف التكامل الاقتصادي.

[1] Charle D. Neher and Ross Marley. "Democracy and Development in southeast Asia: the wind of change" (Routledge, 1995), p. 194. At: **https://cutt.us/ketkb**, 7/04/2021.

الجدول رقم (10): التباين في المؤشرات الاقتصادية لدول الآسيان لسنة 2011:

الدول / المؤشرات	بروناي	إندونيسيا	ماليزيا	الفلبين	سنغافورة	تايلاند	كمبوديا	لاوس	ميانمار	فيتنام
عدد السكان بالمليون	0.4	237.7	29	95.8	5.2	67.6	14.5	6.4	60.4	87.8
مساحة الأرض (كلم²)	5.8	1860.4	330.3	300	0.7	513.1	181	236.8	676.6	331.1
الناتج المحلي الإجمالي بالمليار $	16.3	846.8	287.9	224.3	259.9	345.8	12.8	8.2	52.8	123.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي $	38702	3563	9941	2341	50130	5116	879	1279	875	1403
نصيب الفرد من الناتج المحلي $	52059	4736	15955	4289	60744	8907	2287	2825	1393	3440
تجارة السلع بالمليار $	14.8	380.9	415.7	111.8	775.2	458.9	12.8	4	14.9	199.6
نسبة التجارة / الناتج المحلي الإجمالي %	90.8	45	144.4	49.8	298.3	132.7	100	48.8	28.2	161.9
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر	12.5	173.1	114.6	27.6	518.6	139.7	6.9	2.5	9.1	72.8
نسبة أسهم الاستثمار الأجنبي	76.2	20.5	41.1	12.3	203.8	40.4	53.4	32.2	16.9	60.3

المصدر: Siow Yue Chia," the ASEAN Economic community: progress, challenges and prospects", (N°. 440, October 2013), P, 6. At: **https://cutt.us/l3sjV**, 06/02/2021.

يبدو من خلال الجدول مدى صعوبة التعايش بين هذه الدول بالنظر لشدة التفاوت الاقتصادي الذي انعكس على المستوى المعيشي، والذي يتضح في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. لكن على الرغم من هذه الاختلافات بين دول جنوب شرق آسيا، و مع كل المشاكل الاقتصادية التي شهدتها دول المنطقة إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان قد عرف انتعاشا عقب الأزمة المالية الآسيوية (1997- 1999) في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017، بمعدل نمو بلغ 60% سنة 2000، وواصل الناتج المحلي الإجمالي للرابطة نموه بشكل مضطرد بمتوسط معدل سنوي بلغ 5.3% حتى سنة 2017.[1] وفيما يلي جدول يوضح النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان في الفترة من 2000 إلى2017.

الجدول رقم (11): نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان (2000- 2017)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ %					المعدل السنوي
	2000	2005	2010	2015	2017	2017-2000
بروناي	2.9	0.4	2.6	-0.4	1.3	0.8
كمبوديا	8.4	13.6	6	7	6.8	7.7
إندونيسيا	5.4	5.7	6.2	4.9	5.1	5.3
ج. لاوس. ش	5.8	7.3	8.1	7.3	6.9	7.1
ماليزيا	8.9	5.3	7.4	5	5.9	5.1
ميانمار	13.7	13.6	9.6	7	6.8	10
الفلبين	4.4	4.8	7.6	6.1	6.7	5.3
سنغافورة	8.9	7.5	15.2	3	3.6	5.3
تايلاند	5.4	4.2	7.5	3	3.9	4
فيتنام	6.8	7.5	6.4	6.7	6.8	6.5
رابطة الآسيان	6	5.8	7.5	4.8	5.3	5.3

المصدر: أمينة حلال، ***جنوب شرق آسيا: دراسة جيو استراتيجية وأمنية، دراسات سياسية*** (مصر: المعهد المصري للدراسات ،27 سبتمبر 2022)، ص ص. 10، 11.على الرابط: https://bit.ly/3JPoxV9، 2020/02/14.

[1] أمينة حلال، ***جنوب شرق آسيا: دراسة جيو استراتيجية وأمنية، دراسات سياسية*** (مصر: المعهد المصري للدراسات ،27 سبتمبر 2022)، ص ص. 10، 11.على الرابط: https://bit.ly/3JPoxV9، 2020/02/14.

يبدو التباين في نمو الناتج المحلي بين دول الآسيان واضحا، إلا أن هذه الأرقام تبين التطور الإيجابي الذي تعرفه اقتصادات المنطقة. فقد بدأت المنطقة تجني ثمار التكامل الاقتصادي الذي انطلق فعليا مع منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 1992، التي تخص التجارة في السلع، وتممتها اتفاقية إطار عمل الرابطة لعام 1995 بشأن الخدمات (AFAS)، واتفاقية منطقة الاستثمار التابعة للرابطة (AIA) لعام 1998، وتم الاتفاق عام 2003 على تعميق التكامل الاقتصادي مع تشكيل جماعة الآسيان الاقتصادية لإنشاء سوق موحد وقاعدة إنتاج عبر التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة الماهرة وتدفق أكثر حرية.[1] على الرغم من أن الموعد النهائي لتجسيد الجماعة قد انقضى(2015)، إلا أن المشروع لا يزال حيز التنفيذ.

بالإضافة إلى تتميز الآسيان بنمو اقتصادي قوي عموما، وأسس جيدة للاقتصاد الكلي خاصة في كل من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام التي عرفت باسم سوق الآسيان، تنطوي على قدرات إنتاجية واسعة في مجالات الزراعة والتصنيع والخدمات، صادرات متنوعة واستقطاب قوي للاستثمار الأجنبي مع شبكات إنتاج قوية، وأنظمة تجارة مفتوحة. مع كل هذا تعاني الرابطة من فجوة بين أعضائها في الدخل ورأس المال البشري والمؤسسات والبنية التحتية، كما تفتقر إلى آليات التوزيع الإقليمية، إلى جانب التفاوت في النمو السكاني وشيخوخة السكان التي تؤدي إلى جانب التفاوت في النمو الاقتصادي إلى عجز كبير في العمالة من جهة، وإلى فائض بين الدول التي حفزت الهجرة غير الشرعية من جهة أخرى،[2] وذلك ما دفعها لتسطير أهداف طموحة لتحقيق التنمية، تراوحت بين تحسين جودة الحياة و الارتقاء بالمكانة الاقتصادية للدولة وبين وبلوغ صفة الدولة الصناعية الحديثة وتصور أمة ذكية عالية المستوى، نوجز هذه الأهداف المستقبلية في الجدول التالي:

[1] Siow Yue Chia, ***Op,Cit***, P. 4.
[2] ***Ibid***, P. 4.

الجدول رقم (12): طموح التنمية لدول الآسيان (الأهداف المستقبلية)

الدولة	الطموح التنموي	المستند(سنة الإصدار)
بروناي	الانضمام إلى أفضل عشرة دول في جودة الحياة ودخل الفرد في عام 2035	رؤية 2004-2035
كمبوديا	أن تصبح دولة ذات دخل أعلى من المتوسط بحلول عام 2030، ودولة متقدمة بحلول 2050	بيان رئيس الوزراء "هون سين" 2013
اندونيسيا	أن تصبح دولة متقدمة من بين أكبر خمس اقتصادات في العالم بحلول عام 2045	رؤية إندونيسيا (2019-2045)
ج. لاوس الشعبية	أن تصبح دولة ذات دخل متوسط بحلول 2035	خطة التنمية 2016-2020
ماليزيا	الارتقاء بمكانة الدولة إلى اقتصاد متقدم بحلول 2020	خطة ماليزيا الحادية عشر 2015
ميانمار	أن تصبح دولة أكثر انفتاحا في دولة متعددة	خطة التنمية المستدامة لميانمار (2030-2018)
الفلبين	تجسيد مجتمع مزدهر من الطبقة الوسطى، وخال من الفقر بحلول 2040	طموحنا (2015-2040)
سنغافورة	تصور أمة ذكية باقتصاد رقمي ومدنية عالية المستوى	مبادرة الأمة الذكية في سنغافورة 2014
تايلاند	أن تصبح دولة متقدمة	استراتيجية تايلاند الوطنية (2037-2017)
فيتنام	أن تصبح دولة صناعية حديثة قادرة على المنافسة عالميا	قرار المكتب السياسي رقم 23-NQ/TW (2018)11

المصدر: Khuong Vu, "Asean economic prospects AMID emerging turbulence: development challenges and implications for reform"**, *foreign policy***, (Brookings Institution. JULY 2020). P. 5. At: **https://cutt.us/fSYxe**, 17/02/2021.

يبدو أن دول جنوب شرق آسيا تتطلع لتحقيق أهداف تنموية واعدة في ظل الرابطة، لذلك نراها قد حققت نسب إيجابية في زيادة الناتج المحلي وفي نصيب الفرد من الدخل (الدخل النسبي للولايات المتحدة +100=)، يوضح الجدول رقم (15) مديات الزيادة في المتغيرين سالفي الذكر في أواخر التسعينات وفي سنة 2018.

الجدول رقم (13): تطور الأداء الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا (1998- 2018).

مؤشرات اقتصادية / دول الرابطة	الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي	أداء الركب		نصيب الفرد من الدخل النسبي(في أمريكا = 100)	
		Cu.pt	التصنيف العالمي	1998	2018
الآسيان	3.76	2.44	~36	12.8	20.9
ميانمار	9.05	7.73	1	2.4	10.6
كمبوديا	6.20	4.87	6	2.7	6.9
ج. لاوس الشعبية	5.49	4.16	10	5.3	11.9
فيتنام	5.30	3.97	13	55	11.9
إندونيسيا	3.67	2.34	38	13.2	20.8
تايلاند	3.44	2.11	43	20.1	30.3
الفلبين	3.36	2.04	45	9.6	14.3
سنغافورة	3.35	2.03	46	108.5	161.3
ماليزيا	3.28	1.95	50	34.6	50.5
بروناي	0.59-	1.92-	171	188.8	129
الصين	8.42	7.10	2	7.5	29.1

الهند	5.22	3.90	14	5.8	12.4
اتجاه التقارب يعني (M)				38.8	45.4
الانحراف المعياري (SD)				57.7	51.4
معامل الاختلاف CV=SD/M)				1.5	1.1

المصدر: Khuong Vu, "Asean economic prospects AMID emerging turbulence: development challenges and implications for reform"***, foreign policy***, (Brookings Institution. JULY 2020). P. 4. At: **https://cutt.us/fSYxe**, 17/02/2021.

يتبين من الجدول أن الأداء الاقتصادي لدول الآسيان في الفترة من 1998 إلى2018 كان إيجابيا؛ إذ شهدت دول المنطقة زيادة في الناتج المحلي وفي نصيب الفرد من الدخل النسبي، باستثناء فيتنام وبروناي اللتين شهدتا تراجعا في أدائهما الاقتصادي، مما يعني أن مسار تحقيق الأهداف المستقبلية قد اعترضته مجموعة من العراقيل من قبيل الأزمة المالية الآسيوية (1997-1998)، والقمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار، وحرائق الغابات في اندونيسيا وغيرها من التوترات الداخلية والنزاعات الإقليمية. وعليه فقد شهدت منطقة جنوب شرق آسيا عولمة واسعة للعلاقات التجارية والاقتصادية الإقليمية، من خلال بناء علاقات اقتصادية مع مختلف القوى الاقتصادية في المنطقة مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان وغيرها، ما جعلها تشارك في عملية مساومة معقدة من أجل تحقيق المكاسب وضمان مساعدات مالية من الدول الرئيسية، خاصة المتنافسة منها كالصين والهند، وهو الأمر الذي ساعدها على حشد دعم اقتصادي كبير دون الحاجة لتشكيل تحالفات عسكرية.[1]

واستكمالا للمؤشرات الاقتصادية للآسيان، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان مجتمعة 3 تريليون دولار أمريكي، مما جعلها خامس أكبر اقتصاد في العالم عام 2019- إذا ما تم اعتباره كيانا واحدا-، وينمو بمتوسط سنوي يقارب 5%، ومن أجل الاستغلال الأمثل للإمكانيات الاقتصادية للمنطقة؛ فقد حددت خريطة طريق الآسيان لعام 2009 بهدف إنشاء جماعة اقتصادية

1 William Avis, "border disputes and micro- conflict in south east Asia," ***Helpdesk Report***, (10 November 2020), p. 11. At: **https://cutt.us/hjFpI**, 04/04/2020.

لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (AFTA)، والتي تتطلب مزيدا من الحرية في حركة البضائع والخدمات و رأس المال.[1]

من أجل ذلك يعتبر اقتصاد دول الآسيان كبيرا نسبيا ويمكن مقارنة باقتصاد الهند من حيث الناتج المحلي الإجمالي، لكن مع ذلك يختلف مع الاقتصاد الهندي من حيث الدخل ومستوى التنمية؛ إذ نجد كل من ميانمار وكمبوديا من أفقر البلدان بينما تعتبر كل من سنغافورة وبروناي من أغناها كما يتبين من معطيات الجدول التالي:[2]

الجدول رقم(14): مؤشرات اقتصادية لدول جنوب شرق آسيا في عام 2020.

الدولة	تعداد السكان		الناتج المحلي الإجمالي الحالي		نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحالي		الاندماج في الاقتصاد العالمي				
	السكان بالمليون	نسبة النمو	دولار أمريكي	تعادل القوة الشرائية	دولار أمريكي	تعادل القوة الشرائية	التجارة نسبة إلى الناتج المحلي	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة	التوازن التجاري	تدفقات الاستثمار
بروناي	0.4	1.2%	13.6	34.7	31.628	80.778	%93	7	5.7	12.7	1.40	0.5
كمبوديا	16.2	%1.6	24.6	70.8	1.512	4.354	%163	18.4	21.8	40.2	3.4-	3.1
إندونيسيا	267	%1.3	1.040	3.490	3.894	13.057	%41	208.7	216.2	425	7.5-	20

[1] Martin Russell, ***Op, cit***, p. 5.
2 Khuong Vu, ***Op, Cit***, pp. 1,2.

اللاوس	7.1	%1.6	18.1	71.2	364	5.6	69.4	95.6	653.5	107	53.7	31.5	1.3
ماليزيا	31.5	%1.4	354	999	505	64.582	7.274	2.564	4.539	3.10	1.326	11.239	2.568	52.6	7.441	5%7	6.2	7.3	13.5	1.1–	25.1	8.6
ميانمار	53.7	%0.7	71.2	358	6.662	1.326	15.8	18.9	34.6	3.1–	1.3
الفلبين	107	%1.6	331	953	8.93	3.10	89.1	127.	216.	–	9.8
سنغافورة	5.6	%1.5	364	571	101.35	64.582	642.3	545.5	1.187.	96.7	82
تايلاند	69.4	%0.4	505	1.320	19.01	7.274	336.3	285.1	621.4	51.4	13.3
فيتنام	95.6	%1.0	245	710	7.435	2.564	258.5	245.6	504.1	12.9	15.5
الآسيان	**653.5**	**%1.2**	**2.966.**	**8.559**	**13.09**	**4.539**	**1.828.**	**1.695.**	**3.524.**	**133.6**	**155.4**
الصين و الهند											
الصين	1.390	%0.5	13.60	25.40	18.21	9.771	2.651	2.548	5.199	102.9	203
الهند	1.35	%1.2	2.73	10.5	7.76	2.10	537	643	1.18	–	42.1

المصدر: Khuong Vu, "Asean economic prospects AMID emerging turbulence: development challenges and implications for reform**"*, foreign policy*,** (Brookings Institution. JULY 2020). P2. At: **https://cutt.us/fSYxe**, 17/02/2021.

تظهر معطيات الجدول اختلافات كثيرة بين دول الآسيان سواء من حيث الحجم أو من حيث الناتج المحلي الإجمالي، أو من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومدى اندماج اقتصاديات المنطقة في الاقتصاد العالمي، ومع ذلك وضعت الآسيان أهداف تنموية محددة وطموحة للعقود القادمة؛ حيث تسعى بروناي مثلا لأن تكون من بين العشرة دول في العالم من حيث الدخل ونوعيته.

ثانيا: الاقتصاد كجاذب للفواعل الخارجية في جنوب شرق آسيا

يسعى قادة الآسيان إلى تحقيق التوازن من خلال الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية سيادتهم وتعزيز مصداقيتهم، غير أنهم يخاطرون بأن يصبحوا بيادق في صدام جيو سياسي بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يجعل من الصعوبة بما كان تشكيل استراتيجية إقليمية من قبل الآسيان حتى تتمكن من الظفر بمركز الطرف الثالث في الجغرافيا السياسية والاقتصادية الجديدة، والتخفيف من حدة المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.[1] على هذا الأساس سنتطرق للمصالح الاقتصادية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من أجل فهم أعمق لمدى ملاءمة الاستجابة الإقليمية للآسيان لهذا الوضع التنافسي.

أ/ الشراكات الاقتصادية لدول الآسيان: كانت التجربة الأوربية في التكامل الاقتصادي من أجل تجاوز نزاعاتها، حافزا للآسيان من أجل تحقيق الأمن من منظور اقتصادي وتجنب التركيز على القضايا الأمنية، وتستند هذه النظرة أيضا إلى الصورة التجارية التي استمدتها من النشاط التجاري الذي كان سائدا في المنطقة، نظرا لاحتوائها على طرق وأسواق تجارية تربط بين الامبراطوريات العظمى في شمال شرق آسيا وفي جنوبها.[2] فقد أدرك قادة الآسيان مدى حاجتهم للاضطلاع بدور هام في إدارة العلاقات مع القوى العالمية والإقليمية، وتعزيز الاستثمار والتجارة وإدارة التوترات الداخلية وبناء الثقة، خاصة مع تزايد المنافسة الخارجية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

[1] Nicolas Kitchen, "the new geopolitic of Southeast Asia**,"** **(IDEAS Special Report**, SR015 November 2012) , p.8. At: **https://cutt.us/jsT7M**, 12/02/2021.

[2] Ernest .Z. Bower, Murray Hiebert, Phuong Nguyen, Gregory B. Poling, "South East Asia's geopolitical centrality and the U.S Japan Alliance" ,(**A report of the crisis summetro chair for south east Asia studies**, June 2015), p 09. At: **https://cutt.us/r4eBO** , 03/10/2021.

والصين على القيادة الاقتصادية الإقليمية للمنطقة. من أجل ذلك انخرطت دول الآسيان في عديد الشراكات مع أهم الفواعل المؤثرة اقتصاديا، نتطرق لها كما يلي:

1- الشراكة الاقتصادية بين الآسيان والصين: تعد الصين شريكا اقتصاديا رئيسيا لدول الآسيان حتى مع الأعضاء التي دخلت معها في نزاعات بحرية في السنوات الأخيرة مثل فيتنام والفلبين، فهي أكبر شريك تجاري وأكبر مانح للقروض الميسرة من أجل التنمية في فيتنام، كما شاركت في تطوير بنيتها التحتية (السكك الحديدية والطاقة الكهرومائية)، وهي مورد رئيسي لقطاع الملابس والأرز في فيتنام. فقادة الآسيان على إدراك بالدور المهم للديناميكية الاقتصادية للصين في تحقيق النمو الاقتصادي للقوى الإقليمية في المنطقة.[1]

وعليه فقد كانت نهاية الحرب الباردة نقطة محورية في العلاقات بين الصين والآسيان؛ حيث تزامنت مع حادثة ميدان "تيانانمين" عام 1989، وما لحق بالصين من عقوبات دولية أجبرتها على إعادة توجيه سياستها، فكان تركيزها على منطقة جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز علاقاتها الإقليمية وإحاطة نفسها بالدول الصديقة، مما سيتيح لها الفرصة للتركيز على التنمية الاقتصادية، كما ساعدت عوامل خارجية أخرى في إعادة توجيه موازية من قبل الآسيانّ؛ مثل الانسحاب الأمريكي من القواعد العسكرية في الفلبين عامي 1991-1992، ما جعل مستقبل الوجود الأمريكي في المنطقة غير واضح، فضلا عن إنشاء اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) عام 1994، والاتحاد الأوربي عام 1993، مما تسبب في مخاوف بشأن الاعتماد الاقتصادي للمنطقة على الشركاء الغربيين، ودفع بالآسيان للاستثمار في علاقتها مع الصين، حتى أصبحت هذه الأخيرة شريكا كاملا في الحوار عام 1996، وعضوا مؤسسا لمنتدى الآسيان، وعضوا في اجتماع آسيا وأروبا، ولاحقا في الآسيان+3 وقمة شرق آسيا.[2]

لقد مرت السياسة الصينية تجاه جيرانها خاصة الدول البحرية منها بتحول جذري خلال التسعينات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين؛ حيث أظهرت نفسها بعد الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997 على أنها قوة سلمية مسؤولة، وقد حلل المسؤولون هذه الخطوة على أنها أحد

[1] Ernest .Z. Bower, Murray Hiebert, Phuong Nguyen, Gregory B. Poling, ***Op, Cit***, p. 24.
[2] Fenna Egberink & Frans-Paul Van der Putten, ***Op. cit***, p.20.

أشكال الدبلوماسية الاقتصادية لزيادة التشابك الاقتصادي مع دول جنوب شرق آسيا، والتأكيد على أن الوجود الصيني هو الشرط الأساسي لبيئة مستقرة وسلمية. وفي سعيها لتحقيق هذا الهدف تدرك الصين أن المؤسسات متعددة الأطراف أداة مهمة لممارسة القوة الناعمة من أجل التقليل من مفهوم التهديد الصيني، وفي ذات الوقت الحفاظ على مصالحها؛ إذ قدمت نفسها كصديق وكشريك جدير بالثقة، في مواجهة النفوذ الأمريكي، ومحاولات تايوان تصوير نفسها على أنها المنقذ الاقتصادي الوحيد لدول المنطقة، [1] وذلك من خلال تقديمها مساعدات مالية لدول المنطقة كتايلاند وإندونيسيا.

بالعودة للأزمة الاقتصادية (1997– 1998)، اقترحت الصين إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الآسيان والصين(ACPTA)، وقد فعلا دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من جانفي العام 2010، وقد أسست لبناء الثقة في الفترة التي سبقت اتفاقية التجارة الحرة، عندما منحت الصين دول الآسيان حزمة الحصاد المبكر من أجل تمكينها من الوصول إلى السوق الصينية قبل دول منظمة التجارة العالمية الأخرى، ووافقت على منح معاملة خاصة للأعضاء الأربعة الجدد في الرابطة كونهم الأكثر تخلفا، مما يتيح لهم خمس سنوات إضافية للحاق بالركب قبل الاضطرار لفتح أسواقهم الوطنية، في المقابل تستفيد الصين من فرص الوصول إلى الطاقة والمواد الخام بها، فضلا عن توفير أسواق مفتوحة للمنتجات الصينية.[2]

كنتيجة لكل ذلك فقد بلغت التجارة بين الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا حوالي 25 مليار دولار عام 1997، بينما بلغت عام 2007 171 مليار دولار، وفي ذات الفترة قفزت التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والرابطة من حوالي 120 دولار إلى 170 مليار دولار مما يبرز الوضع الاقتصادي التنافسي بين هتين القوتين. إن اتخاذ الصين من الدبلوماسية الاقتصادية في شكل تقديم المساعدات نهجا لها كان من أجل النفاذ إلى أسواق الرابطة، وبالرغم استمرار تخوف الرابطة من النفوذ الاقتصادي المتزايد للصين خاصة مع تراجع النمو الاقتصادي في المنطقة إثر الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997، إلا أن الصين قد أصبحت الصين شريك حوار مع الرابطة اعتبارا من الاجتماع

[1] Forencia. M Rubiolo, "the South china Sea dispute: A Reflexion of southeast Asia' s economic and strategic Dilemmas (2009-2018)", ***Revista de Relactiones internacionales, Estrategia y Seguridad*** ,Vol .15. N°.2, 2020), p. 122. At: **https://cutt.us/uYHAk**, 10/02/2020.
[2] ***Ibid,*** 22.

الوزاري المشترك لرؤساء دول جنوب شرق آسيا والصين حول الشراكة الاستراتيجية للسلام والرخاء في الاجتماع السابع للرابطة عام 2003 ببالي الاندونيسية، وتم بعد ذلك تبني خطة العمل الخمسية (2005-2015) لتنفيذ هذا الإعلان في الاجتماع الثامن للقمة الصينية- الآسيانية لعام 2004 في لاوس، لتوسيع وتعميق علاقات الحوار بطريقة شاملة لتحقيق المصالح المتبادلة.[1]

تزايد حجم التبادل التجاري بين الطرفين نتيجة لتعزيز العلاقة بين الصين ودول الآسيان، لتصبح الصين أهم شركائها التجاريين، خاصة أن التعاون بينهما لم يقتصر على التجارة والاستثمار فقط إنما شمل أيضا المجال العلمي والتكنولوجي والثقافي والسياحي، وبذلك قدرت نسبة الزيادة في التجارة الثنائية بينهما بـ 20 % ، واستمر اجمالي الحجم التجاري في الارتفاع حتى بلغ 78.2 مليار دولار عام 2003، أي بزيادة قدرت بـ 43%عما كان عليه في العام الذي سبقه، وأصبحت بذلك دول الآسيان خامس أكبر مستورد للصين، ورابع أكبر المصدرين لها. كما بلغ حجم التجارة الثنائية بينهما 192.5 مليار دولار عام 2008، مما جعل الصين الشريك التجاري الثالث لدول الرابطة عام 2009.[2]

لطالما أكد منظرو الاقتصاد السياسي الدولي على أن التوزيع غير المتكافئ للقوة في علاقات الاعتماد المتبادل أمر مركزي في التحليل؛ حيث أكد "جيلبين" (Gilpin) أن الروابط الاقتصادية بين الدول دائما ما تكون علاقات قوة من خلال بناء التبعيات التي يستغلها الجانب الأقوى سياسيا، وأكد "هيرشمان" (Hirschman) بأن التبعية الاقتصادية تستلزم تبعية سياسية بالضرورة، كما أن الدول دائما ما تملك حوافز من أجل زيادة اعتماد الدول الأخرى عليها من خلال المساعدات الخارجية أو من خلال الامتيازات التجارية، وذلك من أجل التأثير على سلوك الدولة الأضعف نحو تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية، انطلاقا من هذه المقولات أشار "لي" Li إلى أن بيكين تستخدم تقليديا وبطريقة إيجابية الدبلوماسية الاقتصادية لكسب الثقة الدولية، لذلك يمكن اعتبار المساعدات الاقتصادية

[1] يونس مؤيد يونس، ***أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية*** (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص. 188

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص. 188،189.

الصينية فرصة وتهديدا في نفس الوقت بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا، حيث يتم تنفيذ الحوافز والعقوبات للتأثير أو لتكييف سلوك الدول الإقليمية الأضعف.[1]

وبالتالي فقد ساهم توقيع الاتفاق الإطار حول إنشاء منطقة تجارة حرة خلال عشر سنوات في القمة الصينية الآسيانية عام 2001، وإثر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية سنة 2001، في إعادة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصين وعليه بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في دول الرابطة 10 مليار دولار عام 2010، وبلغ حجم التجارة الثنائية بين الطرفين292.8 مليار دولار، أي بزيادة تقدر بـ 37.5% سنويا، في حين بلغت الاستثمارات المباشرة من دول الأسيان إلى الصين 5.32 مليار دولار، فأصبحت الصين أكبر شريك تجاري وأكبر مقصد لصادرات الآسيان، لترتقي بذلك منطقة التجارة الحرة بينهما إلى المركز الثالث بعد منطقتي التجارة الحرة للاتحاد الأوربي وأمريكا الشمالية.[2]

2- الاقتصاد في العلاقات الأمريكية الآسيانية:

يبرز التأثير الاقتصادي للقوى الكبرى في جنوب شرق آسيا من خلال محاولة دول المنطقة توجيه مسار وسطي في الشؤون الاقتصادية، وذلك عبر إنشاء شبكة من الروابط الاقتصادية جعلت استمرار السلام والاستقرار من المصالح الواضحة للفواعل الخارجية في المنطقة.[3] في هذا الإطار كان ينظر لمنطقة جنوب شرق آسيا كعنصر حاسم في سياسة الاحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشيوعية؛ فقد قدمت الجغرافيا والتاريخ عامل قلق في علاقات الآسيان بالولايات المتحدة الأمريكية بالنظر إلى السجل التاريخي لالتزام الولايات المتحدة المتغير في حقبة الحرب الباردة؛ حيث تعد الولايات المتحدة القوة الكبرى التي تؤثر بشكل كبير على منطقة جنوب شرق آسيا، إلا أنها عكس الصين لا تملك حدود برية تجبر الولايات المتحدة للتفاعل، لذلك فإن الدور الأمريكي في المنطقة غير حتمي، فمع بداية القرن العشرين كان لدى الولايات المتحدة سياسة انعزالية في سياستها الخارجية، مما جعل اهتمامها بجنوب شرق أسيا وليدا لسياق استراتيجي أفرزته الحرب

[1] Forencia. M. Rubiolo, ***Op. cit***, p. 119.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 190.

[3] John D. Ciorciari, "the balance of great –power influence in contemporary Southeast Asia", ***international relation in the Asia – pacific***. (Vol. 9, 2009), p. 170. At: **https://cutt.us/Ivjth**, 14/9/2022.

الباردة، وفي خضم هذا السياق ارتبط أعضاء الآسيان من خلال اتفاقيات رسمية تسمح للجيش الأمريكي بالوصول إلى منشآتهم العسكرية.[1]

من جهة أخرى كان عدم قدرة دول جنوب شرق آسيا على الرد دافعا لهم من أجل تعزيز قدراتهم الدفاعية، من خلال شراكات خارجية؛ حيث تدعم دول المنطقة المشاركة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية كضامن للاستقرار والأمن، خاصة في المنطقة البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية لمختلف الفواعل المتنافسة، غير أن هذه المشاركة قد أثارت مخاوف الصين فاعتبرتها سياسة تدخلية، تهدد مصالحها الوطنية، لذلك كانت الدول المشاطئة لبحر الصين الجنوبي دائمة التحوط*؛ عبر اتخاذ إجراءات وقرارات سياستها الخارجية بما يبقي على الولايات المتحدة الأمريكية دائمة الانخراط في علاقات أمنية لا تضر بالعلاقات الصينية الآسيانية. [2]

وعلى هذا الأساس فقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة متنوعة من الخطوات لتعزيز وضعها الاقتصادي في جنوب شرق آسيا؛ حيث وقعت اتفاقية التجارة الحرة (FTA) مع سنغافورة عام 2003، وباشرت مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع ماليزيا وتايلاند، إلا أن سياسة المشروطية التي تنتهجها أمريكا في إدارة علاقاتها الاقتصادية تعيق دبلوماسيتها الاقتصادية في جنوب شرق آسيا على خلاف التسهيلات التي توفرها الدبلوماسية الاقتصادية الصينية، فمن ذلك رفض أمريكا التعامل مع ميانمار واستبعاد إمكانية إبرام أية اتفاقية على مستوى الآسيان ككل، وتُقيِّد الولايات المتحدة المحادثات التجارية على أعضاء منظمة التجارة العالمية؛ حيث استثنيت لاوس عام 2006، واستبعدت فيتنام كذلك، كما ترفض أمريكا التعامل مع ميانمار، إلى جانب ذلك تركز الولايات المتحدة على الاتفاقيات الثنائية على حساب الاتفاقيات مع الآسيان ككل، مما أثار مخاوف بعض حكومات الآسيان، التي تعتبر نفسها غير قادرة بعد على عقد صفقة مع واشنطن التي تركز على الأسواق

[1] Nicholas Khoo Author, "ASEAN's relations with the Great powers- in the post-cold war Era: challenges and opportunities",(New Zealand foundation, March 2016), pp. 5-7. At: **https://cutt.us/UiT4t**, , 18/09/2021.

* سيتم التفصيل في هذا المفهوم في الفصل التالي.

[2] Forencia. M Rubiolo, ***Op. cit***, p.120.

الحرة، والتدخل الحكومي المحدود مما يهدد العديد من حكومات الآسيان التي تعتمد على تدخل حكومي كبير.[1]

كنتيجة لذلك ظلت دول الآسيان مهتمة بالوجود الإقليمي للولايات المتحدة سواء كشريك اقتصادي أو كداعم للاستقرار، وذلك نابع من إدراك الرابطة بضعفها الاستراتيجي، مما جعلها تسعى دائما لتحقيق توازن مناسب للقوى في المنطقة، وشمل ذلك دورا مهما للولايات المتحدة الأمريكية الذي يُنظر إليه على أنه رقابة على القوى الآسيوية الكبرى، فكان الرد أن تم إنشاء المنتدى الإقليمي للآسيان من أجل تسهيل مشاركة الولايات المتحدة في المنطقة.[2]

3/ علاقات الآسيان الاقتصادية مع اليابان:

تعتبر اليابان واحدة من القوى الاقتصادية الرئيسية في المنطقة، فقد كانت قائدا لعديد المبادرات الاقتصادية والمالية الإقليمية في آسيا منذ منتصف التسعينات؛ حيث وقعت اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة مع الآسيان عام 2008 كرد فعل على تزايد النفوذ الصيني في المنطقة.[3] ورغم أن اليابان قد وجد صعوبة في الانخراط ضمن تفاعلات مع دول رابطة جنوب شرق آسيا بالنظر لتاريخه الاستعماري الذي حال دون كسب تأييد شعوب هذه الدول، إلا أن الأمر لم يدم طويلا بحيث حفز التطور الذي شهدته الآسيان اليابان من أجل تطوير علاقتهما، فتم إنشاء المجلس الاقتصادي بين الطرفين كوسيلة للمشاورات والتعاون الاقتصادي المتبادل، والحقيقة أن اليابان قد ساعدت الآسيان من خلال نقل التكنولوجيا والخبرة والاستثمار، وقد زادت هذه العلاقة تطورا منذ عام 1995 حيث تم التوقيع على خطة عمل مشتركة لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين عام 2005، وهو ما يمكن فهمه على أنه سعي لمجابهة التزايد المستمر للنفوذ الصيني الذي من شأنه أن يهدد المصالح الاقتصادية لليابان، وبذلك أصبح اليابان أهم شريك تجاري مع دول الرابطة سنة 2004، بنسبة قدرت

[1] John D. Ciorciari, ***Op. cit***, p. 172.
[2] Nicholas Khoo Author, ***Op. cit***, p. 07.
[3] John D. Ciorciari, ***Op, cit***, p.173.

بـ 18.1% وهو ما يعادل 149.7 مليار دولار، كما اعتبرت دول الرابطة أهم مستقطب للاستثمارات اليابانية في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2004.[1]

يمكن القول بأن غلبة الطابع الاقتصادي لأهداف اليابان قد أدى إلى اعتبار منطقة جنوب شرق آسيا مصدرا أساسيا للموارد الأولية اللازمة لتطوير الصناعة اليابانية بالنظر لقلة تكلفتها بفضل القرب الجغرافي، أما دول جنوب شرق آسيا فترى في اليابان مصدرا للمعرفة وللتكنولوجيا وللاستثمارات وحتى للمساعدات، وهو ما تحتاجه هذه الدول للمضي قدما في نهضتها الاقتصادية.[2]

4/ التأثير الاقتصادي الهندي في جنوب شرق آسيا:

تصنف الهند التي تعتبر ثاني أكبر دول العالم من حيث السكان، والتي تبلغ مساحتها أكثر من 31 مليون كلم² ضمن أولى الاقتصادات التي تمكنت من التطور التكنولوجي، ما جعلها تشهد تطورا متسارعا على المستوى الاقتصادي. تطمح الهند للظفر بالهيمنة الإقليمية على جنوب آسيا، لذلك فهي تسعى للاستفادة من الموارد الأولية في جنوب شرق آسيا من جهة، وللسيطرة على الطرق التجارية عبر المحيط الهندي من جهة أخرى، وذلك في إطار سياستها (النظر شرقا)، ولذلك فقد بدأت بتفعيل علاقتها الاقتصادية مع دول الرابطة بعد قبولها كشريك قطاعي أوائل عام 1992، وكشريك حوار كامل عام 1996، كما تم مأسسة هذه العلاقة في قمة "بنوم بنه" بكمبوديا عام 2002، أين تم اعتبار الهند عضوا رئيسيا في منطقة آسيا الباسيفيك، نتيجة لهذه الديناميكية ازداد حجم تجارتها بأكثر من الضعف عام 2003 ليبلغ حوالي 13039 مليار دولار؛ أي بنسبة بلغت 119.4% بالمقارنة مع عام 1997، وارتفعت إلى نحو 38.4 مليار دولار في الفترة من 2007-2008، لتصبح بذلك رابع شريك لدول الرابطة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والصين.[3]

أدى التطور السريع في العلاقات بين الهند والآسيان إلى صدام مستمر مع الصين خاصة أنها تسعى لربط دول جنوب شرق آسيا من خلال مشاريع اقتصادية تعاونية كثيرة من قبيل مشروع الطريق

---

[1]: يونس مؤيد يونس، ***مرجع سابق***، ص ص. 191،190.

[2]: أحمد فارس عبد المنعم، "تحولات أدوار القوى في آسيا" في: السيد سليم محمد، ***آسيا والتحولات العالمية*** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998)، ص. 139.

[3]: يونس مؤيد يونس، **مرجع سابق**، ص 193.

السريع بين الهند وتايلاند وميانمار، الدول التي تعتبر مناطق نفوذ تقليدي للصين.[1] أما دول جنوب شرق آسيا فلم تعتبر التواجد الهندي تهديدا لها بفعل الطابع الاقتصادي للسياسة الهندية التي تعتمد على دبلوماسية اقتصادية مثلت دعما للتعاون في جنوب شرق آسيا.[2]

في ظل هذا الوضع التنافسي بين القوى الكبرى الأساسية وجدت دول الآسيان نفسها أمام قنوات تمويل متعددة، اكتسبت فيه الصين ثقة صانعي السياسة في جنوب شرق آسيا بالنظر لدبلوماسيتها الاقتصادية التي تتماشى مع اقتصاديات المنطقة، التي تتطلب دورا اقتصاديا قويا للدولة، خلافا لسياسة المشروطية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية، بينما احتفظت الولايات المتحدة و اليابان والاتحاد الأوربي بنصيب الأسد في التجارة والاستثمار في معظم أسواق جنوب شرق آسيا؛ إذ يمثلون معا ما يقارب نصف إجمالي الاستثمار الأجنبي في دول الآسيان مقارنة بـ 2% للصين، وحوالي ثلث إجمالي التجارة الخارجية مقابل 14% للصين. يمكن تفسير هذا الوضع بسعي دول جنوب شرق آسيا للتنويع التجاري والمالي؛ حيث أن جزء كبير من تجارة جنوب شرق آسيا مع الصين تشترط جزء من سلاسل الإنتاج للسلع التي تم تصديرها في النهاية إلى الأسواق اليابانية و الأوربية والأمريكية، وغالبا ما يتم استثمار احتياطات العملات الصعبة التي تكتسبها الاقتصادات الآسيانية من صادراتها في الولايات المتحدة الأمريكية.[3] كل هذا يعبر عن روابط اقتصادية متشابكة تجعل التفكير في التوازن الاقتصادي في المنطقة من منظور تنافسي ذو حصيلة أمر غير ممكن.

وعليه سيتعين على الآسيان إذن ابتكار طرق جديدة لاستيعاب مصالح الهند والصين واليابان وأمريكا، ذلك بسبب تصادم المصالح المتصور إلى جانب العداوات التاريخية والشكوك المتبادلة بين القوى الكبرى التي تجعل من مواقف هذه القوى في حالة تغير مستمر، فقد تطور الموقف الأمريكي تجاه الصين من الشراكة الاستراتيجية لـ "بيل كلينتون" إلى المنافسة الاستراتيجية لـ "بوش"، بينما تعمق التعاون الاستراتيجي بين الصين وروسيا مع بلوغ الخلاف بين اليابان والصين مستويات عالية، فهذه

---

[1]: وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**،(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2000)، ص ص 184-185.

[2]: أحمد فارس عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص ص 134-135.

[3] John D. Ciorciari**, Op, cit**, p 174.

القوى تملك القدرة على قلب التوازن بشكل حاسم في ميزان القوى المتصاعد في شرق آسيا ككل بشكل غير متوقع.[1]

المطلب الخامس: جنوب شرق آسيا مدخل أمني: تعدد المسارات الأمنية

لاشك أن تعدد الفواعل المؤثرة والمتنافسة في منطقة معينة هو ما يجعل علاقاتهم غير مستقرة وغير متوقعة، خاصة في ظل التصاعد المستمر لأنماط جديدة من التفاعل بفعل ما يفرضه الواقع من تطور مستمر، ذلك ما سنحاول تبيانه في العنصر التالي:

أولا: الآسيان في بيئة استراتيجية متغيرة

تميزت البيئة الاستراتيجية لدول جنوب شرق آسيا على مدى عقدين من الزمن بالتوازن إلى حد كبير، فالصين في حالة صعود داعم للوضع الراهن بما يتوافق وخطابها حول الصعود السلمي، خاصة مع استغلالها للأزمة المالية الآسيوية لعام 1997، من خلال تقديم المساعدات المالية للدول المتضررة، من أجل إظهار استعدادها لتحمل مسؤولية قوة كبرى في ظل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استمر هذا الوضع رغم تنامي الموارد الاقتصادية والعسكرية والسياسية للصين إلى غاية سنة 2009 مع نشر الصين خريطتها المكونة من تسعة خطوط، استولت فيها على معظم بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي اعتبر تهديدا لأمن دول المنطقة وتهديدا للمصلحة الحيوية للولايات المتحدة في حرية الملاحة، ذلك ما دفع هذه الأخيرة لاعتبار الصين فاعلا يسعى لتغيير الوضع القائم، فكانت استجابتها تتراوح بين سياسة إعادة التوازن، وبين المعارضة العامة لتحركات الصين التي ترفع من مستوى التنافس بين القوى الكبرى في المنطقة.[2]

تمثل منطقة جنوب شرق آسيا إذن ساحة للتفاعل بين مختلف الدول، وقد زاد التهافت على المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة والتحول عن التفاعل العسكري لصالح التفاعل الاقتصادي، تزامنا مع تصاعد النزعة الإقليمية التي ساهمت في بناء قوى صاعدة جديدة تسعى للظفر بمكانة مهمة في

[1] Naidu G. V. C, "Great power relations, regional Multilateralism and international relations of East Asia," (Eager Eyes Fixed on Eurasia-Russia and its Eastern Edge, 2007), p. 161. At: **https://cutt.us/XvLf0**, 15/10/2022.

[2] Ann Marie Murphy, "Great power rivalries, Domestic Politics and south Asian foreign policy: exploring the linkages", ***Asian security***, Vol. 13, N°. 3, 2017,p. 172. At: **https://cutt.us/KFTan**, 15/10/2022.

النظام الدولي الجديد. من أجل ذلك سنحاول إبراز أهم الديناميكيات التي دفعت مختلف الفواعل الإقليمية والعالمية للاهتمام بمنطقة جنوب شرق آسيا، ومدى استفادة دول الآسيان من هذا التهافت.

وجدت دول جنوب شرق آسيا نفسها في العقود الأخيرة في بيئة استراتيجية متغيرة، فالصين الصاعدة تتحدى الوضع الراهن لديناميكيات القوة التي هيمنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة، مما يعني أن دول جنوب شرق آسيا معرضة لأن تسحب في اتجاهات مختلفة تبعا للتفاعلات بين القوى الكبرى في المنطقة، وقد أفضت هذه الديناميكية التي تتضح فيها الفجوة الهائلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من جهة، ودول جنوب شرق آسيا من جهة أخرى، إلى مناقشات واسعة حول مسار هذه العلاقات الثلاثية، وفي هذا الصدد جادل محللون بوجود واحد من الاتجاهات الثلاثة التالية على الأقل:[1]

1/ ميل دول جنوب شرق آسيا اتجاه الصين؛ حيث تغير القوة الصينية الناشئة الحقائق، فتصبح بذلك أحد العوامل الخارجية التي تتشكل على إثرها الآسيان.

2/ دخول دول جنوب شرق آسيا في مدار الصين نتيجة لما تقدمه لها الصين من دعم ومساعدات؛ ذلك أن دول الآسيان تسعى من أجل تضمينها بدلا من استبعادها من منطقة الازدهار الاقتصادي؛ إذ أنه في حالة غياب بدائل ستتلقى هذه الدول الدعم من قبل البرامج الاستراتيجية الصينية مثل مبادرة الحزام والطريق (BRI) ومن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB).

3/ ستعتمد دول جنوب شرق آسيا على الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق الأمن وعلى الصين في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما يعني أنها تنظر إلى مصالحها من منظور ضيق في ظل الاختلاف بين الأمن والاقتصاد في ظل تمحور القوى الكبرى، ذلك أن علاقات دول الآسيان لا تستند حصريا لأي منهما، بل إن النظرة الثنائية للسياسة الخارجية لأي بلد تخاطر بفخ تقييم القضايا الفردية واعتبارها تتفوق على علاقات أكثر شمولا لتلك الدولة، كما أنها تجازف بإغفال الأطر الإقليمية لتلك الدولة، فهذه ماليزيا مثلا تستند في سياستها الخارجية إلى الآسيان باعتبارها عضوا أساسيا فيها،

[1] Elina Noor, "stuck between a Rock and the Hard place: managing Great power competition", Southeast Asia in an evolving global landscape: Prospects for an integrated region and implications for Canada.(University of British Columbia, 2017), p.47, At: **https://cutt.us/Mp1Pb**, 6/03/2021.

ومع ذلك فقد حافظت على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية على العديد من المستويات ولعدة عقود، وأقامت سياسة أنظر شرقا التي تركز على اليابان في الثمانينات، كما تسعى إلى توسيع العلاقات مع الصين والهند و دول أخرى في غرب آسيا وجنوب شرق آسيا.

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية والأهداف الأمنية في جنوب شرق آسيا

كانت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب شرق آسيا تدور حول القضايا الأمنية منذ خمسينات القرن الماضي، فقد احتلت المنطقة خلال الحرب الباردة مكانة مركزية بممراتها البحرية الاستراتيجية (مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي بصفة خاصة)، ونتيجة لذلك اضطلعت الولايات المتحدة بدور الضامن لأمن المنطقة لفترة طويلة، رغم أن المناخ الأمني المضطرب خلال فترة الحرب الباردة جراء ما عرفته المنطقة من حروب في الهند الصينية، وحركات التمرد ضد الأنظمة الحاكمة في معظم دولها قد شكل عقبات أمام أمريكا في استكمال بناء نفوذها، خاصة في ظل منافستها الأيديولوجية مع الاتحاد السوفياتي والصين، إلا أن نهاية الحرب الباردة وزوال التهديد الشيوعي وما انجر عنه من تحرير للنظام الاقتصادي العالمي، وانطلاق المنتديات الدبلوماسية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، قد أنشأ آليات جديدة يمكن للقوى الكبرى التنافس من خلالها.[1]

لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن لمنع انفراد أية دولة في آسيا بالهيمنة على قدرات القارة، وباعتبار الصين جديرة بذلك فقد بنت الولايات المتحدة استراتيجيتها على احتوائها كهدف مركزي لها، وفي سعيها لتحقيق ذلك استخدمت أمريكا قضية تايوان للضغط على الصين؛ حيث أنها رفضت استخدام القوة العسكرية في مواجهة الروح الانفصالية لدى شعب تايوان، بل إنها حاولت الحفاظ على القدرات العسكرية لتايوان من خلال قانون 1989 الذي يكفل لها ذلك.[2]

كما تسعى الولايات المتحدة من جهة أخرى للمحافظة على مناطق النفوذ، إلى جانب منع الانتشار النووي الأفقي في المنطقة، خاصة أن القوات النووية الصينية موجهة للنزاعات الإقليمية،

---

[1] John D. Ciorciari, ***Op. cit***, pp.159,160.

[2] عبد المنعم طلعت، "الاستراتيجية الأمريكية في شرق – صياغة آسيوية"، ***السياسة الدولية***، (العدد. 13، أفريل 1997)، ص ص. 24-28.

وتسعى كذلك للظفر بالموقع الاستراتيجي لتايوان باعتبارها مطلة على قناة "باشي" التي تعتبر ممرا حيويا للقوافل التجارية الأمريكية، بهدف ضمان أمنها التجاري والاقتصادي.[1]

ثالثا: صعود الصين وتغير الديناميكيات الأمنية الإقليمية في جنوب شرق آسيا

يُنظر للقوى الصاعدة عادة على أنها قوى تخريبية، إلا أن الصين تحديدا قد اضطلعت بدور إيجابي في الدفاع عن النظام الحالي ولو بطريقة خطابية؛ حيث ألقى "تشي جين" (Tchi Jin) زعيم الصين عددا من الخطب التاريخية التي حاول فيها وضع الصين كبطل للعولمة وكمدافع عن الانفتاح الاقتصادي.[2]

على صعيد آخر، انتهزت دول جنوب شرق آسيا بدورها فرصة سقوط الاتحاد السوفييتي لتنويع علاقاتها الثنائية مع الدول الكبرى، وجذب الفواعل الخارجية لمصفوفة من الأعراف الإقليمية والممارسات الدبلوماسية وهو ما أسماه "سيمون" (Cimon) استراتيجيات "**المسار المزدوج**" لتعزيز سياستها الخارجية، وقد انعكس تطور هذه الاستراتيجيات على تطور الخطاب الأكاديمي؛ إذ تراجعت الأهمية التحليلية للواقعية الكلاسيكية مقابل صعود أهمية منظورات أخرى تدرس أساسا التفاعلات الدولية على المستوى الإقليمي، كما تراجعت أهمية مفهوم ميزان القوة لصالح انتعاش مدخل الاعتماد المتبادل، والروابط المؤسسية الليبرالية.[3] إنها مرحلة جديدة سعت دول الآسيان خلالها للاستفادة من فرص الانفتاح التي أتاحتها الغلبة الليبرالية، من خلال سياسة المواءمة والتوازن العسكري بما قد يضمن لها مكانة مناسبة في ظل التعددية التي تشهدها المنطقة.

تدعيما لما سبق، فإن منظري انتقال السلطة مثل "أورجانسكي" و"كوغلر" (Organski) & (Kugler) يدعون أن السلام يصبح مهددا عندما يسعى المتحدون إلى إنشاء مكانة جديدة لأنفسهم في النظام الدولي على اعتبار أنهم يعتقدون أن قوتهم المتزايدة تخولهم ذلك، إنه حال الصين التي تسعى

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 31-34

[2] Mark Beeson & Philomena Murry, "testing time for regionalism: coping with great power rivality in the Asia- pacific", ***Asian studies review***, (Asian studies association of Australia, 2019), p.4. At: **https://bit.ly/3JQb0Nb**, 12/10/2022.

[3] John D. Ciorciari, ***Op. cit***, pp., p 162.

لتوسيع نفوذها الاقتصادي وقوتها العسكرية ومكانتها السياسية، وهو ما يجبر الدول الأخرى على تحديد ما إذا كانت مكانتها مهددة بتوسع النفوذ الصيني أم لا، من أجل تحديد طريقة التعامل معها.[1]

لهذا يعتبر صعود الصين دافعا للتحولات الحالية في الجغرافية السياسية الآسيوية، فبالنسبة لدول جنوب شرق آسيا فإن علاقتها مع الصين قد تعززت منذ منتصف التسعينات؛ بعدما قدمت الصين دعما قويا للمكانة المركزية للآسيان في المنظمات الإقليمية متعددة الأطراف، بالرغم من ذلك تخشى دول الآسيان من الصعود الصيني خاصة مع تزايد الخلافات في بحر الصين الجنوبي، لذلك فهي تشجع القوى الكبرى الأخرى على المشاركة في المنطقة من أجل موازنة النفوذ الصيني.[2] فبينما تحاول الصين ترسيخ نفوذها في جنوب شرق آسيا والترويج لشكل حصري من الإقليمية الآسيوية، تعتمد دول الآسيان على العلاقات الجيدة مع كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان الدور المركزي للرابطة في المبادرات الإقليمية عامل جذب لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، لأن دول جنوب شرق آسيا ترحب بمشاركة واسعة من القوى الخارجية لضمان شراكات متنوعة تساعدها على مواجهة التحديات المحتملة، خاصة تلك المرتبطة بالتأثير الصيني؛ و أن الدخول في شراكات مع فواعل مختلفة من شأنه كبح أية قوة إقليمية أو خارجية من الهيمنة على المنطقة، لذلك نلاحظ أن دول جنوب شرق آسيا تفضل توازن قوى متعدد الأقطاب أو توازنا ديناميكيا دون الدخول في منافسة مفرطة بين المتنازعين، معتمدة في تحقيق ذلك كله على موقعها كمحور لمنتديات الأمن السياسي الرئيسية في المنطقة الأوسع: في قمة شرق آسيا، وفي منتدى الآسيان الإقليمي (ARF)، وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفي اجتماع وزراء الدفاع، وفي غيرها من الفضاءات الحوارية التي تسعى من خلالها للموازنة بين القوى الإقليمية والقوى الكبرى.[3]

يمكن قراءة هذه الديناميكية كنوع من التكيف تجاه الفواعل الخارجية ومن ثم محاولات الموازنة، فقد جادل كل من "ديفيد شامبو" و "ديفيد كانغ" (David Champo) & (David Kang) بأن المخاوف بشأن التهديد الصيني قد دفع دول جنوب شرق آسيا لتكييف استراتيجياتها تجاه الصين، على عكس

[1] Ann Marie Murphy, ***Op.cit***, p. 168.
[2] Fenna Egberink & Frans-Paul Van der Putten, ***Op.cit***, p. 133.
[3] Brian Harding, "Southeast Asia's Role in Geopolitics, ***South east Asia***. P. 21. At: **https://cutt.us/wDk5t** , 12/10/2021.

روس (Russ) الذي جادل بأن الصين قد أصبحت مركز جاذبية لنظام شرق آسيوي في المستقبل. فالمصالح المشتركة والمتباينة في ذات الوقت قد تسببت في بروز رهانات أمنية واقتصادية تستدعي التعاون لمجابهتها، والولايات المتحدة تحتاج إلى التعاون مع الصين لكبح جماح النظام الكوري الشمالي بشأن المسألة النووية، والحفاظ على السلام عبر مضيق تايوان، وتحتاج الصين للولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضمان الأسواق و رؤوس الأموال والتكنولوجيا من أجل إبعاد اليابان عن استئناف مساره العسكري مرة أخرى، واليابان هو الآخر يحتاج إلى الصين من أجل تزويدها بالتكنولوجيا والمساعدات والاستثمارات، كما لا يزال اليابان بحاجة للولايات المتحدة كضامن أمني.

على الرغم من هذه الديناميكية إلا أن الآسيان لم تستطع الاضطلاع بدور نشيط في التأثير على علاقاتهما الثنائية مما يعني عجز الآسيان على إدارة هذه التعددية.[1] ولعل ذلك راجع لتباين الأولويات لدى الشركاء من جهة، ولدى أعضاء الآسيان من جهة أخرى؛ فبينما تركز الولايات المتحدة الأمريكية على الأهداف المعلنة لمشاركة الآسيان في تحقيق النمو الاقتصادي، والتعاون بشأن التهديدات العابرة للحدود وتوسيع التعاون البحري، وتعزيز المعايير الحالية للنظام الدولي كأساس لحل المشاكل الإقليمية، المشاركة في المناقشات الإقليمية للقضايا الأمنية من أجل حماية مصالحها، تركز الصين من جهة أخرى على تعزيز التعاون في التنمية والتمويل والتجارة من أجل تنمية شرق آسيا كما جاء في إعلان "بنوم بنه"، الذي ركز على التعاون في مختلف مجالات التنمية، وفي ذات الوقت تحاول الصين تجنب المناقشات حول القضايا الأمنية المعقدة في سياقات متعددة الأطراف مثل ما هو الحال بالنسبة للنزاعات في بحر الصين الجنوبي، وبدل ذلك تركز الصين على مناقشة التعاون الاقتصادي والتعاون الأمني تجاه التهديدات الأمنية الجديدة.[2]

ساعدت ترتيبات الدفاع الإقليمية في تخفيف عبء تحالفاتها مع أمريكا منذ الثمانينات؛ حيث اتخذت دول الآسيان ستة تدابير لبناء الثقة ولتعزيز التعاون الدفاعي وبناء تماسك ونفوذ إقليمي من خلال تعزيز العلاقات فيما بينهم وبين الفواعل الخارجية (خاصة المملكة المتحدة وأستراليا)، ومن

[1] Fenna Egberink & Frans-Paul Van der Putten, ***Op. cit***, p. 134.
[2] Brian Harding, **Op, cit**, pp. 22- 23.

خلال بناء قدراتها العسكرية بشكل مطرد، وإجراء التدريبات مع القوات الأمريكية. فيما يلي شكل يوضح أهم الفواعل الخارجية المؤثرة في جنوب شرق آسيا:

الشكل رقم (17): الأمن والاقتصاد في العلاقات الخارجية للآسيان

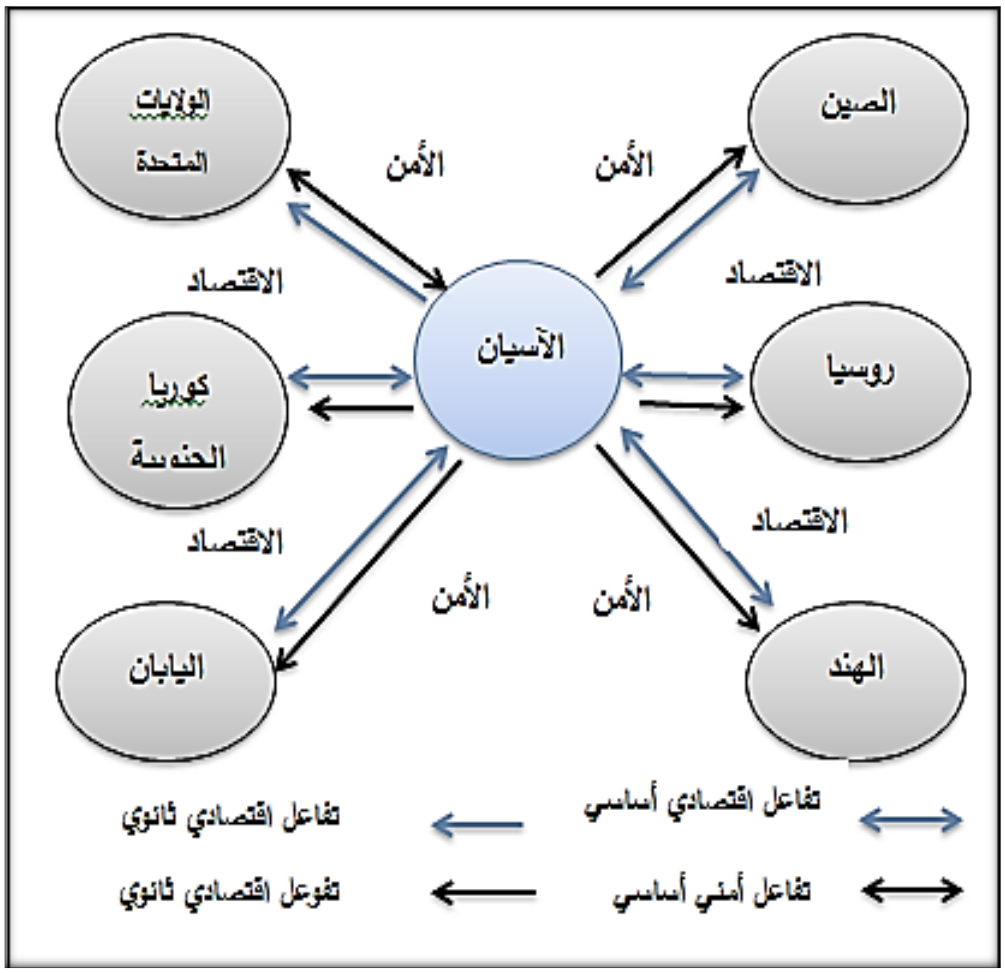

المصدر: من إعداد الباحثة

يبدو من الشكل أن الفاعلين الأساسيين بالنسبة لدول الآسيان هما الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ينبئ بحالة من التنافس بينهما، ويوضح الشكل كذلك تعدد وتنوع الشركاء الأمنيين والاقتصاديين مع الآسيان، الأمر الذي يوفر العديد من فرص مزدوجة للتعاون وللتنافس فيما بينها.

المبحث الثاني: تطور طبيعة النزاعات في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة

تميزت منطقة جنوب شرق آسيا منذ استقلال دولها سنوات الخمسينات و الستينات بكثرة النزاعات الإقليمية بين دولها، إلا أنها تراجعت مع مأسسة المنطقة مع تأسيس رابطة جنوب شرق آسيا، وحلت محلها النزاعات الداخلية بمختلف أنماطها، ذلك ما سيتم توضيحه في العنصرين التاليين.

المطلب الأول: النزاعات التقليدية بين دول جنوب شرق آسيا

أصبحت النزاعات أكثر تعقيدا وطويلة الأمد ومرتبطة في كثير من الأحيان بالتحديات العالمية من تغير المناخ إلى الاتجار بالبشر إلى الفساد السياسي والتخلف الاقتصادي وما يرتبط بكل ذلك من تبعات متشعبة، فغالبا ما تتقاطع هذه التحديات مع أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية معقدة، تعمل من خلال شبكات الطاقة التي تتجاوز الحدود المفاهيمية، و يتم تحديد المناطق الحدودية على أنها مواقع تنطوي على تعارض كامن مدفوع بجملة من العناصر مثل التوترات الناتجة عن الاستعمار كترسيم الحدود، والنزاع على الموارد الطبيعية القليلة أو غير الخاضعة لأي حكم. ورغم أن النزاعات الداخلية قد أصبحت أكثر انتشارا في جنوب شرق آسيا، فإن النزاعات التقليدية لا تزال تشكل تحديا للسلام والاستقرار في المنطقة كونها تؤدي في غالب الأحيان إلى نزاعات مسلحة.[1]

أولا: النزاعات الحدودية بين دول جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي

أ- الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي

بحر الصين الجنوبي: هو بحر شبه مغلق، تحده فيتنام من الغرب، والفلبين وماليزيا وبروناي من الشرق، وإندونيسيا وماليزيا جنوبا، والصين وتايوان من الشمال، تبلغ المساحة الاجمالية للبحر حوالي 550 إلى 650 ميلا بحريا، ويبلغ عرضه حوالي 1200 ميلا بحريا، يضم البحر العديد من الجزر والأرخبيلات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل جزر باراسيل و سبراتلي، كما يمثل البحر ممرا أساسيا لإمدادات الطاقة من بترول وغاز طبيعي من وإلى المناطق الأخرى في العالم، الحقيقة أن أهمية بحر الصين الجنوبي قد تزايدت منذ سنوات السبعينات أين أظهرت الدراسات الجيولوجية احتمال وجود كميات كبيرة من البترول والرواسب الطبيعية تحت قاع البحر، ومنذ ذلك الحين تورطت الدول

1 William Avis, ***Op, cit***, pp.19,20.

الساحلية في شبكة من الادعاءات المتداخلة والمتضاربة حول سيادة الجزر ومواردها، توضح الخريطتين التاليتين موقع وأهمية بحر الصين الجنوبي بالنسبة للتجارة العالمية:

الخريطة رقم (04) : أهم ممرات الشحن العالمية للبترول في بحر الصين الجنوبي

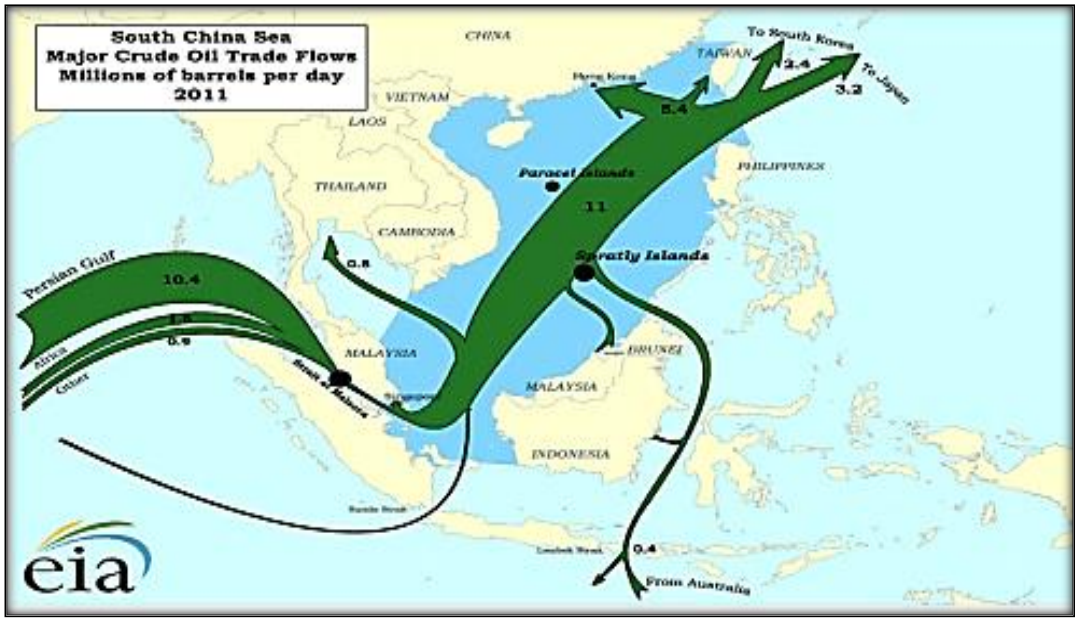

المصدر: Gonzales, "the Spratly Islands Dispute: International Law, Conflicting Claims, and Alternative Frameworks For Dispute Resolution,"(University of Nevada, Las Vegas, 2014), p.58. At: https://cutt.us/novKw , 18/10/2022.

الخريطة رقم (05) : أهم ممرات الشحن العالمية لتجارة الغاز الطبيعي في بحر الصين الجنوبي

المصدر: Robin Gonzales, "the Spratly Islands Dispute: International Law, Conflicting Claims, and Alternative Frameworks For Dispute Resolution,"(University of Nevada, Las Vegas, 2014), p.58. At: https://cutt.us/novKw , 18/10/2022.

ازدادت أهمية هذا البحر بالنسبة لدوله الساحلية مع نهاية الحرب الباردة وانسحاب الاتحاد السوفياتي من خليج "كامرانة"، وإغلاق القواعد العسكرية الأمريكية في الفلبين، الأمر الذي أحدث فراغا في بحر الصين الجنوبي بالدول المطلة عليه لإعادة تقييم مصالحها الأمنية الوطنية، كما أعطت أهمية كبيرة للنزاع حول جزر سبراتلي، الذي تزامن مع الصعود الاقتصادي والعسكري للصين، والتراجع النسبي للقوة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، أين أصبح النزاع يتمحور حول تحديات جيو استراتيجية واقتصادية وقانونية بعدما كان يدور حول مطالبات إقليمية محضة، خاصة أن وكالة الطاقة الأمريكية قد قدرت أن البحر خزان لحوالي 11 مليار برميل من النفط، و87 تريليون قدم مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك قدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية أنه ما بين 0.8 و 5.4 مليار برميل من النفط، وما بين 7.6 و55.1 تريليون قدم مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي موجودة داخل جزر سبراتلي، وكل هذه المعطيات جاءت تزامنا مع النمو الاقتصادي السريع في آسيا وزيادة الطلب على مصادر الطاقة، الأمر الذي انعكس على تصعيد النزاعات في بحر الصين الجنوبي.[1]

ب- تطور المطالبات في بحر الصين الجنوبي: يعتبر بحر الصين الجنوبي من أكثر المناطق ازدحاما بالنزاعات المعقدة، ذلك أن المناطق المتنازع عليها غنية بالموارد الطبيعية مثل الغاز والنفط، ما جعلها تحظى بأهمية استراتيجية باعتبارها من أهم ممرات الشحن التجاري العالمي في العالم، حيث تشمل النزاعات في هذا البحر تداخلا للحقوق البحرية والإقليمية المتعلقة بالصيد ومطالبات الصين وتايوان وبروناي والفلبين وفيتنام واندونيسيا وماليزيا.[2]

وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة التوترات بين الفاعلين المطالبين في بحر الصين الجنوبي؛ في مناطقه الأكثر استراتيجية، فلطالما كانت هذه المياه مصدر توتر بين جمهورية الصين ودول الجوار الجغرافي بما في ذلك اليابان وفيتنام والفلبين، لذلك كان بحر الصين الجنوبي بمثابة مجال

[1] ***Ibid***, pp. 17-20.
[2] William Avis, ***Op. cit***, p. 3.

نفوذ جديد لدول آسيا والمحيط الهادي في القرن الحادي والعشرين؛ حيث تشكلت التوترات في المنطقة نتيجة إصرار الصين المتزايد على السيطرة على المنطقة، بغية تحقيق المزيد من الأمن الطاقوي.[1]

تعتبر فيتنام أكبر المطالبين في بحر الصين الجنوبي؛ إذ تطالب بسلسلة جزر سبراتلي التي تضم جزر باراسيل في مياهها الإقليمية، على الرغم من أن هذه الأخيرة تم الاستيلاء عليها من قبل الصين في عام 1976، وتستند فيتنام في مطالباتها هذه على وثائق عهد سلالة (Tethanh Tong)، التي تؤكد أن الجزر جزء من جرفها القاري وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وبينما ترى الفلبين أن حقوقها في جزر سبراتلي متجذرة في التاريخ، فإندونيسيا تؤكد على وجود منطقة اقتصادية خالصة لها بطول 200 ميل بحري بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبالمثل تستخدم ماليزيا نظرية امتداد الجرف القاري لتبرير مطالباتها باثنتي عشرة (12) جزيرة. مع كل هذه المطالبات، تدعي الصين أحقيتها في بحر الصين الجنوبي كإقليم بحري خاص بها، وذلك من خلال المطالبة بالخط ذي التسع نقاط، والذي يمثل تقريبا البحر بأكمله. ونظرا لنفوذ الصين في المنطقة فقد فرضت تصرفاتها في البحر من خلال بناء قواعد عسكرية، وإنشاء جزر اصطناعية على الشعب المرجانية وغيرها من السلوكيات التي تدل على هدفها في السيطرة على بحر الصين الجنوبي بأكمله، مستغلة غياب اجماع داخل الآسيان بسبب تضارب المصالح الذاتية لأعضائها.[2] بالإضافة إلى ذلك ينطوي بحر الصين الجنوبي على نزاعات متعددة الأطراف، تتمثل في النزاع بين كل من ماليزيا وتايلاند وفيتنام في خليج تايلاند: حيث تطالب ماليزيا بالجزء الجزء الجنوبي من أرخبيل سبراتلي، وهي ذات الأجزاء التي تطالب بها كل من الصين وتايوان وحتى الفلبين وبروناي، وتطالب فيتنام بالأرخبيل بأكمله.[3]

وهذه الخريطة توضح النزاعات الإقليمية لبعض دول جنوب شرق آسيا مع بعضها البعض ومع الصين في بحر الصين الجنوبي.

---

[1] Jennifer Jie Li, "ASEAN and south china see: Approaches to resolving the conflict," (Interdependent Study project, Collection 2752, Fall 2017), p. 5. At: **https://cutt.us/qLY2F**, 22/10/2022.
[2] Robin Gonzales, ***Op, Cit***, pp. 17,18.
[3] Amer Ramses & Nguyen Hong Thao, . Regional conflict management: challenges of the border disputes of Cambodia ،Laos, and Vietnam.," ASEAS - ***Austrian Journal of South-East Asian Studies***, (Vol 2, N°2, 2009), p.57. At: https://cutt.us/KtlU8, 25/11/2022.

الخريطة رقم (06): مناطق النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي

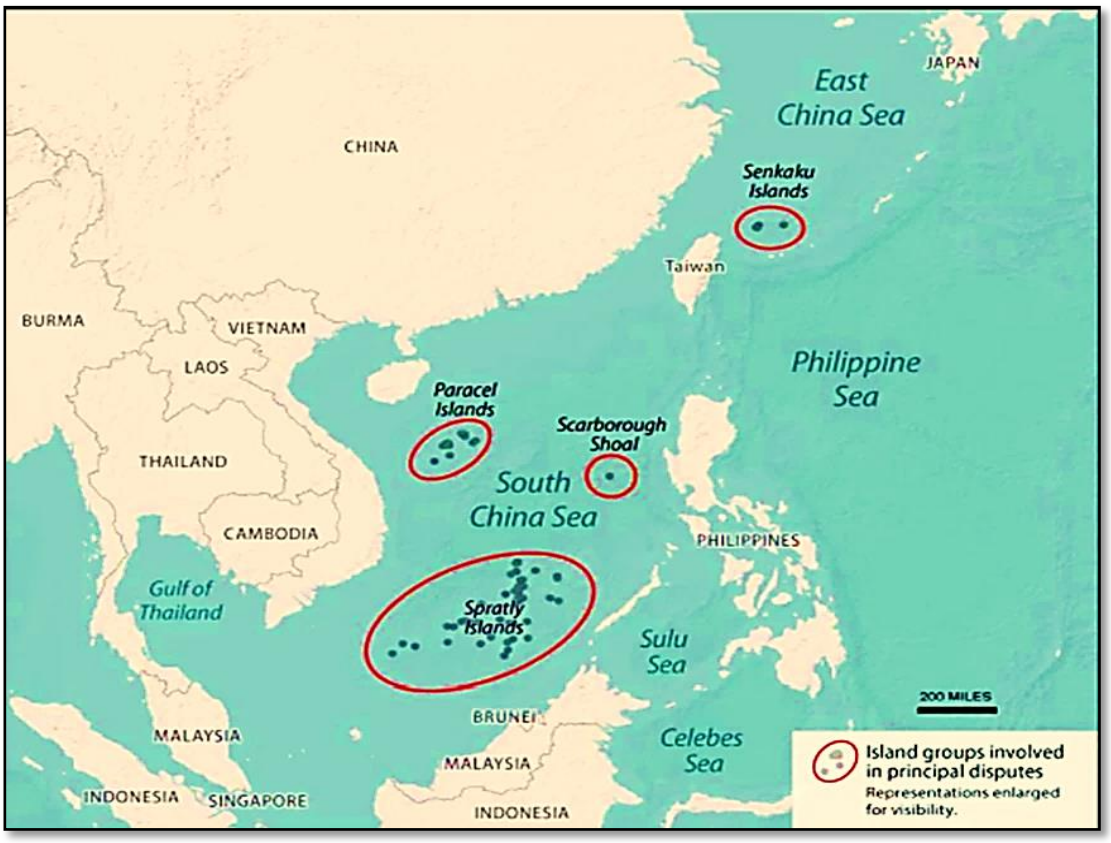

المصدر: Congressional Research Service, "U.S- China strate ccompetition in south and east China Seas: background and Issues for congress", At: https://cutt.us/QrTXI , 14/02/2020.

بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا فإنه لا ينتج عن التأكيد البحري للصين إخلال في التوازن فحسب، بل يهدد أيضا بشكل مباشر المصالح الوطنية لكل من الفلبين وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا؛ حيث منعت الصين أنشطة الصيد الفلبينية واستولت على جزيرة "سكاربورو شول" الواقعة بالقرب من المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين، ومنعت الصيادين الفيتناميين من الوصول إلى مناطق الصيد التقليدية، ونشرت منصة للتنقيب على النفط في المياه داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لفيتنام، واستخدمت القوة ضد السفن الفيتنامية المرسلة لحماية تلك المياه، وتصيد الصين في المنطقة الاقتصادية الخالصة لإندونيسيا، كما توغلت في الممرات المائية الماليزية ورفعت العلم الصيني في المنطقة الاقتصادية الخالصة لماليزيا. لقد انتهكت الصين بكل هذه الأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والعديد من الاتفاقيات مع الآسيان لحل النزاعات بالطرق السلمية، بالنظر لأن الصين

قد أثبتت عزمها على استخدام القوة العسكرية لمراجعة الوضع الراهن بطريقة تهدد المصالح السيادية لدول جنوب شرق آسيا.[1]

الملاحظ أن النزاعات البحرية في بحر الصين الجنوبي تتميز بتعدد الفواعل بالنظر لتورط عدة دول من جنوب شرق آسيا فيها من جهة، ونظرا لتورط الصين كطرف مشترك من جهة أخرى، لذلك يمكن توقع مدى صعوبة التوصل لاتفاق أو حل يرضي جميع هذه الأطراف. لذلك سينتج عن ذلك حدود متداخلة لمطالبات متضاربة، كما توضحه الخريطة التالية:

الخريطة رقم(07): المطالبات المتضاربة في بحر الصين الجنوبي:

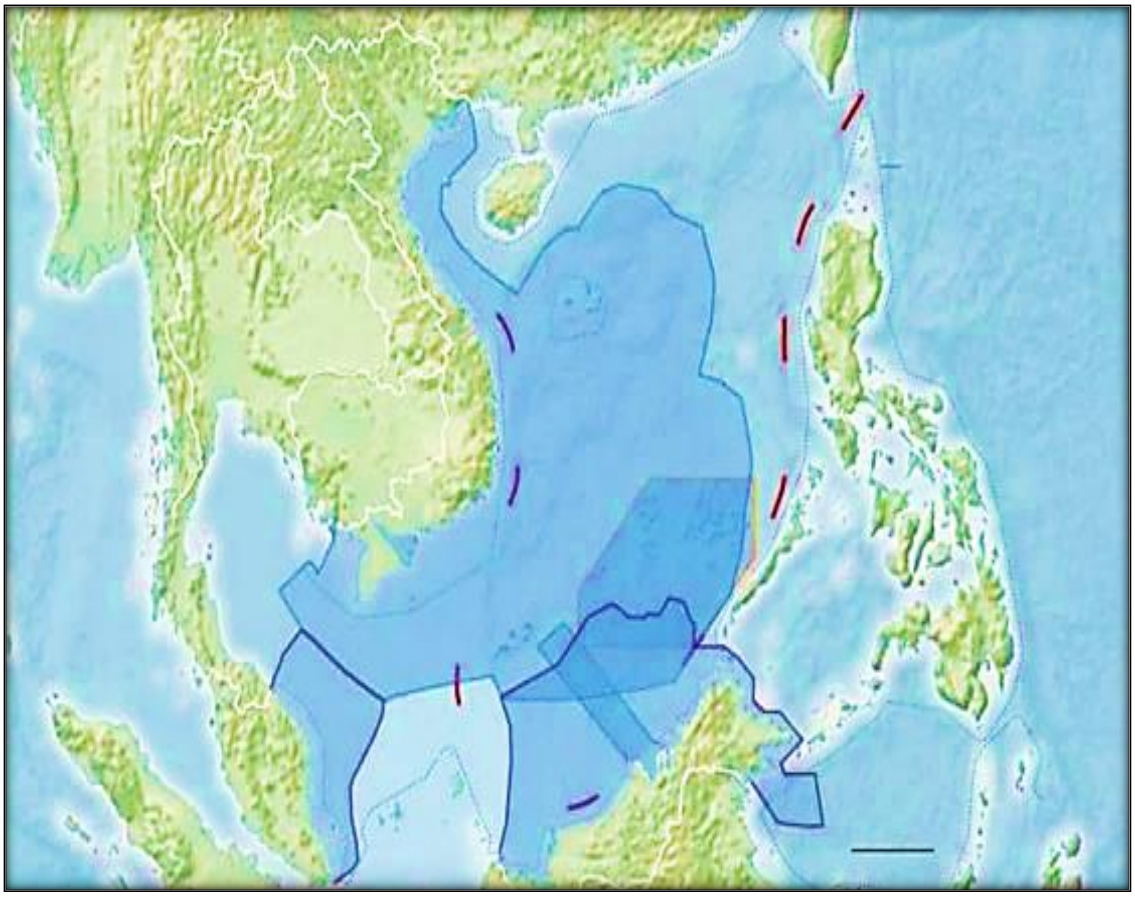

المصدر: Robin Gonzales, "the Spratly Islands Dispute: International Law, Conflicting Claims, and Alternative Frameworks For Dispute Resolution,"(University of Nevada, Las Vegas, 2014), p.60. At: https://cutt.us/novKw , 18/10/2022.

[1] Ann Marie Murphy, ***Op. Cit***, p. 172.

يتضح من هذه الخرائط تداخل المطالبات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي بين عدة دول، مما أدى إلى وجود نزاعات عديدة للدولة الواحدة مع أكثر من دولة حول المطالب نفسها، ذلك ما سوف ينعكس سلبا على العلاقات السلمية فيما بينها.

ثانيا: النزاعات الحدودية البرية في جنوب شرق آسيا

تشمل النزاعات الحدودية الحدود والأراضي الحدودية والمناطق ذات الحدود المتداخلة دوليا، لذلك تعتبر الحدود مصدر قلق بالنسبة للدول والحكومات، ويعد ترسيم الحدود أمرا حاسما سياسيا خاصة في حالة وجود أطماع تاريخية حول منطقة جغرافية معينة، لذلك فقد أثبت التاريخ أن تجاهل ترسيم الحدود من أهم العوامل المثيرة للنزاعات، (الجدول رقم (17) يوضح الحدود بين دول جنوب شرق آسيا). ورغم غياب تعريف واحد وموحد لهذا النمط من النزاعات إلا أنها تشترك في ميزتين أساسيتين هما:

- ✓ القرب الجغرافي للجهات الفاعلة الجماعية المشاركة.
- ✓ وجود قدر معين من التفاعل سواء كان تعاونيا أو تصادميا.[1]

وفقا لهذا الحد الأدنى من التعريف فإن النزاع الحدودي الإقليمي هو تفاعل تصادمي بين اثنين أو أكثر من الجهات الفاعلة الجماعية داخل مساحة جغرافية معينة، ويمكن تصنيف هذه النزاعات إلى الأنماط التالية:

1- النزاعات الإقليمية التي يكون موضوعها الأرض مما يقوض سلامة الدول.

2- النزاعات الموضوعية التي تنشأ عندما يتفق الطرفان مبدئيا على الحدود ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال الاتفاق على موضع خط الحدود.

3- النزاعات الوظيفية وهي مرتبطة بالتفاهمات المتنافسة للوظيفة بحيث لابد أن تؤدي حدا معينا من الوظيفة، وفي هذا الشأن يؤكد "بوخ" (Buch) أن النزاعات حول الطبيعة لا تخلو بأي حال من الأحوال من الموارد، بل إن "باركر" Parker أضاف الأبعاد النفسية والعقلية التي تمثله الحدود إلى جانب العوامل المادية، وهو ما يبرز بوضوح في حالة النزاع الهندي الباكستاني الذي ساهم فيه البعد القومي

1 William Avis, ***Op. cit***, p p. 4- 5.

تجاه النزاع الحدودي، انطلاقا من هذا التقديم سوف نتطرق لأهم النزاعات الحدودية في جنوب شرق آسيا وتأثيراتها على تطور التعاون داخل الآسيان.

أ/ تأصيل النزاعات الحدودية في جنوب شرق أسيا:

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا مسامية الحدود مما جعلها أنموذجا لانتشار التوترات والنزاعات الحدودية، بالنظر للطبيعة الجزيرية والأرخبيلية لجغرافيتها، إلا أن الاستعمار يعد عاملا مهما في إذكاء النزاعات الحدودية في المنطقة من خلال الترسيم غير المناسب للحدود مع التوزيع الثقافي للمجتمعات، ويعتبر هذا التعدد في العوامل هو ما شكل تعددا في التفسيرات والرؤى؛ إذ يرى الواقعيون أن تغيير علاقات القوة هو ما يؤدي إلى زيادة النزاعات من أجل السيطرة على الأراضي المتنازع عليها، وهو ما ينطبق على وضع الصين بالنسبة للمطالبات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، بينما يستند المعياريون إلى القواعد المشكلة بشكل ذاتي ومفاهيم العدالة والمعتقدات التي يمكن أن تحفز المطالبات الإقليمية وإثارة النزاعات على الأراضي بهذا الشكل، لذلك فإن الأرض لا تستمد قيمتها فقط من المصالح السياسية أو الاقتصادية، ولكنها تستمدها أيضا من كونها أحد مصادر السيادة والهوية[1].

الجدول رقم (15): الحدود بين دول جنوب شرق آسيا:

الدولة	الحدود
بروناي	ماليزيا
ميانمار	الصين، الهند، لاوس، بنغلاديش، تايلاند
كمبوديا	تايلاند، فيتنام، لاوس
اندونيسيا	بابوا غينيا الجديدة، ماليزيا
لاوس	ميانمار، الصين، كمبوديا، تايلاند، فيتنام
ماليزيا	بروناي، اندونيسيا، تايلاند
الفلبين	لا يوجد

1 ***Ibid***, p. 5.

سنغافورة	لا يوجد ارتباط بماليزيا من خلال أي رابط حدودي
تايلاند	ميانمار، لاوس، كمبوديا، ماليزيا
فيتنام	كمبوديا، الصين، لاوس

المصدر: Douglas A. Phillips & Charles F. Gritzner**, Southeast Asia**,(New York MChelsea House, 2006), p. 5. At**:** **https://cutt.us/Mr8vV** , 13/02/2021.

يبرز هذا الجدول التعدد والتداخل في الحدود بالنسبة لبعض الدول مثل ما هو الحال بالنسبة لميانمار ولاوس، وتايلاند، وانعدامها بالنسبة لدول أخرى مثل الفلبين وسنغافورة، وهو مؤشر مساعد على معرفة الدول الأكثر استقرارا من حيث الحدود الإقليمية، والدول ذات النزاعات الحدودية المتعددة، بالرغم من أن النزاعات الحدودية ليست أحادية السبب، إنما تشمل جملة من المسببات والعوامل التي قد يكون لها تأثير خلال فترات معينة؛ فقد تتضمن مجموعة من الاهتمامات المادية و/أو الثقافية في ظروف معينة، لذلك قد تختلط الحاجة للموارد بالتنافسات الجيوسياسية، وعلاقات القوة بين دول الجوار، والإيديولوجيات، والمصالح الاقتصادية وغيرها.

ب/ نماذج للنزاعات الحدودية والإقليمية في جنوب شرق آسيا:

استنادا إلى ما سبق سيتم التطرق لأهم النزاعات الحدودية والإقليمية في جنوب شرق آسيا فيما سيأتي:[1]

1- البعد الحدودي في النزاع بين فيتنام و كمبوديا:

تعود جذور هذا النزاع إلى القرن السابع عشر بسبب عجز فيتنام على تلبية احتياجاتها الغذائية من الأرز نظرا لكثافتها السكانية الكبيرة، مما دفعها للتوسع نحو كمبوديا التي تحتوي على مساحات زراعية واسعة وحاجات غذائية منخفضة بسبب كثافتها السكانية المنخفضة. ومع مجيئ الاستعمار الفرنسي أصبحت كمبوديا محمية فرنسية، لتصبح عام 1887 جزء من اتحاد الهند الصينية إلى جانب المحميات الفرنسية الأخرى "أنام" و "لاوس"، مما منع المزيد من التوسع الفيتنامي تجاه كمبوديا، غير أنه لم يقض على مصادر النزاع بين الدولتين، كما أن الاستعمار الفرنسي قد عمل على تشجيع

1 ***Ibid***, p.2.

الاستيطان الفيتنامي في كمبوديا، الأمر الذي مكنهم من السيطرة على بعض القطاعات الحساسة مما فاقم من حدة النزاع.[1]

يشمل النزاع الحدودي البري بين الدولتين كل المناطق في الحدود البرية المشتركة، ويشمل النزاع الحدودي البحري مناطق المياه والجرف القاري من خليج تايلاند إلى الجنوب الغربي من فيتنام وإلى الجنوب الشرقي من كمبوديا كما توضحه الخريطة التالية:

الخريطة رقم(08): مناطق النزاع الحدودي بين فيتنام وكمبوديا

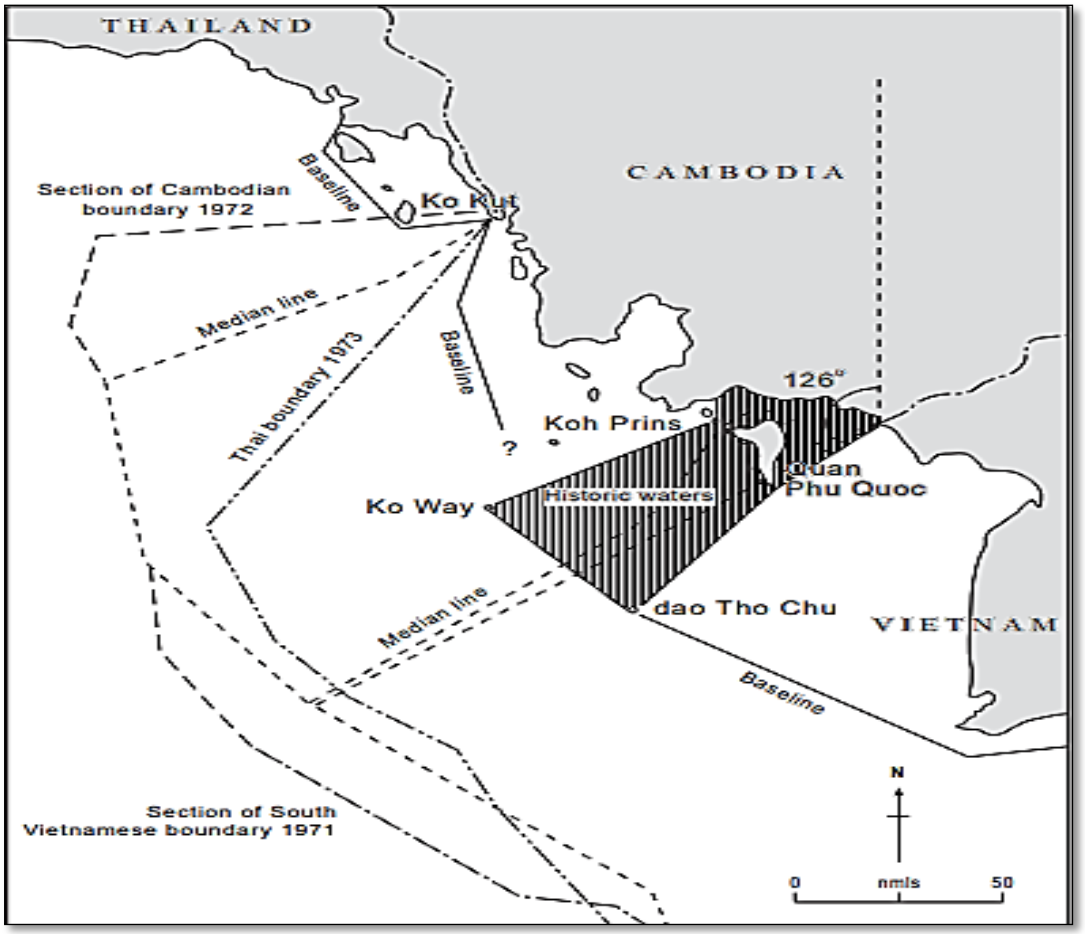

المصدر: Ramses Amer, "Border conflict between Cambodia and Vietnam", ***IBRU Bundary and Security Bulletin***, (Summer 1997), p. 81, At: https://cutt.us/9nL8v, 16/03/2023.

[1] Mely Caballero- Anthony, ***Regional security in Southeast Asia: beyond the ASEAN way*** (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies Publications ,2005), pp.84- 86. At: https://cutt.us/7RTWg, 14/11/2022.

تسببت سياسة الاستعمار في الفترة الممتدة من 1869 إلى 1942 في إذكاء النزاعات بين البلدين؛ حيث قامت بضم مساحات كبيرة من الأراضي الكمبودية إلى مستعمرة "كوتشينشينا" ومحمية "أنام"، واستمر ذلك بعد نهاية الاستعمار الفرنسي؛ إذ لم تسترجع كمبوديا أراضيها، وورثت حدود جديدة كانت كافية لاستمرار النزاعات بين الطرفين منذ سنة 1954، وقد ازدادت حدة هذه النزاعات مع انتصار الخمير الحمر وسقوط فيتنام الجنوبية. ففي ظل هذه الظروف حاولت فيتنام إقامة علاقات خاصة مع كل من لاوس وكمبوديا من أجل تحقيق اتحاد شيوعي لدول الهند الصينية الثلاثة لكنها فشلت في ذلك، فحولت انتباهها إلى إعادة توحيد فيتنام الذي تم فعلا في جويلية 1976، وفي هذا السياق وقعت كل من فيتنام ولاوس معاهدة صداقة وتعاون في حين رفضت كمبوديا بقيادة "بول بوت" مفهوم العلاقة الخاصة الذي طرحته فيتنام، لذلك قررت هذه الأخيرة غزو كمبوديا وتثبيت نظام مؤيد للفيتناميين فيها سنة 1978.[1]

كان للاستعمار دور كبير في النزاع بين فيتنام وكمبوديا من خلال استيلائه على الأراضي الكمبودية وسياسة التوطين التي استفاد منها الفيتناميون في كمبوديا، مما خلف حالة من التداخل المجتمعي والجغرافي الذي أدى إلى نشوء مصالح متضاربة لا تزال آثارها إلى يومنا هذا.

2/ النزاع الحدودي بين تايلاند وكمبوديا: تواجه المنطقة العديد من النزاعات البينية، تتصاعد أحيانا وتخبو أحيانا أخرى، ولعل النزاع الحدودي بين تايلاند وكمبوديا أوضح مثال على ذلك؛ حيث تختلف كمبوديا وتايلاند حول قضية الحدود التي تعود إلى ما بين أوائل القرن العشرين، وحكم عام 1962 الصادر عن محكمة العدل الدولية، والفترة ما بين الانقلاب العسكري في تايلاند عام 2006 حتى يومنا هذا. تسببت معاهدتي الحدود بين فرنسا وسيام (تايلاند حاليا) لعام 1904 و 1907، والخريطة التي أعدتها لجنة مشتركة تغطي الحدود المتاخمة لمعبد "برياه فيهيار" التي كانت تقتصر على جزء كبير من الحدود الصينية الفرنسية و"سيام" في النزاع بين الطرفين خاصة أن السلطات السيامية لم تبد أي اعتراض على الخريطة آنذاك، واستنادا لهذه الوثائق حكمت محكمة العدل الدولية عام 1962 بأن المعبد يقع في إقليم خاضع لسيادة كمبوديا، الأمر الذي رفضته تايلاند حتى بلغ الخلاف مرحلة

[1] Mely Caballero- Anthony, ***Op, cit***, p. 86.

الاشتباك الحدودي عام 2006، مما دفع لجنة التراث العالمي لوضع معبد "برياه فيهير" على قائمة التراث العالمي لليونيسكو.[1] وهو ما أدى إلى إعادة التنافس التايلاندي الكمبودي على المعبد وحدوده المجاورة، ليبلغ النزاع حد المواجهة العسكرية. وعلى الرغم من أن محكمة العدل الدولية قد أوضحت أن ملكية المعبد تعود بالكامل لإندونيسيا إلا أن الحدود حول الجرف ظلت محل نزاع؛ ففي عام 2008 زادت التوترات قبل إدراج المعبد في قائمة مواقع التراث العالمي حتى بلغت حد المواجهة.[2]

3/ النزاع بين ماليزيا والفلبين: يقع إقليم صباح في شمال بورنيو التي كانت عضوا في اتحاد ماليزيا منذ إنشائه عام 1963، تستند الفلبين في مطالبتها بإقليم "صباح" إلى منظور تاريخي ووثائق إقليمية تاريخية قديمة، تم تقديمها لأول مرة في سياتو (منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا)، المصمم خصيصا لاحتواء الصين الشيوعية، والحقيقة أن الإقليم كان تابعا لسلطنة بروناي، وفي عام 1704 ساعد سلطان سولو في قمع انتفاضة هناك، فتم التنازل عن إقليم صباح كمكافأة لماليزيا. ومع مجيئ الأوروبيين للمنطقة واكتشافهم لمصادر دخل غنية أخرى (المعادن الثمينة والتوابل..)، تم تأجير الإقليم من قبل شركة شمال بورنيو البريطانية مقابل 5000 دولار ماليزي سنة 1878، وفي عام 1930 أبرمت الحكومتان الأمريكية والبريطانية معاهدة تحدد الولاية القضائية للفلبين، وهذه المعاهدة لم تشمل إقليم صباح ضمن حدود الاختصاص القضائي الاسباني أو الأمريكي أو الفلبيني.[3]

يمكن إرجاع تمسك الفلبين بمطالبتها بإقليم "صباح" إلى مخاوفها من انفصال "المورو" من أرخبيل "سولو"؛ ذلك أن "صباح" يقع على بعد عشرة أميال فقط من "سولو" التي تعتبره الفلبين أحد مصادر القلق، لأن سيطرة إحدى القوى غير الودية على شمال "بورنيو" سيشكل تهديدا للبلاد.[4]

لا تقتصر النزاعات بين دول جنوب شرق آسيا على الأمثلة المذكورة إنما تنطوي العلاقات بين دولها على العديد من النزاعات الكامنة أو منخفضة الحدة والمشاكل والخلافات والتوترات واختلاف

[1] Kov Raksa, "The Border Dispute between Cambodia and Thailand, Course: Modern Diplomacy and International Cooperation", (PaññāSāStra University Of Cambodia, April 2014), pp. 2,3. At: **https://cutt.us/2bxjK**, 11/03/2020.
[2] ElsinaWain Wright, "conflict prevention in south east Asia and the south pacific," (center on international cooperation, NewYork University, 2010), p.11. At: **https://cutt.us/2Zu3W**, 24/04/2021.
[3] Nugroho M. Santoso , "Asean and security in southeast Asia", (California ,Naval Postgraduate School Monterey, December 1994), pp. 9, 10. At: **https://cutt.us/zS25A**, 02/05/2020.
[4] ***Ibid***, p. 15.

وجهات النظر، سواء فيما تعلق بمشاكل الحدود أو بالقضايا الإيديولوجية والسياسية، كما هو الحال بين بنغلاديش وميانمار، وبين ماليزيا وتايلاند، وبين ماليزيا وسنغافورة وغيرها من التوترات التي لم تبلغ مستويات عالية من التصعيد.

المطلب الثاني: النزاعات الداخلية وتصاعد النزعة الانفصالية في جنوب شرق آسيا

كان مع بداية دراسة النزاعات الداخلية جدلا حول ما إذا كان هذا النمط من النزاعات جديد فعلا، أو أن تحول ميزان النزاعات المسلحة نحو داخل الدول بشكل سريع هو ما جعلها تبرز إلى السطح، مع ذلك لم يمنع هذا الاختلاف من تزايد الأبحاث والدراسات المنوطة بدراسة النزاعات الداخلية وتأثيراتها وارتباطاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية. الواقع أن كل مناطق العالم لم تخل من النزاعات الداخلية طوال العقد الماضي، وتعد منطقة جنوب شرق آسيا من أكثر المناطق تعرضا لها؛ حيث سادت في كل من اندونيسيا والفلبين وميانمار وبابوا غينيا الجديدة وتايلاند وسنغافورة وفيتنام وميانمار، لذلك لم يكن من المستغرب تصنيف المشاكل الداخلية من قبل مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادي كأكبر تحدي أمني لها، خاصة إذا عرفنا أن هذه المشاكل والنزاعات قد أطاحت بأنظمة منتخبة ديمقراطيا في كل من فيجي وجزر سليمان سنة 2000.[1]

لقد تراوحت النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا بين تلك التي تهدف إلى الانفصال وتأسيس دولة مستقلة مثل ما هو الحال بالنسبة للنزاع في ميندناو جنوب الفلبين وتايلاند وإندونيسيا، وبين تلك التي تسعى إلى الاندماج أكثر داخل الدولة محل النزاع كما هو الحال بالنسبة للروهينجا في ميانمار، لذلك سيتم التطرق لبعض هذه النزاعات كما يلي:

أولا: النزاعات الداخلية الانفصالية

توجد في جنوب شرق آسيا ثلاثة أقليات أكثر نشاطا من غيرها، لذلك عادة ما يتم التركيز على دراستها هي: الموروس/ المورو في جنوب الفلبين، والآتشينيون في جزيرة سومطرة الاندونيسية، والمسلمون الملايو في جنوب تايلاند؛ حيث تشمل مطالبات هذه الأقليات تقرير المصير بالنظر

1: Benjamin Reilly ,***Op, Cit***, p. 8.

للاختلاف حول أرض الأجداد وحول المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واستنادا لما تم ذكره سابقا، فإن فهم النزاعات الانفصالية في جنوب شرق آسيا يتطلب أكثر من مجرد إدراك سياسي لهذه المظالم إنما يتعدى ذلك لفهم العملية البنائية التي مارسها الاستعمار من أجل تطوير مفهوم "الآخر" المختلف غير قابل للتعايش. من أجل توضيح ذلك سيتم فيما يلي استعراض أهم النزاعات الداخلية الانفصالية في جنوب شرق آسيا:

أ- النزاع في جنوب تايلاند:

شهدت تايلاند نزاعا طويل الأمد وعنيفا اثنيا ودينيا حتى أصبح يمثل تهديدا للأمن الإقليمي، فعندما يتدفق اللاجئون ويصبح الإرهاب عابرا للحدود الوطنية وتنتشر الجريمة المنظمة وغيرها، سيثور التساؤل حول مدى جدية التدابير التي اتخذتها الآسيان اتجاه هذه النزاعات.

1- التعريف بتايلاند: تتكون تايلاند من أغلبية بوذية وأقلية مسلمة تقدر بـ 4% من مجموع السكان، ويشكل المسلمون في المقاطعات محل النزاع (باثاني*، يالا، نارتيوات) 80% من السكان، تاريخيا كانت المنطقة جزءا من مملكة لانجكاسوكا الماليزية القديمة، وبتأثير من التجار الهنود والعرب تحولت أقلية "البثاني" إلى الإسلام عام 1457 ، قامت سيام** في الشمال ذات أغلبية بوذية بغزو باثاني عام 1786 وألغت المملكة الإسلامية وقسمت المنطقة إلى عدة مقاطعات بهدف إضعاف قوة المسلمين، و استمر تهميش المسلمين طوال فترة الاستعمار الأوربي من خلال إجراءات صارمة تمنعهم ممارسة حقوقهم وحرياتهم الدينية، مما عزز رغبة باثاني كهوية دينية واثنية في الانفصال، وبدأت فعلا في تنفيذ أجندة الانفصال مع نهاية الحرب العالمية الثانية.[1]

2- مسار النزاع في تايلاند: لقد جلب الاستعمار الغربي الاندماج الكامل للدولة السيامية مع المعاهدة الأنجلو سيامية لعام 1909، غير أن "الباثاني" اعتبروا أنفسهم كيانا خاضعا للسيطرة الأجنبية، ما جعله يقوم بعدة ثورات ضد القاعدة السيامية، وبدأت الحركة الانفصالية البثانية بالظهور

* باثاني: هو الاسم التايلاندي لمقاطعة العصر الحديث، و"فاطاني" هو التسمية الماليزية لها، ذو الدلالات التاريخية الأعمق.

** سيام: الاسم القديم لتايلاند.

1 Capt. Robin L. Bowman, ***Op. cit***, p. 10.

كحركة سياسية في فترة حكومتي (Phibun) & (sougkram) الاستبداديتان من عام 1938 إلى عام 1944، ومن عام 1948 إلى عام 1969، التي فرضت سياسات استيعاب صارمة أثرت سلبا على جميع الجوانب الهوياتية والاثنية للمسلمين، بما في ذلك طريقة اللباس والإدارة والتعليم والتسويات القضائية وتحصيل الإرادات، فسياسات الحكومة دائما ما كانت تميل إلى دعم الأقلية البوذية وإهمال احتياجات الأغلبية المسلمة؛ فقد دعمت الحكومة إعادة توطين البوذيين من المقاطعات الأخرى خاصة في ستينات القرن الماضي، مما وفر لهم الأراضي والدعم الاقتصادي في الجنوب العميق، فأصبحت بعدها المقاطعات الجنوبية تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، ومن خدمات اجتماعية ضعيفة، ومن بنية تحتية هشة، وفرت بيئة مفجرة للنزاع الداخلي في تايلاند، مما يعني أن الحكومة التايلاندية التي لم تعترف بهوية الملايو(المسلمين)، وفشلت في ضمان تمثيل عادل لهم يمثل عاملا رئيسا في النزاع الداخلي.[1] وبالتالي ظهرت ثلاثة مجموعات انفصالية إسلامية في باثاني هي: [2]

1- التكتل الوطني الليبرالي لباتاني Patani National Liberation Front: أسسها أرستقراطيو الملايو، وهي مجموعة محافظة تقوم أيديولوجيتها السياسية على القرآن والحديث والمصادر الأخرى للشريعة الإسلامية، ومع ذلك فقد انقسمت إلى مطالبين بالاستقلال، ومطالبين بالحكم الذاتي، ومطالبين بالاندماج.

2- منظمة اتحاد باتاني للتحرير Patani United Liberation Organization : كانت أكثر براغماتية وأقل تدينا، مع قاعدة شعبية أوسع من الأولى، يتمثل هدفها المعلن في تحقيق دولة إسلامية ذات سيادة من خلال الكفاح المسلح، الأمر الذي تمخض عنه إنشاء جناح عسكري تمثل في جيش التحرير الموحد في باتاني.

[1] International Displacement Monitoring Center & Norwegian refugee council, "Thailand Buddhist minority declines in the 'deep south' due to protracted armed conflict", (15 November 2011), p. 3, At: **https://cutt.us/DqZ8G** , 18/11/2021.

[2] Kathrin Rupprecht, "separatist conflicts in ASEAN region: comparing southern Thailand and Mindanao", ***Austrian journal of south east ASEAN studies***, (vol. 7, N°. 1), P. 23. At: **https://cutt.us/53hpQ**, 23/07/2022.

3- **الجبهة الثورية الوطنية:** عارضت هذه الجبهة الأجندة القومية لPULO ولم تشك في هدف BNPP Barisan Nasional Pembe basan Patani في استعادة مقاطعة سلطنة باتاني، غير أنها كانت أكثر يسارية ومناهضة للرأسمالية.

تجدر الإشارة إلى أن سنوات السبعينات قد تميزت بكثرة الانقسامات بين الحركات المتمردة من حيث الأيديولوجية والاستراتيجية ومن حيث الأهداف كذلك، مما انعكس سلبا على قوة حركات التمرد، ودفع نحو ظهور عناصر الكفاح المسلح، الذي زاد حدة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فكان في شكل عمليات منسقة داهمت معسكرات الجيش والأسلحة والذخيرة، وحرق المدارس، واستخدام القنابل حتى أعلن رئيس الوزراء التايلاندي الأحكام العرفية (حالة الطوارئ) في المحافظات الجنوبية الثلاثة، مما زاد الوضع سوءا حتى وافقت الحكومة التايلاندية على بدء مفاوضات السلام مع إحدى الجماعات المتمردة BRN، التي تم تأجيلها مرارا بسبب الاضطرابات السياسية.[1]

الحقيقة أنه رغم التنوع الثقافي الكبير الذي شهدته منطقة جنوب شرق آسيا إلا أنها لم تكن تعرف عنفا بين الأقليات الثقافية مثل الذي ذكرناه؛ إذ أن الآخر الإثنو- ديني لم يكن قد تم بناؤه وتفعيله إلا مع الاستعمار الأوربي، واستمر ذلك حتى بعد نهاية الاستعمار مع استمرار ولاء حكومات ما بعد الاستقلال لدولة الاستعمار الأمر الذي حافظ على استمرار عوامل النزاع في الوجود.

ب- النزاع في الفلبين ومساعي الانفصال:

1-التعريف بالفلبين:

يشكل المسلمون في الفلبين 5%، أو حوالي 4 ملايين نسمة من إجمالي سكان الفلبين البالغ عددهم 82 مليون نسمة. وهم يتركزون جغرافيا في جزر مينداناو وسولو جنوب الفلبين، حيث يشكلون حوالي 20 في المائة من سكان المنطقة البالغ عددهم أكثر من 16 مليون نسمة. ينتمون إلى ثلاثة مجموعات إثنية لغوية رئيسية (وعشرة مجموعات ثانوية) هي: الماجويندناو في حوض نهر بولانجي في وسط مينداناو، ومارانا و في منطقة بحيرة لاناو في وسط مينداناو، والتوسوغ في أرخبيل سولو .

[1] ***Ibid***, p. 24.

يشكل المسلمون الأغلبية في خمسة مقاطعات هي (ماجويندناو، ولاناو ديلسور، وباسيلان، وسولو، وتاويتاوي) وفي مدينة مراوي الإسلامية.[1]

قبل وصول الاستعمار الغربي (الاسباني)، شمل الامتداد الإسلامي كلا من ميندناو والجزر المجاورة لها في بحر سولو، وفي فترة ما قبل الاستعمار كانت هناك عدة سلطنات في ميندناو ولكل واحدة منها سياسة منفصلة بالنظر لعدم تجانس سكان هذه المناطق إثنيا؛ بحيث يتكونون من ثلاثة قبائل رئيسية هي: التسونغ، والماجندناو، والمراناو من ضمن ثلاثة عشر مجموعة إثنية ولغوية.[2]

2- جذور النزاع في جنوب الفلبين:

يمكن إرجاع النزاع في الفلبين إلى إرث الاستعمار الاسباني والأمريكي للفلبين بين القرن السادس عشر وأوائل القرن العشرين، فقد شجع الاستعمار الأمريكي هجرة السكان المسيحيين إلى الجنوب المسلم، وبعد الحصول على الاستقلال عن أمريكا واصل الرئيس الفلبيني "ماركوس" سياسة التهجير مما أدى إلى بناء فئة ديمغرافية جديدة في الجانب ذو الأغلبية المسلمة في الفلبين.[3] لقد كانت الجماعات القاطنة في جنوب الفلبين قد أسلمت قبل وصول الاستعمار الغربي، ليشمل الامتداد الإسلامي كلا من ميندناو والجزر المجاورة في بحر سولو، وفي فترة ما قبل الاستعمار أيضا كانت هناك عدة سلطنات في ميندناو ولكل واحدة منها سياسة منفصلة بالنظر لعدم تجانس سكان هذه المناطق اثنيا؛ بحيث يتكونون من ثلاثة قبائل رئيسية هي: التسونغ، والماجندناو، والمراناو من ضمن ثلاثة عشر مجموعة إثنية ولغوية.

جاء الاستعمار الاسباني وأوقف انتشار الإسلام في الفلبين واعتبروا المسلمين أعداء طبيعيين على الفور، لتستمر الحروب المورو- إسبانية لنحو ثلاثمائة عام، ومع ذلك لم يستطع الاستعمار

[1] Herbolzheimer, Kristian, "the peace process in Mindanao, the Philippines: evolution and lessons learned". ***The international relations and security Network***, (2015,17), p. 3. At **https://cutt.us/9lvEV**, 15/08/2022.
[2] Kathrin Rupprecht, ***Op, cit***, p. 24.
[3] Sachiko, Ishikawa "A new perspective on conflict resolution in Asia: integration of peace and development for the Philippines", ***human security in practice: east Asian Experiences***, (N°. 155, June 2017), P. 06. At: **https://cutt.us/3cKkS**, 23/02/2023.

الاسباني في الفلبين إخضاع شعب مورو بالكامل، لذلك تنازلت إسبانيا عن مستعمرتها للولايات المتحدة الأمريكية عام 1898، وشمل هذا التنازل أيضا منطقة مورو على الرغم من أن الاسبان لم تكن لهم السلطة المطلقة على هذه الأراضي، ليباشر الاستعمار الجديد سياسات تهدف إلى إضعاف "بلاد المورو" في الدولة الفلبينية، ومن بين ما قام به الاستعمار الجديد قوانين ملكية الأراضي الجديدة التي سهلت استيلاء الشركات الأمريكية عبر الوطنية على المنطقة، ومع سياسة إعادة توطين الفلبينيين المسيحيين في المناطق الجنوبية فقد تغيرت التركيبة الديمغرافية لميندناو.[1]

استقلت الفلبين عام 1946، لكن بالنسبة لمسلمي ميندناو كان الاستقلال مجرد انتقال من السيطرة الاستعمارية– إلى سيطرة الحكومة الجديدة؛ إذ استمرت سياسة التهجير الداخلي حتى أصبح المورو لا يشكلون سوى 21% فقط من سكان ميندناو بحلول 1970، مما زاد من التوترات بين ملاك الأراضي التقليديين والمستوطنين الجدد، وبين المسلمين المحليين والمسيحيين المهاجرين، لتنقل أخيرا مذبحة "جابيدة" عام 1968 النزاع من المستوى المجتمعي إلى المستوى السياسي، وهنا تأسست حركة استقلال مورو وبعدها الجبهة الوطنية لتحرير مورو عام 1972، بهدف الكفاح من أجل استقلال المورو واسترجاع أراضي الأجداد، وردا على ذلك أعلن الرئيس "ماركوس" الأحكام العرفية في سبتمبر من نفس السنة، واستمر القتال حتى أوائل السبعينات مما تسبب في مقتل الآلاف، وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين.[2]

تكمن جذور الحركة الانفصالية في جنوب شرق آسيا في عمق الاختلافات الثقافية والدينية بين الشمال المسيحي والجنوب المسلم مما تسبب في انتشار حالة الشك بين الطرفين، وقد أدى تعقد الوضع إلى بدء المفاوضات بتيسير من ليبيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فكان توقيع اتفاق طرابلس عام 1976، الذي نص على منطقة حكم ذاتي للمسلمين في ثلاثة عشر مقاطعة. لكن عدم الرضا بهذه التسوية قد أدى إلى انقسام الجبهة الوطنية لتحرير مورو، وتم إنشاء "جبهة مورو الإسلامية

[1]Kathrin Rupprecht, ***Op, Cit***, pp. 24
[2] ***Ibid***,25.

للتحرير" التي استمرت في النضال المسلح إلى غاية نهاية ديكتاتورية ماركوس عام 1986، أين تم فتح المفاوضات من جديد.[1]

كان هناك أكثر من مائة وعشرين ألف (120000) ضحية طوال فترة القتال، وحوالي مليون لاجئ، و رغم ذلك استمرت "جبهة مورو الإسلامية للتحرير" في المفاوضات مع الحكومة الفلبينية حتى توصلا لاتفاقية سلام نهائية في مارس 2014، وضعت خريطة طريق لعملية الانتقال التي هدفت لمشاركة الجبهة في انتخابات عام 2016. ما يمكن ملاحظته هو أن الهوية كبناء اجتماعي توفر تبريرا أساسيا للمطالبة بدولة قومية مستقلة تماما كما هو الحال بالنسبة للبانجسامورو و الباثاني وغيرها.[2]

ج- النزاعات الداخلية في إندونيسيا: ميز الإندونيسيون أنفسهم بين نمطين من النزاعات هي النزاعات الأفقية والنزاعات العمودية؛ حيث يشير النزاع الأفقي إلى النزاع داخل المجتمع نفسه، يحدث بين مجموعتين مختلفتين ثقافيا ودينيا على الأقل تحت سلطة سياسية واحدة، ويشير النزاع العمودي إلى نزاع بين الحكومة ومجموعة معينة بدوافع إثنية، أو دينية، أو إيديولوجية داخل الدولة القومية. وفيما يلي عرض لأهم النزاعات الداخلية وتعقيداتها في إندونيسيا:[3]

✓ **النزاعات الأفقية:**

1- النزاع في كاليمانتان: كان البعد الاثني بارزا في كاليمانتان حيث تسبب الصدام بين المادوريون والملايو الأصليون -وكلاهما جماعتان مسلمتان- في عام 1999 في هلاك أكثر من 150 شخصا، ونزوح ما بين 10000 و15000 شخص نتيجة تصاعد أعمال العنف، كما تجدد العنف بين المادوريون والداياك في كاليمانتان في مقاطعة "سامبيت" سنة 2001، فكانت نتيجة ذلك وفاة 469 شخصا، وحرق أكثر من 1000 منزل، مما أجبر أكثر من 108000 مادوري على الفرار

[1] Sachiko,Ishikawa ***Op, cit***, p.7.
[2] Kathrin Rupprecht, , **Op**. **cit**; P P 24-26.
[3] Sukma Rizal, "Ethnic Conflict in Indonesia: Causes and the Quest for Solution", in: Kusuma Snitwongse & W. Scott Thompson, ***Ethnic conflict in South east Asia, Institute of Southeast Asian Studies***, (Singapore, 2005), p. 02. **https://cutt.us/x19x8** , 18/01/2020.

من المقاطعة إلى مادورا وأجزاء أخرى من جاوة الشرقية، وهو ما تسبب في ضغوط خطيرة على المقاطعة.

2-النزاع في مالوكو: بدأ النزاع في مالوكو سنة 1999 عندما هاجم مجموعة من المسيحيين المسلمين وهم يحتفلون بعيد الفطر، وسرعان ما اندلعت أعمال عنف بين المجموعتين الدينيتين خلفت آلاف القتلى، وهدمت آلاف المنازل والمتاجر، ليتطور الأمر بعدها إلى نزاعات عنيفة قدرت نتائجها في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2001 بوفاة أكثر من 8000 شخص، ونزوح حوالي 500000 شخص، وتدمير عديد المدن كما هو الحال بالنسبة لمدينة "أمبون" الإقليمية، فهو نزاع بين المسلمين والمسيحيين، أدى إلى حرب شاملة بينهما، ليتم توقيع اتفاقية سلام بينهما في أوائل عام 2002، ولكن أعمال العنف استمرت في التجدد ولم تحصل المنطقة على استقلالها كما حدث بالنسبة لتيمور الشرقية التي حصلت على استقلالها بفضل الدعم الدولي.

3-النزاع في سولاويزي: اعتبر الصدام في سولاويزي دينيا بالدرجة الأولى بين المسلمين والمسيحيين، رغم أن الاختلاف الاثني موجود كذلك؛ إذ ينحدر المسيحيون من إثنية "باموتا"، وينحدر المسلمون من إثنية "بوغيس"، إلا أن النزاع قد اتخذ شكل الحرب الدينية منذ اندلاعه. في أفريل من سنة 2000، اندلع القتال في عشرين بلدة في "بوسو"، أسفر عن أكثر من 250 حالة وفاة، وتدمير أكثر من 5000 منزل ودار عبادة، ونزوح حوالي 70000 شخص.[1]

تفصح هذه النماذج من النزاعات والتصادمات عن الهشاشة المجتمعية الناتجة عن عدم تقبل الآخر الإثني والديني، ومستوى الكراهية بين مختلف مكونات المجتمع الاندونيسي أو في المقاطعات والجزر الاندونيسية، خاصة أن كلا من هذه النزاعات يمثل مسببات وديناميكيات مولِّدة لعدم الاستقرار الداخلي تتطلب حلولا واستجابات مختلفة.

✓ **النزاعات العمودية**

1- نزاع الموارد في آتشيه: يدور النزاع في "آتشيه" بين القوات المسلحة الاندونيسية و"حركة آتشيه الحرة"، وقد تضمنت مناطق النزاع كل من مالوكو وتيمور الشرقية وبابوا الغربية وإيريان جايا،

[1] ***Ibid***, pp. 4,5.

تبلغ مساحة إقليم آتشيه حوالي 250.000 كلم²، وتقع في الطرف الشمالي من جزيرة سومطرة التي يبلغ تعداد سكانها حوالي 4.1 مليون نسمة. تعود جذور النزاع حسب "Kooista" إلى نهاية القرن التاسع عشر عندما قررت القوى الاستعمارية الهولندية توسيع الحكم الاستعماري ليشمل سلطنة آتشيه، ليتفاقم الوضع بسبب الخلافات الدينية.

تسعى الأطراف المتنازعة في آتشيه إلى السيطرة على الموارد الطبيعية وتوزيعها في المنطقة، وهي الموارد التي يرى سكان آتشيه أنها من حقهم، خاصة بعد فترة السبعينات التي اكتشف فيها النفط والغاز ، مما شجع الحكومة الاندونيسية على ممارسة القمع والظلم الاجتماعي اتجاه سكان آتشيه، الأمر الذي دفع الزعيم "حسين دي تيرو" لتأسيس الجبهة الوطنية للتحرير في سومطرة، وحركة آتشيه الحرة التي أعلنت آتشيه دولة مستقلة في ديسمبر 1976.[1]

يتميز النزاع في آتشيه بأبعاده المتعددة ، فله بعد تارخي وقومي واقتصادي، وهو ما زاد من صعوبة إنهائه، ففي عهد الرئيسة السابقة "ميجاواتي سوكارنو بوتريه" استأنفت محادثات السلام عام 2000 إلا أنها انهارت لأن "ميجاواتي" عرضت حكما ذاتيا محدودا فقط في حين أن قادة حركة آتشيه يطالبون بالاستقلال، الأمر الذي أدى إلى انهيار المفاوضات.[2]

2- النزاع في بابوا الغربية

أ- جذور النزعة الانفصالية في بابوا غينيا الغربية: كانت الحدود الموروثة عن الاستعمار أداة قوية للقادة الاندونيسيين من أجل توحيد الأقليات الاثنية في دولة قومية واحدة، وفي تأسيس هوية إندونيسيا، حيث تم ترسيم الحدود الاندونيسية من قبل الاستعمار الهولندي الذي تجاهل الولاءات والعلاقات فيها، فالهولنديون قد ساهموا في تفاقم النزاعات القائمة من خلال السياسة الاستعمارية الاستيعابية التي استمرت إلى ما بعد نهاية الاستعمار الهولندي؛ حيث اعتمدت الدولة الاندونيسية الموحدة بشكل كبير على المشروع القومي الذي اعتمد لغة وطنية محايدة –لغة البهاسا الاندونيسية–

[1] Hamish K, Wall, **Op, Cit**, p. 67.
[2] **Ibid**, pp. 68,69.

من أجل توحيد المجموعات الاثنية في اندونيسيا، إلا أنه في الحقيقة ساهم في تكريس هيمنة الجماعة الاثنية الجاوية.[1]

بالعودة إلى الحركة الانفصالية فقد كانت موجهة في البداية ضد المسؤولين الاندونيسيين، مما جعل الاستعمار الهولندي يبقي على بابوا غينيا الغربية تحت سيادته بالرغم من استقلال اندونيسيا عام 1945، على اعتبار أن المنطقة لم تكن جزءا من اندونيسيا بسبب الاختلاف الاثني والثقافي، فجاء الرد الاندونيسي عن طريق الغزو العسكري عام 1961 لفرض السيادة الاندونيسية على بابوا الغربية، مما دفع بهولندا لتسريع إنهاء استعمار الإقليم من خلال إجراء انتخابات مجلس غينيا الجديدة، غير أن اندونيسيا قامت بضم بابوا الغربية بطريقة قسرية مما دفع بالولايات المتحدة للتدخل كوسيط من أجل ضمان التأييد الاندونيسي في سياق الحرب الباردة، وإثر ذلك تم نقل الإشراف الإقليمي لبابوا الغربية للأمم المتحدة، وعاد سنة 1963 لإندونيسيا بشرط أن تقوم اندونيسيا باستفتاء لتقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة،

وقد كانت نتيجة التنفيذ المتحيز للاستفتاء من قبل اندونيسيا، والذي صوت من أجل الاندماج أن رفضه البابوانيون واعتبروه غير شرعي وغير تمثيلي، لتتأسس سنة 1963 حركة بابوا الحرة، التي باشرت بشن حرب عصابات متواصلة ضد الحكومة الاندونيسية حتى أواخر السبعينات، واستمرت في مقاومتها المسلحة بهدف الاستقلال المطلق عن اندونيسيا، وكرد فعل قام الجيش الاندونيسي بعمليات عسكرية متتالية لقمع تمرد غرب بابوا غينيا مما أدى إلى انتهاكات واسعة لحقوق الانسان.[2]

ب- عوامل ظهور النزعة الانفصالية في بابوا غينيا الغربية:

أرجع الباحثون بروز النزعة الانفصالية في بابوا غينيا الغربية لجملة من الممارسات السياسية التي انتهجتها الحكومة الاندونيسية، التي مست مختلف جوانب حياة البابوانيين يمكن ايجازها كما يلي:[3]

[1] Julius Cesar. Trajano ,"ethnic nationalism and separatism in west Papua, Indonesia", ***journal of peace, conflict and development***, (Issue16, November 2010), p. 13. At: **https://cutt.us/v3xKi**, 14/08/2021.
[2] ***Ibid***, p. 16.
[3] ***Ibid***, pp. 17-23.

– **سياسة المركزية:** انتهج "سوهارتو" سياسة المركزية انطلاقا من اعتماده على دعم الجيش؛ فقد تم صياغة السياسات في المركز وطبقت في الأطراف، مما يعني أن جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية كانت تخضع لرقابة مشددة من قبل المركز، لذلك سرعان ما تحولت سياسة الوحدة إلى سياسة التوحيد، مما قوض المؤسسات المحلية والهوية المحلية.

– **سياسة التهجير:** حيث قامت إندونيسيا بترحيل العائلات الاندونيسية الفقيرة من المناطق المكتظة سكانيا إلى المناطق الأقل اكتظاظا، من جافا وبالي ومادورا إلى سومطرة وكاليمانتان، وبابوا الغربية، كما قامت بالترحيل القسري لسكان بابوا الغربية بسبب تدفق المهاجرين الإندونيسيين، وانتشار الفقر بسبب إزالة الغابات وإتلاف التربة بمعدل 200000 هكتار في السنة، الأمر الذي دمر الاقتصادات التقليدية ووسائله، وسهل هيمنة الاندونيسيين المهاجرين على الأنشطة الاقتصادية لبابوا الغربية.

– **الاستغلال الاقتصادي لموارد بابوا الغربية:** حيث أثر هذا الاستغلال على حياة الأقليات الإثنية في مختلف المقاطعات الغنية بالموارد، خاصة أن هذا الاستغلال لم يكن من قبل الحكومة الاندونيسية فحسب وإنما كان أيضا من قبل الشركات الأمريكية واليابانية والجنوب إفريقية لصالح الاندونيسيين والمستثمرين الأجانب والمسؤولين المحليين والجيش وغيرهم. فالنزاع في بابوا الغربية إذن متعدد العوامل والفواعل، فقد اجتمع البعد الإثني والديني والاقتصادي كمواضيع للنزاع، واجتمعت الفواعل الداخلية مع الفواعل الخارجية مما زاد من شدة تعقد النزاع واستعصائه على الحل.

3– النزاع في ولايتي شان وكارين: التزاوج الاثني – الديني في ميانمار:

تمثل ميانمار (بورما سابقا) أكثر المجموعات السكانية تنوعا من حيث الإثنيات في جنوب شرق آسيا، يحكمها نظام عسكري ذو تاريخ حافل بالقمع الاثني، مما أعطى للعديد من الأقليات مبررا للقتال. ومن الاثنيات التي تشكل المجتمع الميانماري نجد: المون، شان، راخين، الأراكان، البورمان، الكارين، الكاريني، تشين، الكاتشين، البالاونج، باأو، الكايانج، وا، و لاهو، أمادينيا، ويمثل البوذيون 80% من مجتمع ميانمار، بينما يشكل المسيحيون والمسلمون 4% لكل منهما على التوالي، يليهما الصينيون والأقليات الأخرى، وقد قسم دستور 1974 بورما آنذاك إلى سبع ولايات على أساس ديني،

لكنه أعطى السيطرة للمتمردين في ولايات مثل شان وكارين،[1] رغم هذا التنوع إلا أن الحكومة في ميانمار لم تأخذه في الاعتبار، من خلال ما قامت به من انتهاكات لحقوق الأقليات، وحرية ممارسة معتقداتهم الدينية والثقافية، وذلك بالرغم من تبني ميانمار لدستور عام 1948، والذي ينص على حرية الإيمان والعبادة لجميع الأشخاص، لكنه أعطى مكانة خاصة للديانة البوذية وقد زاد الوضع تعقدا في ميانمار بعد الإطاحة بالديمقراطية عام 1962 من قبل الجيش بقيادة الجنرال "ني وين"، الذي رفض تقاسم السلطة مع الأقليات الأخرى، مما دفع بهذه الأخيرة نحو التمرد، أين قتل عشرات الآلاف في مواجهة الجيش والحكومة معا.[2]

استمر النزاع في هاتين الولايتين نشطا مند استقلال ميانمار، فقد كانت أمة كارين الأقلية الأكثر تنظيما، كما أن انتفاضة الكارين هي أقدم ثورة ذات بعد إثني في العالم، كونها واحدة من أكبر المجموعات الإثنية التي قدر عددها بحوالي 2.5 مليون نسمة حسب ادعاء حكومة ميانمار، و7 مليون نسمة حسب ادعاء اتحاد كارين الوطني (KNU)، ويعتمد اتحاد كارين الوطني على العديد من الميليشيات الإثنية والجماعات المتمردة التي تنشط داخل حدودها، وقد تم تقدير قوة فصائل شان المختلفة بحوالي 8000 ميليشية، مما يعني أن اتحاد كارين الوطني مجهز بقاعدة عمليات قوية، تعتمد في تمويلها على التجارة غير الشرعية خاصة تجارة الأفيون والهيروين، على اعتبار أن ميانمار قد تفوقت على أفغانستان في إنتاج هاتين المادتين منذ 2001، كما أن العديد من الجماعات المتمردة الناشطة في ميانمار متورطة في إنتاج المخدرات وتجارتها، مما جعلها مصدرا أساسيا لتمويل تمردهم وشراء الأسلحة الخفيفة، بل أصبح لها دور حكومي كذلك، فقد جاء في تقديرات البنك الدولي أن 40% من الناتج القومي الإجمالي السنوي لميانمار يحصل من التجارة في السوق السوداء.[3]

[1] Hamish K, Wall, ***Op. cit***, p . 47.
[2] ***Ibid***, p. 46.
[3] ***Ibid***, p. 48.

ثانيا: النزاعات الداخلية ومساعي الاندماج

1- النزاع في راخين/ ميانمار:

أ-مسار النزاع: تمثل ميانمار مزيجا من الشعوب ذات الأصول المختلفة وذات اللغات والديانات المتعددة، وكان ذلك نتيجة هجرات متتالية منذ العصور القديمة، وكذلك الهجرة الحديثة خلال الفترة الاستعمارية (1868- 1948)، فكانت النتيجة مجتمعا متنوعا، تزاوج وتفاعل وتداخل وهاجر وبُشِّر باعتقادات دينية عديدة، من جهته مارس الاستعمار البريطاني سياسة التمييز بين المجموعات؛ حيث أعطى الأولوية للجيش الاستعماري، وتم استبعاد غالبية البورميين بالكامل من الجيش، كما أسست سياسة فرق تسد الاستعمارية لانقسامات عميقة وتوترات بين المجموعات والأقليات في ميانمار باستخدام عنصر اللغة، فقد أصبحت الإثنية مصدرا للمواطنة والحقوق الأساسية والسياسية، وللنزاع كذلك، بالنظر لهيمنة العلاقة الصفرية على العلاقة بين الإثنيات، مما زاد من حدة الانقسامات الإثنية؛ بحيث أدت إلى انتشار الجماعات المسلحة وعسكرة الإثنيات، وهو ما أفضى إلى حلقة مفرغة من العنف الآخذة في التصاعد، فلم تعد الدولة قادرة على مخاطبة الأقليات الإثنية وتوفير أمنها، لتكون النتيجة عشرات من الجماعات المسلحة القوية في مواجهة الجيش النظامي للبلاد؛ حيث حمل عشرات الآلاف من الناس السلاح سواء لصالح الدولة أو ضدها، نتيجة لذلك أصبحت ميانمار خليطا من الجماعات المسلحة المستندة إلى بعد اثني، تقاتل من أجل حقوقها الاقتصادية والمجتمعية، وما اندلاع القتال بين الجيش وجيش "آراكان" في ولاية راخين الغربية منذ عام 2018 إلا تأكيد على حالة الأمن الداخلي فيها.[1]

من كل ما تقدم، يبدو أن ميانمار قد أصبحت موطنا لبعض أطول النزاعات المسلحة عبر العالم، فبعضها يعود تاريخه لأكثر من سبعين عاما، وأخرى تعود إلى فترة الاستقلال عن الاحتلال البريطاني عام 1948؛ حيث كانت النزاعات ذات طبيعة إيديولوجية مع عدد من الفصائل السياسية التي حملت السلاح نيابة عن مختلف الرؤى الاشتراكية والشيوعية، رغم ذلك كان هنالك دوما بعد اثني تصاعد مع مرور الوقت، حتى أصبح مهيمنا نتيجة للمظالم التي واجهتها الأقليات، فدولة ميانمار لا

[1] International Crisis Group, "identity crisis: ethnicity and conflict in Myanmar", ***Asia report***, (N° 312, 28 Augest 2020), p. 01. At: **https://cutt.us/HdoX6**, 19/02/2021.

تتسامح مع المجموعات الدينية الأخرى غير البوذية، حاليا تضم ميانمار قرابة عشرين (20) مجموعة مسلحة قوية تعرف نفسها انطلاقا من الانتماء الاثني وليس السياسي أو الأيديولوجي.[1]

ولاتزال الإثنية مفهوما أساسيا يستند إليها مفهوم المواطنة في ميانمار وأساسها القانوني هو قانون الجنسية الجديد في ميانمار عام 1982، الذي أدخل ثلاث مستويات من المواطنة: مواطن بالمولد أو النسب، مواطن منتسب أو متجنس ومواطنون عاديون/ طبيعيون؛ حيث أن المجموعات الإثنية الموجودة في ميانمار قبل عام 1923 فقط هي المؤهلة للحصول على الجنسية بالميلاد؛ في حين أنه من الممكن للأشخاص غير الأعضاء في هذه المجموعات أن تحصل على العضوية الكاملة الجنسية عن طريق النسب بعد ثلاثة أجيال في ميانمار، من هذا المنطلق، وبسبب التمييز فإن الهنود أو الصينيون لا يحصلون سوى على المستويات الدنيا من الجنسية، أو يتم حرمانهم من الجنسية تماما، وفي ظل هذا القانون أصبحت معظم الحقوق مثل عدم التمييز وتكافؤ الفرص وحرية التعبير حكرا على المواطنين من الدرجة الأولى فقط. أما بالنسبة لأقلية "الروهينغا"، فقد تم تصنيفها رسميا على أنهم عديمي الجنسية عام 1992، فاندلع النزاع في منطقة "راخين" في ميانمار، مما أدى إلى فتنة دينية راح ضحيتها أكثر من **200** ألف شخص في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015، وتدمير أكثر من 150.000 مسكنا للروهينجا، وفرار أكثر من 100000 شخص إلى ماليزيا، ليتحول الوضع إلى نزاع عنيف بين الحكومة وشعب الروهينجا عام 2016، بعدما تعرضت المراكز الحدودية لولاية راخين للهجوم كبداية لعمليات التطهير ضد الرهينجا المتمردون، نتج عن ذلك أكثر من 600000 لاجئ إلى بنغلاديش.[2]

سادت سياسة تعزيز الانقسامات الاثنية القائمة في ميانمار منذ فترة طويلة سواء بين المجموعات المعترف بها في كل من "شان" و "كاتشين"، أو بين "تاينجينتا" وأولئك الذين ينظر إليهم على أنهم "الآخرون"، مما كان سببا في نشوب نزاعات بين الدولة والجماعات المسلحة بسبب المظالم التي عانت منها بعض الأقليات من جهة، وبسبب المنافسة بين مختلف الرؤى الإيديولوجية للبلاد من جهة أخرى، وقد تجلى هذا الانقسام مؤخرا في شكل عنف طائفي استهدف مسلمي الروهينجا في

[1] ***Ibid***, p. 02.
[2] International Crisis Group, ***Op, Cit***, pp. 5,6.

مقاطعة/ ولاية راخين منذ أوث 2017*، فكان التمرد هو الوسيلة الفعالة الوحيدة لبلوغ الأهداف السياسية المرجوة مثل تعزيز الاستقلالية/ الحكم الذاتي، والوصول العادل للموارد. ولعل من أبرز صور هذا الاتجاه هو صعود جيش أراكان في راخين ذلك أن نظام التمثيل الانتخابي قد حد من النفوذ السياسي والانتخابي للأقليات، مما دفع هذه الأخيرة إلى دعم الجماعات المسلحة، مما أنتج أنماط عديدة من النزاع على مدى العقود الماضية.[1]

ب/ التداعيات الإقليمية للنزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا (في راخين بميانمار)

شهدت سواحل تايلاند وإندونيسيا وماليزيا هجرة جماعية واسعة النطاق لأقلية الروهينجا المضطهدة في ميانمار منذ عام 2015، مما جعل الوضع مصدر قلق للمنطقة وللمجتمع الدولي ككل، كونها شكلت أزمة إنسانية خطيرة تهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي. وتمثل أزمة اللجوء هذه مزيجا معقدا من المشاكل الناتجة عن تطهير عرقي وطائفي داخل ميانمار، تضمنت التنقل غير القانوني وغير النظامي للأشخاص، والاتجار بالبشر وبالسلاح وغيرها من الآفات الاجرامية الأخرى، فقد قدرت المفوضية السامية لحقوق اللاجئين عددهم بحوالي ثمانمائة ألف (800000) لاجئ أجبرهم التمييز على مغادرة ميانمار. والحقيقة أن الروهينجا لا يواجهون اضطهاد الحكومة فحسب، بل يواجهون أيضا عنفا طائفيا ومجتمعيا طويل الأمد.[2] يبين الجدول التالي أهم وجهات لاجئي الروهينغا:

الجدول رقم (16): وجهات اللاجئين بسبب نزاع ميانمار

دول المقصد	عدد اللاجئين (لاجئ)
السعودية	200.000
الإمارات	10.000
باكستان	350.000
بنغلاديش	500.000

* لمزيد من الاطلاع انظر: حميدة لحمر، "اضطهاد الأقليات المسلمة في العالم غير الإسلامي وآليات مواجهته: اضطهاد الروهينغا أنموذجا"، ***المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية***، (مجلد 17، العدد 01، 30 جوان 2022).

[1] International crisis group, ***Op, cit***, p. 14.

[2] Sampa Kundu ," the Rohingya: security implications for Asean and beyond,"(New Delhi, institute for defense studies and analyses, May 28, 2015), p. 3, At: **https://cutt.us/0ssJz**, 19/02/2021.

الهند	14.000
تايلاند	5000
ماليزيا	150.000
ميانمار (المشردون داخليا)	1.000.000

المصدر: Sampa Kundu ," the Rohingya: security implications for Asean and beyond,"(New Delhi, institute for defense studies and analyses, May 28, 2015), p. 3, At: **https://cutt.us/0ssJz**, 19/02/2021.

يتضح من الجدول أن النزاع في ميانمار قد سبب أزمة لاجئين للعديد من الدول، مما يجعلها عرضة لجملة من الأعباء والرهانات الأمنية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو مجتمعية، مما يؤدي إلى تشويه بيئتها الداخلية لتكون حاضنة لبذور نزاعات كامنة، قد تنفجر في المستقبل، كما تنبئ أزمة اللاجئين هاته باحتمال انتشار النزاع إقليميا خاصة أن ماليزيا تتشارك الديانة مع الأقلية المضطهدة، وتتشارك تايلاند الديانة مع حكومة ميانمار، مما يؤثر سلبا على العلاقات الإقليمية بين دول الآسيان.

المبحث الثالث: النزاعات الداخلية وانبثاق تهديدات للأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا

يعتبر فهم التداعيات الداخلية والخارجية للنزاعات الداخلية متغيرا مهما في دراسة مساراتها، من أجل التعرف على الميكانيزمات المعقدة لها، كونها نتائج ومسببات في نفس الوقت.

المطلب الأول: انتشار الأسلحة الخفيفة وتصاعد العنف

تسببت النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا في كل من ميانمار والفلبين وتايلاند، ودول ما بعد النزاع مثل كمبوديا وفيتنام وغيرهما إلى تحول دول الجوار إلى مخزونات للأسلحة المتبقية؛ فقد أصبح الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة صناعة مربحة للمهربين، في هذا الصدد قدرت هيئة مراقبة الشرطة الإندونيسية أن هناك 17000 سلاح ناري متداول في إندونيسيا، 8000 منها في جاكارتا الإندونيسية. و1.1 مليون سلاح ناري غير قانوني في الفلبين، و6.13 مليو ن سلاح في تايلاند.

مما لا شك فيه أن الأسلحة الخفيفة تسهل تفاقم العنف وانتشار الجرائم، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وانتشار ثقافة العنف، وهذه البيئة لابد أن تقوض مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للدول من خلال الحد من القوى العاملة جراء الخسائر البشرية للنزاعات المسلحة، وتدمير رأس المال المادي كالبنية التحتية، وتعطيل مختلف الأنشطة التنموية، فهذه تايلاند مثلا قد بلغت خسائرها الاقتصادية 3.1 مليار دولار جراء انتشار العنف.[1]

إن إمداد الجماعات المتمردة بالأسلحة الخفيفة له تأثير مباشر على دورة حياة النزاع الداخلي في جنوب شرق آسيا؛ حيث يقول "فيرون" Fearon: «أن الحروب الداخلية تميل للاستقرار لفترة طويلة عندما لا يستطيع أي من الطرفين نزع سلاح الآخر، مما يتسبب في مأزق عسكري». من جهة أخرى يمكن للجماعات المتمردة أن تحصل على الأسلحة الخفيفة في حال حصولها على الدعم والمساعدة الخارجية، والواقع هو أن منطقة جنوب شرق آسيا من أبرز المناطق التي يبدو فيها تأثير الأسلحة الخفيفة بجلاء؛ فقد بات ينظر إليها على أنها وسيلة ضغط للتأثير على صناع القرار الحكومي، من

[1] Brian Finlay, Johan Bergenas, and Esha Mufti, "Beyond Boundaries in Southeast Asia: Dual-Benefit Capacity Building to Bridge the Security/Development Divide", (The Stanley Foundation, 2013), P. 13. At: **https://cutt.us/9hO9f**, 26/07/2022.

خلال استخدام العنف أو التهديد باستخدامه. ونتيجة لاحتضان المنطقة للعديد من الدول الضعيفة ذات الحدود غير المؤمَّنة، فقد أصبحت مسألة نقل الأسلحة الخفيفة قضية خلافية بين حكومات هذه الدول، لما تحدثه من تهديدات أمنية في المنطقة.

في هذا السياق قام "كابي" (Capie) بدراسة حول إنتاج الأسلحة الخفيفة ونقلها بصورة مشروعة وغير مشروعة في جنوب شرق آسيا، وقد خلص إلى أن المنطقة تعاني من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة خاصة مع ما عرفته المنطقة من أزمات اقتصادية. كما أشار "شالك" (Chalk) إلى قابلية تشكيل الجماعات المتمردة في جنوب شرق آسيا لمسببات النزاعات الداخلية، بفعل بنية دولة ما بعد الاستعمار التي سمحت بحركة الأسلحة بطريقة غير شرعية عبر الحدود الوطنية للدول. فهناك العديد من مصادر الإمداد الخارجي والداخلي للأسلحة الخفيفة المتاحة للجماعات المتمردة في جنوب شرق آسيا، التي تؤثر بطرق مختلفة وبدرجات متباينة مما يصعب عملية صياغة سياسة واحدة لمواجهتها من قبل العديد من الدول،[1] وفعلا، استمرت الأسلحة الخفيفة في التأثير على نتائج العديد من النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا: في الفلبين مع الجماعات المتمردة، وفي إندونيسيا مع جيش الشعب الجديد وجبهة مورو الاسلامية للتحرير وحركة "جيراكان" بآتشيه، الذين انخرطوا عسكريا ضد حكوماتهم لعدة عقود، ولا شك أن الطبيعة الجغرافية وغياب الاستقرار في جنوب شرق آسيا عوامل مساعدة على نقل الأسلحة الخفيفة؛ قدم "كابي" أربعة عوامل أساسية تساعد على نقل الأسلحة بطريقة غير شرعية في جنوب شرق آسيا هي:[2]

- ✓ العدد الكبير من النزاعات الداخلية، وما يصاحب ذلك من ضرورة الحصول على أسلحة بشكل غير قانوني من قبل فاعلين غير حكوميين.
- ✓ كون المنطقة موطنا لعديد النزاعات يجعل من الممكن نقل كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة بسهولة.
- ✓ الحدود البحرية والقارية الطويلة لجنوب شرق آسيا مما يجعلها عصية على المراقبة والتحكم.
- ✓ كون المنطقة تضم العديد من الدول الضعيفة هو أمر يسهل عملية نقل الأسلحة الخفيفة.

[1] Hamish K. Wall, ***Op. Cit***, pp. 2-5.
[2] ***Ibid***, pp. 38-40.

✓ يساعد العامل القانوني من خلال منح الترخيص القانوني لحيازة الأسلحة النارية في انتشار الأسلحة الخفيفة في جنوب شرق آسيا.

تأسيسا على ذلك، تعتبر تايلاند واحدة من أهم مراكز تهريب الأسلحة في جنوب شرق آسيا بالنظر للموقع المركزي لتايلاند والدور الذي اضطلعت به في توريد الأسلحة للنزاعات في إندونيسيا وفي الفلبين وتايلاند نفسها، وفي هذا الصدد تنشئ تايلاند مناطق عازلة ضد الدول المجاورة التي كانت تعتبرها تهديدا لها. أما كمبوديا فقد اعتبرها "شالك" (Chalk) المزود الرئيسي للفاعلين من غير الدول كونها تملك مخزونات للأسلحة التي تم بناؤها خلال النزاع طوال فترة الثمانينات، وأعيد تدويرها في عديد النزاعات، وتمثل كمبوديا حاليا منطقة عبور رئيسية للأسلحة الخفيفة إذ يمر بها ما نسبته 80% من جميع الشحنات غير القانونية للدولة.[1]

يهدد هذا الانتشار العشوائي للأسلحة الخفيفة في جنوب شرق آسيا الشعوب والمجتمعات والدول والمنطقة ككل، كونها تقوض أمن الإنسان وتضعف التنمية وتفاقم النزاع والعنف والجريمة وغيرها، ولعل ذلك ما يفسر إدراج الآسيان لمسألة الأسلحة الخفيفة في مناقشاتها الوزارية باعتبارها جزء من الرهانات الأمنية الجديدة التي تستدعي تطوير تعاون إقليمي في مواجهة مختلف أنماط الجريمة المنظمة. من أجل ذلك أمكن القول أن دول جنوب شرق آسيا لا تزال تعاني من تدفق الأسلحة الخفيفة التي تطيل أمد النزاعات وتزيد من حدة العنف في ظل استمرار النزاعات الداخلية فيها.

المطلب الثاني: اللجوء والنزوح آليتين لانتشار النزاعات الداخلية

أوّلا: اللاجؤون وتهديد الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا

أ/ التعريف باللاجئين وظاهرة اللجوء: يعرف اللاجئ عادة على أنه شخص لديه خوف مبرر من الاضطهاد وهو خارج بلده الأصلي. يركز هذا التعريف على الاضطهاد الفردي بناء على الهوية، أو الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة، أو على أساس ديني، أو إثني، أو على أساس الرأي السياسي وغيرها.[2] لكن هذا التعريف قد أهمل عوامل أخرى من شانها أن تدفع باتجاه خيار

[1] ***Ibid***, pp 41,42.
[2] UN Refugees Agency, ***Refugees movements in South-East Asia***, June 2019, p. 4. At: https://cutt.us/8Gsdd, 28/06/2020.

اللجوء مثل الكوارث الطبيعية، لذلك فاللجوء هو الانتقال القسري للأشخاص عبر الحدود سواء كان ذلك بسبب النزاع أو بسبب الكوارث الطبيعية، أو غيرها من الدوافع الأخرى بغض النظر عن الوضع القانوني في الدول المستقبلة.[1]

إن البحث في موضوع اللاجئين في آسيا يلقي بمجموعة من المسائل المعرفية والسياسية التي تستحق الدراسة؛ حيث يكشف البحث أن الهجرة القسرية في آسيا تعود للآثار المستمرة للاستعمار، وكيف أثرت المفاهيم الثقافية المحددة للأرض والسيادة والأنظمة القانونية في معاملة اللاجئين. فحسب الأرقام التي قدمتها المفوضية السامية لحقوق اللاجئين سنة 2013، بلغ عدد اللاجئين في جنوب شرق آسيا 206860 لاجئ، ومن بين العشر دول الرئيسية المصدرة للاجئين في العالم اثنان منها من جنوب شرق آسيا هما فيتنام وميانمار، لقد كانت فيتنام مصدرا رئيسيا للاجئين خلال النزوح الجماعي "لأشخاص القوارب" منذ عام 1975 وإلى غاية ما بعد فترة 1997، عندما فر شعب "هوا" برا إلى الصين في سياق التوترات الصينية الفيتنامية، ومازال وضع هؤلاء اللاجئين مستمرا إلى يومنا هذا.[2]

ب/ تدفق اللاجئين كميكانيزم لانتشار النزاع وتهديد الأمن الاقليمي: انطلاقا من الفرضية التي ترى بأن اللاجئين يساهمون في انتشار النزاعات الداخلية المسلحة من دولة إلى أخرى، وانطلاقا من تتبع البيانات العالمية وجد صالحيان وغليديتش (Salehean) & (Gledetch) أن الدول التي تأوي اللاجئين في دول الجوار أكثر عرضة لانتقال النزاع على اعتبار أن تدفق اللاجئين يصبح آلية لانتقال عدوى النزاع، إلا أن زيادة هذا الاحتمال ونقصانه مرتبط بتداعيات الآثار التي تجعل الدول المستقبلة أكثر عرضة للنزاع مقارنة بالدول المجاورة التي تشهد تدفقا للاجئين في منطقة النزاع. وقد قدمت

[1] international displacement monitoring center & Norwegian refugee council، ***التقرير العالمي حول النزوح الداخلي***، ترجمة: قطر الخيرية، (2019)، ص.90.

[2] Elaine Lynn-Ee Ho, Laura Madokoro, Glen Pwterson, Refugees, "Displacement and forced Migration in Asia: Charting an Inclusive Research Agenda," (Working Paper Series, N°.236, Asia Research Institute, April 2015), P. 03. At: **https://cutt.us/TLLQx**, 19/10/2021.

فرضيات تحاول التقاط العوامل المساهمة في تفعيل دور اللاجئين في نقل النزاعات الداخلية للدول المستقبلة كما يلي:[1]

ب- يتفاقم تأثير اللاجئين عندما تكون لدى الدول المستقبلة نزاعات كامنة.

ت- يتفاقم تأثير اللاجئين عندما يؤدي تدفقهم إلى تغيير كبير في الجغرافيا الإثنية.

يمكن إذن تحليل تأثيرات اللاجئين في دول الجوار من خلال عمليتين متميزتين: فمن جهة قد تتجمع النزاعات مكانيا نتيجة تكتل عوامل بنيوية مرتبطة بالنزاع، مما يؤدي إلى ارتباط النزاعات بعضها ببعض، ومن جهة أخرى يمكن تفسير الوضع في دول الجوار من خلال إمكانية وجود نزاع من شأنه أن يؤدي إلى نزاع آخر في دولة أخرى، فقد أظهرت الأمثلة التاريخية والحديثة بوضوح أن النزاعات المسلحة داخل الدول غالبا ما تكون مرتبطة ببعضها البعض بالشكل الذي يهدد أمن واستقرار جوار أوسع يمتد إلى ما وراء الحدود الخارجية للدولة، ذلك ما أسماه الباحثون بـ "العدوى" التي تعتبر: تلك العملية التي يؤدي النزاع الداخلي بموجبها في دولة معينة إلى زيادة احتمالية اندلاع النزاع في دولة مجاورة في وقت لاحق.[2]

يشرح مصطلح العدوى أن عواقب النزاعات والحروب الداخلية تتجاوز حدود الدولة القومية؛ حيث يكون لها تكاليف باهظة للدول المجاورة من قبيل تراجع النمو الاقتصادي بسبب تراجع الاستثمار والتجارة، تدهور الوضع الصحي بسبب انتشار الفيروسات، غياب الاستقرار وتصاعد رهانات أمنية جديدة بسبب أزمة اللاجئين.[3] والحقيقة أن هناك عوامل كثيرة ومتداخلة قد تكون مساهمة في انتشار النزاعات الداخلية لدول الجوار بالشكل الذي يجعل منطقة جغرافية معينة تشكل مركبا نزاعيا إقليميا:

[1] Erika Forsberg, ***Op, Cit***, pp. 13,14.
[2] ***Ibid***, p 14.
[3] **Ibid**, p 17.

الشكل رقم (17): تصدير التهديدات الأمنية من دولة النزاع الداخلي إلى دول الجوار

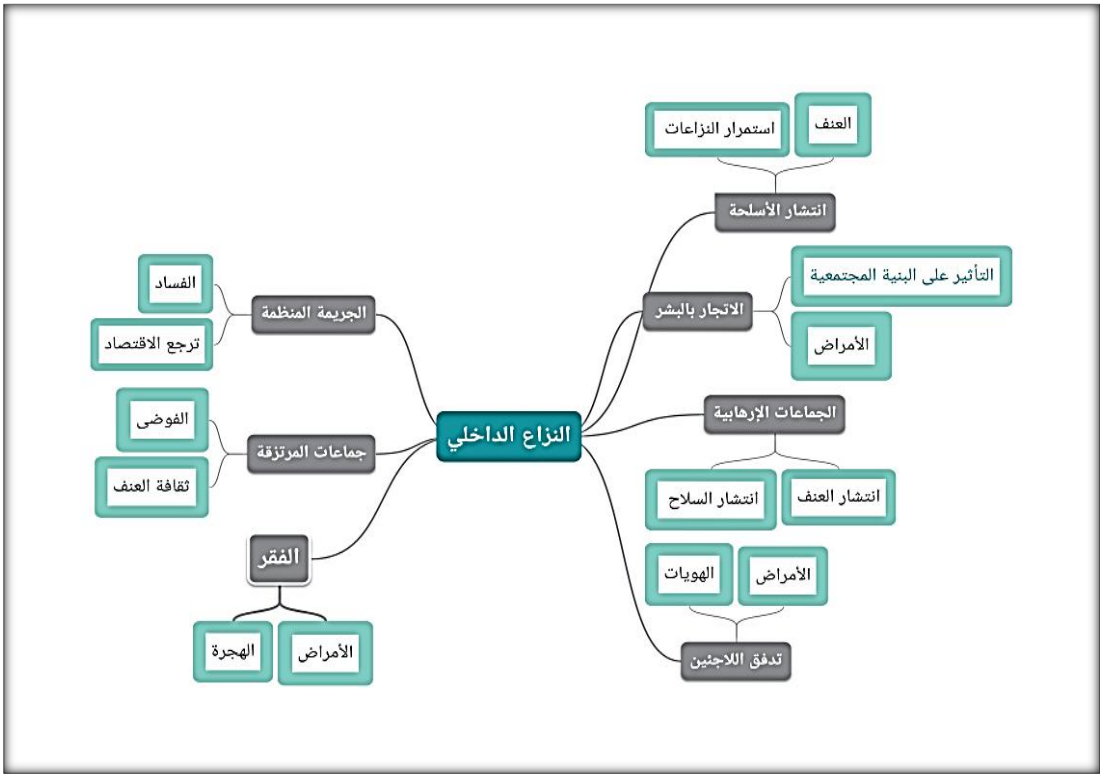

المصدر: من إعداد الباحثة.

لقد كانت ميانمار مصدرا لغالبية اللاجئين الذين يتنقلون عبر جنوب شرق آسيا، وهم أقلية الروهينغا عديمو الجنسية؛ حيث أدت التطورات الأمنية الناتجة عن تصعيد النزاع في جزء من ولاية راخين إلى لجوء حوالي 22000 شخص، ومنذ جانفي 2018 حتى جوان 2019 تم تسجيل 17907 لاجئا من الروهينغا كوافدين جدد إلى بنغلاديش، بينما اتجه آخرون نحو الهند والمملكة العربية السعودية وتايلاند وإندونيسيا وماليزيا.[1]

تسهل تدفقات اللاجئين انتشار الأسلحة والمقاتلين والإيديولوجيات المنتجة للنزاع، كما يغير اللاجئون التكوين الإثني للدولة، مما يؤدي إلى منافسة اقتصادية من شأنها أن تزيد من احتمالية العنف في الدولة المضيفة.[2] في هذا السياق جادل كل من غليديتش وصالحيان (Gledetch) &

[1] UN Refugees Agency, ***Op, Cit***, pp. 2-4.
[2] Idean Salehyan and Kristian Skrede Gleditsch, "Refugees and the Spread of Civil War", (International Organization, 60, Spring 2006), pp.338- 340. At: **https://cutt.us/OncWv**, 26/08/2021.

(Salehean) بأن للاجئين دور في نقل النزاع من دولة النزاع إلى الدول المجاورة وذلك من خلال عمليتين متصلتين هما:

1- أن النزاع يؤدي إلى توسع الشبكات الاجتماعية في دول أخرى، وغالبا ما يحتفظ اللاجئون بعلاقات مع أوطانهم ويستمرون في التأثير على النزاعات في الداخل، وبالتالي توسيع شبكات المتمردين من خلال تنقلهم الجغرافي، أو من خلال إقامة اتصالات مع السكان المحليين في الدول المضيفة لهم، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى مجموعة إثنية أو جماعة سياسية مماثلة.

2- يمكن اعتبار اللاجئين عاملا خارجيا سلبيا للآخرين من خلال ما يطرحونه من عبء إنساني ينعكس سلبا على الظروف الاجتماعية في الدولة المستقبلة، كما أن الظروف السيئة في مخيمات اللاجئين من شأنها أن تؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية في الدولة المستقبلة، مما يساهم في انتشار النزاع عن طريق تغيير الحوافز والفرص التي تجعل الفواعل في المناطق المستقبلة للاجئين مستعدة للانخراط في العنف.[1]

ثانيا: الانتشار الداخلي للنزاع عن طريق النزوح

يعتبر النزوح آلية أساسية للتكيف مع الوضع النزاعي بالنسبة للمدنيين الذين يواجهون القتال بين الحكومة والمجموعات الانفصالية؛ ففي عام 2019 فشلت قرارات وقف إطلاق النار من طرف واحد وعملية السلام الجارية في ميانمار في تفادي تصعيد النزاع الذي أدى إلى 80.000 حالة نزوح جديدة وهو أعلى رقم يسجل منذ عام 2012؛ فقد أجبر النزاع المسلح والهجمات المباشرة على المواطنين لعقود من الزمن سكان ميانمار على الفرار من بيوتهم، كما كانت ولاية راخين مسرحا لنزوح جماعي في عامي 2016 و 2017 عندما لجأ 800.000 ألف نازح من مجموعة الروهينغا إلى بنغلاديش، وأدى تصعيد النزاع بين القوات المسلحة وجيش التحرير الوطني عام 2019 إلى نزوح كبير استمر طوال السنة وبلغ عدد النازحين داخليا حينئذ 48.000 نازح، يعيشون في 136 موقعا عبر كل من راخين وتشين بحلول ديسمبر من نفس السنة.[2]

---

[1] ***Ibid***, pp. 340.341.

[2] Internal Displacement Monitoring Center، ***مرجع سابق***، ص. 45.

وقد أدت الاشتباكات بين تحالف جيش أراكان وجيش التحرير الوطني وجيش التحالف الديمقراطي الوطني في ميانمار بشن هجوم واسع على قوات الأمن، ردا على إقصاء التحالف الديمقراطي الوطني من محادثات السلام الوطنية خلال الخمس سنوات السابقة، وأدت هذه الاشتباكات إلى نزوح حوالي 10.000 نازح خلال الشهر التالي، واستمرت حالات النزوح حتى نهاية السنة.[1]

لقد شهدت سنة 2019 تصاعدا في أعداد النازحين في ميانمار نظرا لتصاعد حدة العنف في البلاد، لذلك يمكن القول أن حالات النزوح تتصاعد كلما زادت حدة العنف. ذلك ما نلاحظه من الشكل التالي الذي يتتبع وتيرة النزوح بميانمار في الفترة الممتدة من 2012 الى2019.

الشكل رقم (18): حالات النزوح الجديدة في ميانمار (2012-2019).

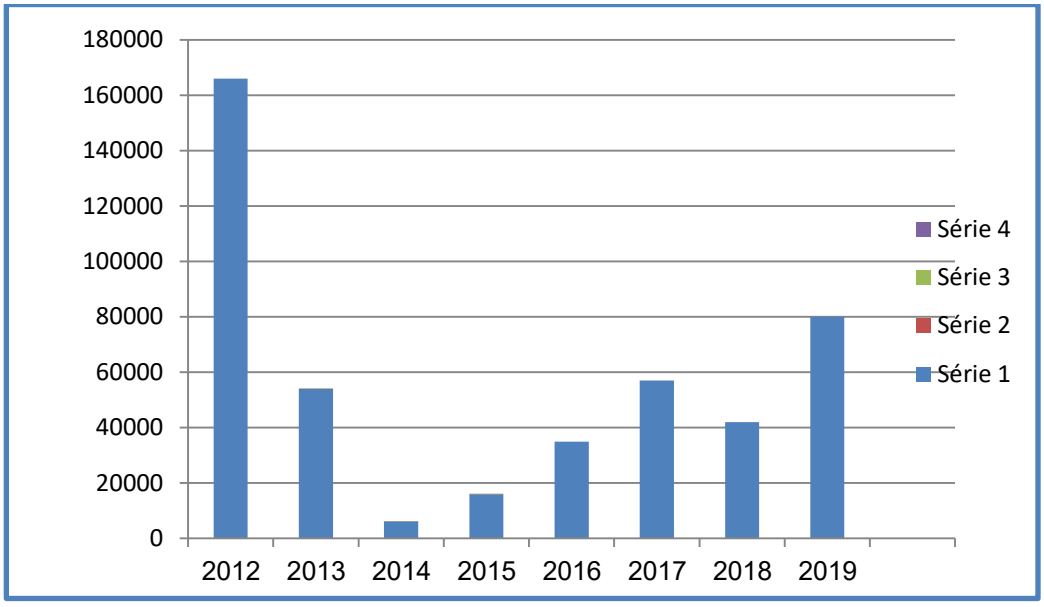

المصدر: International Displacement Monitoring Center & Norwegian Refugee Council، "التقرير العالمي حول النزوح الداخلي"، ترجمة: قطر الخيرية، (2019)، ص46.

ولا يختلف الوضع في الدول المجاورة لميانمار؛ إذ شهدت كل من إندونيسيا والفلبين وبابوا الغربية الجديدة عام 2019 حالات جديدة للنازحين نتيجة تجدد النزاعات فيها، كما هو موضح الجدول التالي:

[1] **المرجع نفسه**، صفحة نفسها.

الجدول رقم (17): عمليات النزوح الجديدة في جنوب شرق آسيا لعام 2019.

الدولة	عمليات النزوح الجديدة
اندونيسيا	23000
بابوا غينيا الجديدة	13000
الفلبين	183000

المصدر: Internal Displacement Monitoring International Displacement Monitoring Center & Norwegian Refugee Council، "التقرير العالمي حول النزوح الداخلي"، ترجمة: قطر الخيرية، (2019)، ص ص 103.104.

المطلب الثالث: العلاقة السببية بين النزاعات الداخلية والفقر

عادة ما يتم دراسة دور النزاع في الفقر من خلال مجموعة شائعة من البيانات واسعة الانتشار والاستخدام المتمثلة في: برنامج بيانات النزاع في أوبسالا (UCDP)، ومشروع بيانات موقع النزاع المسلح والأحداث (ACLED)، وكلاهما يتتبع النزاعات العنيفة في جميع أنحاء العالم؛ حيث يستخدم برنامج أوبسالا التعريف الأكثر صرامة للنزاع من خلال تركيزه على استخدام القوة العسكرية التي تؤدي إلى الوفيات في المعركة سواء كان ذلك بين الدول أو داخل الدول، بينما يشمل البرنامج الثاني العنف السياسي بالإضافة إلى العنف العسكري. لقد أثبتت معظم أدبيات النزاعات الفرضية القائلة بأن أكثر الدول فقرا هي أكثرها تعرضا للنزاع، ولعل هذا الارتباط مدفوع بعوامل مختلفة تجمع بين العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية وغيرها من العوامل التي من شأنها التأثير على الميل تجاه النزاع أو تجاه الفقر؛ حيث درس "كوليير" (Collier) العلاقة بين النزاع المسلح ونمو الناتج المحلي الإجمالي باستخدام بيانات العديد من الحروب والنزاعات الداخلية التي حدثت في الفترة الممتدة من 1960 و1992، ووجد أن النزاع الداخلي مرتبط بالانخفاض المتزامن في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.2% على المستوى الإقليمي.[1]

[1] Hannes Muller & Chanon Techasunthornwat, "conflict and poverty", (world bank group, N 9455, 2020), p.1. At: **https://cutt.us/cl7Dr**, 11/06/2022.

في ذات السياق، حلل كل من "مولر" و"توبياس" (Muller) & (Tobias)، العلاقة بين النمو الاقتصادي وبداية النزاعات المسلحة، وأظهرا أنه على مدى أربع سنوات من النزاع تقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 18% في المتوسط مقارنة بالواقع. فحسب دراسة مفصلة عن النزاع في سوريا أجراها البنك العالمي علم 2017 أنه منذ عام 2011 حتى نهاية عام 2016، بلغت الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 226 مليار دولار أمريكي؛ أي حوالي أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي السوري في عام 2010. وخلال العقود الثلاثة الماضية عانت اثنا عشر (12) دولة من أكثر ثلاثة نزاعات مسلحة شديدة الكثافة، وعانت ثمانية (8) دول أخرى من نزاعات مسلحة طويلة الأمد وعنيفة في أكثر من ثلث الفترة ككل، ما يعني أن العديد من أفقر الدول شهدت فترات طويلة من عدم الاستقرار.

بناء على ما تم ذكره، يتضح تأثير النزاعات على الأوضاع الاقتصادية للدول من خلال تدمير الموارد التي كان من الممكن استخدامها في الإنتاج، نذكرها كما يلي:

1- يؤثر النزاع المسلح على إنتاجية القوى العاملة على المدى الطويل من خلال تراجع التعليم والإصابات الجسدية والاضطرابات العقلية التي تتعرض لها أثناء النزاع.

2- البعد الزماني والمكاني: ذلك أن الخوف من اندلاع العنف من شأنه أن يثبط تدفقات رأس المال، ويزيد من انخفاض الإنتاجية، كما أن الخوف من الانتشار المكاني للعنف من شأنه أن يضخم من تأثيره الفعلي على الأفراد والجماعات والشركات وحتى الجماعات المتضررة.

3- يؤثر انتشار العنف في شكل الجريمة على النتائج الاقتصادية بالتراجع.

4- توفر القدرة الضعيفة للدولة رابطا إضافيا للتأثير بين الاقتصاد الضعيف والنزاع الداخلي؛ ذلك أن النزاع إنما يمثل أحد أعراض ضعف الدولة وسبب لها في ذات الوقت.[1]

كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي في المناطق المتضررة من النزاعات، بالنظر لارتفاع تكاليف الإنتاج وانعدام الأمن، لذلك يمكن القول أن لتصورات المخاطر دور رئيس في توزيع تكاليف النزاع خارج المنطقة المتأثرة به بشكل مباشر، فالنزعات المسلحة تؤثر على

[1] ***Ibid***, p. 2.

التنمية الاقتصادية والفقر من خلال ما تسببه من انكماش في الاستثمارات بسبب عدم الاستقرار، والتي تتمظهر لاحقا في شكل أزمات إنسانية معقدة.

لقد جادل "مولر" (Muller) بأن الاقتصادات تنكمش بنسبة تزيد عن 18% في النزاعات الداخلية، ولا يتم تجاوز ذلك خلال عقد من الزمن، ذلك أن اندلاع العنف يكون له تأثير كبير على التوقعات بشأن تجدد العنف من جديد على اعتبار أن هذا النزاع ظاهرة متكررة وقابلة للانتشار، بشكل يحد من مجال التنبؤ به، مما يعيق تطوير آليات وسياسات تتجاوز الديناميكيات الزمانية والمكانية عند تقييم التهديدات والمخاطر.[1]

حاول مركز النمو الدولي (IGC) التقاط العلاقة المعقدة بين النزاع والفقر من خلال اقتراحه لستة أعراض في دراسة حديثة له حول الهشاشة:[2]

1- ضعف قدرة الدولة: فشل في الاستثمار وفي القدرات المالية والقانونية والتنظيمية وفي الإنفاق.

2- قطاع خاص ضعيف: تتميز الاقتصادات بوجود قطاع غير رسمي كبير وقليل من القطاعات الكبيرة والشركات والهياكل القانونية الضعيفة القائمة مما يعيق الضرائب.

3- انعدام الأمن: حيث تكون الدولة غير قادرة على توفير الأمن في جميع أراضيها.

4- تدني مستويات شرعية النظام: حيث يعاني المجتمع من تدني مستويات الثقة والمعاملة بالمثل.

5- ضعف المرونة: يعتمد الاقتصاد في كثير من الأحيان على قطاعات قليلة، ويتأثر بالصدمات الخارجية التي تهدد الاستقرار السياسي.

6- المجتمعات المستقطبة: انتشار الهويات المعارضة سواء كانت إيديولوجية أو إثنية أو لغوية أو دينية، فالأنظمة السياسية تظهر هذه الأعراض بدرجات متفاوتة.

انطلاقا من هذه المتغيرات تتضح العلاقة بين الهشاشة والفقر وضعف قدرة الدولة؛ إذ أن عجز الحكومة على توفير الخدمات العامة مثلا سيؤثر بشكل مباشر على قدرتها في مكافحة الفقر، وهو ما يعني أن السلسلة السببية قد تمتد من النزاع إلى تكوين رأس المال البشري، وقد تمتد أيضا من قدرة

[1] ***Ibid***, pp. 3,4.
[2] ***Ibid***, pp. 7-9.

الدولة المنخفضة إلى النزاع وانخفاض تكوين رأس المال البشري، مع ذلك يصعب تجريبيا تحديد قناة معينة لهذه السيرورة.

المطلب الرابع: النزاعات الداخلية وتصاعد الظاهرة الإرهابية في جنوب شرق آسيا

يرتبط الإرهاب ارتباطا وثيقا بتصاعد العنف والنزاعات، فغالبا ما تتبع الجهات المهمشة أساليب غير شرعية في تحقيق مطالبها، لذلك يعتبر تصاعد العنف سمة بارزة في البيئات النزاعية، وقد اختلفت التعريفات المقدمة للإرهاب، فهو يشير في سياق سياسي عادة إلى محاولات إقناع الآخرين بالموقف السياسي للفرد من خلال استخدام العنف النموذجي، أو التهديد به، و نشر حالة من الخوف الشديد أو المطلق في نفوس الجماهير، فالإرهاب هو الاستخدام غير المشروع لوسائل العنف أو التهديد بالعنف ضد الأشخاص أو الممتلكات لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية، أو هو طريقة قتال أو استراتيجية لتحقيق بعض الأهداف، أي أن هدفه إثارة حالة من الخوف لدى الضحية بطريقة لا تتوافق مع المعايير الإنسانية، وأن الدعاية تعتبر عاملا أساسيا في استراتيجية الإرهاب بشكل أساسي، وعلى العموم ينظر إلى النشاط الإرهابي على أنه جريمة تهدد حياة الإنسان، والأمن العام في معظم الدول.[1]

أوّلا: بعد نهاية الحرب الباردة

عرفت جنوب شرق آسيا الإرهاب منذ بداية استقلال دولها انتشارا للجماعات المتمردة، وكانت ميانمار (بورما سابقا) الأكثر تضررا منها؛ إذ تم إحصاء ما لا يقل عن 150 جماعة ما بين فصائل وجماعات منشقة وجبهات عملت في البلاد بعد استقلالها عن بريطانيا عام 1948، وقد شكل الكثير منها تحديا للسلطة الحاكمة آنذاك خاصة منها الحزب الشيوعي(CPB)، وجيش استقلال كاتشين (KIA)، وجبهة التحرير الشعبية الوطنية لكارين (MTA)، وجيش مونغتاي، وجيش ولاية شان (KNPLE)، أما إندونيسيا فقد تضررت جراء الأزمة المالية لعام 1997، التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض الأجور، وفقدان الوظائف والتخفيض القسري للمدخرات وانهيار العملة، وهو

[1] Dong-yoon lee, "Politics of Anti-Terrorism Policy in Southeast Asia: A Comparative Study of the Philippines and Indonesia," ***Pacific Focus***, (Vol. XXIV, No. 2, August 2009), p p. 249,250. At: **https://bit.ly/3XGb3AS**, 24/09/2022.

ما شكل دافعا لقيام العديد من الاحتجاجات المناهضة للحكومة، وللعديد من أعمال العنف العشوائية والتفجيرات التي ارتبطت بعدم قدرة "سوهارتو" وقتذاك في السيطرة على الوضع.[1]

وقد كان لنهاية الحرب الباردة انعكاسات إيجابية وسلبية فيما يتعلق بالتمرد الداخلي وما ارتبط به من أعمال العنف؛ أما الإيجابية فتتمثل في التدهور السريع للشيوعية كقوة سياسية ثورية، ونتيجة لذلك اختفى المتمردون الشيوعيون في كافة المنطقة باستثناء الفلبين. و أما السلبية فتتمثل في تصاعد الظاهرة الإرهابية ذات الأبعاد الإثنية والدينية؛ حيث تم تحفيز العداوات القديمة مما أثر على استقرار دول المنطقة ،خاصة منها تايلاند وإندونيسيا والفلبين، ففي تايلاند استمرت الحملة الانفصالية الإسلامية جنوب البلاد والتي رافقتها هجمات إرهابية على مدار السداسي الثاني من سنة 1997، أما في إندونيسيا فقد واصلت المنظمات شمال سومطرة وتيمور الشرقية عمليات إرهابية مفتوحة من أجل الحصول على الحكم الذاتي عن جاكرتا؛ إذ تضمنت هذه النضالات أعمال عنف إرهابية بدرجات متفاوتة مثل الاعتداءات التعسفية على المهاجرين الجاويين، الذين تم نقلهم بموجب برامج حكومية للقيام بأعمال العنف من أجل تعطيل الاقتراع الانتخابي في تيمور الشرقية عام 1997 وفي تايلاند كذلك.[2]

الحقيقة أن الانقسامات الداخلية (الإثنية والدينية) قد ساعدت في زيادة عوامل الاضطراب مما شكل تهديدا طويل الأمد للاستقرار في جنوب شرق آسيا، ذلك أن هذه الجماعات تميل إلى الانخراط في أعمال أكثر تطرفا كما كان واضحا في الأعمال التي قامت بها كل من جبهة التحرير الوطنية في "آتشيه" وسومطرة بين عامي 1990 و1992؛ حيث نفذت الجبهة عددا من الهجمات الإرهابية الجماعية ضد المدنيين الجاويين الذين أعيد توطينهم في "آتشيه"، وأعمال العنف التي قامت بها جماعة أبو سياف، التي تدعو إلى الإبادة الجماعية لجميع غير المسلمين في ميندناو، مثل ما حدث كذلك عندما قتل حوالي 200 مقاتل من مقاتلي الجماعة الإسلامية المسلحة بشكل عشوائي.[3]

[1] Peter Chalk, "political terrorism in south East Asia", ***terrorism and political violence***, (Vol .10, N°.2, 2007), P. 130. At: **https://cutt.us/4rHv8**, 27/08/2020.
[2] ***Ibid***, pp. 121-123.
[3] ***Ibid***, p. 124.

لقد شهدت المنطقة إذن عديد الحوادث الإرهابية بدرجات متفاوتة منذ نهاية الحرب الباردة في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1996، نوجز أهمها في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): هجمات إرهابية مختارة في جنوب شرق آسيا بين 1990 و1996.

الدولة	عدد الهجمات الإرهابية	متوسط معدل حوادث القتال
تايلاند	174	25
اندونيسيا	126	18
الفلبين	1094	156
كمبوديا	427	61

المصدر: Peter Chalk, "political terrorism in south East Asia", ***terrorism and political violence***, (Vol .10, N°.2, 2007), P. 126. At: **https://cutt.us/4rHv8**, 27/08/2020.

ثانيا: بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

لقد عرفت منطقة جنوب شرق آسيا كغيرها من مناطق العالم تصاعدا في التهديد الإرهابي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والحقيقة أن تعدد النزاعات الداخلية في دول المنطقة قد كان عاملا أساسيا في انتشار العنف والجماعات الإرهابية، بالنظر لوجود العديد من الحركات الانفصالية النشطة ذات الأهداف السياسية و الثقافية، في كل من ماليزيا والفلبين واندونيسيا وتايلاند وحتى سنغافورة. فماليزيا مثلا تواجه تهديدات إرهابية على عدة مستويات، بالنظر لعودة المقاتلين من مناطق النزاع من جهة، و بسبب تعزيز الجماعات الإرهابية الإقليمية وتطرف الأفراد من جهة أخرى، و ذات الأمر تواجهه تايلاند نتيجة التمرد الانفصالي الذي عايشته في المقاطعات الجنوبية ذات الأغلبية المسلمة، ونتيجة الحدود الطويلة المفتوحة نسبيا والتي تسمح بالعبور الدولي للفواعل من غير الدول.[1]

إن الوجود الإرهابي في جنوب شرق آسيا حسب "أميتاف أشاريا" (Amitav Acharya) بعيد كل البعد عن الصورة النمطية التي تصورها وسائل الإعلام العالمية في عقول الشعوب والمجتمعات،

[1] Congressional Research Service, "Terrorism in Southeast Asia", ***CRS REPORT prepared for Members and committees of congress***, (May 5, 2017), p. 17,18. At: **https://cutt.us/mdbKH**, 27/08/2020.

فخلافا لما تهدف إليه الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط مثلا و التي تركز على العدو البعيد و تجعل كل ما هو غربي عدوا لها، تركز الجماعات المتطرفة في جنوب شرق آسيا على العدو القريب ممثلا في منافسيها من الجماعات الإثنية أو الدينية الأخرى، مما يعني أن هذه الجماعات تركز على الجوانب السياسية دون الجوانب الدينية كما هو الحال بالنسبة للجماعات الإسلامية المتطرفة في الشرق الأوسط.[1]

على المستوى الأكاديمي والسياسي، تتناول الخطابات الغربية الإرهاب كأداة للسلطة وتعتبر الإرهاب القادم من الجنوب هو الإرهاب الوحيد رغم أن هؤلاء يشاركون في أعمال إرهابية، أو يقومون برعايتها، من هذا المنطلق أصبحت الجماعات الإسلامية بعد الحادي عشر من سبتمبر محور التركيز، ليصبح بذلك الإرهاب مرادفا تماما للإيديولوجية الإسلامية استناد لتأثير المناخ السياسي المهيمن على الأبحاث ومراكز البحث المتحيزة للسياسة الغربية في مكافحة الإرهاب، والتي روّجت للثقافة الإسلامية باعتبارها متطرفة ومتناغمة مع الإرهاب وأعمال العنف.

يمكن إسقاط هذا الواقع على أمننة الإرهاب في جنوب شرق آسيا، فقراءة متفحصة للأدبيات التي تناولت الظاهرة الإرهابية في المنطقة تفصح عن عملية أمننة واسعة للظاهرة متى استلزم الأمر ذلك، ففي الفترة التي أعقبت استقلال هذه الدول اعتبرت الحركات المناهضة للحكومات التابعة للاستعمار حركات إرهابية، وفي فترة الحرب الباردة وبعدها كان ينظر للأحزاب والحركات الشيوعية على أنها إرهابية تزامنا مع المواجهة بين المعسكر الليبرالي والمعسكر الشيوعي، وانتصار النموذج الليبرالي لاحقا، أما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي جعلت من الإسلام والمسلمين التهديد العالمي المشترك لجميع الدول.

[1] Amitav Acharya & Arabinda Acharya, "the myth if the second front: localizing the war on terror in southeast Asia" ,***Washington quarterly***, (Vol. 30, N°.4, March 2007), pp. 78,79. At: **https://cutt.us/vIiXR**, 27/08/2020.

من خلال عملية التقصي التي تم إجراؤها حول طبيعة النزاعات عموما، والنزاعات الداخلية تحديدا في جنوب شرق آسيا، فإننا خلصنا للنتائج التالية:

– يسود في جنوب شرق آسيا نمطين من النزاعات: أما الأول فيتمثل في النزاعات بين الدول سواء كانت على الحدود الإقليمية أو حول الموارد أو غيرها، وأما الثاني فيتمثل في النزاعات الداخلية، وتشمل النزاعات الاثنية والدينية والسياسية والاقتصادية.

– ساهمت سياسة الاستعمار في استغلال التنوع الهوياتي في جنوب شرق آسيا من أجل تأجيج النزاعات الداخلية والبينية على حد سواء.

– يعتبر الاقتصاد والأمن جاذبان قويان للفواعل الإقليمية والعالمية للتفاعل في جنوب شرق آسيا

– تنبثق عن النزاعات الداخلية عدد كبير من التهديدات الأمنية التي تجعل استئناف النزاع ممكنا في أية لحظة، مما يزيد من تعقد الأوضاع داخل دولة النزاع، ويزيد من حالة اللايقين التي ترافق النزاع خاصة بالنسبة للأطراف الفاعلة فيه، الأمر الذي يبقي على حالة الشك بينها قائمة ومعرقلة لمحاولات إيقاف النزاع.

– ساهمت البيئة المجتمعية التعددية والمعقدة في تصاعد النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا، خاصة مع التوزيع العشوائي للأقليات الاثنية والدينية بين دول المنطقة، مما شكل حالة دائمة من التناقض بين مكونات المجتمع الواحد في العديد من الدول.

– تتبع النزاعات الداخلية مسارات لاخطية على اعتبار أنها أنظمة ديناميكية معقدة، حيث لا يمكن توقع السياق الزمني لتهدئتها أو تصعيدها، كما هو الحال بالنسبة للنزاع في ميانمار.

– تمثل النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا فرصة مناسبة من أجل تعميق التعاون الإقليمي لمواجهتها، على اعتبار أن تداعياتها عابرة لحدود الدولة القومية كما تم تبيانه في حالة النزاع في ميانمار والفلبين وفيتنام وكمبوديا.

– يدفعنا استكشاف طبيعة النزاعات في جنوب شرق آسيا إلى معالجة الديناميكية التعاونية بين دول الآسيان في مواجهتها، ومدى تكيف آلياتها مع الطبيعة التعقدية للنزاعات الداخلية، ذلك ما سنتطرق له في المحور الرابع من هذه الدراسة.

الفصل الثالث

ديناميكية التعاون الأمني تجاه النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا

المبحث الثاني: مسار تطور التعاون الأمني في جنوب شرق آسيا

المبحث الثالث: آليات الآسيان في التعاون تجاه النزاعات الداخلية

المبحث الرابع: الاتجاهات الجديدة في إدارة النزاعات الداخلية في دول الآسيان

أصبح التعاون الدولي في المجالات الأمنية ضرورة ملحة، نظرا للتغير الحاصل على مستوى الرهانات الأمنية ذات الطبيعة المتشعبة والمتداخلة، وتعتبر النزاعات الداخلية إحدى هذه الرهانات لما تفرزه من تحديات أمنية أخرى ضمن فضاءات جغرافية ممتدة. في خضم هذه التحولات، برزت العديد من الترتيبات الإقليمية التي تسعى لإدارة أولوياتها الأمنية على مستوى الإقليم، سواء من خلال تطويرها أو من خلال توسيع أجندتها، كما هو الحال بالنسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وذلك من خلال تأسيس المنتدى الإقليمي للآسيان، ومنتديات الحوار الأخرى التي تشمل فواعل من خارج الإقليم، بدافع ترسيخ الحوار حول المسائل السياسية والأمنية.

وباعتبار منطقة جنوب شرق آسيا إحدى أكثر المناطق التي تعج بالنزاعات الإقليمية والداخلية، فإنه بات من الضروري تنسيق جهودها من أجل مواجهة هذه النزاعات، لما لها من تداعيات إقليمية وعالمية من شأنها أن تهدد الأمن الداخلي للدول و الأمن الإقليمي على حد سواء، كما أنها قد توفر مسوغات للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، من هذا المنطلق سوف يتطرق هذا الفصل لاستجابة الآسيان كفاعل إقليمي لتصاعد النزاعات الداخلية، وذلك من خلال البحث في مدى تكييف مبادئها وآلياتها مع الطبيعة الجديدة للنزاعات، ومدى تجسيد أجندتها الأمنية تبعا لذلك، وما إذا كانت الآسيان بمؤسساتها ومواردها ومبادئها التوجيهية لسلوك الدول الأعضاء فيها قادرة على مواجهة النزاعات الداخلية وتأثيراتها الممتدة.

المبحث الأول: التعاون الأمني الإقليمي: مدخل مفهومي

تعتبر رابطة دول جنوب شرق آسيا نموذجا ناجحا للتعاون الإقليمي، على اعتبار أن أعضائها من دول العالم الثالث، فقد تشكلت الآسيان من أجل تجاوز ما تواجهه دول المنطقة من نزاعات، متَّبِعة في ذلك النهج الاقتصادي، إلا أن تصاعد النزاعات الداخلية فيها بعد نهاية الحرب الباردة قد شكل تحديا أمام تحقيق الآسيان للأهداف التي سطرتها، والتي تتمحور أساسا حول بلوغ جماعة أمنية واقتصادية وثقافية آسيانية، لذلك سوف نحاول في هذا المحور بحث مدى تكييف الآسيان لمبادئها التأسيسية وآلياتها التعاونية الإقليمية تماشيا مع الطبيعة الديناميكية لتطور النزاعات الداخلية.

المطلب الأول: تطور التعاون الأمني الإقليمي

أوّلا: التعريف بالتعاون الأمني

يمثل التعاون الأمني أحد أوجه التفاعل الإيجابي في العلاقات الدولية، وقد تطور هذا النمط من التفاعل على المستوى الإقليمي مع تصاعد النزعة الإقليمية منذ خمسينات القرن الماضي، ويندرج التعاون الأمني الإقليمي ضمن إطار أوسع من التفاعلات عرفت بالإقليمية؛ فمن العلماء من يربط المصطلح بالإمبراطوريات الكبرى ويعتبرون أن العالم الإقليمي طالما ساد في تاريخ البشرية، فقد تم تحليل الاتحاد الجمركي بين الإمارات الألمانية على أنه مجال أوسع من التكامل الإقليمي في القرن العشرين، من جهة أخرى قسم **أرنولد توينبي** (Arnold twinbi) في تتبعه للشؤون الدولية بعض العمليات والخطاب المستخدم في دراسة المناطق، فقد بدأت الأميركتان في تطوير الهويات الإقليمية والهياكل المشتركة بين الدول في أواخر القرن السادس عشر (ق16) مع بلدان مستقلة ومع ذلك غالبا ما يتم التأريخ لظهور المناطق الاقليمية بين الدول كظاهرة لنظام متعدد الدول بعد الحرب العالمية الأولى، وتوسع بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

أدى القصور الذي عانت منه ترتيبات التعاون الأمني على المستوى العالمي ممثلة في عصبة الأمم المتحدة وما نجم عنه من اندلاع لحرب عالمية ثانية إلى نشوء **مدرسة الإقليمية** في

[1] Rick Fawn, "'Regions' and their study: wherefrom, what for and where to?," (British, International Studies Association, 2009), p.7. At: **https://cutt.us/FO1fK**, 20/11/2019.

مواجهة العالمية التي دعت إلى نظام دولي جديد عقب نهاية الحرب العالمية الثانية بهدف حفظ السلم والاستقرار الدوليين، فقد اعتبر دعاة الإقليمية أن التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، مقابل دعاة العالمية خاصة المثاليون منهم الذين دعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول.[1] فالدول أصبحت تفضل التفاعل على مستوى الإقليم أكثر منه على المستوى الدولي/ العالمي من خلال إنشاء المنظمات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وعملية التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي وكذا الجهود المبذولة لتجديد وتعزيز المؤسسات القائمة وإنشاء العديد من المؤسسات دون الإقليمية في أوربا وإفريقيا.

أدت مثل هكذا ترتيبات إلى الدفع بالمنطقة/ الإقليم لاستخدامه في التحليل الأمني؛ حيث يتم فهمها على أنها مناطق جغرافية متميزة من القارات سواء كانت المنطقة بمفهومها الواسع أو بمفهومها الفرعي، إلا أن الجغرافيا وحدها لا تكف لتعريف وتحديد المناطق في السياسة العالمية، فالمنطقة هي بنية سياسية ومتخيلة كونها تتشكل من خلال المفاهيم المحلية للبلدان عن الهوية والروابط، فالاعتراف بـ و البناء المتعمد للنظم الإقليمية/ المناطق و تحت الإقليمية والتجمعات ما بين الدول والمنظمات مدفوع بالعوامل التاريخية والثقافية، وبمجموعة من التصورات والتفضيلات الذاتية بقدر ما يقوم عليه أي منطق موضوعي.

من جهته جادل **جيمس روزنو** (J. Rousnou) في كتابه "الاضطراب في السياسة العالمية" الذي نشر عام 1990 بأن السياسة الدولية باتت تتميز بالتزامن والتآثر والتعايش بين نظامين مختلفين: نظام متمركز حول الدول ويشمل الدول والفواعل الخاضعة لسيادتها، ونظام آخر متعدد المراكز ويعج بفواعل متحررة من السيادة وقادرة على إنتاج عمليات وبنى وقواعد خاصة بها، كما يؤكد هذا البراديم (براديم الاضطراب) على وجود مسارات تتفاعل بالتزامن ضمن نزعتين تبدوان ظاهريا متعارضتين وتلغي إحداهما الأخرى، كنزع الطابع المركزي من جهة وإضفائه من جهة أخرى، أو إضفاء الطابع المحلي جنبا إلى جنب مع إضفاء الطابع العالمي (globalizing vs.

[1] محمد السعيد إدريس، ***مرجع سابق***، ص.31.

(integrating vs. localizing)، أو التفتت و التشظي من جهة والاندماج من جهة أخرى (fragmenting).[1] وقد كانت في أواخر الستينات العديد من المحاولات في العلاقات الدولية لتقديم الإقليمية (المستوى الإقليمي) كإطار أفضل لفهم السياسة العالمية، بالإضافة إلى لفت الانتباه لديناميات النظم الفرعية الإقليمية على أنها تمتلك ديناميكيات خاصة بها، وهو ما كان جليا في كتاب كل من بريندر عام 1958، هوفمان 1963، هودجكين 1961، بريتشر 1963، موديلسكي 1961.

على صعيد آخر، تسببت التغيرات التي فرضتها العولمة في زيادة الضغط على الدولة من الأعلى ومن الأسفل، بما فتح المجال أمام مناقشات على المستوى الإقليمي واعتباره مستوى تحليل مستقل من خلال التركيز على إمكانية اتخاذ المنطقة كمستوى متميز لتحليل الديناميات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، فكانت أعمال كل من باري بوزان، بيتر كاتزنشتاين (P. Katzenstein)، أول ويفر، (O.Weaver) بيجون هيتن (B. Hettne)، نيومان (Neuhman)، ساودربوم ، أميتاف أشاريا، دافيد لاك، باتريك مورغن سندا مدافعا عن المستوى الإقليمي كمستوى متميز للتحليل، كما أرست الأساس لتحليل الأمن الإقليمي؛ حيث لاحظ هؤلاء المؤلفين حسب "هوغوسن" (G. Hoogeusen) أهمية المنطقة على المستوى النظري، كونها تفترض تعبيرا عن الاحتياجات الأمنية في مستوى أقل من المستوى الدولي.[2]

إن نجاح أو فشل الإقليمية في المجال الأمني مرهون بمدى قدرة المجموعات الإقليمية بشكل على العمل كمزودين/ مصدرين للأمن داخل وخارج مناطقهم للمساهمة فيما يسمى **بالبنية المتطورة للإقليمية.**[3] من جهة أخرى جادل **بيتر كاتزنشتاين** بأن نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي قد خففا من صدى العوامل الشاملة في السياسة العالمية لصالح التأثيرات الإقليمية التي كانت تنشط تحت غطاء المواجهة بين القوتين العظميين، حيث كان مكتب الخدمات الاستراتيجية

[1]: محمد حمشي، "نظرية التعقد والنقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، (العدد 12، جانفي 2018)، ص.5 . على الرابط: **https://cutt.us/twv5B**، 2019/12/15.

[2] Ieva Karpavičiūtė, ***op, cit,*** P. 28.

[3] ***Ibid***, P.30.

قد جنّد خبراء ومختصين في شؤون الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي في إطار التنافس الأمريكي السوفييتي من أجل جمع المعلومات وتحليلها، وكنتيجة لذلك تأسست رابطة الدراسات الآسيوية عام 1943، ثم مركز الدراسات الروسية، ثم الصينية، ثم الكورية.[1]

غير أن اكتشاف العلاقة بين أجهزة الاستخبارات الأمريكية والدراسات الإقليمية خلال فترة السبعينات والثمانينات من جهة، والتركيز على الجوانب الكلية الكونية من خلال الاهتمام بدراسة القوى الكبرى و التفاعلات التي تحدث في قمة النظام الدولي من جهة أخرى قد أدى إلى تراجع الدراسات الإقليمية واعتبارها جزءًا من دراسات المناطق حسب ما يقول به كل من "كانتوري و شبيغل"، أو كجزء من المنظمات الإقليمية حسب ما يقول به "جوزيف ناي" لكن النجاح الذي عرفه التكامل الأوربي قد أعاد الاهتمام بهذه الدراسات من جديد في شكل نقاش بين الإقليمية والعالمية والعولمة. خاصة أن سياسات القوى بعد الحرب الباردة أصبحت تدور في إطار إقليمي، كما أن السياسة الدولية أصبحت سياسة ما بين الأقاليم ومن هذا المنطلق أصبحت دراسة العلاقات الدولية تركز على دراسة الخصوصية المحلية لكل إقليم بدل التركيز على التعميم.[2]

ثانيا: المستوى الإقليمي كمستوى لدراسة التفاعل الأمني

لطالما اعتبر المستوى الإقليمي خاضعا لمستوى النظام الدولي، لذلك فقد تعرض للإهمال لمدة طويلة من قبل المنظرين الرائدين في العلاقات الدولية، فمثلا اعتبر "ريتشارد ستابش" أن مستوى التحليل عادة ما يكون أداة تحليلية مفيدة للإشارة إلى الأجزاء المختلفة للترتيبات المؤسسية سواء في النظام العالمي أو في النظام المحلي، غير أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لوحظ أنه بدلا من المستوى العالمي، كان المستوى الإقليمي هو المكان الذي شهد معظم النجاحات في تحقيق الترتيبات الأمنية، ما دفع "نيكولاس دومان" إلى التشديد على أن الإقليمية تجعل من الدولة الوطنية مجرد وحدة

[1] عادل زقاغ، ***مرجع سابق***، ص. (ح).

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص. (ح، ج).

صغيرة في المجتمع العالمي، كما لاحظ أن إنشاء مناطق دولية من شأنه أن يعالج أوجه القصور في نظام الدولة الوطنية دون الإضرار بالمصالح المكتسبة.[1]

في أواخر الستينات وكمحاولة لمعارضة الواقعية، كانت هناك محاولات لتقديم المستوى الإقليمي كإطار أفضل لفهم السياسة العالمية، خاصة مع الانتباه إلى عدم ارتباط الأنظمة الإقليمية الفرعية مع النظام الدولي بشكل وثيق. وقد أدت التغيرات التي فرضتها العولمة إلى زيادة الضغط على الدولة من أعلى ومن أسفل، فظهرت مناقشات على المستوى الإقليمي باعتباره مستوى تحليل مستقل يتخذ من المنطقة موضوعا له. وبدوره أكد إدوارد كلودزيج" بأن معظم القضايا الأمنية التي تواجه العالم المعاصر سيتم معالجتها إقليميا، ولذلك تعتبر المناطق والأقاليم مركزية في الفهم المعاصر للأمن وكثيرا ما تتطلب زيادة في الشفافية الأمنية، لأن تحليل المناطق إنما يتعامل في المقام الأول مع النظم الفرعية بدلا من التعامل مع الفواعل الفردية، ويشدد على الاختلافات بين محاور النزاع والأمن على نطاق المنظومة ككل، ويركز على تفسير العلاقات المعقدة بين القضايا العالمية والإقليمية.[2]

في هذا الصدد يرى العلماء والباحثون أن المناطق ستصبح مواقع للصراع وللتعاون أكثر أهمية مما كانت عليه في السابق؛ إذ ستحظى باستقلالية كبيرة مقارنة بالتفاعلات العالمية، ليصبح المستوى الإقليمي أكثر شعبية بين علماء العلاقات الدولية. في هذا السياق افترض "أندرو هوريل" أن نهاية الحرب الباردة و ظاهرة العولمة قد أدتا إلى زيادة أهمية تفكيك ديناميات وعوامل المستوى الإقليمي، بينما شدّد" لين جونز" على إمكانية دراسة مسائل الأمن الإقليمي دون التشويه الذي تفرضه دراستها من منظور التنافس العالمي.[3] وكلها دراسات تؤكد على ضرورة اعتماد المستوى الإقليمي في تحليل التفاعلات الدولية.

[1] Ieva Karpavičiūtė, ***Op, cit***, pp. 28, 29.
[2] ***Ibid***. p.29.
[3] ***Idem***.

المطلب الثالث: الترتيبات الإقليمية للتعاون الأمني

شهدت الترتيبات الأمنية للتعاون الإقليمي تطورا متزامنا مع التطورات الحاصلة على مستوى الظاهرة الأمنية، فانتقلت الدول من إبرام التحالفات أوقات الحروب والنزاعات إلى التدابير التي تحول دون حدوث النزاعات والحروب من الأساس. لذلك سيتم التطرق في العنصر الموالي لمسار تطور هذه الترتيبات.

أوّلا: الترتيبات التقليدية للتعاون الأمني الإقليمي

يبحث هذا المطلب في الترتيبات التقليدية للتعاون الإقليمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأهم مميزاتها خاصة إبان فترة الحرب الباردة وصراع القطبين، وعموما انحصرت الترتيبات الأمنية الإقليمية في هذه المرحلة في شكلين أساسيين هما:

– **الأحلاف العسكرية:** الحلف هو تجمع يضم دولتين أو أكثر ويفترض مصلحة متماثلة وخطا استراتيجيا معينا، ذو أهداف عسكرية وسياسية بالدرجة الأولى.[1] وعادة ما يستعمل تعبير "حلف" للدلالة على الالتزام التعاقدي من النوع السياسي أو العسكري المتبادل بين عدد من الدول، موجه ضد دولة محددة؛ فالحلف ما هو إلا تعبير عن وجود مصالح سابقة في وجودها وجود الحلف.

– **الاتفاقيات الأمنية:** تعتمدها الدول التي تعرف انقسامات واختلافات ذات طابع صراعي، مقابل حجم محدود من الاتصال والتفاعل، إلا أنها تبدي استعدادا وقبولا لإدارة أزماتها وخلافاتها من خلال العمل على تقليص مصادر التهديد من جهة، وتطوير تفاعلات تعاونية مكثفة من جهة أخرى. في هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من الاتفاقيات: أما الأول فيضم الاتفاقيات التي تقوم على المبادئ المشتركة حول العلاقات السلمية بين دولها، وأما الثاني فيشمل الاتفاقيات الإجرائية الخاصة بإدارة المشاكل الدولية، بهدف الوقاية من التهديد أو من أي نزاع محتمل.[2]

---

[2] مصطفى ناصف، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (د. س. ن)، ص8.

ثانيا: الترتيبات الجديدة للتعاون الأمني الإقليمي

يبحث هذا القسم في الأنماط والوظائف الناشئة للتعاون الأمني الإقليمي منذ التسعينات، وذلك بالاعتماد على تجارب مناطق مختلفة لتحقيق توازن تحليلي لتجاوز الميل التحليلي المعتاد للتركيز على المناطق الأكثر تكاملا، وتشمل الأنماط التعاونية الناشئة للأمن ما يلي:

- **الحوار الأمني وإدارة الصراع:**

تسعى مؤسسات الأمن الإقليمية كأطر للتواصل والحوار بين أعضائها، فالاجتماعات المنتظمة لرؤساء الدول أو الحكومات والوزراء والمسؤولين من مستوى أدنى والجيش يساعد في بناء الثقة بين الدول، وتجنب سوء الفهم، وحل الخلافات وتنمية حس المصالح المشتركة والهوية المشتركة، فالاتحاد الأوربي كان له دور كبير في تجاوز الأنماط التاريخية للعداوة بين دول أوربا الغربية خاصة فرنسا وألمانيا، وكان لتأسيس الميركوسور دور مماثل في تعزيز التقارب بين البرازيل والأرجنتين، وعليه يمكن القول أن حل النزاعات هو أكبر نتيجة للتعاون الإقليمي.

ومنذ التسعينات كانت الجهود متجهة لتوسيع التحالف الجغرافي كانعكاس سلمي لأطر الأمن الاقليمية طويلة الأمد، خاصة في أوربا وآسيا؛ ففي أوربا تم توسيع الاتحاد الأوربي وحلف الناتو مستندين في ذلك على الرأي القائل بأن نجاحهما في المساهمة في ظهور مجتمع أمني في أوربا الغربية من شأنه أن يمتد إلى أوربا الوسطى والشرقية، فالاتحاد الأوربي والناتو سيفعلان لألمانيا وبولندا أو المجر ورومانيا ما فعلاه من أجل التقارب الفرنسي الألماني فيما سبق، فقد اشترط الاتحاد شرط حل نزاعات المرشحين مع الدول المجاورة من أجل الانضمام، مما شجع الحكومات في وسط وشرق أوربا على إبرام معاهدات تؤكد وجود الحدود وضمان حقوق الأقليات وإقامة أشكال جديدة للتعاون من قبيل قوات حفظ السلام المشتركة، والمناطق الاقتصادية العابرة للحدود. أما الأسيان فقد اتبعت عملية توسيع مماثلة إلى حد ما بين عامي 1995 و1999 في كل من كمبوديا ولاوس وفيتنام وحتى ميانمار؛ حيث وقعت الدول الأربعة معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا عام 1976 ، والتي تلزم الموقعين بالعمل على منع نشوب النزاعات ونبد التهديد بالقوة أو

باستخدامها لتسوية وحل الخلافات، وبالتوازي مع ذلك تم تأسيس المنتدى الإقليمي للآسيان عام 1994 كوسيلة لتعزيز الحوار مع الجوار الجغرافي للآسيان على نطاق أوسع.[1]

من جهة أخرى طوّرت العديد من المنظمات الإقليمية آليات رسمية لمنع النزاعات وتسويتها وحلها؛ حيث قامت منظمة الأمن والتعاون في أوربا بتطوير مهام شبه دائمة واستخدام مبعوثين خاصين في مناطق النزاع الفعلي أو المحتمل، وبالمثل أنشأ الاتحاد الإفريقي آليات لإدارة النزاعات؛ حيث تضم مفوضية الاتحاد قائدا للسلام والأمن، ومديرية للسلام والأمن تضم مركزا لإدارة النزاعات ونظاما للإنذار المبكر، تم نشرها من قبل لجنة الحكماء المشكلة من خمسة شخصيات إفريقية تحظى باحترام كبير ومهمتها تقديم المشورة والدعم، وكان الاتحاد الإفريقي منذ تأسيسه عام 2002 قد انخرط في عدد من بعثات الوساطة السياسية في النزاعات الداخلية بالعديد من الدول مثل جزر القمر، كوت ديفوار، الصومال، والسودان. من جهتها أنشأت منظمة الدول الأمريكية مكتبا للوقاية من النزاعات وحلها من أجل تصميم وتنفيذ ميكانيزمات منع وحل النزاعات. وتبقى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوربي هي أكثر النماذج تطورا من حيث البناء الإقليمي الذي يتخطى أهداف السلام الداخلية ليضع أساليب عمل جماعية خارجية رغم ما واجهه الاتحاد من إخفاقات كما حدث في يوغوسلافيا سنوات التسعينات.[2]

ثالثا: الأشكال الجديدة للتعاون العسكري

ركّز التعاون العسكري الإقليمي تاريخيا إما على التعاون المدفوع والموجه ضد الأعداء الخارجيين (المدرَكين)، أو على الجهود المبذولة لاحتواء مخاطر هذه المواجهة من خلال الاتفاقيات الإقليمية للحد من التسلح وغيرها، ولعل أفضل ما تم التوصل إليه في هذا الصدد هو ما قامت به أطر منظمة الأمن والتعاون في أوربا وسابقتها مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا، منذ إبرام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوربا سنة1970، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تم الاتفاق بشأنها في مناطق مختلفة من العالم، فهذه الصين قد أبرمت رفقة روسيا وقازاقستان

[1] Alyson J. K, Ailes B and Andrew cottey, ***op, cit***, p. 203.
[2] ***Idem***.

وقيرغيزستان وطاجكستان وأوزباكستان مجموعة من الاتفاقيات التي تحد من نشر القوات العسكرية في المناطق الحدودية المشتركة، كما انخرطت المنظمات الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية في مناقشات ذات الصلة بالحد من التسلح، وتدابير بناء الثقة والأمن والشفافية العسكرية. إلا أنه ومنذ بداية التسعينات بدأت تظهر أنماط جديدة من التعاون العسكري الإقليمي في معظم أنحاء العالم، تميزت بالشمولية وتسعى لإشراك كافة دول المنطقة وليس توجيهها ضد دول معينة، كما تؤكد على الحوار والتعاون العسكري على عكس الأساليب التقليدية لمراقبة الأسلحة والمتمثلة في الامتناع عن استخدامها طبقا للقيود الرسمية.[1]

تتميز الأشكال الجديدة للتعاون العسكري بالمرونة اللازمة لمواجهة مجموعة من التحديات العسكرية العملية مثل عمليات حفظ السلام ودعم أعمال الإغاثة الإنسانية. كما ركزت الأنماط الجديدة للتعاون العسكري على عمليات إنفاذ السلام؛ في هذا الصدد تطور كل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي من خلال توسيع مهامهما منذ نهاية الحرب الباردة لتشمل مجموعة متنوعة من أنواع التدخل في الأزمات في جميع أنحاء العالم.

رابعا: التكامل الاقتصادي: نهج للتعاون الأمني الشامل

كانت العديد من المنظمات الإقليمية الجديدة أو التي أعيد تنشيطها أوائل التسعينات ذات طابع اقتصادي بالدرجة الأولى، ومع ذلك يمكن اعتبار التعاون والتكامل الاقتصاديين ذو أبعاد وتداعيات أمنية، فقد يكون الدافع وراءهما هو الرغبة في التقليل من إمكانية نشوب النزاعات السياسية أو العسكرية بين الدول المعنية، لأن الترابط الاقتصادي بين الدول يزيد من تكاليف استخدام القوة، كما قالت بذلك نظرية الاعتماد المتبادل لـ "جوزيف ناي" و"روبرت كيوهان"، وهو المنطق الذي دفع بعملية التكامل الأوربي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على الآسيان والميركوسور خلال فترة الحرب الباردة.

من جهة أخرى تعتبر التكاملات الاقتصادية استجابة للحماية الذاتية من آثار العولمة الاقتصادية من خلال تأمين حماية الأسواق والصناعات وزيادة قدرتهما التنافسية في الاقتصاد

[1] ***Ibid***, pp. 204- 206.

العالمي بما يساعدها في تحقيق أمنها الاقتصادي في ظل اعتماد دولي متبادل معقد يزيد من تعرض الدول لنكسات وأزمات، ولهذا فقد أصبحت المنظمات الإقليمية جزء مهم بالنسبة لأمن الاقتصاد العالمي من جهة، وكتجسيد لفكرة وجود أجندة أمنية أوسع تتجاوز المفهوم التقليدي للأمن المقتصر على الأمن العسكري؛ حيث اعتمدت العديد من المنظمات المفاهيم الموسعة للأمن، ففي أوربا تم تطوير مفهوم الأمن المشترك والأمن الشامل لمنظمة الأمن والتعاون خلال فترة التسعينات ليشمل إلى جانب الأبعاد التقليدية القضايا الاقتصادية والسياسية والبيئية وغيرها .[1]

حاولت الأطر التعاونية خارج أوربا التكيف مع الخطاب الأمني الموسع والاستجابة له خاصة بالنسبة للقضايا التي تمس بأمن مناطقها، ومن بين هذه الاستجابات نذكر:[2]

- ✓ عملية كيمبرلي استجابة لصراعات الماس في إفريقيا
- ✓ تدابير الآسيان لمكافحة القرصنة
- ✓ شبكة التحذير من كارثة تسونامي في منطقة المحيط الهندي
- ✓ شراكة آسيا والمحيط الهادي للتنمية النظيفة والمناخ التي تم إطلاقها في جويلية 2005 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

ما يمكن ملاحظته أن هذه الأطر التعاونية لا تتعامل فقط مع التحديات العسكرية للأمن بل شملت أيضا التحديات غير العسكرية، تكيفا مع مستجدات البيئة الأمنية.

[1] ***Ibid***, p. 211.
[2] ***Ibid***, p. 212.

المبحث الثاني: مسار تطور التعاون الأمني في جنوب شرق آسيا

مرّ التعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا بعدة مراحل سعيا منها لتحقيق بيئة مستقرة وآمنة، وذلك بالاعتماد على مقاربة سلمية بالدرجة الأولى، من أجل تجاوز البيئة النزاعية التي سادت المنطقة خلال الحرب الباردة، فما مدى نجاعة هذه المقاربة تجاه النزاعات الداخلية؟

المطلب الأول: السياق التاريخي لصعود النزعة الإقليمية في جنوب شرق آسيا

كان في فترة الستينات عدة محاولات من قبل بعض الدول في المنطقة لحل مشاكلها الإقليمية، ففي جويلية من عام 1961 تم تشكيل رابطة جنوب شرق آسيا (ASA) في بانكوك، التي تضم كل من ماليزيا (كانت تسمى آنذاك باسم المالايا) والفلبين وتايلاند، تم تأسيسها بهدف التعاون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والإدارية، غير أنها لم تدم طويلا نظرا للتدهور المستمر للعلاقات بين ماليزيا والفلبين، بسبب مطالبة هذا الأخير بشمال "بورنيو" المعروف بإقليم "صباح" في عام 1962، كما أنها لم تشمل إندونيسيا التي تعتبر أكبر دولة في المنطقة.

وقد أدى النزاع بين الفلبين وماليزيا إلى إنشاء رابطة إقليمية تسمى "المافليندو"، التي كانت اختصار لكل من المالايا والفلبين واندونيسيا، كان ذلك عام 1962 من أجل التوفيق بين المصالح المتنازعة حول الشرعية والحدود الإقليمية لماليزيا، إلا أن احتجاج اندونيسيا على تشكيل الاتحاد الماليزي في السادس عشر من سبتمبر 1963 قد أنهى هذه المنظمة كسابقتها؛ فقد احتجت اندونيسيا على ضم ولايتي "صباح" و "سراواك بورنيو" إلى اتحاد الملايو، واعتبرت ذلك بمثابة مؤامرة استعمارية جديدة تتجاهل رغبات شعب "بورنيو"، وقد استمر هذا الرفض إلى غاية نهاية حكم "سوكارنو" عام 1962.[1]

الحقيقة أن اختلاف دوافع الدول الأعضاء من الانضمام إلى المافليندو كان عاملا أساسيا في فشلها؛ حيث سعت ماليزيا لتوسيع الاتحاد الماليزي الذي كان يشمل شبه جزيرة مالايا وشمال بورنيو

[1] Anthony, Mely Caballero ***Op, Cit***, p. 52.

(صباح وسراواك) وسنغافورة وبروناي ، بينما كان هدف اندونيسيا يتمحور حول ممارسة نفوذها في شؤون مالايا، لذلك لم يكن من المستغرب أن مصير هذه المنظمة سيكون الفشل.[1]

خرج معظم دول منطقة جنوب شرق آسيا من الاستعمار وباشرت عملية بناء الأمة ومواجهة المشاكل الداخلية من بناء الاقتصاد إلى التوفيق بين القوى السياسية المتصارعة في مجتمعاتهم إلى تحقيق السلم والأمن الوطنيين، وبينما كان هناك تركيز في المنطقة على بناء الأمة، كان هناك تناقض صارخ مع دول الهند الصينية في فيتنام ولاوس وكمبوديا، التي كانت لا تزال منخرطة في حرب أهلية امتدت إلى حدودها الوطنية، سقطت بعدها فيتنام الجنوبية في يد فيتنام الشمالية فتأسست جمهورية فيتنام الشيوعية، وسقطت بعدها كل من لاوس وكمبوديا في أيدي القوات الشيوعية مما جعل المنطقة مقسمة إيديولوجيا بين الدول غير الشيوعية مثل اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند من جهة، وبين الدول الشيوعية من الهند الصينية من جهة أخرى. وموازاة مع ذلك حدث تغيرات مفاجئة في السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق وبريطانيا نتيجة بداية تراجع أهمية هذه الدول الناشئة في المنطقة، وبداية صعود الصين وحالة اللاأمن التي تشكلت لدى الدول غير الشيوعية جراء ذلك، وهو ما عزز حاجة الدول غير الشيوعية إلى توحيد جهودها من أجل حل مشاكلها المشتركة.

المطلب الثاني: مقاربات دول الآسيان للأمن الإقليمي

تتضمن منطقة جنوب شرق آسيا في إطار الآسيان مقاربات متعددة لأمنها الإقليمي، تبعا لوجود عدة دول فاعلة ومؤثرة في مسار الرابطة، خاصة مع اختلاف أهمية الدول ومكانتها في البيئة الإقليمية والدولية، من أجل ذلك سيتم تتبع المقاربات الرئيسة المحددة للمعالم الكبرى لمقاربة الآسيان الكلية في تحقيق أمنها الإقليمي عموما، وفي إدارة النزاعات الداخلية على وجه التحديد:

أوّلا: المقاربات الفرعية لدول الآسيان

1/ مقاربة إندونيسيا للأمن الإقليمي: تسعى إندونيسيا باعتبارها أكبر دولة في المنطقة من حيث عدد السكان الذي بلغ 220 مليون نسمة، يتكلمن أكثر من 200 لغة وينتمون لثقافات مختلفة

[1] ***Ibid***, p.52.

إلى الحفاظ على التماسك الداخلي للبلاد، لذلك كانت الأولوية في السياسة الاندونيسية لبناء أمة تحت الرقابة المشتركة للجيش والحكومة؛ فقد جعلت الدولة من دعم سيادة الدولة والحفاظ على سلامة الشعب الاندونيسي من جميع أشكال التهديدات والاضطرابات الهدف الرئيس للدفاع الاندونيسي وفقا للكتاب الأبيض للدفاع لسنة 2008 كما يلي:[1]

- ردع جميع أشكال التهديد ضد إندونيسيا وشعبها
- إحباط العدوان العسكري الخارجي
- السيطرة على التهديدات العسكرية المؤثرة على السيادة الاندونيسية
- السلامة الإقليمية وأمن الأفراد
- الاسهام في الاستقرار الإقليمي والسلام الدولي.

وعلى هذا الأساس فقد ركزت إندونيسيا في تعاملها مع القضايا الأمنية غير التقليدية باعتبارها محددا لسياستها الدفاعية، لذلك سعت إلى تعزيز قدراتها الدفاعية من خلال إدخال إصلاحات دورية على بنيتها العسكرية، من ضمنها زيادة الإنفاق العسكري، بالرغم من أن هذه الزيادة لا ترتبط فقط بتصاعد التهديدات غير التقليدية، إنما ترتبط كذلك بالوضع الأمني في بحر الصين الجنوبي، وتحديث الأسلحة على المستوى الإقليمي؛ إذ ارتفع الإنفاق الدفاعي بآسيا بنسبة 27.7%، فبعدما كان يقدر بـ 270.6 بليون دولار عام 2010، بلغ 344.2 بليون دولار عام 2014.[2]

وتزامنا مع هذه التحديثات وفي إطار بنية القوة المتغير في جنوب شرق آسيا، التزمت إندونيسيا بمهام اعتبرتها رئيسية تمثلت في:[3]

- تدابير بناء الثقة التي تتضمن زيارات الدولة الرسمية، والحوارات والمشاورات، وتبادل المعلومات، والشراكات الاستراتيجية، والتدريبات العسكرية المشتركة، وتبادل الموظفين.

[1] Rizal Sukma, "Indonesia's security Outlook, *Defense policy and regional cooperation" **in " Asia pacific countries security and its implications for the defense sector*** (Japan: the national institute for Defense studies, 2010), pp. 9,10. At: **https://cutt.us/CI5g1**, 15/12/2022.

[2] ***Idem***.

[3] Evan A. Laksmana, "Regional Order by other Means? Examining the Rise of Defense Diplomacy in South east Asia, ***Asian Security***, (Vol. 8, No. 3, 2012), P. 262. At: **https://cutt.us/JCjJy**, 12/11/2019.

– تعزيز القدرات الدفاعية: وتشمل المساعدة العسكرية، وشراء الأسلحة، وتطوير التكنولوجيا وتنمية التعاون والبحث والاستثمار في المشاريع المشتركة.

يتبين من خلال هذه التدابير أن اندونيسيا تتبع استراتيجية التحوط لإدارة بنية القوة المتغير في جنوب شرق آسيا من أجل تجنب كل احتمال للانحياز تجاه دولة على حساب دولة أخرى من الدول الفاعلة في المنطقة.

2/ مقاربة سنغافورة للأمن الإقليمي:

تتميز سنغافورة بموقع جغرافي جيواستراتيجي يصل بين خطوط بحرية مهمة، ذات تعدد اثني كبير ونقص في الموارد الطبيعية مما أثر في تشكيل سياستها الخارجية والدفاعية، تناسبا مع منطق وأولويات الدول الصغيرة الذي عادة ما يتميز بالديناميكية والتغيير المستمر. وقد مرت السياسة الخارجية لإندونيسيا في تطورها بمرحلتين هما:

– **مرحلة الحرب الباردة:** في هذه المرحلة ركزت سنغافورة على كيفية ضمان بقائها وأمنها الوطني، ونموها الاقتصادي بدون تدخل خارجي، فضلا عن كيفية إدارة انكشافيتها داخليا وخارجيا في ظل نظام دولي دون سلطة مركزية، فالدول الصغيرة مثل سنغافورة دائما ما تسعى لضمان بقائها المادي والاقتصادي، وتسعى أيضا لضمان تكاملها الوطني داخل مجتمعاتها المتعددة، لذلك فقد تبنت سنغافورة في هذه الفترة حل القضايا الداخلية وتحسين قوتها الاقتصادية والسياسية والأمنية.[1]

ومع زيادة التنافس بين القوى الكبرى من حالة الانكشاف الأمني لسنغافورة كدولة صغيرة، مع ذلك فقد أحسنت استغلال الفرص التي أتاحتها الحرب الباردة على الصعيدين الجيوسياسي والاقتصادي؛ إذ فضلت سنغافورة نظام توازن القوى الإقليمي الذي كان يخدم مصالحها وبقاءها، واستطاعت دمج نفسها بسرعة في اقتصاد السوق العالمي.

– **مرحلة ما بعد الحرب الباردة:** سيطر موضوع الإقليمية في جانبه الاقتصادي في هذه المرحلة على اتجاهات سنغافورة ، وتناسب تطورها مع هذا الاتجاه، لذلك فقد ساهمت في تعزيز

[1] Amitav Acharya, , "Singapore's Foreign Policy: The Search for Regional Order" (Singapore, World Scientific, 2008), pp.14,15. At: **https://cutt.us/2KWBk**, 12/10/2022.

الرابطة، أما على الصعيد الأمني فقد اتخذت سنغافورة من الدبلوماسية نهجا لها في إدارة علاقاتها، وذلك من خلال تعزيز الثقة والحوار البناء مع القوات داخل وخارج إقليمها، وترى أن الوجود الأمريكي عاملا مهما لموازنة الصعود الصيني والإبقاء على اليابان ومكانتها والحفاظ على الوضع الأمني القائم في جنوب شرق آسيا، وعلى هذا الأساس وقعت سنغافورة منذ ذلك الحين اتفاقية تسمح بنشر القوات العسكرية الأمريكية بسنغافورة، لتصبح بذلك شريكا أمنيا لأمريكا في المنطقة، خاصة مع تعزيز علاقتهما بتوقيع اتفاقية الإطار الاستراتيجي والتعاون الدفاعي سنة 2005، ليثبت أن سنغافورة قد اختارت الاستفادة من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التحوط من الصعود الصيني العدواني والتصحيحي حسبها، وهي بذلك تكون مساعدة لأمريكا للحفاظ على تواجدها في المنطقة من جهة، وتستمر في الاستفادة من علاقاتها التجارية مع الصين من جهة أخرى.[1]

3- المقاربة الماليزية للأمن الإقليمي:

تطورت السياسة الخارجية الماليزية منذ استقلالها عن بريطانيا العظمى بفعل انعدام الاستقرار الإقليمي جراء تنافس القوى الكبرى خلال فترة الحرب الباردة والصعود الصيني والآسيوي في سعيها للظفر بمركز نفوذ ضمن الاقتصاد العالمي. وقد احتكمت السياسة الخارجية الماليزية لثلاثة مبادئ:[2]

- التعددية: أي دعم ماليزيا لمختلف المنظمات الدولية والإقليمية
- الإقليمية: كونها أحد الأعضاء المؤسسين للرابطة، فهي تتخذ من تعزيز الإقليمية هدفا لها.
- التضامن الإسلامي: الذي يتضح من خلال عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي.

أما السياسة الدفاعية لماليزيا فترتكز على ثلاثة قواعد أساسية هي: المصالح الاستراتيجية، مبادئ الدفاع ومفهوم الدفاع الشامل. والهدف من وراء ذلك هو الحفاظ على بيئة إقليمية دولية سلمية ومستقرة لدعم الأولوية العليا لماليزيا، ومواصلة التطور الاقتصادي، بينما تضم المصالح الاستراتيجية ثلاث مستويات هي:

---

[1] أمينة حلال، ***مرجع سابق***، ص ص. 31، 32.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص. 42- 63.

1- المناطق المجاورة: تشمل الأرض والمياه الإقليمية ومضيق ملقا والمنطقة الاقتصادية الخالصة ومضيق سنغافورة والممر المائي بين شبه الجزيرة المالاوية وصباح وسراواك.

2- المناطق الإقليمية: تشمل جنوب شرق آسيا وجزر آندمان وبحر الصين الجنوبي.

3- المناطق العالمية: تشمل الروابط التجارية العالمية وعدم عرقلة التجارة العالمية الماليزية.

إلى جانب هذا، تركز السياسة الدفاعية لماليزيا على المبادئ التالية:[1]

1- الاعتماد الذاتي: يدعو هذا المبدأ إلى ضرورة أن تكون ماليزيا قادرة على التعامل بشكل مستقل مع المشاكل الأمنية الداخلية والمنطقة الأمنية المباشرة، وهو بذلك مرتكز السياسة الدفاعية لماليزيا.

2- التعاون الإقليمي: يرتكز هذا المبدأ على فرضية أن أي تهديد لدول الرابطة هو تهديد لماليزيا و للعلاقات الثنائية.

3- المساعدة الخارجية: وذلك إدراكا منها بعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها ضد جميع التهديدات الأمنية.

4/ مقاربة الفلبين للأمن الإقليمي: ارتكزت السياسة الخارجية للفلبين على ثلاثة دعائم : حماية وتعزيز الأمن الوطني، وترقية وتحقيق الأمن الاقتصادي، وحماية وترقية رفاهية ومصالح الفلبين الخارجية. من أجل ذلك أوضحت الفلبين في المادة الثانية من دستورها، أن الفلبين ترفض الحرب كأداة للسياسة الوطنية، وتدعم القانون الدولي وسياسة السلم والمساواة والعدالة.

تعتمد الفلبين في تحقيق هذه الأهداف على رابطة الآسيان من خلال التقيد بمبادئها، وتضمينها في الدستور الفلبيني، لذلك تعتبر الفلبين من أكثر الدول انضواء تحت رابطة دول جنوب شرق آسيا في إدارة علاقاتها الإقليمية، وقد تبين ذلك من خلال تعاملها مع نزاعها الحدودي مع الصين في بحر الصين الجنوبي حول جزر سبراتلي من خلال الإعلان المشترك بين الآسيان والصين للشراكة الاستراتيجية للسلم والازدهار، الذي أصبح يمثل الإطار الإقليمي للتعامل مع الصين، مع ذلك تسعى الفلبين لسد جوانب القصور في سياستها الدفاعية عبر مراجعة سياستها وقدراتها الدفاعية.

[1] أمينة حلال، ***مرجع سابق***، ص ص. 42- 63.

الحقيقة أن الفلبين قد شرعت في تنفيد برنامج تكيفي مع الواقع الأمني، وذلك من خلال برنامج إصلاحي لمجالها الدفاعي، يستهدف تحسين قدراتها العسكرية في مواجهة التهديدات الناجمة عن البيئة الداخلية والخارجية، ونتيجة للحاجة المستمرة للأمن والسعي الحثيث لعصرنة القدرات العسكرية فقد تضمنت الأوراق البيضاء للدفاع لسنة 2012 رؤية حول صيغة الإصلاح والتحول الدفاعي الفلبيني. وتتمثل أهم الأهداف المراد بلوغها بحلول سنة 2028 في:[1]

- الحد من تأثيرات الكوارث الطبيعية
- دفع وتوسيع التعاون الأمني الدولي
- تعزيز نزاهة المؤسسات الدفاعية بالاشتراك في المبادئ المقبولة لإصلاح القطاع الأمني.

في نفس الوقت الذي سعت فيه الفلبين للحفاظ على علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم تراجعها عن ذلك سنة 1991 – أصدرت قانون حظر إقامة قواعد أجنبية على الأراضي الفلبينية– تزامنا مع تكثيف الصين لنشاطاتها حول الشعب المرجانية بجزر سبراتلي المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي دفع مجلس الشيوخ الفلبيني سنة 1999 إلى التصديق على اتفاقية القوات الزائرة، التي أعادت تجديد التحالفات العسكرية في شكل تدريبات عسكرية مشتركة سنة 2000، كما تعزز هذا التحالف بعد عام 2001 من خلال نشر القوات الأمريكية المقاتلة سنة 2002 لتدريب ودعم القوات العسكرية الفلبينية في معركتها ضد أعمال التمرد التي قامت بها جماعتي أبو سياف في "ميندناو" والجماعة الاسلامية، في إطار حربها على الإرهاب.[2]

لذلك يمكن القول بأن استمرار العلاقة بين الطرفين كان استجابة لاحتياجاتهما الأمنية؛ فالفلبين تسعى لزيادة قدراتها الدفاعية، والولايات المتحدة في حاجة لوجودها في المنطقة من أجل مراقبة النشاط الصيني، مما يعني أن هناك اعتماد أمني متبادل بين الطرفين.

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص. 35– 37.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص. 37– 39.

5/ مقاربة تايلاند للأمن الإقليمي:

سعت تايلاند منذ استقلالها لصياغة استراتيجية أمنية توافقية بين جوارها الإقليمي المضطرب وبين وضعها الداخلي المتقلب؛ فقد واجهت تايلاند نزاعات حدودية مع كل من ميانمار وكمبوديا، وواجهت الانفصاليين الجنوبيين –مسلمو الملايو– من جهة أخرى، لذلك فقد ركزت استراتيجيتها الأمنية على ثلاثة مرتكزات أساسية:

1–تعزيز القدرات الدفاعية للقوات المسلحة

2–تنسيق الجهود مع المؤسسات الحكومية الأخرى

3–تعزيز علاقات التعاون الأمني مع دول الجوار الإقليمي والعالم

لقد انتهجت بانكوك استراتيجية مشابهة لاستراتيجية سنغافورة التي تعتمد على المؤسسات متعددة الأطراف والاتفاقيات التجارية لجذب القوى الكبرى في المنطقة، كوسيلة لضمان الاستقرار، فوقعت على سبيل المثال اتفاقية التجارة الحرة FTA مع كل من استراليا والهند والصين، مستفيدة في ذلك من الموقع المثالي لتايلاند عند ملتقى طرق شمال شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا في تعزيز المؤسساتية الإقليمية.

على صعيد آخر سعت كل من تايلاند وسنغافورة إلى تشجيع الهند كقوة كبرى للاهتمام بالمنطقة وذلك من خلال مختلف المنظمات الاقتصادية مثل: BINSTEC (بنغلاديش، الهند، ميانمار، سيريلانكا)، والجمعية التعاونية الاقتصادية التايلاندية، وكذا صياغة منتدى الحوار التعاوني الآسيوي كمنتدى حوار إقليمي جديد يجمع دول شرق وجنوب شرق آسيا ودول الشرق الأوسط كذلك.[1]

إن تتبع فحوى هذه المقاربات الأمنية يميط اللثام عن أولويات دول الآسيان، وأولويات الآسيان كممثل لدول جنوب شرق آسيا في ترتيب القضايا الأمنية؛ حيث نراها تولي اهتماما بالغا لإدارة علاقاتها الإقليمية والعالمية على مختلف الأصعدة، وتتجاهل إدارة واقعها الداخلي بالرغم من أن أغلب دول المنطقة تعاني من تصاعد في النزاعات والتوترات الداخلية بأنماطها المختلفة، ولعل هذا راجع بالأساس إلى المبادئ التأسيسية لرابطة الآسيان التي شدّدت على عدم التدخل في الشؤون

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 34.

الداخلية للدول، ذلك أن الآسيان قد نشأت في سياق غير مستقر خلال فترة الحرب الباردة، مما عرّضها للتدخل الخارجي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا، خاصة في فيتنام وكمبوديا وجمهورية لاوس الشعبية وميانمار، لذلك كان التعاون بين أعضاء الآسيان مقتصرا على التنسيق السياسي والأمني بما يتماشى والمبادئ التي سطرتها لإدارة تفاعلاتها. لكن المتغيرات الحاصلة على مستوى التحديات الأمنية غداة نهاية الحرب الباردة، وما ارتبط بها من رهانات معقدة، كما هو الحال بالنسبة لإفرازات النزاعات الداخلية قد استدعى تعميق التعاون الإقليمي في مواجهتها، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل حول مدى قدرة الآسيان على تكييف المبادئ التي تحكمها استجابة لطبيعة التحديات الجديدة.

ثانيا: مقاربة الآسيان الإقليمية للأمن الإقليمي

يبدو أن الآسيان تعيش وضعا خلافيا لمفهوم الأمن في جنوب شرق آسيا وخارجها منذ نهاية الحرب الباردة، كما يرجع ذلك أيضا إلى دور الخطاب البنائي الذي أطر موضوع الأمن في اتجاه معين، فمن جهة دعت كل من ماليزيا وتايلاند إلى ضرورة الاعتماد على الذات، وتدعيم الروابط مع القوى الإقليمية الرئيسية، والابتعاد عن المراهنة على الدور الأمريكي في ضمان أكبر قدر من الأمن؛ فمنذ مطلع القرن الحادي والعشرين كان هناك تركيز متزايد على ضرورة قيام الرابطة بتقديم الحلول للمشاكل التي تواجهها من أجل الحفاظ على أهميتها، وبالتالي إبقائها في صميم بنية الأمن الإقليمي. وقد تزامن ذلك مع اعتراف الآسيان نفسها بالحاجة إلى الاستجابة والتكيف مع التغيرات في البيئة الإقليمية والتعامل مع القضايا العاجلة؛ فبعد فشل الآسيان في الاستجابة بشكل جماعي للأزمة الآسيوية لعام 1997 وآثارها التي طالت كافة بلدان المنطقة، برزت الحاجة إلى زيادة كفاءة المنظمة، مما دفعها إلى تبني رؤية الآسيان 2020، التي تسعى من خلالها إلى نقل التعاون الأمني إلى مستوى أعلى، يمكِّنها من الاستجابة بفعالية وفي الوقت المناسب لأزمات محددة.[1]

[1] Stephanie Martel, "from ambiguity to contestation: discourse(s) of non-traditional security in the ASEAN community," ***Pacific Review***, (14 December 2016), p. 4. At: **https://cutt.us/IFDHS**, 09/12/2022.

تعاني الرابطة أيضا من اختلاف مهم حول مجموعة القضايا التي تشكل تهديدا جديدا للأمن، والتي تؤثر على آليات الأمن التي تقودها، بينما تظل التهديدات الجديدة مرتبطة بشكل أساسي بالجريمة عبر الوطنية: الإرهاب و تجارة البشر و تجارة المخدرات و غسيل الأموال والقرصنة البحرية وتهريب الأسلحة والجرائم الاقتصادية والالكترونية، ويتم توسيع دائرتها أحيانا لتشمل قضايا أخرى كالأمراض والكوارث الطبيعية.[1]

لقد كان أحد الأهداف المهمة للرابطة هو إدارة النزاعات بين أعضائها بطريقة بناءة وسلمية، لتحقيق السلام والاستقرار كما جاء في إعلان بانكوك لعام 1967؛ حيث نصت الوثيقة التأسيسية للرابطة على تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين كأحد أهداف المنظمة وكأحد مقاصدها، وقد وضحت الوثيقتان الأخريان (اتفاق الآسيان ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا) الطريقة التي ستتبعها الآسيان في تحقيق ذلك، كما شدد اتفاق الآسيان على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء من خلال البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل بيئة إقليمية سلمية ومستقرة. وجاء في اتفاقية الصداقة والتعاون نفس المفاهيم والمبادئ التي أقرّها ميثاق الأمم المتحدة لإدارة النزاعات والتي تتمثل فيما يلي:

- الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة الدول، والمساواة الإقليمية وسلامة الهوية الوطنية للجميع.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم اللجوء إلى الإكراه.
- تسوية الخلافات بالطرق السلمية.
- عدم التهديد بالقوة أو استخدامها، والتعاون الفعال فيما بينهم.

المطلب الثالث: استراتيجية الآسيان لتحقيق الأمن الإقليمي

لقد خاطرت دول جنوب شرق آسيا منذ البداية بأن تكون بيادق في صدام تعرفه المنطقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في المجال الاقتصادي، والحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد حددت ثلاثة مهام رئيسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تمثلت في:

[1] ***Ibid***, p. 4.

– إعادة بناء الظروف التي من شأنها أن تؤدي إلى بناء اقتصاد عالمي مفتوح، والحد من قوة القوى التقليدية.

– الضغط لدفع العالم في اتجاه مختلف جذريا عن ذلك الذي تفضله أمريكا وحلفاؤها في السوق.

– دمج الدول العادية القديمة مثل ألمانيا واليابان في النظام الدولي بقيادة أمريكا.

أما صعود الصين فقد جعل من نظام آسيا والمحيط الهادي متعدد الأقطاب، لذلك فقد روج قادة الآسيان لتوازن التأثير الخارجي بدلا عن التوازن التصادمي لترتيبات القوة، في محاولة منهم للحد من المشاركة العسكرية المباشرة للقوى المتنافسة في المنطقة، وذلك تزامنا مع الشروع في جهد اقتصادي ودبلوماسي طموح لمنح الجهات الخارجية حصة من التعاون الإقليمي والنمو والاستقرار، خاصة أن القوى الخارجية هذه (الولايات المتحدة والصين بصفة خاصة) قد تعودت على طول فترات زمنية مختلفة على المساهمة بشكل كبير في مسار شؤون جنوب شرق آسيا، هذه الأخيرة التي عرفت قرونا من النفوذ الصيني والهندي، والحكم الاستعماري والتدخلات الإمبريالية الحديثة التي تركت موروثات مادية وفكرية عميقة حالت دون التقليل من تأثير القوى الخارجية في المنطقة.[1]

أوّلا: استراتيجيات الآسيان في الاستجابة للقوى الصاعدة:

ومع نهاية الحرب الباردة، أدى تقليص العداء الإيديولوجي وتحرير النظام الاقتصادي العالمي، وانطلاق المنتديات الدبلوماسية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، إلى توفير طرق جديدة يمكن للقوى الكبرى أن تتنافس من خلالها من أجل النفوذ في شرق آسيا بصفة عامة. في ظل هذا السياق انتهزت دول جنوب شرق آسيا الفرصة من أجل تنويع علاقاتها الثنائية مع القوى الكبرى وجذب هذه الأخيرة ضمن عديد التفاعلات وفقا للأعراف الإقليمية والممارسات الدبلوماسية، ذلك ما أسماه سيمون "Cimon" استراتيجيات المسار المزدوج" لتعزيز مصالح سياستها الخارجية من جهة، ومن أجل تطوير معايير ومؤسسات الاعتماد الاقتصادي المتبادل من جهة أخرى.[2] لكن من جهة أخرى كان هذا النشاط مدفوعا أيضا بالتخوف من الهيمنة الاندونيسية على المنطقة في حال غياب قوى خارجية

[1] John D. "Ciorciari, The Balance Of Great Power Influence In Contemporary Southeast Asia", **international relations of the Asia pacific**, (vol 9, 2009), p. 158. At: https://cutt.us/riqV4, 20/08/2022.
[2] ***Ibid***, p. 161.

تكبح الطموحات الاندونيسية، لذلك يمكن القول أن مقاربة الآسيان جاءت نتيجة للتفاعل بين تأثير متغيرات الداخل على الخارج، وتأثير متغيرات الخارج على الداخل.

غالبا ما يتصور المحلّلون الخيارات المتاحة للدول في نطاق يتراوح بين الموازنة الصعبة والمشاركة والتخطي وعدم المحاذاة والتحوط؛ فالواقعيون يرون أن القوى الكبرى تستجيب للقوى الصاعدة من خلال الموازنة ضدهم من أجل منع هيمنة دولة معينة أو هيمنة مجموعة من الدول، يمكن للدول أن توازن داخليا عن طريق تعبئة الموارد المحلية لتعزيز قدراتها القصوى، كما يمكن لها أن توازن خارجيا من خلال التحالف مع الفواعل الخارجية لزيادة القدرات في مواجهة الدول المهدِّدَة، وهما في الحقيقة طريقتين متكاملتين، فتصبح بذلك الموازنة الداخلية للدولة أكثر جاذبية من التحالف، في هذا الصدد فضَّل الواقعيون التوازن الداخلي على التوازن الخارجي كونه يحافظ على استقلالية الدولة، في المقابل يدفع تشكيل التحالفات مع الآخرين الدول للاعتماد على حلفائهم بغض النظر عما إذا كانوا سيوفون بالتزاماتهم أم لا، وهو ما قد يؤدي إلى نزاعات فيما بينهم. مع ذلك لا تعد استراتيجية التوازن الداخلي قابلة للتطبيق في جنوب شرق آسيا لمواجهة خصوم أكبر بالنظر لمحدودية ثقلها، من أجل ذلك طور الباحثون مفهوم التحوط لتجاوز معضلة المفاضلة بين التوازن الداخلي والخارجي، ولتحديد خيارات السياسة الخارجية لجنوب شرق آسيا.[1]

ثانيا: التحوط: استراتيجية لتشبيك العلاقات الخارجية

1- **مفهوم التحوط Hedge:** يستخدم مفهوم التحوط لوصف خيارات السياسة الخارجية التي تكون بين خيارات المحاذاة والتناغم، تعرف "إيفلين جوه" (Evelin Goh) التحوط بأنه: «مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف لتجنب التخطيط/ أو التخطيط لحالات الطوارئ في موقف لا تستطيع فيه الدول اتخاذ قرارات بشأن بدائل أكثر وضوحا مثل الموازنة أو الحياد»، فالتحوط يتناسب مع عدم اليقين الناتج عن التغير البنيوي مما يجعله خيارا أكثر عقلانية. وقال "فان جاكسون" (Van Jackson) أن "التحوط" عبارة عن استراتيجية لمتابعة إجراءات متعارضة أو متناقضة كوسيلة لتقليل أو تخفيف

[1] Ann Marie Murphy, "Great power rivalries, "Domestic politics and south Asian Foreign policy: exploring the linkages", ***Asian Security***, Vol. 13, N°. 3, p p. 168,169. At: **https://cutt.us/HGoer**, 15/07/2022.

التهديدات السلبية ذات الصلة بأسلوب المحاذاة والتعاون وغياب التوازن الثابت أو التكتل والتحسين المتزامن في العلاقات مع أكبر قوتين إقليميتين. وفي ذات السياق عرف مدريوس (Mederios) التحوط باعتباره متابعة لسياسات تؤكد آليات المشاركة والتكامل من ناحية، وتؤكد على التوازن الواقعي في شكل تعاون أمني خارجي من ناحية أخرى، لذلك فالتحوط بالنسبة إليه هو استراتيجية تحاول تأمين فوائد المشاركة من جهة وتستعد لتحقيق التوازن كموقف احتياطي في حالة فشل المشاركة من جهة أخرى.[1]

أما "كويك وروزمان" (Kuik) & (Rosman) فيريان أن التحوط سلوك يسعى لضمان التأمين في ظل حالة عالية من المخاطر وحالات عالية من عدم اليقين، ذلك أن هناك فاعلين دون سيادة ينتهجون سياسة أو مجموعة من السياسات المتعارضة والغامضة عن عمد تجاه القوى المنافسة، وقد جادلا أن الهدف من هذه السياسات المتناقضة والمتعارضة هو الحصول على أكبر عدد ممكن من الفوائد والسلطات المختلفة عندما تكون التهديدات منخفضة، بينما تحاول في الوقت نفسه التصدي للتهديدات طويلة المدى، التي قد تنشأ في أسوء التوقعات.[2]

تُلفت هذه التعريفات الانتباه إلى السياسات المتعددة التي تستخدمها الدول للتحوط؛ حيث تتمثل في المشاركة التي تكون من خلال استخدام وسائل غير قسرية، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف. بالعودة إلى جنوب شرق آسيا، استخدمت دول المنطقة الـ ASEAN كأداة لإشراك الصين؛ إذ يمكن للدول في هذه الحالة أن تشكل تحالفات مع دول متعددة كوسيلة لدرء/ التصدي للتهديدات في ظل ظروف عدم اليقين الإقليمي الواسع، وقد وصف "جوه" (Goh) هذا التصور الشامل بأنه جهد متعمد لإشراك الولايات المتحدة الأمريكية والصين وغيرهما من الفواعل ضمن شبكة من العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية المترابطة بغية إحباط أي عمل عدواني من أي طرف.[3]

تتميز البيئة الاستراتيجية لجنوب شرق آسيا بتوازن القوى الكبرى، مما منحها قدرا أكبر من الحرية في اتباع سياسة الحياد فيما بينها في ظل غياب نزاع بين القوى الكبرى، فالدول الصغيرة

[1] ***Ibid,*** p. 168.
[2] ***Ibid***, pp. 169,170.
[3] ***Idem***.

بإمكانها أن تحظى بفوائد العلاقات الجيدة مع جميع الدول الكبرى مما يجعل التوازن هو الوضع الأكثر أمانا بالنسبة لها، فهذه فيتنام مثلا تخشى الاصطدام بين الصين والولايات المتحدة لأن فيتنام ستكون ضحية لهذه التوترات. إلا أن زيادة التفاعل بين القوة الكبرى في الشرق، والتوترات الصينية المتصاعدة يؤدي إلى اختلال التوازن في النظام الدولي ويعرقل دول جنوب شرق آسيا في بلوغ سياسة خارجية مستقلة، لذلك فهي غالبا ما تقوم بالتحوط كوسيلة للتقليل أو التخفيف من التأثيرات العكسية لسلوك المواءمة، وتشمل المؤشرات الرئيسية لسلوك التحوط:[1]

- التعزيز العسكري دون وجود خصم معلن
- زيادة المشاركة في التعاون الثنائي و متعدد الأطراف.
- غياب التوازن أو التكرار الثابت.
- التحسين المتزامن في العلاقات مع أكبر قوتين إقليميتين.

في هذا السياق، اتبعت دول جنوب شرق آسيا تحالفات محدودة في السنوات الأخيرة ويرجع ذلك إلى انخفاض مستويات التهديد العسكري الداخلي(بين الدول الأعضاء في الآسيان) والخارجي مقارنة بالماضي من جهة، وبالمخاوف بشأن التبعية والتخلي عن عمليات الاصطفاف المحدودة من جهة أخرى، فحكومات جنوب شرق آسيا تسعى لتجنب الوقوع وسط صراع أمريكي صيني، وتخشى من ردود الفعل الداخلية إزاء التحالفات المحدودة؛ فحتى عندما تحاول الولايات المتحدة أو الصين تقديم المساعدة فإنها تقوِّض بذلك من شرعية الحكومات في المنطقة، ومن الاصطفافات المحدودة لأية قوة كبرى أخرى، خوفا من أن تزيد قوتها في المنطقة، فتساعد بذلك دول جنوب شرق آسيا على الاستفادة من هذا الوضع الذي أسماه أشاريا بـ "الهيمنة المضادة".[2]

2- التحوط ومساعي التكيف مع تعقد البيئة الأمنية الدولية:

استند الباحثون إلى مفهوم "التحوط" في دراسة الشؤون الأمنية لجنوب شرق آسيا في السنوات الأخيرة؛ حيث ركزت معظم الدراسات على استجابات الآسيان لصعود الصين، وأشارت ضمنيا إلى

[1] ***Ibid***, pp. 171-176.

[2] John D. Ciorciari, ***Op. cit***, p. 167.

جهود تلك الدول لتطوير علاقات إيجابية مع جمهورية الصين الشعبية، لإنشاء شكل من أشكال التأمين الأمني، جزئيا من خلال التوافق المحدود مع الولايات المتحدة الأمريكية، في هذا الصدد لخص "أفيري غولدشتاين" (A. Goldestein) منطق هذه الحجة من خلال وصف دول الآسيان بأنها تشترك مع الصين وتتحوط منها في ذات الوقت. وعلى اعتبار أن التحوط استجابة عقلانية لعدم اليقين الاستراتيجي، فإنه يُتوقع أن تنخرط دول جنوب شرق آسيا بشكل متزايد في نشاط موازنة أكبر، لأن تنويع العلاقات وتحسينها مع القوى الكبرى من ضمن مؤشرات التحوط، الذي يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد من أكبر عدد ممكن من الشركاء، من أجل ضمان استقلاليتها. فمن التحوط كذلك أن تحافظ تايلاند على علاقات اقتصادية وعسكرية قوية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في ذات الوقت كونهما متنافسين، و أن تعزز كل من ماليزيا وإندونيسيا علاقاتها مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية في آن واحد.[1]

الشكل رقم (19): التحوط: استراتيجية الآسيان لتحقيق الأمن الإقليمي

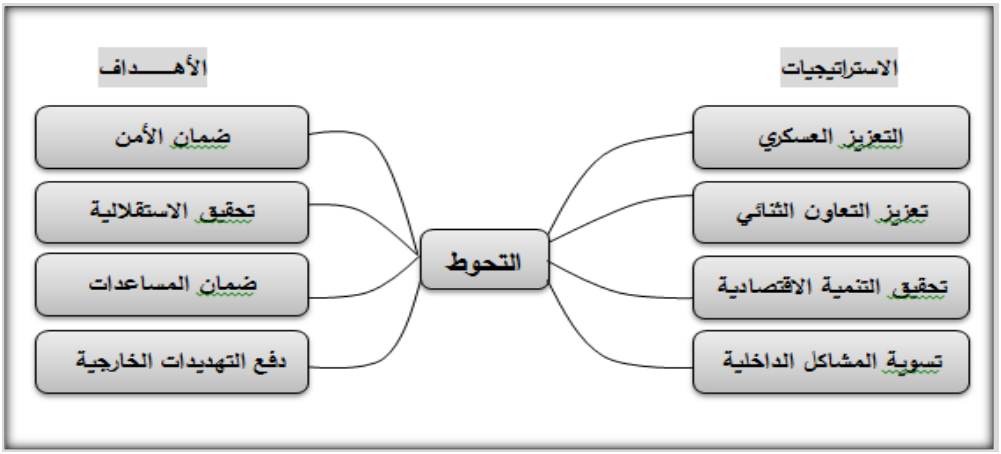

المصدر: من إعداد الباحثة.

تجمع استراتيجية التحوط بين مختلف الوسائل المتاحة للدول، والآليات التي يمكن استخدامها، سواء كانت عسكرية من خلال زيادة الانفاق العسكري والتطوير العسكري والتحالف العسكري، أو اقتصادية مثل تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع الشركاء و استقطاب الاستثمار الأجنبي، أو سياسية ودبلوماسية من خلال تعزيز التعاون الدولي مع الدول والمنظمات الدولية، أو من خلال الجمع بين مختلف هذه الوسائل من أجل استغلال جميع الفرص الممكنة.

[1] ***Idem***.

المبحث الثالث: آليات الآسيان في التعاون تجاه النزاعات الداخلية

يبحث هذا العنصر في إمكانية اضطلاع الآسيان بدور فعال في النزاعات داخل الدول، من خلال استعراض الإطار الناظم لعملية إدارة النزاعات، بما في ذلك المبادئ والآليات الموجهة للسلوك بين الدول الأعضاء.

المطلب الأول: القيم المعيارية للتعاون في جنوب شرق آسيا

تُمكِّن الآسيان –كترتيب إقليمي– الدول الأعضاء من التعايش في المنطقة بالرغم من اختلافاتهم الثقافية والدينية والسياسية، وقد تجسد هذا التعايش في عدم تهديد بعضهم البعض باستخدام القوة بالرغم من وجود نزاعات فيما بينها، وذلك تماشيا مع المبادئ التأسيسية للآسيان، تبعا لذلك يتعين على كل دولة التركيز على التعامل مع النزاعات داخل الدول أيضا بما يتماشى والمبادئ التأسيسية للآسيان، سواء من خلال العمل على منعها أو إدارتها ومنع تدويلها، وتجاهل الدعوات عبر الحدودية للحصول على الدعم من نفس الجماعات الاثنية أو الأتباع الدينيين والامتناع عن انتقاد كل ما تفعله الدول الأعضاء داخل حدودها الإقليمية، ودعم كل دولة عضو تعاني من اضطرابات داخلية، ذلك أن النزاعات الداخلية تمثل ملاذات آمنة للمعارضين المسلحين من الدول الأعضاء الأخرى، مما يهدد بانتشار النزاع إلى نطاق أوسع.

يمثل عدم التدخل في شؤون بعضها البعض إذن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه التدابير الخاصة بالنزاعات الداخلية في دول الرابطة، لذلك تم اعتماد الاستراتيجية التنموية باعتبارها الإيديولوجية المنظمة للدول، الأمر الذي ساعد في الحد من الفقر كمسبب رئيس للنزاع.[1] لذلك يمكن القول بأن نهج إدارة النزاع في الآسيان يندرج ضمن فئة **منع النزاع**، مما جعلها تتعرض لانتقادات

[1] Kamarulzanman Askandar, Jacob Bercovitch, and Mikio Oishï, "the ASEAN way of conflict management: Old patterns and New trends," ***Asian journal of political science***, (vol. 10, N° 2, December 2002), p. 32. At: **https://cutt.us/VMoG0**, 15/07/2022.

رئيسية كونها راضية بتجاوز الوضع النزاعي بدلا من تسويته وحله، رغم أنهم يعتبرون أن هذا النهج البسيط قد أبقى المنطقة خالية من المواجهات العنيفة بين الدول الأعضاء.[1]

في جنوب شرق آسيا استخدم مصطلح منع النزاع في إعلان اتفاق آسيان الثاني (اتفاق بالي الثاني)، الذي اعتمد كجزء من جهود الآسيان لتعزيز أمنها، ولذلك فقد بدلت دول الآسيان جهودا متعددة لتلافي النزاعات المسلحة وهي تشمل تدابير رسمية وغير رسمية بدلا من إجراءات فردية أو خاصة، ويقسم منع النزاع عادة إلى قسمين: منع مباشر ومنع بنيوي، أو كما أسماها البعض الوقاية الخفيفة والوقاية العميقة:

- المنع المباشر: هو التدابير المتخذة لإحباط المواقف الوشيكة على الانزلاق إلى نزاعات مسلحة.
- المنع البنيوي: يشير إلى القواعد والسياسات التي تسعى لمنع نشوب النزاعات العنيفة، التي تحدث نتيجة استيفاء شروط معينة، فمن الناحية النظرية فإزالة هذه الشروط يجب أن يقلل من خطر النزاع العنيف.[2]

على أرض الواقع، يمكن اعتبار الإجراءات التالية جهود وأساليب لمنع النزاعات المسلحة في جنوب شرق أسيا:[3]

1- **إعطاء الأولوية للتنمية:** فمعظم دول الآسيان تركز على التنمية الاقتصادية لضمان استقرارها، نظرا لاعتماد شرعيتها على الأداء الاقتصادي، وقد مكن هذا الاعتقاد المشترك من التعاون المستدام داخل المنطقة، وأحيانا إشراك الدول الأعضاء على الرغم من النزاعات المختلفة والفترات غير المستقرة سياسيا وإديولوجيا، في هذا الصدد اعتبر كل من (Collier) & (Hoeffler) & (Fearon) & (Latin) أن مبادرات التنمية لمنع نشوب النزاعات تعزز بعضها بعضا؛ فهي تعكس سياسة وممارسة تنموية في جنوب شرق آسيا من شأنها أن تحول دون نشوب نزاعات مسلحة واسعة النطاق.

---

[1] Kripa Sridharan, "regional organization and conflict management: comparing ASEAN and SAARC," ***regional and global Asces of conflict*** , (working paper 33, crisis states research center, March 2008), p 9. At: **https://cutt.us/i61XN**, 15/07/2022.

[2] yokiko nishikaua, Preventing and Managing Violent Conflicts, in: Kamarulzanman Askandar**, Peace and Conflict Transformation in Southeast Asia,** ***Op. cit***, p.83.

[3] ***Ibid***, p.84.

2- **بناء المعايير وقواعد السلوك:** فقد وضعت الآسيان معايير مشتركة لتنظيم العلاقات داخل المنطقة وبين الدول مثل: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واتخاذ القرارات على أساس التوافق في الآراء، والمشاورات، والمفاوضات الرسمية وغير الرسمية. وعلى مدى العقود الماضية، أصبحت هذه القواعد السلوكية هي الممارسة الفعلية لدول الآسيان في التقليل من النزاعات ومنع تصعيدها، وإنشاء نظام إقليمي أكثر استقرارا.

لقد ساعدت هذه الإجراءات في تطوير المعايير المشتركة في المنطقة، وساهمت في بناء الهوية الإقليمية بشكل أفضل، حتى أن دول المنطقة تتعامل مع هاته المعايير على أنها الآسيان تحديدا.[1]

في هذا الصدد يتميز نهج الآسيان بالجمع بين الآليات الرسمية والآليات غير الرسمية في معالجة القضايا الإقليمية، حتى أن "مايكل لايفر" الذي انتقد الآسيان أشار إلى أنه من أجل فهم أفضل للرابطة يجب التعامل معها كإطار مؤسسي غير رسمي نسبيا، بينما يعتبر الأمن التعاوني الموجود في الرابطة أحد أنواع المصالحة الموجودة في الرابطة من أجل منع النزاعات، وهي الآليات التي يشار إليها بأنها "نهج الآسيان" للدبلوماسية والتكيف، التي تم تعزيزها من خلال عملية التثاقف والتنشئة الاجتماعية والالتزام بالمعايير الإقليمية.[2]

مع ذلك لا تعتبر طريقة الآسيان نموذجية لإدارة وحل النزاعات بالرغم من كونها تطورت كأسلوب لتجنب النزاع، فهي تركز على عناصر أكثر ليونة مثل التفاهم وبناء الثقة الإقليميين، بدلا من آليات رسمية قائمة على القواعد، دون أن يعني ذلك غياب اتفاقيات ومعاهدات أخرى لها تأثير قوي على الأمن والتعاون الإقليميين مثل اتفاقية الآسيان ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، وإعلان منطقة السلام والحرية والحياد، و معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وإعلان آسيا بشأن بحر الصين الجنوبي، والمنتدى الإقليمي لرابطة جنوب شرق

[1] ***Idem.***
[2] Kripa Sridharan , ***Op, cit***, p. 10.

آسيا... وغيرها من الآليات والمؤسسات التي تعكس تشابكا بين ما هو رسمي وبين ما هو غير رسمي، لتتشكل شبكة من الترتيبات التي تهدف إلى الحفاظ على المنطقة آمنة وسلمية.[1]

المطلب الثاني: نهج الآسيان في مواجهة النزاعات في جنوب شرق آسيا

أولا: الأسانيد القانونية الإقليمية في مواجهة النزاعات في جنوب شرق آسيا

شكلت الآسيان خمسة مبادرات رئيسية تعكس رؤيتها لأمنها الإقليمي هي: إعلان بانكوك لعام 1967، إعلان كوالالمبور أو منطقة السلام والحرية والحياد لعام 1971، إعلان اتفاق الآسيان، ومعاهدة الآسيان للصداقة والتعاون. ورغم أن هذه المبادرات تعكس رؤية متميزة للأمن في منطقة جنوب شرق آسيا، إلا أن السياسات المتبعة والمعلنة لا تمثل إجماعا تنظيميا حقيقيا مناسبا للبيئة الإقليمية، وبالرغم من أن اتفاق دول الآسيان ينطوي على مقاربة لتعزيز الأمن داخل الآسيان، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى توافق للآراء بشأن الدور المناسب للقوى الخارجية في المنطقة، وقد وضح إعلان آسيان لعام 1967 الأهداف الأمنية للرابطة في:[2]

1- بناء علاقات سياسية واقتصادية.

2- تنمية الدول الأعضاء وبالتالي المساهمة في الاستقرار السياسي

3- تعزيز الأمن الداخلي من أجل استبعاد التدخل الخارجي باعتباره أحد أهم عوامل تعقيد النزاعات الداخلية.

وعلى الرغم من كون الآسيان قد أنشئت كجزء من الإدارة السلمية للنزاعات بين أعضائها، إلا أن إعلان الآسيان (إعلان بانكوك) لم يتضمن إشارات محددة حول الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها هذا الهدف. مع ذلك تطرق إعلان اتفاق الآسيان في الفقرة الرابعة منه إلى تسوية النزاعات داخل الرابطة؛ فقد نصت على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وتوفر معاهدة بالي مبادئ توجيهية أكثر

[1] ***Ibid***, p. 11.
[2] Shaun Narine, "ASEAN and the management of regional security", ***pacific affairs***, (vol. 71, N°. 2, summer 1998), pp. 196, 197. At: **https://cutt.us/1llPW**, 18/09/2022.

تحديدا في مجال إدارة النزاعات بالطرق السلمية، إذ حددت المادة (02) المبادئ الأساسية التي ينبغي أن توجه العلاقات بين أعضاء الآسيان والتي تتمثل في:[1]

1- الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة الدول، والمساواة والسلامة الإقليمية للهوية الوطنية لجميع الدول.

2-كل دولة لها الحق في أن تعيش وجودها الوطني دون تدخل خارجي.

3-عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض.

4-تسوية الخلافات بالطرق السلمية.

5-نبذ التهديد بالقوة أو استخدامها

6-التعاون الفعال بين الأعضاء.

ما يمكن ملاحظته أن هذه المبادئ قد ركزت على التسوية السلمية للنزاعات، وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، وهو ما يتعارض مع طبيعة النزاعات الداخلية، التي تحدث آثار عميقة على الأمن في مختلف مستوياته، بما يشكل تحديا خطيرا لاستراتيجيتها في إدارة النزاعات داخل الدول؛ حيث أصبحت استراتيجيتها تبعا لذلك تقليدية وغير فعالة، بالنظر لسهولة تدويل النزاعات الداخلية باعتماد آليات مختلفة كحقوق الانسان، والتداعيات البيئية، وانتشار الأمراض، وانتشار الجماعات الإجرامية وغيرها من القضايا التي زادت من الضغوط الممارسة على الآسيان من قبل مؤسسات المجتمع المدني العالمي والمحلي والإقليمي.

ثانيا: دبلوماسية المسار الأول في مواجهة النزاعات في جنوب شرق آسيا

يقول "ألاغابا موتيا" (Alagappa Muthiah) أن نهج الآسيان للأمن يشدد على القواعد والدبلوماسية متعددة الأطراف، لأن القيام بذلك يقلل من دور القوة في تعاملاتهم مع الدول الأكبر، لذلك فهو يجادل بأن سلوك الآسيان يتوافق مع السلوك المتوقع للقوى الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتناسب مع حجة "لايفر" (Leifer) الذي يرى أن كلا من الـ ASEAN & ARF يمثلان أداة قيمة

[1] Ramses Amer, "Expanding ASEAN's Conflict Management Framework in Southeast Asia: The Border Dispute Dimension* ** Purpose and structure", ***Paper prepared for the Conference on "Southeast Asia in the 20th Century***" (Organised by the Third World Studies Center, University of the Philippines, Diliman, Quezon City, 28-30 January 1998), pp. 8,9. At: **https://cutt.us/dvimT**, 18/09/2022.

لتحقيق توازن القوى من أجل منع المساعدة على منع الهيمنة لقوى صاعدة ذات إمكانات مهمة، فالمؤسسات التي تعطي الأولوية للإجماع توفر ساحة متكافئة بين الدول ذات القدرات المادية المختلفة. يؤكد كل من رالف و إيمرز (Ralf) & (Emers) كذلك أن حكومات جنوب شرق آسيا استخدمت مؤسسات مثل ASEAN & ARF من أجل إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين منخرطة في بناء المنطقة وتعزيز الترتيبات والمبادئ المستندة إلى القواعد المساعدة على منع الهيمنة الداخلية للدول الكبرى في الإقليم، ذلك ما أسماه Acharya بـ "الارتباط المزدوج" الذي يشرح تشابك العلاقات بين دول الآسيان والصين وأمريكا في شكل اعتماد إقليمي متبادل وفي ظل مؤسسات إقليمية متعددة الأطراف، مما يزيد من تكلفة النزاع بالنسبة لجميع الأطراف، أو ما أسماه (Goh) بـ "التداخل الشامل" الذي يربط بين التنشئة الاجتماعية للآسيان، وتطوير المؤسسات الإقليمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند والقوى الخارجية الأخرى.[1]

اتخذت إذن الآسيان منذ أيامها الأولى أسلوبا دبلوماسيا كإطار معياري يركز على بلوغ الاجماع وتجنب النزاع، كان ذلك منذ وضعت قانونا غير رسمي للتخفيف من حالة العداء والشك بين أعضائها، وهو ممارسة موجهة نحو الالتزام بالقيم الأساسية لجنوب شرق آسيا؛ حيث يتم التعامل ضمن مجتمعات جنوب شرق آسيا في العادة من خلال النوايا ومنح الثقة، واعتماد التشاور والاجماع، وليس عبر طاولة المفاوضات التي تنطوي على مساومات قابلة للتنفيذ في محكمة قانونية؛ أي أن هناك تفضيل عام للسمة غير الرسمية، والتشاور وبناء الإجماع.[2] في هذا الصدد ناقش العديد من الباحثين المعنى الدقيق لنهج/ طريقة الآسيان مثل (Acharya) عام 1999، و(Haake) عام 1999، و (Katsuma) عام 2003، و (Nischalke) عام 2000، و (Hu) & (Zha) عام 2006، وقد أجمعوا على أربعة عناصر أساسية على الأقل تلخص نهج الآسيان هي: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، عدم استخدام القوة، اتخاذ القرار من خلال التوافق، اعتماد دبلوماسية المسار الثاني. مما يعني أن جميع دول الآسيان ملتزمة بعدم المساس بسيادة الدول الأخرى في الرابطة.

[1] ***Ibid***, pp. 176-178.
[2] Mikael Weissmann, ***understanding the east Asian peace: informal and formal conflict prevention and peace building***, Doctorat dissertation in peace and development research,(school of global studies, University of Gothenburg, 2009), p. 50. At: **https://cutt.us/ogbUT**, 19/20/2021.

ثالثا: الدبلوماسية غير الرسمية (دبلوماسية المسار الثاني)

تركز طريقة الآسيان على العملية والوسائل بدلا من الهدف نفسه، والحقيقة أن عملية التفاوض غير الرسمية هذه بين الدول الأعضاء هي في حد ذاتها هدف لها؛ إذ ترفض "طريقة الآسيان" النزعة القانونية وتؤكد بدلا من ذلك على التنشئة الاجتماعية والاجماع من خلال الحوار، من أجل تعزيز الثقة والتفاهم والعلاقات الشخصية بين الأعضاء، يشكل هذا النهج جزء مهما من العلاقات الدولية في جنوب شرق آسيا سواء فيما تعلق بالتطورات الإقليمية الشاملة في شرق آسيا، وعملية بناء المجتمع، أو ما ارتبط بإنشاء أطر أكثر رسمية مثل المنتدى الإقليمي للآسيان. من منظور السلام ومنع النزاع وبناء السلام، يُفهم من هذا أن الممارسات التي تتوافق مع نهج الآسيان لا تحتوي إلا على مساحة صغيرة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، وبالنظر لمستوى حساسية النزاعات القائمة واستعصائها على الحل، فإن المحاولات الفاشلة لحل النزاعات قد تؤدي إلى نتائج عكسية من قبيل المواجهات العسكرية العنيفة.[1]

في الواقع يتناسب نهج الآسيان في إدارة علاقاتها ونشاطاتها مع ما أسماه "روبرت سكالابينو" (Scalapino Robert) "الإقليمية الناعمة"، هذا المصطلح الذي استخدمه عام 1987 لوصف التكامل الإقليمي الناشئ في شمال شرق آسيا، الذي يفتقر حسبه للهيكل الرسمي، و يقوم على الحوارات غير الرسمية وشبه الرسمية حول القضايا الاقتصادية والتعاون شبه الإقليمي، ويستند إلى أنظمة تشترك في معايير اجتماعية وثقافية مماثلة لسلوك معايير المجموعة، وهذا الشكل من الإقليمية الناعمة يقوم على الشبكات غير الرسمية، وتفضله معظم دول جنوب شرق آسيا التي تسعى حصريا لبناء المؤسسات، والإقليمية الناعمة تحظى بتأييد فئة واسعة من الباحثين خاصة البنائيون منهم، ذلك أنها تنطوي على طريقة أصلية وأكثر مرونة وربما الأقل تكلفة للتعاون بين الدول.[2]

من خلال ما سبق يمكن استكشاف جانبين أساسيين لنهج الآسيان في إدارة النزاعات:

- صياغة الآليات في إطار معاهدات وإعلانات الرابطة.

[1] ***Ibid***, p. 50.
[2] ***Ibid***, p. 51.

– الاعتماد على بناء الثقة والتشاور والتوافق كوسيلة لتجنب حالات الاختلاف بين الدول الأعضاء.

إن السمة الأساسية المميزة لنهج إدارة النزاع في الآسيان هي العمل على تجنب حدوث النزاع وتثبيطه أو تأجيل التعامل معه إلى أجل غير مسمى، ولعل تشبت الآسيان بالمبادئ في المعاهدات والمواثيق التأسيسية للرابطة هو أحد العوامل المساهمة في تراجع فعالية الآسيان في التعامل مع النزاعات الداخلية على اعتبار أن هذه الأخيرة لم تشهد تصاعدا كبيرا إلا بعد مرور أكثر من أربعة عقود من تأسيس الآسيان؛ وهي التي تتسم بخصائص جديدة غير تلك التي تتميز بها النزاعات التقليدية التي صممت الرابطة للتعامل معها، فبالرغم من كل الالتزامات والمبادرات التي اقترحتها الرابطة، فقد شهدت المنطقة نزاعات دولية ونزاعات داخلية من حين لآخر، نزاعات في ميانمار وفي تايلاند أواخر التسعينات، خلافات بين كمبوديا وتايلاند بين عامي 2008 و 2013 حول المناطق المحيطة بمعبد " برياه فيهر"، النزاع بين اندونيسيا وماليزيا حول سيادة كل من جزيرة "بولاو"، وجزيرة "سيبادان"، وجزيرة "بولاوليجيتان"، الذي عجزت الرابطة عن التعامل معه فقامت برفعه إلى محكمة العدل الدولية.

تتمثل إحدى الاستراتيجيات المهمة لمعالجة النزاعات داخل دول الآسيان في منع إضفاء الطابع الإقليمي عليها أو تدويلها؛ إذ يكن للجماعة المسلحة أن تحصل بسهولة على الدعم من طرف الدول الأخرى في المنطقة، مما يؤثر على مدة النزاع العنيف ونطاقه الجغرافي، واستنادا لمبدأ عدم التدخل الذي يمثل أساس الاستراتيجية الإقليمية الأوسع، فإن مثل هذه الترتيبات تمكن الدول من التركيز على تنميتها الاقتصادية، كونها الإيديولوجية المنظمة للمنطقة، الأمر الذي يساعد في تقليل المظالم التي كانت أساسا أحد العوامل المسببة النزاعات العنيفة.[1]

[1]Yukiko Nishikawa, " preventing and managing violent conflicts", in: Kamarulzaman Askandar, **Peace and Conflict Transformation in Southeast Asia**. ***Op, Cit***, p. 92.

المطلب الثالث: نهج الآسيان في مواجهة النزاعات الداخلية: تحديات التكيف

تعتبر الآسيان هي المنظمة الرئيسية في جنوب شرق آسيا، إلا أنها لم تكن فاعلا رئيسيا في مجال منع النزاعات؛ فقد كانت مقيدة بمبادئها الأساسية المنصوص عليها في معاهدة الصداقة والتعاون لعام 1976، والتي أعيد التأكيد عليها في ميثاق الآسيان لعام 2008، خاصة ما تعلق باحترام السيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، لذلك كانت مشاركتها محدودة في تيمور الشرقية بعد أحداث العنف التي أعقبت عمليات الاقتراع عام 1999؛ حيث تعاملت معها على أنها مسألة داخلية لإندونيسيا، وكذلك كان الأمر في بابوا غينيا الجديدة، ولم تشارك الآسيان في جنوب تايلاند ولا في النزاعات حول جزر سبراتلي.[1] ولم تتدخل في النزاع الإثني في فيتنام، الذي تحول من كونه نزاع داخلي إلى نزاع إقليمي بين فيتنام وكمبوديا بسبب دعم هذه الأخيرة لحركة الخمير الحمر، مما جعلها حركة عابرة للحدود الوطنية معادية للفيتناميين وتنشط من داخل كمبوديا.[2]

✓ **تعدد المناهج الدولاتية تجاه النزاعات الداخلية:** تتبع دول الآسيان مناهج دولاتية مختلفة تجاه النزاعات بين الدول، إلا أنها لم تكد ترسي أنماطا إقليمية لإدارة النزاعات قرابة نهاية التسعينات، حتى ظهرت اتجاهات جديدة من النزاعات تتحدى الأنماط التقليدية المعتمدة؛ إذ تشير الأنواع الجديدة إلى صعوبة تكيف الآسيان مع إدارة النزاعات والمشاكل داخل الدول وفقا لاستراتيجياتها الراسخة كونها لم تضع في أجندتها إدارة النزاعات الداخلية من الأساس، أي أنها تركز على منع تدويلها حتى لو كان ذلك على المستوى الإقليمي،[3] فمن نظرة عامة على إطار الآسيان لإدارة النزاع، يبدو جليا أنه موجه نحو النزاعات بين الدول الأعضاء وليس نحو النزاعات الداخلية؛ إذ يمكن للدارس ملاحظة أهمية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الذي تم التأكيد عليه منذ إنشاء الرابطة، وبالرغم من تقديم

[1] ElinaWainwright, "conflict prevention in south east Asia and the south Pacific," (New York university, center on international cooperation, 2010), p.18. At: **https://cutt.us/TLAJS**, 13/12/2022.

[2] Mikio Oishi, Nguyen Minh Quang, and Nguyen Van Minh, "The Transformation of Ethnic Conflict in Vietnam: The Case of the Khmer Krom in the Mekong Delta," in: Mikio Oishi, ***Managing Conflicts in a Globalizing ASEAN Incompatibility Management Through Good Governance***, (Singapore, 2020), P 83, At: **https://cutt.us/fAnuD** , 15/03/2022.

[3] Kamarulzanman Askandar, Jacob Bercovitch, and Mikio Oishï, " the ASEAN way of conflict management: Old patterns and New trends,"***, Op, cit,*** p.34.

اقتراحات مفادها أنه يجب التخفيف من مبدأ عدم التدخل، إلا أن الآسيان فضلت عدم تغيير سياستها من خلال إعادة التأكيد على هذا المبدأ الذي لا يتم تجاوزه ما لم تطالب به الدول الأعضاء حسب طبيعة التدخل المراد تنفيذه، ويمكن الاستدلال في هذا السياق بعدم تدخل الآسيان في كل من النزاع في ميندناو بجنوب الفلبين، والنزاع في آتشيه بإندونيسيا.[1]

✓ **الهشاشة المؤسسية للآسيان:**

لا تعتبر مبادئ الآسيان المعرقل الوحيد لنشاطها في مجال منع النزاعات وإدارتها، إنما تعاني المنظمة أيضا قيودا مؤسسية ناجمة عن حالة الاختلاف السياسي بين الدول الأعضاء (ديمقراطية/غير ديمقراطية)، وعن حالة التنافس بين الأعضاء حول قيادة المنظمة، وعن الاختلاف بين الأعضاء الأوائل وبين الأعضاء الجدد مثل كمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام حول القضايا التجارية وقضايا حقوق الانسان. كل هذه العوامل كانت دافعا لاعتماد الإجماع والتشاور كمبادئ في اتخاذ القرارات ضمن الآسيان، مما عرقل عملية الحل والتسوية لأهم النزاعات الداخلية التي شهدتها المنطقة. وفيما يلي جدول يبين أهم النزاعات الداخلية التي لم يتم حلها في جنوب شرق آسيا:

الجدول رقم (19): النزاعات الداخلية التي لم يتم حلها في جنوب شرق آسيا

النزاع الداخلي	هدف النزاع	آليات تسوية النزاع	النتائج
جنوب تايلاند (من 1967 إلى يومنا هذا)	الاستقلال والانفصال	القمع من قبل الحكومة	لم يحل
النزاع في الفلبين (ميندناو)	الاستقلال والانفصال	قمع حكومي + سياسة الاسترضاء	لم يحل

[1] Amer Ramses, "Intra-state conflicts: can the association of Southeast Asian Nations (ASEAN) play a role?", (Sweden, Institute for security and development policy(ISDP), 25 june2015), P. 110. At: **https://cutt.us/1uSPI**, 12/02/2023.

إندونيسيا (بابوا الغربية	الاستقلال والانفصال	قمع حكومي +برامج التكامل الوطني+ برامج التنمية الريفية	لم يحل
اندونيسيا (تيمور الشرقية)	الاستقلال والانفصال	قمع الحكومة+ برامج الاندماج الوطني	لم يحل

Kamarulzanman Askandar, Jacob Bercovitch, and Mikio Oishï, "the ASEAN way of conflict management: Old patterns and New trends," ***Asian journal of political science***, (vol. 10, N° 2, December 2002), p. 25. At: **https://cutt.us/VMoG0**, 15/07/2022.

يتضح من خلال الجدول أن دول جنوب شرق آسيا لم تستطع التوصل إلى حلول مناسبة لما تشهده من نزاعات داخلية، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الإقليمي، ولعل ذلك راجع إلى عدم ملاءمة الطرق والوسائل التي اتبعتها في تحقيق ذلك مع طبيعة النزاعات الداخلية، أما فعالية آليات الآسيان في التعامل مع النزاعات سواء كانت داخل الدول أو بينها فمرتبطة بطبيعة الدور الذي تضطلع به الرابطة بصفتها ميسِّرا وليست وسيطا كطرف ثالث نشيط في النزاعات، ولعل هذا ما دفع بالآسيان للاتجاه نحو توفير الظروف الملائمة لزيادة التفاعل من خلال التعاون الشامل الذي يتم تنفيذه في إطار الآسيان الاتفاقيات التي تستند إليها.

المبحث الرابع: الاتجاهات الجديدة في إدارة النزاعات الداخلية في دول الآسيان

يتم التطرق في هذا المبحث لمحاولات الآسيان تكييف آلياتها حتى تتناسب مع طبيعة النزاعات الداخلية، وبالتالي تفعيل أدائها كمنظمة إقليمية في تقديم استجابات إقليمية مناسبة.

المطلب الأول: مساعي تفعيل دبلوماسية المسار الثالث لمواجهة النزاعات الداخلية في دول جنوب شرق آسيا

شهد نهج الآسيان في إدارة النزاع تطورا بطيئا بعد نهاية الحرب الباردة، برز من خلال التطور البطيء للدبلوماسية غير الرسمية، التي تُمارس عندما يجتمع أعضاء مؤثرون (ليس بالضرورة سياسيون من الدول الأعضاء بانتظام) من أجل مناقشة المسائل ذات الاهتمام الإقليمي المشترك، وغالبا ما يقومون بذلك بطريقة منفتحة ومرنة، وقد ساعد المناخ التشاوري الذي وفره المنتدى الإقليمي للرابطة في تسهيل عملية بناء الثقة بين الأطراف.[1]

تواجه رابطة دول جنوب شرق آسيا تزايدا مستمرا في مطالب إحداث تعديلات في تقنيات إدارة النزاعات، بفعل ما طرأ على هذه الأخيرة من تغيرات، لذلك فهي بحاجة للتحول عن أهدافها ومبادئها المتواضعة لصالح اتجاهات متكيفة مع الخصائص الجديدة للتهديدات الأمنية الجديدة للنزاعات. فهي تتبع مناهج مختلفة تجاه النزاعات داخل الدول وبين الدول، نظرا لتعدد أنماط هذه النزاعات. وتفصل الآسيان هنا بين أنماط النزاعات الداخلية: (السياسية واقتصادية والمجتمعية)؛ حيث تعتمد سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم المشاركة في أي نزاع داخلي بالرغم من انعكاساته العابرة للحدود، والعديد من الدول لديها اتفاقيات حدود، مثل الاتفاقية بين كل من ماليزيا وتايلاند، واتفاقية مكافحة القرصنة في بحر سولو بين كل من ماليزيا والفلبين، بالإضافة إلى التدريبات العسكرية التي تم إجراؤها بين ماليزيا وسنغافورة وبين ماليزيا واندونيسيا.[2]

ينبع التعاون في القضايا الأمنية عموما وتجاه النزاعات الداخلية بصفة خاصة من المعتقدات التي يحملها قادة الآسيان بشأن الطبيعة المعدية لانعدام الأمن والاستقرار؛ إذ من المحتمل أن ينتشرا

[1] Kamarulzanman Askandar, Jacob Bercovitch, and Mikio Oishï, "the Asean Way of conflict Management…", ***Op, Cit***, p. 23.
[2] ***Ibid***, pp 28- 29.

من دولة إلى أخرى ، لذلك تدعك دول الآسيان بعضها بعضا، فمن هذا المنطلق احتشدت دول الرابطة خلف إندونيسيا بعد غزوها لتيمور الشرقية سنة 1975، حتى بعد أن واجهت إدانة دولية من خلال التأكيد بأن إندونيسيا تفعل ذلك من أجل أمنها القومي فقط، أما سنغافورة فكانت متأخرة في دعمها لإندونيسيا باعتبارها الدولة الوحيدة التي يهيمن عليها الصينيون.[1]

منذ بروز هذا النمط الجديد والمتداخل من النزاعات، عمدت الدول لتكييف استجاباتها المشتركة، من أجل درأ تعقيداتها، وقد اعتمدت الدول في إدارتها الجديدة للنزاعات جملة من المناهج و الاتجاهات بعضها تتمحور حول الإجراءات التي تتخذها الدول فرادى، وبعضها الآخر يتمحور حول التدويل، وحتى الآن يتم تدويل النزاعات من خلال ثلاثة قنوات هي: حقوق الانسان، امتداد المشاكل المتعلقة بالنزاع في المنطقة، البعد البيئي؛ أي انعكاسات النزاع على البيئة، وفي كل من هذه القنوات يضطلع المجتمع المدني (المحلي والإقليمي والعالمي) بأدوار مهمة من أجل الضغط على حكومات الآسيان، ومن أمثلة ذلك النزاع في ميانمار حول التحول الديمقراطي في أوث 1988، والاحتجاجات الشعبية التي تبعتها أزمة سياسية في ماليزيا بعد إقالة واعتقال رئيس الوزراء السابق "أنور إبراهيم (سبتمبر 1998 – حتى الآن)، وأزمة تيمور الشرقية في أعقاب الاستفتاء على الاستقلال (سبتمبر 1999– ماي 2002)،؛ حيث تم تدويل هذه القضايا من خلال شبكة حقوق الانسان.

يتم تدويل النزاعات الداخلية حتى الآن –كما أسلفنا الذكر– من خلال ثلاثة قنوات رئيسة هي: حقوق الانسان، امتداد المشاكل المتعلقة بالنزاع في المنطقة، وقضايا البيئة:[2]

✓ **القناة الأولى:** انتهاكات حقوق الانسان كما كان واضحا في كل من بورما في فترة التحول الديمقراطي، وفي النزاع في تيمور الشرقية الذي تم تدويله في أعقاب الاستفتاء على الاستقلال في (سبتمبر 1999– ماي 2002)، من خلال شبكة حقوق الانسان، وفي ماليزيا لجأت الحكومة إلى إجراءات قمعية لتهدئة النزاع في تيمور الشرقية، لمساعدة اندونيسيا التي سعت إلى إبطال نتائج الاستفتاء، ومع ذلك شكل المواطنون شبكات داخل الآسيان لتسليط الضوء وإدانة انتهاكات حقوق

[1] ***Ibid***, p. 29.
[2] ***Ibid***, p.34.

الانسان من قبل الحكومات المعنية، علاوة على ذلك فقد وجدت أنشطتها صدى في المجتمع المدني العالمي، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات مثل العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري من قبل المجتمع الدولي مدفوعة بالمفهوم الناشئ آنذاك لـ التدخل الإنساني.

✓ **القناة الثانية:** تتمثل في التأثيرات الممتدة للنزاع الداخلي باعتبارها تهديد لأمن واستقرار الآسيان، وقد لوحظ ذلك في المواجهة السياسية في ميانمار، وفي الأزمة الكمبودية (جويلية 1997- نوفمبر 1998)، وفي الشلل السياسي طويل الأمد في ميانمار وتأثير ذلك على الآسيان كانتشار تهريب المخدرات، وتدفق اللاجئين وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، وكلها اعتبرت قضايا أمنية مهددة لاستقرار الآسيان. وبالمثل تبع انهيار الحكومة الائتلافية في كمبوديا قتال بين الفصائل نتج عنه تدفق كبير للاجئين جدد نحو دول الآسيان.

✓ **القناة الثالثة:** تتمثل في البيئة؛ فمنذ سنة 1997 أصبح الضباب الدخاني من جزيتي "كاليمانتان" و "سومطرة" الإندونيسية أول حالة خطيرة لمشكلة بيئية عابرة للحدود في دول الرابطة. وهو ما شكل قضية خلافية بين دول الآسيان، تسببت بممارسة ضغط دولي على إندونيسيا مصدر الضباب.

على خلاف ما تم ذكره، يكون لكل سلطة تابعة للدولة عدة خيارات للتعامل مع نزاعاتها في حال تجنبت تدويلها؛ حيث تتعامل كل حكومة مع نزاعاتها الداخلية وفقا لثلاثة طرق:[1]

1- تستخدم سلطات الدولة تدابير قسرية لقمع الحركات والتمردات المناهضة للحكومة واعتقال قادتهم، خاصة في نزاعات تشكيل الدولة، ذلك ما حدث في كل من اندونيسيا وتايلاند والفلبين وميانمار.

2- كون العديد من الحركات الانفصالية والمتمردة تنشط في المناطق الحدودية فإن دول جنوب شرق آسيا تدخل في اتفاقيات ثنائية للتعامل معها. فعلى سبيل المثال ارتبط نزاع تشكيل الدولة في جنوب تايلاند بالمناطق الحدودية بين تايلاند وماليزيا، وعلى الرغم من أن ماليزيا كانت متعاطفة

[1] Yokiko Nishikawa, preventing and managing violent conflicts, ***Op, Cit***, pp. 92, 93.

مع شعب الملايو المسلم في جنوب تايلاند، إلا أن الحكومة الماليزية فضلت عدم التدخل واعتبرت القضية شأنا داخليا في تايلاند.

3- اتجهت جميع دول جنوب شرق آسيا نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة التنمية الريفية من أجل تحسين مستويات المعيشة في الأرياف، من أجل تجنب حركات التمرد على المدى الطويل، ومثال ذلك مشاريع التنمية في كل من ميندناو، وبابوا الغربية، وآتشيه.

الحقيقة أن هناك تناقض بين دول المنطقة؛ إذ أدت انتهاكات حقوق الانسان إلى كارثة إنسانية في تيمور الشرقية، دون أي رد فعل من الرابطة، مما دفع بالمجتمع الدولي للتدخل عسكريا من خلال إرسال القوة الدولية، أعقبها تشكيل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، كما اضطلعت استراليا بدور فعال في كلتا البعثتين، فكانت هذه هي الحالة الأولى للتدخل الخارجي في دول المنطقة.[1] ولعل عزوف دول الآسيان عن التدخل في تيمور الشرقية يعود لكون إندونيسيا الدولة الأكبر فيها أحد أطراف النزاع. بينما كانت محاولات التنسيق بين دول الآسيان خلال النزاع الكمبودي الفيتنامي تتمحور حول رفض كمبوديا كعضو فيها، وإرسال فريق من الوسطاء إلى الفصائل المتنافسة، يتألف من ثلاثة وزراء خارجية من دول الآسيان (ثلاثية الآسيان)، وفي هذه الحالة أيضا تعاونت الآسيان مع الدول الغربية من أجل ممارسة الضغوط على الحكومة الكمبودية من خلال تعليق المساعدات الاقتصادية بالدرجة الأولى، كما كان تدويل النزاع الكمبودي فوريا دون الرجوع إلى الآسيان كمنظمة إقليمية، اضطلعت فيه القوى الكبرى بدور حاسم في استعادة السلام، خاصة أن النزاع كانت له تداعيات فورية مثل اللاجئين والقتال عبر الحدود بين الفصائل، مما دفعها للاستجابة السريعة لمعالجة قضاياها الداخلية.[2]

إن ما يمكن قوله عن نهج الآسيان في إدارة النزاع أنه يهدف ببساطة إلى منع النزاع الداخلي من الانتشار الإقليمي والعالمي، فالدول تتجنب ذلك من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، ثم تتعامل كل دولة مع نزاعاتها الداخلية منفردة، أي أن الطابع الجماعي يغيب في النزاعات

[1] Kamarulzanman Askandar, Jacob Bercovitch, and Mikio Oishï, ***Op, cit***, p. 35.
[2] ***Ibid***, p. 37.

داخل الدول في جنوب شرق آسيا رغم أنها منضوية تحت منظمة إقليمية هي الأنجح في دول العالم الثالث، والحال أن نفر من الدارسين يرى في هذا النهج دعم وتكريس ضمني للمبادئ الرسمية للآسيان من خلال تجنب النزاعات أو تأجيل التعامل معها، بالرغم من أن نفر آخر قد اعتبر دور الآسيان محدود وسلبي في مواجهة النزاعات الداخلية، وذلك راجع إلى غياب الأطر المؤسسية وآليات التنفيذ؛ فقد كان من المفترض أن يقوم المجلس الأعلى للآسيان، باعتباره هيئة وزارية أنشئت من أجل إدارة النزاعات بين الدول الأعضاء وحلها، بدور بارز في إدارة وتسوية النزاعات، إلا أنه حتى الآن لم يتم استخدامه.[1]

المطلب الثاني: تقييم دور الآسيان في إدارة النزاعات داخل الدول

أوّلا: عدم التدخل كعقبة سياسية لدور الآسيان في النزاعات الداخلية

يشكل تدخل الآسيان في النزاعات الداخلية توترات على مستويات عديدة؛ حيث يفسر تدخل الطرف الثالث على أنه انتهاك للسيادة الوطنية، لذلك تفضل دول الآسيان عدم التدخل كممارسة دبلوماسية لإدارة علاقاتها سواء على المستوى الفردي أو في إطار الآسيان والمؤسسات الإقليمية الأخرى، ويندرج ضمن دبلوماسية عدم التدخل هذه كل الأفعال التي تتراوح بين انتقاد دولة عضو والتدخل العسكري، وهو ما يبقي على مجال ضيق جدا من أجل أن يكون للآسيان دور في إدارة وتسوية النزاعات الداخلية.[2]

استمر مبدأ عدم التدخل كعقبة مؤسسية أمام تطوير التعاون الإقليمي في مجال إدارة النزاعات الداخلية، مما دفع بالمنظمة للتعاون مع الأمم المتحدة في إطار مؤتمر رابطة أمم جنوب شرق آسيا/الأمم المتحدة بشأن منع النزاعات وحل النزاعات وبناء السلام في جنوب شرق آسيا، وهو ما يتماشى مع تفويض الأمم المتحدة كما جاء في أجندة عام1992 للسلام والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام، للتعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى في جميع أنحاء العالم، بالتوازي مع هذه

[1] Yokiko Nishikawa," preventing and managing violent conflicts..", ***Op, cit,*** p. 94.

[2] Chanintira na Thalang and Pinn Siraprapasiri, "ASEAN's (non-)role in managing ethnic conflicts in Southeast Asia: Obstacles to institutionalization", in: Alice D. Ba, Cheng-Chwee Kuik and Sueo Sudo, ***Institutionalizing East Asia Mapping and reconfiguring regional cooperation***, (Routledge, 2016), p. 134. At: **https://cutt.us/ihs1p**, 15/12/2022.

التطورات، اقترحت إندونيسيا إنشاء قوة حفظ سلام إقليمية في قمة بالي 2003، والتي أعاد التأكيد عليها لاحقا في عام 2004 وزير الخارجية الاندونيسي آنذاك، تماشيا مع قبول إندونيسيا للوساطة الدولية ومراقبة السلام على أراضيها. وتطبيقا لهذا الاقتراح تم أنشاء بعثة مراقبة آتشيه (AMM) لمراقبة الاتفاقية ودعم عملية التسريح، وذلك كجزء من اتفاقية السلام التي أنهت ثلاثة قرون من النزاع في آتشيه.[1]

لقد أدى تفضيل الآسيان القوي لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتمحور حول السيادة إلى الحد من الدور الذي تضطلع به في مواجهة النزاعات داخل الدول الأعضاء، ومع ذلك فإنه لا يتم الالتزام بمبدأ عدم التدخل التزاما صارما من قبل الجميع ، وهو ما يتضح في السياسات الخارجية للدول الأعضاء، التي تبدو أكثر مرونة تجاه التدخل؛ حيث تتبع كل دولة عضو سياستها الخارجية المستقلة الخاصة بها، وبالنظر إلى الاختلافات التاريخية والسياسية والاقتصادية بينها فإن سياساتها الخارجية تختلف وفقا لاختلاف أولوياتها، وظهر الموقف الأكثر مرونة تجاه عدم التدخل في الاستجابة للتطورات التي حصلت في كمبوديا* سنة 1997، والتي أدت إلى تعليق عضوية كمبوديا في الرابطة، أما الحالة الأخرى فهي ميانمار التي تعرضت لعديد الانتقادات بسبب سياستها الداخلية تجاه مكونات المجتمع، حتى تمت معاملتها على أنها عضو بمستوى أدنى في الرابطة.[2]

ثانيا: نماذج لدور الآسيان في مواجهة النزاعات الداخلية

يساعدنا التطرق لبعض النماذج النزاعية في دول جنوب شرق آسيا على تتبع مستوى التكيف في طريقة الآسيان في التعامل مع النزاعات الداخلية، من خلال فحص دورها في إدارتها وتسويتها.

ركزت الآسيان في البداية على حل النزاعات أو الحد من التوترات بين الدول، وقد استطاعت على الأقل منع النزاعات والحروب المفتوحة فيما بينها، لذلك اعتُبِرت الرابطة ناجحة في تعزيز هويتها وتطوير نهجها في حل النزاعات. ومع تراكم خبرتها في مواجهة التهديدات الشيوعية، طوّرت الآسيان

---

[1] ***Ibid***,134.

* تجدر الإشارة إلى أن كمبوديا كانت حالة خاصة؛ حيث كان تدخل الآسيان ردا على التدخل الفيتنامي في كمبوديا أواخر السبعينات، أي أن البعد الإقليمي للنزاع هو دافع الآسيان للتدخل.

[2] Amer Ramses, "Intra-state conflicts: can the association of southeast Asian Nations (ASEAN) play a role?," ***Op, cit***, pp. 110,111.

منتديات للتعاون والحوار لمناقشة القضايا السياسية والاقتصادية الإقليمية، واستمرت من خلالها في التأكيد على حل النزاعات بين الدول الأعضاء، كما أعلنت الرابطة عن طموحها في الاهتمام بقضايا حقوق الانسان في المنطقة.[1]

أ/ دور الآسيان في النزاع بآتشيه/ إندونيسيا:

عزفت الآسيان عن المشاركة كمنظمة إقليمية في النزاع في آتشيه، وبدل ذلك شاركت بعض الدول الأعضاء فيها مثل تايلاند وماليزيا وسنغافورة وبروناي في تنسيق الجهود وإرسال المراقبين، ولعل ذلك راجع لعاملين اثنين:

- اضطلاع الاتحاد الأوربي بعملية السلام في آتشيه
- تحديد نطاق سلطة ومدة الأطراف الخارجية المعنية من قبل الحكومة الاندونيسي.

ساهمت دول الآسيان المتدخلة في مراقبة السلام بعد توقيع اتفاق سنة 2005، مع أن العوامل الرئيسية التي أنهت النزاع كانت داخلية وليست خارجية؛ إذ لم يكن النزاع لينتهي بدون حكومة مستقرة سياسيا واقتصاديا، وبدون وسيط قوي، واتفاق سلام مناسب لكلا طرفي النزاع.[2]

ب/ دور الآسيان في النزاع في ميندناو بالفلبين:

يعتبر النزاع في الفلبين من أطول النزاعات في المنطقة، شارك فيه كل من حكومة الفلبين وجبهة مورو للتحرير الوطني كممثل عن شعب "بانجسامورو"، شاركت كل من إندونيسيا وماليزيا لأول مرة إلى جانب منظمة المؤتمر الإسلامي آنذاك، في الدفع باتجاه اتفاق طرابلس بين الحكومة الفلبينية والجبهة الوطنية للتحرير، الذي نص على تشكيل حكومة مستقلة في جنوب الفلبين تشمل مناطق الحكم الذاتي للأقلية المسلمة؛ حيث كانت ماليزيا طرفا وسيطا ميسرا لعملية السلام بين الطرفين، وقدمت فريق المراقبة الدولي الذي تم تشكيله عام 2004 للإشراف على اتفاق وقف إطلاق

[1] : Abubakar Eby Hara, "regional framework for peace," in: Kamarulzaman Askandar, **Peace and Conflict Transformation in Southeast Asia ,** ***Op, Cit***. p. 207.
[2] Chanintira na Thalang and Pinn Siraprapasiri, ***Op, Cit***, p. 142.

النار بين الجانبين، كما كان لها دور مهم في الاتفاق الإطاري لبانجسامورو لعام 2012، والاتفاقية الشاملة لبانجسامورو لعام 2014.[1]

أي أن تدخل إندونيسيا وماليزيا لم يكن في إطار الآسيان بل كان تدخلا فرديا، معتمدا بالدرجة الأولى على قبول دولة النزاع.

ج/ دور الآسيان في النزاع بجنوب تايلاند:

يمثل سكان الملايو مجموعة صغيرة من المجتمع التايلندي الأوسع؛ إذ تمثل المقاطعات الجنوبية الثلاث موطنا لـ1.3 مليون مسلم من الملايو، وهو ما يمثل 80% من سكان المقاطعات الجنوبية، غير أن تعقد النزاع في تايلاند ينبع من كون سكان هاته المقاطعات من أصل ماليزي وعليه، وأن 200 ألف شخص منهم يحملون جنسية مزدوجة (تايلاندية وماليزية)، فعلى الرغم من الأهداف الوحدوية والانفصالية التي كانت مدعومة من السكان المحليين في شمال ماليزيا إلا أن هذا التطور لم يتطور إلى تحدي أمني، ولو يؤثر على سلوك الأطراف، ولم يؤثر ذلك على العلاقات الثنائية طوال فترة الحرب الباردة، وما زاد من تعقد المشكلة هو دمج هذه المقاطعات رسميا في الدولة التايلندية عام 1909، وتطبيق تايلند لسياسة الاستيعاب للسكان الماليزيين المسلمين.

تحول الاستياء من سياسة الاستيعاب هاته إلى مقاومة مسلحة في الفترة الممتدة من الستينات إلى الثمانينات، أين تغير الوضع عندما بدأت الدولة التايلاندية بتنفيذ سياسة التكيف من خلال مباشرة برامج التنمية الاقتصادية وفتح المجال لزيادة المشاركة السياسية، والعفو الشامل على المتمردين، وغيرها من الترتيبات التي ساهمت في الحفاظ على علاقات جيدة مع قادة المجتمع.[2]

إلا أن حالة الهدوء هاته لم تستمر طويلا حيث اندلعت أعمال العنف مرة أخرى سنة 2001 في شكل حوادث متفرقة، ليعود النزاع من جديد سنة 2004 في شكل هجمات منسقة دفعت بحكومة "تاكسين" (2001-2006) إلى الرد باستخدام العنف وهو ما أدى إلى تصعيد النزاع من جديد. بالتوازي مع هذه التطورات كانت هناك محاولات لإدارة النزاع من خلال الوسائل السلمية؛ حيث

[1] ***Ibid***, p. 225.
[2] ***Ibid***, p.144.

شاركت ماليزيا كطرف ميسر للمحادثات من أجل إعادة بناء الثقة، غير أن مشاركتها هذه عبر رئيسها السابق مهاتير محمد كانت باسم المنظمة غير الحكومية "بيردانا" للسلام العالمي، ذلك أن رئيس الوزراء التايلاندي "تاكسين شيناواترا" قد هدد بالانسحاب من الرابطة في حال طرح أحد أعضائها النزاع في تايلاند للمناقشة على مستواها، وهو ما شكل عائقا أمام المحادثات بشكل أحدث فجوة بين الحكومتين التيلاندية والماليزية، بدل ذلك حاولت الحكومة التايلاندية حل النزاع داخليا من خلال اتفاقية عرفت باسم خطة السلام والتنمية المشتركة لجنوب تايلاند لكن الحكومة لم تصدق على هذه الاتفاقية، وجرت محاولات لاحقة في أواخر 2008 لإدارة المحادثات بقيادة نائب رئيس أندونيسيا "يوسف كالا" لكنها فشلت، واستأنفت جولة ثانية من المحادثات إلا أن غياب الثقة قد أفشلها من جديد إلى غاية سنو 2013 أين اعترفت الحكومة التايلاندية بالمحادثات، مما يعني اعترافها الضمني بعجزها عن حل النزاع منفردا دون مشاركة ماليزيا نظرا لما تتقاسمه الدولتان من ارتباطات إثنية عابرة للحدود.[1]

كانت ماليزيا وإندونيسيا نشطتان في إيجاد حلول للنزاع في تايلاند، من خلال سلسلة من المفاوضات من قبل رئيس المزراء السابق "مهاتير محمد" ونائب الرئيس الاندونيسي "يوسف كالا"، وتمكنت ماليزيا من عقد جلسة حوار قصيرة بين ممثلي الحكومة التايلاندية و الجبهة الوطنية الثورية في فيفري 2013، أسفرت عن توقيع "وثيقة إجماع عام"، شكل نقطة انطلاق جيدة بين الطرفين، مع ذلك لم يبد الطرفان أية مواقف واضحة أو عروض حلول من كلا الطرفين، مما يعني أن الوساطة الماليزية لم تلقى أي نجاح.[2]

د/ دور الآسيان في النزاع بميانمار: بينما نظر المجتمع الدولي لقضية الروهينغا على أنها انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، تجنبت الرابطة معالجة القضية على أنها كذلك، رغم أنها سمحت للدول الأعضاء بمناقشتها من أجل التوصل لحلول مناسبة لها،[3] حيث تجنبت الآسيان الإشارة إلى الجرائم التي حدثت ضد مسلمي الروهنغا والتب أجبرتهم على الهجرة، كما امتنع التقرير الصادر عن الآسيان عن استخدام مصطلح "الروهينغا" وأشار إليه على أنهم ضحايا ومجتمعات متضررة من

[1] ***Ibid***, pp. 145-150.
[2] ***Ibid***, p.225.
[3] Sanae Suzuki, "Why is ASEAN not intrusive? Non-interference meets state ***strength", Journal of Contemporary East Asia Studies***, (2019), Vol. 8, N°. 2, p. 172. At: **https://cutt.us/nexsM**, 07/03/2023.

النزاع، ذلك أن حكومة ميانمار ترى في استخدام هذا المصطلح انحيازا له، كما أن إندونيسيا قد حرصت على عدم التدخل وامتنعت عن ممارسة أي ضغط على حكومة ميانمار من أجل إيجاد حل لمشكلة الروهينغا.[1]

اكتفت دبلوماسية الآسيان في النزاع في راخين بميانمار بلفت الانتباه إلى الوسائل السلمية وذلك في القمة الثلاثين للرابطة؛ حيث أصدرت بيانا بشأن إنشاء فريق عمل من أجل الاستجابة لحالات الأزمات والطوارئ الناشئة عن الحركة غير النظامية للأشخاص في المنطقة،[2]

انطلاقا من الحالات النزاعية التي تم التطرق إليها يتضح أن دول جنوب شرق آسيا متمسكة بسيادتها الوطنية مما شكل عقبات سياسية كبيرة أمام دفع أي إجراءات مرتبطة بإدارة وتسوية النزاعات الداخلية؛ حيث شاركت بعض الدول الأعضاء في الآسيان في مراحل مختلفة من إدارة النزاعات الداخلية بشكل فردي وبناء على دعوة الدولة محل النزاع وقبولها، مما يعني أن دور الطرف الثالث سيكون موجها لما تحدده الدولة المضيفة.

قدم الوضع النزاعي المعقد في دول جنوب شرق آسيا فرصة مزدوجة التأثير على مدى تطور وتكيف آليات الرابطة في التعامل مع النزاعات الداخلية وتطوير التعاون الإقليمي إزاءها، لكن الذي حصل لم يكن إيجابيا بالرغم من أنها طورت جملة من الآليات لإدارة النزاعات الإقليمية، وبالرغم من أنها وسعت أجندة القضايا الأمنية ذات الأولوية، والتي شملت القضايا الأمنية العابرة للحدود الوطنية مثل تغير المناخ، وإدارة الكوارث، ومكافحة الإرهاب والأمراض، وتحقيق الأمن الغذائي، ومكافحة تجارة المخدرات وتجارة البشر ومواجهة القرصنة البحرية وغيرها من الرهانات الأمنية.

لكن بالرغم من أن النزاعات داخل دول المنطقة، قد أفضت إلى تأثيرات واسعة على الأمن الإقليمي، إلا أن الآسيان لم تُجر أية تعديلات على طريقتها في التعامل معها، كونها تطمح لبلوغ الجماعة الأمنية الآسيانية بطريقة سلمية، في إطار الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية بين الدول

[1] Tareq Mahmud, abu faisal Md Khaled, Nafisa islam, " A Conflict Profile: The Rohingya Conflict in Myanmar", ***Journal of Social Science Research***, (Vol. 14 ,2019). p .3317. At: **https://cutt.us/JNCtG**, 9/02/2021.

[2] Chheun Sokla, "ASEAN's Preventive Diplomacy:" What Roles for ASEAN in the South China Sea and the Rakhine State Issues?", ***Open Journal of Political Science***, N°. 9, (2019), p. 451. At: **https://cutt.us/3TMEI**, 17/10/2022.

الأعضاء، لذلك فإن أحد الأسئلة المهمة التي يجب فحصها هو مدى تأثير العوامل الجمعية المشتركة بين دول الرابطة على المعايير المتضمنة في طريقة الأسيان للتعاون الأمني الإقليمي، خاصة أنها تمثل نهجا موجَّها بمعايير ومبادئ عدم التدخل والتسوية السلمية للنزاعات الإقليمية والمشاكل الخلافية، واتخاذ القرارات بالاعتماد على الاجماع والتشاور والتوافق، من أجل ذلك فإن القيام بعملية مقارنة بين التغيرات الحاصلة في البيئة المحلية والإقليمية وبين طريقة الآسيان في التعامل مع النزاعات الداخلية بصفة خاصة، فسوف نجدها غير مجدية، كوننا سنصطدم بتمسك الدول الأعضاء بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمبادئ الأخرى المتضمنة في الميثاق التأسيسي.[1]

إن إصرار الآسيان على التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول قد حد من فعالية التعاون الأمني في مواجهة النزاعات الداخلية، سواء قبل انفجار النزاع أو تصعيده أو انتشاره لدول الجوار، مما أبقى على العديد من النزاعات الداخلية قائمة، بالشكل الذي سمح للأطراف الخارجية بالتدخل، وهو ما يفصح عن درجة نضج هذا التعاون ومدى إمكانية تجسيد الجماعة الأمنية.

دأبت دول الأسيان على تبادل المعلومات حول القضايا التي كانت مترددة في وضعها ضمن أجندتها، لذلك كانت مثل هذه التجمعات بمثابة آلية لمنع التدخل الخارجي في القضايا المحلية، ولأول مرة في التاسع عشر من ديسمبر عام 2016، عقدت مستشارة دولة ميانمار ووزيرة الخارجية "أونغ سان سوكي" اجتماعا في يانغون لاطلاع نظرائها الإقليميين على التطورات الأخيرة في المنطقة الشمالية من ولاية "راخين"، ودعت طواعية للدورة الاستثنائية من أجل تقديم معلومات مباشرة عن المنطقة الشمالية الغربية مكان النزاع، لتصبح ميانمار أول دولة في الرابطة تستضيف رسميا اجتماعا وزاريا من أجل مناقشة المسائل الداخلية الحساسة في إحدى الدول الأعضاء، في هذا الاجتماع ناقش وزراء دول الآسيان سبل مساعدة الآسيان في حل مشكلة النزاع الاثني الذي يشنه البوذيون ضد الأقلية المسلمة في ميانمار، فمن جهة طالبت كل من ماليزيا وإندونيسيا "أونغ سان سوكي" بالرد على تقارير أعمال العنف التي ارتكبتها القوات المسلحة لميانمار ضد الأقلية المسلمة، إلا أن الآسيان قد حافظت على نهج محايد وغير تدخلي في القضايا الداخلية للدول الأعضاء، ومن جهة أخرى دعت كل من

[1] Mely Caballero-Anthony, ***Op, cit,*** pp .23, 24.

كمبوديا وتايلاند –وهما دولتان بوذيتان أساسيتان في الآسيان– أنه ينبغي السماح لميانمار بمعالجة قضية راخين داخل ميانمار ودون أي تدخل خارجي.[1] مما يعني أن اختلاف المقاربات الأمنية للدول الأعضاء قد تنعكس سلبا على إدارة النزاعات الداخلية كما حدث مع النزاعات بين الدول الأعضاء.

بالرغم من هذا التطور البطيء في التعامل مع القضايا الأمنية التي تهدد الأمن الإقليمي لدول المنطقة، إلا أن تعامل "سان سوكي" مع النزاع في "راخين" والاستجابة الإقليمية، يعتبر حالة مناسبة لدراسة كيفية تطور الثقافة السياسية والأمنية الإقليمية للآسيان في العقود الخمسة الماضية، كخطوة أولى لتقييم مستوى نضج التعاون الأمني في جنوب شرق آسيا، باعتبارها مجمعا أمنيا إقليميا ناشئا.

يبدو أن الحجة التي تفسر عدم تدخل الآسيان أن دول الآسيان أقل هشاشة، ويبدو ذلك في:[2]

- جودة البنية التحتية من حيث قدرة مؤسسات الدولة على أداء المهام الأساسية ووضع السياسات.
- قدرة الدولة واستعدادها لاستخدام القوة ضد التحديات التي تواجهها.
- الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي من حيث درجة ارتباط المجتمع بالدولة، وتقبل دورها المشروع.

من جهة أخرى كان لتبني نهج الدولة التنموية دورا في اتخاذ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، انطلاقا من الافتراض القائل بأن الاستقرار المحلي يؤدي إلى الاستقرار الإقليمي، وهو ما دفع بدول الرابطة لأن تكون أقل اعتمادا على الرابطة نفسها.

[1] Kavi Chonghittavorn, "the future of ASEAN political and security cooperation," ***the ASEAN journey***, (2017)",pp, 254, 255. At: **https://cutt.us/rJsGZ**, 11/04/2023.
[2] Sanae Suzuki, ***Op, cit***, p. 161.

من خلال ما تم تقديمه حول التعاون الإقليمي تجاه النزاعات الداخلية في دول الآسيان، تبين أن المنظمة كممثل لنظام إقليمي أمني ناشئ في المنطقة لم تتكيف مع الطبيعة الجديدة للنزاعات الداخلية، بالرغم مما تفرزه هذه الأخيرة من رهانات أمنية تهدد الأمن الإقليمي والعالمي، وذلك راجع بالأساس لجملة من العوامل نوردها كما يلي:

- أن الآسيان صممت للتعامل مع النزاعات الدولية في المنطقة قبل تصاعد النزاعات الداخلية في فترة الحرب الباردة.

- مع أن الآسيان مصمَّمة لتعزيز التعاون الإقليمي في المنطقة، فهي في الحقيقة لا تسعى للتنازل عن أي جزء من سيادتها للكيان الجديد (الآسيان)، من أجل التدخل في شؤونها الداخلية

- أثّر اختلاف المقاربات الأمنية لدول الآسيان لاختلاف وجهات النظر فيما بينها حول التعامل مع النزاعات داخل الدول؛ فبينما يتمسك البعض بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ينادي البعض الآخر بضرورة مراجعة هذا المبدأ لصالح المشاركة الفعالة للآسيان في مثل هذه القضايا ذات التأثير السلبي على الأمن الإقليمي.

- بالرغم من أن النزاعات الداخلية ذات طبيعة انتشارية لدول الجوار الإقليمي مما يزيد من صعوبة التعامل معها من طرف دولة واحدة، إلا أن ذلك لم يكن محفزا كافيا لدول الآسيان لتكييف آلياتها من أجل مواجهتها.

- استمرت الآسيان كمنظمة إقليمية في التعامل مع النزاعات بين دول الآسيان دون النزاعات الداخلية بالرغم من قدرتها على التدخل، وذلك انطلاقا من الفهم المشترك بين الدول الأعضاء بالاعتماد على النفس والقدرات الفردية في مواجهة المشاكل الداخلية.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر الطبيعة التعقدية سمة لصيقة بالنزاعات التي سادت منذ نهاية الحرب الباردة، بالنظر لتعدد العوامل والمتغيرات التي تجعل من مساراتها متشابكة وغير متوقعة، فقد تفجرت في معظم دول العالم نزاعات داخلية خلفت أعداد هائلة من الضحايا، وانبثقت عنها رهانات أمنية عديدة تهدد الأمن والاستقرار العالميين. إن هذه الطبيعة هي ما دفعت باتجاه تتبع تطور النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا كحالة متفردة عن المناطق التي تنتشر فيها النزاعات الداخلية بمختلف أنماطها، وتداعياتها على الأمن الإقليمي لدول المنطقة، وتأثير ذلك كله على فرص الأمن الإقليمي وفرص تطوير التعاون الأمني الإقليمي في إطار الآسيان، انطلاقا من افتراض أن النزاعات الداخلية وتداعياتها الأمنية المعقدة كفيلة بتنشيط الآليات التعاونية الإقليمية، بما يجعلها متكيفة مع المتطلبات الأمنية الحالية، مستهدفين فحص مدى ملاءمة الاستجابة الإقليمية للآسيان مع الظاهرة النزاعية داخل الدول.

كان استهلال الدراسة من خلال التعريف بالنزاعات الداخلية ومختلف أنماطها، وأهم الرؤى والمداخل النظرية المعتمدة في دراستها، ثم إبراز الخصائص المستعصية في النزاعات الداخلية و العوامل والميكانيزمات المعقدة لها والمساهمة في انتشارها إقليميا، ليتم في الجانب التطبيقي استكشاف منطقة جنوب شرق آسيا من حيث مختلف متغيراتها المجتمعية والاقتصادية والسياسية، ومختلف المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، وتبيان الطابع التعددي لمجتمعاتها، وإبرازه كعامل حاسم في تعقيدها واستعصائها، وإبراز الارتباط بين النزاعات الداخلية والأمن الإقليمي من خلال التطرق للتهديدات المنبثقة عنها ، ليتم في الأخير تتبع مساعي تطوير التعاون الأمني الإقليمي بما يتناسب وطبيعة النزاعات الداخلية، وتبيان التحديات التي تواجهها الآسيان في بلورة مقاربة أمنية واستراتيجية إقليمية مشتركة في مواجهة النزاعات الداخلية. وعليه فقد خلصت الدراسة إلى جملة الاستنتاجات التالية:

– لم يعد بالإمكان وضع حدود واضحة وثابتة لنزاع داخلي معين، بالنظر لما ينطوي علية النزاع من محركات انتشار النزاع وتدعياته إلى خارج الحدود الوطنية للدول، لذلك لا يمكن

اعتبار النزاعات الداخلية تهديدا لأمن الدولة فقط، إنما تمثل النزاعات الداخلية بما تفرزه من رهانات أمنية عابرة للحدود الوطنية تهديدا للأمن الإقليمي والعالمي أيضا.

– تزخر دول جنوب شرق آسيا بالتنوع والاختلاف، ثقافيا واقتصاديا وسياسيا، وأن الدولة القومية في المنطقة قد عجزت على استيعاب جميع مكونات المجتمع الواحد، بالنظر للتعدد والاختلاف والتناقض بينها، أي أن الدولة الواحدة تضم داخلها العديد من الأنظمة المجتمعية الفرعية المختلفة ودائمة التفاعل، الأمر الذي وفّر عوامل كامنة لنشوب نزاعات داخلية بشكل غير متوقع.

– تتميز الآسيان باعتبارها نظاما إقليميا ناشئا، أو مجمعا إقليميا في مراحله الأولى بكثافة التأثيرات الخارجية في التعاون الإقليمي، سواء من خلال اعتماد العامل الاقتصادي كجاذب فعال لانخراط دول الآسيان ضمن علاقات تعاون مع الفواعل الخارجية كما هو الحال بالنسبة للصين وبصفة أقل كل من اليابان والهند، أو من خلال توظيف البعد الأمني كحافز للتعاون الخارجي كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

– أدت كثافة الارتباطات الخارجية لدول الآسيان إلى إضعاف الارتباطات الداخلية فيما بينها، مما جعلها مخترقة أمنيا وفق منظور المجمع الأمني الإقليمي لكل من "باري بوزان" و"أول ويفر".

– بالرغم من اتباع الآسيان لاستراتيجية التحوط إلا أنها ركزت على تعزيز علاقاتها مع الفواعل الخارجية على حساب علاقاتها الداخلية، مما أثر سلبا على تطور التعاون الأمني فيما بينها سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى الإقليمي.

– تجمع رابطة دول جنوب شرق آسيا بين مشهدين متناقضين: مركب نزاعي إقليمي، ومساعي لإنشاء مجمع أمني إقليمي؛ حيث أن المركب النزاعي الإقليمي الذي نتج عن انتشار النزاعات الداخلية لدول الجوار، بالنظر لعجز دول الآسيان على إدارتها سواء بطريقة فردية أو جماعية، قد حال دون تطور المجمع الأمني الإقليمي في المنطقة، مما يعني أن النزاعات

الداخلية تعيق تطور التعاون الأمني بين دول الآسيان، في ظل اختلاف وتعدد مقاربات دول الآسيان تجاه الأمن الإقليمي.

– يقتصر التعاون الأمني في جنوب شرق آسيا على بناء المعايير والتشديد على احترامها، غير أن هذا التعاون يعاني من الضعف المؤسسي ومن غياب الآليات الردعية الملزمة، مما يجعل الدول الأعضاء تتجاوز الآسيان لصالح الأطراف الخارجية كما تبين في حالة النزاع في تيمور الشرقية، والنزاع في بابوا غينيا الجديدة وفي النزاع في فيتنام وكمبوديا.

– بالرغم من وعي دول الآسيان بالرهانات الأمنية التي تهدد أمنها الإقليمي، إلا أن التعاون الأمني فيها بقي مقتصرا على التشاور وتبادل المعلومات. ويبدو أن اعتماد المدخل الاقتصادي في التعاون لم يعد كافيا، كونه لم يعزز الهوية الأمنية الإقليمية في المنطقة، التي تمثل الأساس لقيام جماعة أمنية آسيانية كما كان مقررا.

– يكشف رفض دول جنوب شرق آسيا تدخل الرابطة في شؤونها الداخلية عن ضعف الهوية الإقليمية مقابل صلابة الهويات الوطنية، وهو ما يمثل عقبة أساسية في مسار بناء المجمع الأمني الإقليمي للمنطقة.

– يغيب في التعاون الأمني في جنوب شرق آسيا البعد العملياتي والعسكري، ويتضح ذلك من خلال غياب أية وحدة عسكرية إقليمية تضطلع بمهام التدخل في النزاعات الداخلية.

– تتمثل الاستراتيجية العامة في جنوب شرق آسيا في منع النزاع من التصعيد، بدلا من تسويته أو حله، وهو ما يعكس تشبث الآسيان بمبدأ عدم التدخل من جهة، واحترامها للمبادئ الرسمية الت تقوم عيها

– إن فشل الرابطة في إدارة النزاعات داخل دولها قد أدى إلى انتشارها إقليميا بما تحمله من رهانات أمنية مهددة للأمن الإقليمي، وذلك عن طريق ميكانيزمات متعددة تراوحت بين تدفق اللاجئين وانتشار الأسلحة والهجرة غير الشرعية ومختلف أوجه الجريمة المنظمة، مما عزز من حالة اللاإستقرار الإقليمي في المنطقة.

– أدى تشبث الرابطة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى إبطاء وتيرة تطوير آلياتها في مواجهة النزاعات الداخلية؛ أي أنه في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة تهديدات من المستوى المعقد، نراها تتشبث بأساليب بسيطة تفتقر للفعالية، مما يدفع للتشكيك في جدية أهداف الآسيان المراد بلوغها كما جاء في الوثائق الرسمية للآسيان، والتي تتمحور حول بلوغ الجماعة الأمنية.

انطلاقا مما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، تم التوصل إلى أن تصاعد النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا لم يكن له التأثير الواضح على نهج الآسيان وآلياتها في مواجهة النزاعات الداخلية، بالرغم مما تحدثه من تهديدات وجودية للدول وللمجتمعات، وذلك بالرغم من وعي الدول بتأثيرات النزاعات الداخلية على الأمن الإقليمي في المنطقة، مما يعني أن الولاء للدولة الوطنية والولاءات المحلية في جنوب شرق آسيا أقوى من الولاء للإقليم، لذلك يبدو جليا بأن تسريع وتيرة تطور التعاون الأمني تجاه النزاعات الداخلية في المنطقة مرهون بتعزيز الهوية الإقليمية وبمراجعة مبادئ الآسيان في التعاون الإقليمي، بأن تجعل من طريقتها أكثر ديناميكية، تماشيا مع الطبيعة المتغيرة للسياسة الداخلية في الدول الأعضاء، ودراسة كيف يمكن أن يكون لهذه التغيرات تأثير على طرائق الآسيان في إدارة شؤونها.

توصيات:

انطلاقا من تفحص طريقة الآسيان في مواجهة الرهانات الأمنية عموما والنزاعات الداخلية تحديدا، ارتأينا تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تكييف مبادئ الآسيان مع طبيعة التهديدات الجديدة عموما والنزاعات الداخلية تحديدا، خاصة منها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الآسيان، من أجل مشاركة إقليمية فعالة في مواجهة النزاعات الداخلية.

- تدعيم الآسيان بجهاز عسكري، أو وحدة عسكرية إقليمية تضطلع بالتدخل في النزاعات داخل الدول الأعضاء.

- تحتاج الآسيان لتعزيز إطارها المؤسسي من أجل فرض آليات لمنع النزاعات وإدارتها، بهدف تجنب التحديات الناشئة عنها.

- تفعيل دور المجلس الأعلى في تسوية النزاعات الداخلية والإقليمية.

- إضفاء طابع الإلزامية على قرارات الآسيان من أجل فرض الإجراءات العقابية والردعية على جميع الدول الأعضاء.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. باللغة العربية:

أوّلا: الكتب:

1- إدريس ،محمد السعيد. ***تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الإقليمية الدولية***. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

2- الأمير كمال، نيللي. "اليابان ودول الآسيان: العلاقات الاقتصادية وأبعادها الاستراتيجية"، في: ***العلاقات الآسيوية-الآسيوية***. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2007.

3- جريبين، جون. ***البساطة العميقة***. عرض: صبحي رجب عطا الله، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.

4- دورتي، جيمس و بالستغراف، روبرت. ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***. ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

5- الشيخ، نورهان. "العولمة والأمن في آسيا"، في: محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، ***آسيا والعولمة*** . القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2003.

6- عبد الحي سليم، وليد. ***المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010***. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2000.

7- عبد الرحمان شريف، "نظرية النظم ودراسة التغير الدولي،" في: ***العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة***. تحرير. نادية محمود مصطفى. القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ج2، 2016.

8- عبد المنعم فارس، أحمد. "تحولات أدوار القوى في آسيا" في: السيد سليم محمد، ***آسيا والتحولات العالمية***. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998.

9- عطوان عباس، خضر . ***مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية*** الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.

10- فالنستين، بيتر. ***مدخل إلى فهم وتسوية الصراعات والحرب والسلام والنظام العالمي.*** ترجمة: سعد السعد ومحمد دبور، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية و مطبعة الجامعة الأردنية، 2006.

11- فرانسيس، ديفيد ج. ***إفريقيا السلم والنزاع.*** ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010. على الرابط: https://bit.ly/46FXDsH

12- ناصف، مصطفى. ***الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية.*** الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978.

13- يونس مؤيد، يونس. ***أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية.*** الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

ثالثا: المجلات والدوريات:

1- بولمكاحل إبراهيم، "تحويل النزاعات الاجتماعية المتأصلة وإشكالية السلام المستدام: قراءة في عملية تحويل النزاع في كل من إيرلندا الشمالية وسريلانكا"، ***مجلة أبحاث قانونية وسياسية،*** المجلد.06، العدد. 1، جوان 2021. الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/471/6/1/154478 ، 2022/06/14.

2- حلال، أمينة. جنوب شرق آسيا: دراسة جيواستراتيجية وأمنية، دراسات سياسية (مصر: المعهد المصري للدراسات، 27 سبتمبر 2022)، ص ص. 10، 11.على الرابط: https://bit.ly/3JPoxV 9

3- حمشي محمد ، "نظرية التعقد والنقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،*** العدد 12، (جانفي 2018)، ص ص، 1- 13. على الرابط: https://cutt.us/twv5B

4- طلعت، عبد المنعم. "الاستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا – صياغة آسيوية"، ***السياسة الدولية،*** (العدد13، أفريل 1997)، على الرابط:https://cutt.us/zkHnL

5- العبيدي، أسامة. "الحتمية العلمية بين اليقين واللايقين"، (مركز نماء للبحوث والدراسات، 09 فيفري)، 2019، ص ص، 1- 34. على الرابط" https://cutt.us/fm1vT

6- لحمر، حميدة. "اضطهاد الأقليات المسلمة في العالم غير الإسلامي وآليات مواجهته: اضطهاد الروهينغا أنموذجا"، ***المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية***، مجلد 17، العدد 01، 30، (جوان 2022).ص ص. 221- 241. على الرابط: https://cutt.us/u0qdt

7- مايسون، سيمون وريتشارد، ساندرا. "أدوات تحليل النزاعات"، ترجمة: محمد حمشي، (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)،)الوقاية من النزاع وتحويل الرؤى، 2005)، ص ص، 01-18على الرابط: https://cutt.us/qKo4M

8- شاهين إبراهيم، أحمد. "نظرية الفوضى: مدخل تنظيري للاتصال العلمي في بيئة الويب: محرك البحث google scolar أنموذجا"، ص ص 59- 132. على الرابط: https://cutt.us/4qHPl

رابعا: التقارير:

1- International Displacement Monitoring Center & Norwegian Refugee Council، "التقرير العالمي حول النزوح الداخلي"، ترجمة: قطر الخيرية، (2019).

رابعا: دراسات غير منشورة:

1- زقاغ، عادل. ***النقاش الرابع بين نقاشات العلاقات الدولية***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008-2009.

2- حمشي، محمد. ***النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017.

II. مراجع باللغة الإنجليزية:

1/ Books:

1- Abubakar Eby Hara, "regional framework for peace," in: Askandar, Kamarulzaman. ***Peace and Conflict Transformation in Southeast Asia***.

(ASEAN University Network – Human Rights Education (AUN-HRE), 2021, At: https://cutt.us/2hv0t

2- Acharya, Amitav "Singapore's Foreign Policy: The Search for Regional Order", Singapore, World Scientific, (2008), At: https://cutt.us/2KWBk

3- Askandar, Kamarulzaman. ***Peace and Conflict Transformation in Southeast Asia***. (ASEAN University Network – Human Rights Education (AUN-HRE), 2021, At: https://cutt.us/2hv0t

4- Buzzan, Barry & Weaver, Ole, ***Region and powers: the structure of international security***, (Cambridge University press, United Kingdom, (2003).

5- Caballero, Mely Anthony. ***Regional security in Southeast Asia: beyond the ASEAN way.*** Singapore: Institute of Southeast Asian Studies Publications, (2005), At: https://cutt.us/7RTWg .

6- Jeong, Ho-Won. ***Understanding Conflict and Conflict Analysis***, SAGE Publications Ltd, (2008), At: https://cutt.us/qBOWH

7- Na Thalang, Chanintira & Siraprapasiri, Pinn. "ASEAN's (non-)role in managing ethnic conflicts in Southeast Asia: Obstacles to institutionalization", in: Ba, D. Alice. Kuik, Cheng-Chwee & Sudo, Sueo. ***Institutionalizing East Asia Mapping and reconfiguring regional cooperation***. (Routledge, 2016), At: https://cutt.us/ihs1p

8- Nishikawa, Yukiko. " preventing and managing violent conflicts", in: Askandar, Kamarulzaman. ***Peace and Conflict Transformation in Southeast Asia***. (ASEAN University Network – Human Rights Education (AUN-HRE), 2021, At: https://cutt.us/2hv0t

9- Miall,Hugh. Ramsbotham, Oliver & Woodhouse, Tom. ***contemporary conflict resolution: the prevention management and transformation of deadly conflicts***, (UK: polity press, 2005). **At:** https://cutt.us/3Ai6F

10- Neher, D. Charle & Marley, Ross. "Democracy and Development in Southeast Asia: the wind of change" , Routledge, (1995). At: https://cutt.us/ketkb

11- Oishi, Mikio. ***Managing Conflicts in a Globalizing ASEAN Incompatibility Management Through Good Governance***. (Singapore, 2020), At: https://cutt.us/rnFjt

12- Oishi, Mikio. Nguyen Minh Quang & Van Minh, Nguyen . "The Transformation of Ethnic Conflict in Vietnam: The Case of the Khmer Krom in the Mekong Delta," in, Mikio Oishi, ***Managing Conflicts in a Globalizing ASEAN Incompatibility Management Through Good Governance***, (Singapore, 2020. At: https://doi.org/10.1007/978-981-32-9570-4

13- Sukma Rizal, "Ethnic Conflict in Indonesia: Causes and the Quest for Solution", in: Kusuma Snitwongse & W. Scott Thompson, ***Ethnic conflict in South east***

Asia. Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, (2005). AT: https://cutt.us/1831P

2/ Periodical & working papers:

1- Acharya, Amitav & Acharya, Arabinda "the myth if the second front: localizing the war on terror in southeast Asia", ***Washington quarterly,*** Vol. 30, N°. 4, March 2007, pp. 75- 90. At: https://cutt.us/vIiXR

2- Alyson J. K, Ailes B & Cottey,Andrew. "regional security cooperation in the early 21st centuty," ***security and conflict,*** (2005), p. 203. At: https://cutt.us/c09PA

3- Askandar, Kamarulzanman. Bercovitch, Jacob and Oishï, Mikio. "the ASEAN way of conflict management: Old patterns and New trends," ***Asian journal of political science***, vol. 10, N° 2, (December 2002), pp. 21-42. At: https://cutt.us/VMoG0

4- Audral, Liticia. Ashmos, Done & Duchon, Dennis, ‘’Getting past conflict resolution: A complexity review of conflict,’’ Vol. 10. N°.1, (2008), pp. 23-38. At: https://cutt.us/T9CgF

5- Author, Nicholas Khoo "ASEAN's relations with the Great powers- in the post-cold war Era: challenges and opportunities", ***New Zealand foundation***, (March 2016), pp. 1-29. At: https://cutt.us/UiT4t

6- Batman,Sam. Ho,Joshua. Chan,Jane. "Good Order At Sea In Southeast Asia", (S. Rajaratnam School Of International Studies, Nan yang Technological University, April, 2009. At:

7- Beeson, Mark & Murry, Philomena. "Testing time for regionalism: coping with great power rivality in the Asia- pacific", ***Asian studies review***, Asian studies association of Australia, (2019), pp. 1-09. At: https://bit.ly/3JQb0Nb

8- Björn, Hettne & Söderbaum, Fredrik, “theorizing the rise of Regionness”, Contribution to new political Economy, Vol. 5, N°. 3, December. At: https://bit.ly/46BM7i7

9- Bousquet, Antoine & Simon, Curtis. "Complexity theory, systems thinking and international relations", ***Cambridge review of international affairs***, Vol. 24, N°. 1, (2011), PP 43-62. At: https://cutt.us/cnadb

10- Bowman, L. Capt, Robin. "constructing the other: ethno religious identity in separatist south east Asia", ***Institute National security studies,*** (2005), pp. 1-20. At:, https://cutt.us/TsNxQ

11- Chalk, Peter ","political terrorism in south East Asia ***terrorism and political violence,*** Vol. 10, N°. 2, (2007), pp. 1- 35. At: https://cutt.us/4rHv8

12- Chonghittavorn, Kavi. "the future of ASEAN political and security cooperation," ***the ASEAN journey,***(2017)",pp. 251-267. At: https://cutt.us/rJsGZ

13- Ciorciari, D. John. The Balance Of Great Power Influence In Contemporary Southeast Asia", ***international relations of the Asia pacific***. Vol. 9, (2009), pp. 157-196. At: https://cutt.us/riqV4

14- Coleman T, Peter. Vallacher ,Robin. Bartoli, Andrea, & other, "Navigating the landscape of conflict: Applications of dynamical systems theory to addressing protected conflict", **the non-linearity of peace processes: theory and practice of systemic conflict transformation**, (2011), pp. 39-56. At: https://bit.ly/3JNdxHU

15- Egberink, Fenna & Van der Putten, Frans-Paul. "ASEAN and strategic rivality among the great powers in Asia," ***journal of current southeast Asian Affairs***, (Vol. 29, N°. 3, 2010), pp. 131- 141. At: https://cutt.us/6nDKf

16-Ebaye Sunday, "regional integration and conflict management in Africa", ***Africa Research Review***, August 2010, pp. 276-293. At: https://cutt.us/TyS3H

17- Fawn, Rick. "'Regions' and their study: wherefrom, what for and where to?," British, International Studies Association, (2009), pp. 5-34. At: https://cutt.us/FO1fK

18- Finlay, Brian. Bergenas, Johan and Mufti, Esha "Beyond Boundaries in Southeast Asia: Dual-Benefit Capacity Building to Bridge the Security/Development Divide", The Stanley Foundation, (2013), pp. 1- 34.At: https://cutt.us/9hO9f

19- G. V. C, Naidu. "Great power relations, regional Multilateralism and international relations of East Asia," Eager ***Eyes Fixed on Eurasia-Russia and its Eastern Edge***, (2007), pp. 153- 169. At: https://cutt.us/XvLf0

20- Gallo, Giorgio. "Conflict theory, complexity and systems approach." ***Systems Research and Behavioral Science,*** Vol. 30, N°.2, (2013), pp. 1-20. At: https://cutt.us/TXdkg

21- Gonzales, Robin. "the Spratly Islands Dispute: International Law, Conflicting Claims, and Alternative Frameworks For Dispute Resolution,"(University of Nevada, Las Vegas, 2014), p.58. At: https://cutt.us/novKw

22- Haqhaqi, Jaouad. "Small arms and regional security in the Western Mediterranean: Reflections on European views." ***Mediterranean Quarterly*** , Vol. 15, N°.3, (2004), pp. 55-74. https://bit.ly/44cOLsU

23- Harding, Brian. "Southeast Asia's Role in Geopolitics, ***South east Asia.*** Pp. 21-25. At: https://cutt.us/wDk5t

24- Handrick, Hendrick, "Complexity Theory and Conflict Transformation: An Exploration of Potential and Implications," (Centre for Conflict Resolution, Department of Peace Studies, June 2009), p. 30. At: **https://cutt.us/gHiSN**

25-Herbert Sian. "topic guide: conflict analysis", Applied knowledge services, (may 2017, PP. 1- 34. At: https://cutt.us/gmfdd

26- Herbolzheimer, Kristian. "the peace process in Mindanao, the Philippines: evolution and lessons learned". ***The international relations and security Network***, 17, (2015), pp. 1- 8. At https://cutt.us/9lvEV

27- Hoffman H.G, Michael. "power and limit of Dynamical systems theory in conflict Analysis", ***SSRN electronic journal***,(January 2007), pp 1-21, At: https://cutt.us/JSJM5

28- International Displacement Monitoring Center & Norwegian refugee council."Thailand Buddhist minority declines in the 'deep south' due to protracted armed conflict", (15 November 2011), PP. 1- 20, At: https://cutt.us/JyPXK

29- Ishikawa Sachiko. "A new perspective on conflict resolution in Asia: integration of peace and development for the Philippines", human security in practice: ***east Asian Experiences,*** N°. 155, (June 2017), Pp. 1-38. At: https://cutt.us/3cKkS

30- Trajano , Julius Cesar. "ethnic nationalism a nd separatism in west Papua, Indonesia"***, journal of peace***, ***conflict and development,*** (Issue.16, November 2010), pp. 12- 35. At: https://cutt.us/v3xKi

31- Khadiagala, M. Gilbert & Motsamai, Dimpho. "the political economy of intrastate conflict", 20, 16 (April 2014), pp. 1- 52. https://cutt.us/jMPRY

32- Kim, Hae S. "The Complexities of Internal Conflict in the Third World: Beyond Ethnic and Religious Conflict", ***Politics & Policy***, (Published by Wiley Periodicals, Vol. 37, N°. 2, 2009), pp. 395- 414. At: https://cutt.us/qBOWH.

33- Kourdil, karl & wolf, steven. "ethnic conflict: causes and responses, study of ethnic conflict", ***Journal of Peace Research***, Vol. 4, (January 2011), pp. 127- 135. At: https://cutt.us/KDOpl

34- Kov Raksa. "The Border Dispute between Cambodia and Thailand, Course: Modern Diplomacy and International Cooperation", (PaññāSāStra University Of Cambodia, April 2014), pp. 1- 9. At: https://cutt.us/2bxjK

35- Kripa Sridharan. "regional organization and conflict management: comparing ASEAN and SAARC," regional and global Asces of conflict , ***working paper***, N°. 33, crisis states research center, (March 2008), pp. 1- 31. At: https://cutt.us/i61XN

36- Kundu, Sampa. " the Rohingya: security implications for Asean and beyond," New Delhi, institute for defense studies and analyses, (May 28, 2015), pp. 1- 10. At: https://cutt.us/0ssJz

37- Laksmana, A. Evan. "Regional Order by other Means? Examining the Rise of Defense Diplomacy in South east Asia, ***Asian Security,*** Vol. 8, N°. 3, (2012), pp. 251- 270. At: https://cutt.us/JCjJy

38- lee, Dong-yoon. "Politics of Anti-Terrorism Policy in Southeast Asia: A Comparative Study of the Philippines and Indonesia," ***Pacific Focus,*** Vol. XXIV, N°. 2 (August 2009), p p. 247- 269. At: https://cutt.us/3eekz

39- Li, Jie Jennifer. "ASEAN and south china see: Approaches to resolving the conflict," ***Interdependent Study project*** , Collection 2752, (2017), pp. 1- 30. At: https://cutt.us/qLY2F

40- Lynn-Ee Ho, Elaine. Madokoro,Laura. Pwterson,Glen Refugees, "Displacement and forced Migration in Asia: Charting an Inclusive Research Agenda," (Working Paper Series, N°. 236, Asia Research Institute, (April 2015), Pp. 1- 15. At: https://cutt.us/TLLQx

41- Mahmud, Tareq. Md Khaled, abu faisal. Islam, Nafisa. " A Conflict Profile: The Rohingya Conflict in Myanmar", ***Journal of Social Science Research,*** Vol. 14 ,(2019). PP. 3313- 3324. At: https://cutt.us/JNCtG

42- Mapendere, Jeffrey "Track One and a Half Diplomacy and the Complementarity of Tracks", ***COPOJ – Culture of Peace Online Journal***, Vol. 2, N°.1, (2005), pp. 66- 81. At: https://cutt.us/jaVzN

43- Martel, Stephanie. "from ambiguity to contestation: discourse(s) of non-traditional security in the ASEAN community," ***Pacific Review,*** Vol 30, N° 4. (14 December 2016), PP. 1- 17. pp. 549- 565. At: https://cutt.us/IFDHS

44- Miall, Hugh. "conflict transformation: A Multi- Dimential Task", ***Berghof Research Center for Constructive Conflict Management***, (Mar 2001), pp.1- 20. At: https://cutt.us/et0Ia

45- Miguel, Edward. Shanker Satyanath and Ernest Sergenti. "Economic Shocks and Civil Conflict: An Instrumental Variables Approach", ***Journal of Political Economy***, (vol. 112, No. 4, 2004), pp. 725- 753. At: https://cutt.us/sCh8d

46- Muller, Hannes & Techasunthornwat, Chanon "conflict and poverty", (world bank group, N°. 9455, 2020), pp. 1- 31. At: https://cutt.us/cl7Dr

47- Murphy, Ann Marie. "Great power rivalries, "Domestic politics and south Asian Foreign policy: exploring the linkages", ***Asian Security,*** Vol. 13, N°. 3, pp. 165-182. At: https://cutt.us/HGoer

48- Narine, Shaun. "ASEAN and the management of regional security", ***pacific affairs***, Vol. 71, N°. 2, (summer 1998), pp. 195- 214. At: https://cutt.us/1llPW

49- Noor, Elina. "stuck between a Rock and the Hard place: managing Great power competition in Southeast Asia", Canada: University of British Columbia, (2017), pp. 47- 52. At: https://cutt.us/Mp1Pb

50- Porto, João Gomes. "Contemporary Conflict Analysis in Perspective. Searcity and Surfeit: the Ecologie of Africa's conflict," (Institue for security studies. 2002), pp. 1- 49. At: https://cutt.us/p5uOC

51- Pramono, Sugiarto. Hartati, Anna Yulia & Purwanto, AdiJoko. "Potential Conflict Among ASEAN Member States in The Implementation of The ASEAN Economic Community," ***Jurnal Ilmu Sosial danIlmu Politik***, Vol. 20, N°. 3, (March 2017), pp. 236- 248. At: https://cutt.us/dXb7q

52- Ramses, Amer "Intra-state conflicts: can the association of southeast Asian Nations (ASEAN) play a role?", Sweden, Institute for security and development policy (ISDP), (25 june2015), pp. 97- 121. At: https://cutt.us/1uSPI

53- Ramses, Amer & Hong Thao Nguyen. Regional conflict management: challenges of the border disputes of Cambodia, Laos, and Vietnam.," ***ASEAS - Austrian Journal of South-East Asian Studies***, Vol. 2, N°.2, (2009), pp. 53- 80. At: https://cutt.us/KtlU8

54- Reilly, Benjamin. "internal conflict and regional security in Asia ans the pacific," ***pacifica review,*** Vol. 14, N°. 1, (February 2002), pp. 7- 21. At: https://cutt.us/MFN4k

55- Rubiolo, M Forencia. "the South china Sea dispute: A Reflexion of southeast Asia' s economic and strategic Dilemmas (2009-2018)", ***Revista de Relactiones internacionales, Estrategia y Seguridad***, Vol. 15. N°. 2, (2020), pp. 115- 130. At: https://cutt.us/uYHAk

56- Rupprecht, Kathrin. "separatist conflicts in ASEAN region: comparing southern Thailand and Mindanao", ***Austrian journal of south east ASEAN studies***, vol .7, N°. 1, Pp. 21- 40. At: https://cutt.us/53hpQ

57- Salehyan, Idean & Gleditsch, Skrede Kristian "Refugees and the Spread of Civil War", International Organization, 60, (Spring 2006), pp.335- 366. At: https://cutt.us/OncWv

58- Scartozzi, Cisare M. "A new taxonomy for international relations: rethinking the international system as a complex Adaptive system", ***journal on policy and complex systems***, Vol. 4, N°. 1, (Spring 2018), PP 109-133. At: https://cutt.us/GZhXH

59- Silve, Arthur & Verder, Thierry. "A theory of regional complexes", ***journal of development Economics***, (March 22, 2018), pp. 1- 43. At: https://cutt.us/m71He

60- Soboleva, D. Elena. "intrastate Ethnic conflicts and external state support of ethnic minorities in east Asia: theoretical perspectives", ***National research university, series: international relations***,(2015), pp. 1- 19. At: https://cutt.us/5Cmzo

61- Sokla, Chheun. "ASEAN's Preventive Diplomacy:" What Roles for ASEAN in the South China Sea and the Rakhine State Issues?", ***Open Journal of Political Science***, N°. 9, (2019), pp. 424- 457. At: https://cutt.us/3TMEI

62- Sukma, Rizal "Indonesia's security Outlook, Defense policy and regional cooperation" in: ***Asia pacific countries security and its implications for the defense sector***, Japan: the national institute for Defense studies, (2010), pp. 3- 24. At: https://cutt.us/CI5g1

63- Suzuki, Sanae "Why is ASEAN not intrusive? Non-interference meets state strength", ***Journal of Contemporary East Asia Studies***, Vol. 8, N°.2, (2019), pp. 157- 176. At: https://cutt.us/nexsM

64- Tanaka Maria. "Reconceptualizing Regional Order: A critical scientific realist intervention", ***Journal of contemporary East Asia Studies***, Vol. 6, N°. 1, (28 april 2017), PP 79-105, https://cutt.us/uFq0Y **.**

65- Tirtosudarmo, Riwamto. "migration and conflict in south east Asia," ***jurnal kagian Wilayah***, vol. 3, N 1,(2012), pp. 3- 23. At: https://cutt.us/BCsRk

66- turner, P Carl. "Regional Conflict Complex Theory and the Syrian War: A Conflict Analysis and Resolution Perspective", ***Conflict Analysis and Resolution Information Services*** ,27th (April 2018), pp.1- 22. At: https://cutt.us/U7SFR .

67- UN Refugees Agency, Refugees movements in South-East Asia, (June 2019), pp. 1- 20. At: https://cutt.us/8Gsdd .

68- Vallacher, Robin. Coleman, t. Peter. Andrzej, Nowak & Wrzosinska, Lan Bui. "Rethinking intractable conflict: The perspective of dynamical systems," ***American Psychologist***, Vol. 65, N°. 4, (2010), pp.262- 278. At: https://cutt.us/mWhSr .

69- Williams Dodeye Udnak, "How Useful are the Main Existing Theories of Ethnic Conflict?", ***Academic Journal of Interdisciplinary Studies***, MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol 4, No 1,(March 2015), Pp.147- 152. At: https://cutt.us/b4kXq

Report:

1- Avis, William. "border disputes and micro- conflict in south east Asia," ***Helpdesk Report***, (10 November 2020), At: https://cutt.us/hjFpI .

2- Bower, Z. Ernest. Hiebert, Murray. Nguyen, Phuong & Poling B, Gregory. "South East Asia's geopolitical centrality and the U.S Japan Alliance", ***A report of the crisis summetro chair for south east Asia studies***, (June 2015), At: https://cutt.us/r4eBO

3- Cederman, Lars-Erik & Eth Zürich,Yannick Pengl. **Global Conflict Trends and their Consequences**, (report profited from excellent research assistance, May 21, 2019). At: https://cutt.us/SqnKz

4- Congressional Research Service, "Terrorism in Southeast Asia", CRS Report prepared for Members and committees of congress, (May 5, 2017). At: https://cutt.us/mdbKH
5- Forsberg, Erika. "Refugees and Intrastate Armed Conflict: A Contagion Process Approach", ***Paper prepared for presentation at the 50th Annual Convention of the International Studies Association***, New York, 15- 18 February, (2009), At: https://cutt.us/EUY2v
6- International crisis group, "identity crisis: ethnicity and conflict in Myanmar", ***Asia report***, N° 312, (28 Augest 2020),. At: https://cutt.us/HdoX6
7- Kitchen, Nicolas "the new geopolitic of Southeast Asia," ***IDEAS Special Report***, SR015 (November 2012) . At: https://cutt.us/jsT7M
8- Szayna, Thomas S. & Others. "Conflict Trends And Conflict Drivers: An Empirical Assessment Of Historical Conflict Patterns And Future Conflict Projctions", ***research report***, RAND Corporation, Santa Monica, Calif), 2017, At: https://cutt.us/L22lY
9- Takhashi, Sugio "redefinition of cooperative security and regional security in the Asia Pacific," NIDS Security Reports, (N 1, March 2000), At: https://cutt.us/vGK0e
10- Wright, Wain Elsina "conflict prevention in south east Asia and the south pacific," center on international cooperation, NewYork University, (2010), At: https://cutt.us/2Zu3W .

4/ Theses:

1- Karpavičiūtė, Ieva. ***analysis of regional security dynamics. internal and external factors and their interplay.*** (Vytautas Magnus University, PhD Dissertation Social Science, Political Science (02 S). At: https://cutt.us/oSCyg
2- Wall, K. Hamish. ***the Dynamics of small arms transfers in Southeast Asian insurgencies***, Master of arts in political Science, university of Canterbury, (2006). At: https://cutt.us/33fLs
3- Weissmann, Mikael. ***understanding the east Asian peace: informal and formal conflict prevention and peace building***, Doctorat dissertation in peace and development research,(school of global studies, University of Gothenburg, 2009), At: https://cutt.us/ogbUT
4- Santoso , M Nugroho. "Asean and security in southeast Asia", California ,Naval Postgraduate School Monterey, (December 1994). At: https://cutt.us/zS25A

5/ Conference papers"

1- Dodder, Rebecca & Dare, Robert. "complex Adaptive system and complexity theory: inter-related knowledge domains, " (research seminar in emerging

systems, Massachusetts Institute of technology, (October 31, 2000), At: https://cutt.us/cu7sp.

2- Ramses Amer, "Expanding ASEAN's Conflict Management Framework in Southeast Asia:se The Border Dispute Dimension* ** Purpose and structure", ***Paper prepared for the Conference on "Southeast Asia in the 20th Century***, Diliman, Quezon City: Organised by the Third World Studies Center, University of the Philippines, (28-30 January 1998), At: https://cutt.us/dvimT

6/ Site Web:

1- Juarrero, Alicia. "complex dynamical systems theory", 2010. At:https://cutt.us/7hVhn

2- Congressional Research Service, "U.S- China strate ccompetition in south and east China Seas: background and Issues for congress", At: https://cutt.us/QrTXI

المراجع باللغة الفرنسية:

1/ Thèses:

Somprin; Niyomthai, ***la coopération de sécurité de attentats l'Asean contre le terrorisme après les du 11 Septembre2001***, thèse de doctorat de sciences politique, (Université de Paris, VII(Saint Denis), Institut d'études européennes, (2012). At: https://cutt.us/5rUpU

فهرس الجداول، الأشكال و الخرائط

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تيبولوجيا النزاع مع أمثلة	27-26
02	عدد النزاعات المسلحة حسب المناطق (1989-1997)	29
03	نموذج مايكل براون لأسباب النزاعات	37-36
04	تعدد مستويات التحليل في دراسة النزاعات الداخلية	73–72
05	تقنيات لإدارة النزاعات الداخلية	82
06	الدول الأعضاء في الآسيان	94
07	المجموعات الاثنية النشطة سياسيا في جنوب شرق آسيا	101
08	التعدد الثقافي المعقد في جنوب شرق آسيا	105-104
09	نسبة تركز الديانات في دول جنوب شرق آسيا	106
10	التباين في المؤشرات الاقتصادية لدول الآسيان لسنة 2011	108
11	نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان (2000- 2017)	109
12	طموح التنمية لدول الآسيان (الأهداف المستقبلية)	111
13	تطور الأداء الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا (1998- 2018)	113-112
14	مؤشرات اقتصادية لدول جنوب شرق آسيا في عام 2020	115-114
15	الحدود بين دول جنوب شرق آسيا	134-139
16	وجهات اللاجئين بسبب نزاع ميانمار	159-158
17	عمليات النزوح الجديدة لعام 2019	168
18	هجمات إرهابية مختارة في جنوب شرق آسيا بين 1990 و1996	173
19	النزاعات التي لم يتم حلها في جنوب شرق آسيا	213-212

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	تصاعد النزاعات الداخلية مقارنة بالنزاعات الدولية (1990-2015)	30
02	أداة عجلة النزاع	44
03	أداة شجرة النزاع	45
04	تطبيق نموذج شجرة النزاع على النزاع في ميانمار	46
05	أداة خريطة النزاع	47
06	التشعب قي الأنظمة	52
07	العلاقة بين الدولة المرسلة والدولة المستقبلة للاجئين.	57
08	نسبة فقراء العالم حسب تصنيف البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والنزاع في سنة 2020	59
09	متغيرات الحالة والنشاط	62
10	نموذج غالثونغ لتحليل النزاع	63
11	رد الحكومة على التمرد في نموذج كويل	64
12	تداخل الأنظمة الفرعية المتعددة في النزاع في أفغانستان.	65
13	نظام ديناميكي بجاذبين.	68
14	الدبلوماسية متعددة المسارات	81
15	احتمالات تحويل النزاع بالاعتماد على اسهام إدوارد آزار	85
16	البنية التنظيمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا	96
17	الأمن والاقتصاد في العلاقات الخارجية للآسيان	131
17	تصدير التهديدات الأمنية من دولة النزاع الداخلي إلى دول الجوار	165
18	حالات النزوح الجديدة في ميانمار (2012-2019)	167
19	التحوط: استراتيجية الآسيان لتحقيق الأمن الإقليمي	202

فهرس الخرائط:

الرقم	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
01	الموقع الجغرافي لمنطقة جنوب شرق آسيا	92
02	أهم ممرات الشحن في جنوب شرق آسيا	93
03	تطور المجمع الأمني لجنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة	98
04	أهم ممرات الشحن العالمية للبترول في بحر الصين الجنوبي	133
05	أهم ممرات الشحن العالمية لتجارة الغاز الطبيعي في بحر الصين الجنوبي	133
06	مناطق النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي	136
07	المطالبات المتضاربة في بحر الصين الجنوبي	137
08	مناطق النزاع الحدودي بين فيتنام وكمبوديا	141

تأثير تصاعد النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا على تطور التعاون الأمني الإقليمي

إعداد: حميدة لحمر، جامعة جيجل ***إشراف: أ. د فريدة حموم، جامعة جيجل***

ملخص الدراسة: شهدت منطقة جنوب شرق آسيا منذ نهاية الحرب الباردة تفجرا في النزاعات الداخلية، نظرا لحالة القمع التي مارستها حكومات هذه الدول على مجتمعاتها في مختلف المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تصاعد حدة العنف بين المجموعات الاثنية والثقافية والسياسية في المنطقة، وهم ما أفضى إلى حالة من انعدام الأمن والاستقرار الداخلي والإقليمي، خاصة مع انتشار هذه النزاعات وتداعياتها على الأمن الاقليمي. شكل هذا الوضع تحديا لرابطة الآسيان حول مدى قدرتها على تكييف مبادئها ومؤسساتها لمواجهة النزاعات الداخلية على المستوى الإقليمي، بالشكل الذي يرقى بالتعاون الأمني إلى مستوى أكثر نضجا. انطلاقا من هذه المتغيرات، تسعى الأطروحة إلى دراسة الطبيعة التعقدية للنزاعات الداخلية وتأثيرها على الأمن الإقليمي و مدى تطور التعاون الأمني الإقليمي لمواجهتها، وعليه فقد قسمت الأطروحة إلى ثلاثة فصول حيث: خصص الفصل الأول لدراسة بيئة النزاعات الداخلية ودواعي تطوير التعاون الإقليمي تجاهها، وتطرق الفصل الثاني لطبيعة النزاعات في منطقة جنوب شرق آسيا وبين التأثيرات الإقليمية للنزاعات الداخلية، فيما تطرق الفصل الثالث لديناميكية تطور التعاون الإقليمي لمواجهة النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا والتحديات التي تواجهه، لتخلص الأطروحة في الأخير إلى أن تصاعد النزاعات الداخلية في جنوب شرق آسيا لم يساهم في تطوير التعاون الأمني الإقليمي في المنطقة بالرغم من تهديدها للأمن الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الأنظمة الديناميكية المعقدة؛ النزاعات الداخلية؛ التعاون الأمني الإقليمي؛ جنوب شرق آسيا.

The impact of the escalation of internal conflicts in Southeast Asia on the development of regional security cooperation

Prepared by: Supervised by: Prof.

Hamida Lahmer, University of Jijel ***Farida Hamoum, University of Jijel***

Summary of the study: Since the end of the Cold War, Southeast Asia has witnessed an explosion of internal conflicts, given the state of repression practiced by the governments of these countries on their societies in various fields: political, economic and social, which led to the escalation of violence between the ethnic, cultural and political groups in the region, and they led to A state of and internal and regional insecurity, especially with the spread of these conflicts and their implications for regional security. This situation was a challenge to the ASEAN Association on its ability to adapt its principles and institutions to confront internal conflicts at the regional level, in a way that promotes security cooperation to a more mature level. Based on these variables, the thesis seeks to study the complex nature of internal conflicts and its impact on regional security and the development of regional security cooperation to confront it, and therefore the thesis was divided into three chapters where: the first chapter was devoted to studying the environment of internal conflicts and the reasons for developing regional cooperation towards it, and the second chapter touched upon For the nature of conflicts in the Southeast Asian region and between the regional influences of internal conflicts, while the third chapter of the dynamism of the development of regional cooperation to confront internal conflicts in Southeast Asia and the challenges it faces, so that the thesis finally concludes that the escalation of internal conflicts in Southeast Asia did not contribute to the development of cooperation Regional security in the region, despite its threat to regional security.

Keywords: complex dynamic systems; internal conflicts; Regional security cooperation; Southeast Asia